المنحة الإلهية

في

تهذيب شرح الطحاوية

للإمام علي بن أبي العز الحنفي

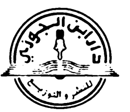
أعده وخرج أحاديثه وعلق عليه
عبد الآخر حماد الغنيمي

تقديم
فضيلة الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين

توزيع
دار ابن الجوزي

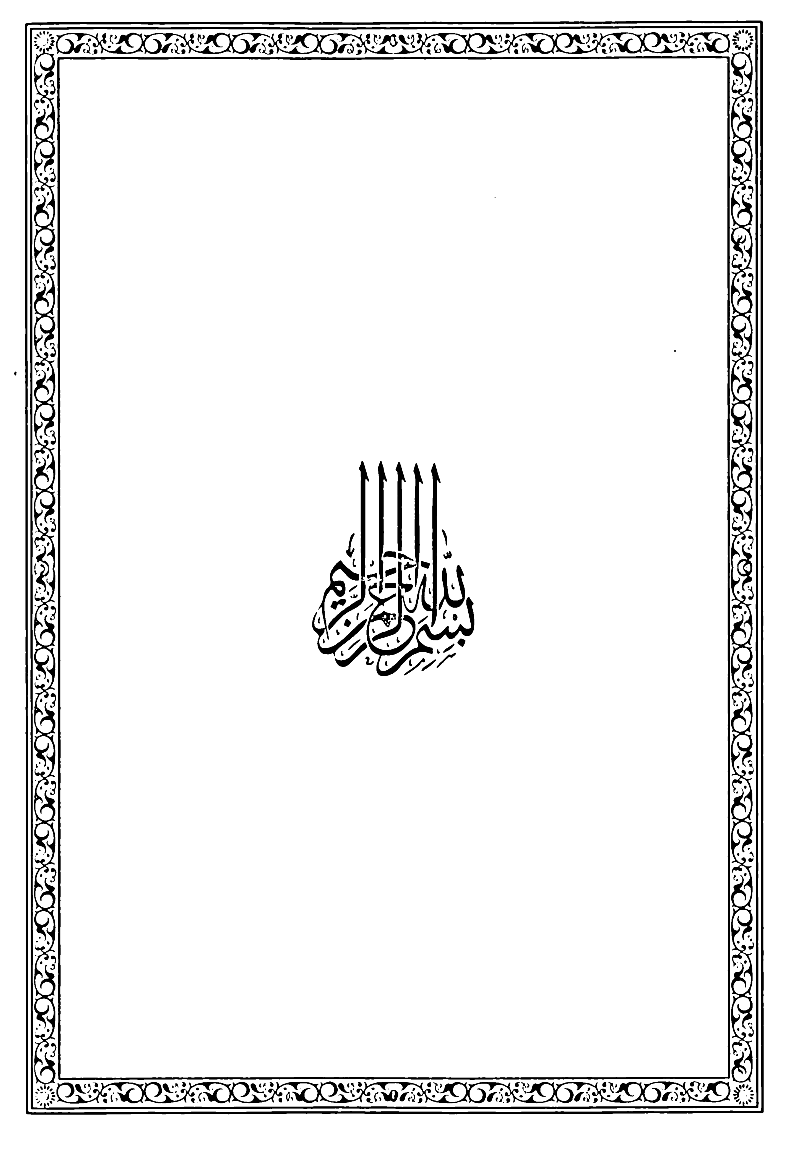
الإصدار الثاني
الطبعة الأولى
١٤٣٧هـ

توزيع



دار ابن الجوزي
للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية، الدمام - طريق الملك فهد - ت: ٨٤٢٨١٤٦ - ٨٤٦٧٥٩٣، ص ب: ٢٩٥٧
الرمز البريدي: ٣٢٢٥٣ - الرقم الإضافي: ٨٤٠٦ - فاكس: ٨٤١٢١٠٠ - الرياض - تلفاكس: ٢١٠٧٢٢٨
جوال: ٠٥٠٣٨٥٧٩٨٨ - الإحساء - ت: ٥٨٨٣١٢٢ - جدة - ت: ٦٨١٣٧٠٦ - بيروت
هاتف: ٠٣/٨٦٩٦٠٠ - فاكس: ٠١/٦٤١٨٠١ - القاهرة - ج م ع - محمول: ٠١٠٠٦٨٢٣٧٣٨٨
تلفاكس: ٠٢٤٤٣٤٤٩٧٠ - الإسكندرية - ٠١٠٦٩٠٥٧٥٧٣ - البريد الإلكتروني:
aljawzi@hotmail.com - www.aljawzi.com


بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وكفى، وسلام على عباده الذين اصطفى، ورضي الله عمن بعدهم اتبع سبيلهم واقتفى.

أما بعد فقد قرأت هذا الشرح الذي هذّبه ورتّبه الشيخ عبد الآخر حماد الغنيمي وعمل هذا العمل تسهيلاً لشرح الطحاوية الذي شرحه ابن أبي العز الأذرعي الحنفي رحمه الله، ولقد أحسن الشيخ عبد الآخر في الترتيب والتبويب والتقسيم حيث إن الطحاوي رحمه الله وعفا عنه لم يسلم من التكرار وتفريق بعض المواضع التي يحسن جمعها، فتتبعه الشارح وشرحها في مواضع ذكرها فحصل من ذلك تكرار وكثرة إحالات مما يحير الطالب بكثرة التتبع، فلعله بعد هذا الترتيب يجد بغيته ويسهل عليه تناول البحث بسهولة، ولقد اختصره المرتب عن مواضع يشار فيها إلى إطالة أو نوع تكرار، وأضاف إلى ذلك تعليقات مفيدة وتخريجات للأحاديث والآثار مع الاختصار، وكل ذلك خدمة لهذا الشرح المفيد الذي لا يحيد عن الحق ويؤيد مذهب السلف وأهل السنة ويرد على المبتدعة ولو كثروا وتمكنوا في كثير من البلاد فإن العبرة بالحق والدليل ولو كرههم وتركه أكثر الناس. ثم إن هذا الشرح مقتطف غالباً من كتب شيخ الإسلام ابن تيمية وكتب ابن القيم رحمهما الله تعالى، وكان من الأحسن مقابلة نقوله بكلامهما الذي أورده لهما بدون عزو بأصله من كتبهما، وكذا ما نقله من كتب السلف المتقدمين ليتم بذلك تصحيح العبارات والمسائل وتعديل الأخطاء التي قد تغير المعنى، ولعل الأخ المرتب يراجعه مرة أخرى ويبين مواضع تلك النقول من كتب الشيخين وغيرهما، والله المسؤول أن يجزل الثواب والأجر للمؤلف والشارح والمرتب، وأن ينفع به المسلمين، وأن يردهم إلى الحق ردًّا جميلاً، وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم.

كتبه عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين

٦/١٢/١٤٢١هـ

صورة تقديم بقلم فضيلة الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم بقلم فضيلة الشيخ
عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين

الحمد لله وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى، ورضي الله عن من اتبع سبيلهم واقتفى.

أما بعد؛ فقد قرأت هذا الشرح الذي هذبه ورتبه الشيخ عبد الآخر حماد الغنيمي وعمل هذا العمل تسهيلاً لشرح الطحاوية الذي شرحه ابن أبي العز الأذرعي الحنفي رَحِمَهُ اللَّهُ، وقد أحسن الشيخ عبد الآخر في الترتيب والتبويب والتقسيم، حيث إن الطحاوي رَحِمَهُ اللَّهُ وقع في كلامه شيء من التكرار وتفريق بعض المواضع التي يحسن جمعها فتبعه الشارح وشرحها في مواضع ذكرها، فحصل من ذلك تكرار وكثرة إحالات مما يحير الطالب بكثرة التتبع فلعله بعد هذا الترتيب يجد بغيته ويسهل عليه تناول البحث بسهولة، ولقد اختصره المرتب وحذف منه أشياء فيها إطالة أو نوع تكرار، وأضاف إلى ذلك تعليقات مفيدة وتخريجات للأحاديث والآثار مع الاختصار، وكل ذلك خدمة لهذا الشرح المفيد الذي لا يحيد عن الحق ويؤيد مذهب السلف وأهل السنة، ويرد على المبتدعة ولو كثروا وتمكنوا في كثير من البلاد، فإن العبرة بالحق والدليل ولو كرهه وتركه أكثر الناس، ثم إن هذا الشرح مقتطف غالباً من كتب شيخ الإسلام ابن تيمية وكتب ابن القيم رحمهما الله تعالى، وكان من الأحسن مقابلة نقوله وكلامه الذي أورده لهما بدون عزو بأصله من كتبهما وكذا ما نقله من كتب السلف المتقدمين ليتم بذلك تصحيح العبارات والسلامة من الأخطاء التي قد تغير المعنى، ولعل الأخ المرتب يراجعه مرة أخرى ويبين مواضع تلك النقول من كتب الشيخين وغيرهما، والله المسؤول

أن يجزل الثواب والأجر للمؤلف والشارح والمرتب، وأن ينفع به المسلمين، وأن يرد ضالهم إلى الحق رداً جميلاً، وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم.

كتبه

عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين

٦/ ١٢/ ١٤١٥هـ

مقدمة الطبعة الحادية عشرة

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمةً للعالمين، وأشهد أن لا إله لا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم؛ وبعد:

فهذه هي الطبعة الحادية عشرة من كتاب: «المنحة الإلهية في تهذيب شرح الطحاوية» نقدّمها للقرّاء الكرام، بعد أن مضى على طبعته الأولى أكثر من عشر سنوات، كتب الله تعالى له خلالها القبول والانتشار، فلّله الحمد والمنّة، ونسأله سبحانه الإعانة على شكر نعمته، والعمل بطاعته، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

وتتميز هذه الطبعة عن سابقاتها ببعض التنقيحات والزيادات المهمة، التي جاءت نتيجة إعادة النظر في مادة الكتاب، ومحاولة البحث دائماً عن الأصوب، وبلوغ أقصى ما يمكن من درجات الكمال.

ومن تلك التنقيحات ما أثبتناه في حواشي الفصل الثاني من الباب الأول من التعليق على رأي الشارح في حقيقة الخلاف بين الإمام أبي حنيفة وبقية الأئمة في قضايا الإيمان (ص١٣٠)، ومنها ما أثبتناه في نفس الفصل من التعليق على قضية زيادة الإيمان ونقصانه، وأنها لا تكون بالطاعات والمعاصي فقط، وأن التصديق نفسه مما يقبل الزيادة والنقصان (ص١٤١)، وغير ذلك من التصويبات والزيادات المهمة في تخريج الأحاديث والآثار، وغيرها مما يجده القارئ الكريم في مواضع عدة من هذا التهذيب.

والحمد لله أولاً وآخراً، وصلّى الله وسلّم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

عبد الآخر حماد الغنيمي
٢٩/٢/١٤٢٧هـ - ٢٩/٣/٢٠٠٦م

مقدمة الطبعة الثالثة

الحمد لله رب العالمين، أحمده سبحانه حمد الشاكرين، وأصلي وأسلم على رسوله الأمين، سيد الأولين والآخرين، وخير خلق الله أجمعين، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وأصحابه الغرِّ الميامين، ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد؛

فهذه هي الطبعة الثالثة من كتاب «المنحة الإلهية في تهذيب شرح الطحاوية»، أقدمها للقراء الكرام بعد أن نفدت طبعتاه الأولى والثانية خلال فترة وجيزة.

ولقد لقي الكتاب بفضل الله تعالى قبولاً واستحساناً كبيرين لدى كثير من العلماء وطلاب العلم، حتى إن العديد من الأساتذة الكرام في الجامعات ومعاهد العلم في المملكة العربية السعودية وغيرها، قد قرروه على طلابهم أو أوصوهم باقتنائه والرجوع إليه.

ولقد كانت سرعة نفاد نسخ الكتاب، وازدياد الطلب عليه، دافعاً قوياً للإسراع بطبعه مرة أخرى، حتى إن الناشر جزاه الله خيراً، قد عجل بطبعه الطبعة الثانية دون أن نتمكن من إعادة النظر فيه، وأما هذه الطبعة فقد يسَّر الله فيها إضافة تعديلات طفيفة مع تصويب للأخطاء المطبعية التي وجدناها في الطبعتين السابقتين، وفي النية أن أعيد النظر في الكتاب بصورة أشمل في طبعة تالية إن أذن لنا المولى ﷻ.

وإني لأتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساهم في أن يخرج هذا التهذيب بهذه الصورة الطيبة التي تليق بأصله النفيس، وأخص بالشكر فضيلة العلامة الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين لتفضله بالاطلاع على الكتاب وكتابة

تقديم له، فجزاه الله عنّا وعن العلم وأهله خير الجزاء، كما أشكر الإخوة الكرام في (دار الصحابة) و(دار ابن الجوزي) على ما بذلوه من جهد كريم في طبع الكتاب ونشره.

ثم إني أدعو كل أخ مسلم يجد في الكتاب مأخذاً أن يوافينا به، من أجل أخذه في الاعتبار فيما يجدُّ من الطبعات بإذن الله تعالى حتى يعم النفع ويخرج الكتاب بأحسن صورة ممكنة.

والله المسؤول أن يوفقنا جميعاً لما يحب ويرضى، وأن ينفع بهذا التهذيب كما نفع بأصله، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

عبد الآخر حماد الغنيمي
٢٩/٣/١٤١٨هـ
٣/٨/١٩٩٧م

مقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم.

وبعد...

فلا يخفى أن علم العقيدة هو أشرف علوم الدين إذ به يعرف العبد ربه وما يجب عليه نحو خالقه ومولاه، وبصحة العقيدة تصح الأعمال وتقبل عند الله ﷻ.

والعقيدة الحقة هي ما كان عليه رسول الله ﷺ وأصحابه الذين هم خير الأمة بعد رسول الله ﷺ.

غير أن سنة الله في خلقه كان لا بد لها من أن تأخذ مسارها فحدث ما أخبر به الرسول ﷺ من افتراق هذه الأمة فرقاً وأحزاباً[1]، وبقي أهل السنة والجماعة على منهج السلف ينافحون عن العقيدة الحقة وينشرون التوحيد الخالص ويحاربون أهل البدع والأهواء.

وكان من هؤلاء الإمام أبو جعفر الطحاوي رحمه الله صاحب متن العقيدة المعروف باسمه حيث أثبت رحمه الله مختصراً لعقيدة أهل السنة والجماعة مبيناً فيه ما يجب على المسلم اعتقاده من الحق، محذراً من أقوال أهل البدع والفرق الضالة.

وقد شرح هذا المتن غير واحد إلا أن أحسن تلك الشروح وأصحها

---

(١) انظر تخريجه (ص٣٢٨) من هذا الكتاب.

منهجاً هو شرح الإمام ابن أبي العز الحنفي رَحِمَهُ اللَّهُ الذي نفع الله به المسلمين خصوصاً في هذه العصور المتأخرة التي بليت فيها الأمة الإسلامية بالبعد عن دينها وشرعة ربها.

ثم إن الله امتنّ على أمة الإسلام في العقود الأخيرة بصحوة عمت كثيراً من بلاد الإسلام، فهبّ شباب الإسلام راجعين إلى كتاب ربهم وسنة نبيهم، وكان من فضل الله على هذه الصحوة أن رجالاتها في جملتهم يعتقدون عقيدة أهل السنة والجماعة ويرفضون ما عداها من عقائد أهل البدع والفرق الضالة.

ومن هنا زادت أهمية مثل هذا الشرح النفيس، فاهتم به أهل العلم وطبع عدة طبعات.

بَيد أن الكتاب على نفاسته وصحة ما فيه لم يخلُ من أمور قد تُصعّب على القارئ العادي أو الطالب المبتدئ دراسته والاستفادة الكاملة منه، ومن أهم تلك الأمور أنه لم يرتب ترتيباً منهجياً يعين القارئ على معرفة أبواب علم العقيدة وتقسيماته، وعذر الشارح في ذلك أنه سار على نفس ترتيب المتن الذي وضعه الطحاوي رَحِمَهُ اللَّهُ، والطحاوي رَحِمَهُ اللَّهُ لم يلتزم ترتيباً معيناً في متنه بل إنه قد يتناول الموضوع الواحد في مواطن متفرقة من المتن فيترك الموضوع إلى موضوع آخر ثم يعود إلى الموضوع الأول مرة أخرى وهكذا.

وقد أشار إلى ذلك الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ ثم قال: «وأحسن ما يرتب عليه كتاب أصول الدين ترتيب جواب النبي ﷺ لجبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ حين سأله عن الإيمان فقال: «أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر...»[(١)] الحديث. فيبدأ بالكلام على التوحيد والصفات وما يتعلق بذلك ثم بالكلام على الملائكة ثم وثم... إلى آخره»[(٢)] ا.هـ.

ثم إن الكتاب لم يخلُ من بعض المباحث الفلسفية والاستطرادات

---

(١) انظر تخريجه (ص١٤٢).

(٢) شرح الطحاوية لابن أبي العز (ص٦٨٩)، ط. مؤسسة الرسالة، تحقيق الدكتور التركي، والشيخ الأرناؤوط.

الكلامية التي ربما اضطر الشارح إليها في رده على أهل الكلام، ولكننا لا نرى لها فائدة كبيرة في مثل عصرنا هذا.

ومن هنا كان العزم على القيام بهذا الجهد المتواضع لتقريب هذا الشرح النفيس بتهذيبه وإعادة ترتيبه لعل ذلك ييسّر للقارئ الاستفادة منه بأقصى درجة ممكنة.

وأسأل الله سبحانه أن يتقبل عملي هذا، وأن يجعله خالصاً لوجهه، وأن ينفع به.. آمين.

وكتبه
عبد الآخر حماد الغنيمي
في يوم الجمعة
٩ من جمادى الأولى سنة ١٤١٥هـ
الموافق ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٩٤م

الأصل الذي اعتمدت عليه

قد اعتمدت في هذا التهذيب على المطبوعة التي حققها وعلق عليها وخرج أحاديثها الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، والشيخ شعيب الأرناؤوط، وهي التي نشرتها مؤسسة الرسالة سنة ١٤١٢هـ، الطبعة الرابعة، وذلك لما تمتاز به هذه الطبعة من دقة ضبط للنص، وحسن تخريج للأحاديث وكثرة الفوائد في التعليقات، وغير ذلك.

وقد قابلت هذه المطبوعة بمطبوعة المكتب الإسلامي والتي خرّج أحاديثها الشيخ ناصر الدين الألباني، الطبعة التاسعة، سنة ١٤٠٨هـ، وقد استفدت من تلك المطبوعة في عدة مواضع من الشرح وربما أثبت ما فيها مما خالف الأصل غير أني لم أشر إلى ذلك لأني لست بصدد تحقيق للكتاب بل بصدد تهذيب له، وكذا قابلت المتن على ما جاء في رسالة «العقيدة الطحاوية شرح وتعليق للشيخ الألباني»، وقد أثبت بعض ما جاء فيها مخالفاً للأصل في مواضع قليلة مع الإشارة إلى ذلك في الهامش، وكذلك رجعت في كثير من المواضع إلى المطبوعة التي حققها الشيخ أحمد شاكر رَحِمَهُ اللَّهُ، والطبعة التي بين يدي هي طبعة دار التراث بالقاهرة «بدون تاريخ»، وقد استفدت منها في بعض مواضع.

عملي في هذا التهذيب

١ ـ أعدت ترتيب الكتاب على مقتضى حديث جبريل، فجمعت ما يخص كل باب من أبواب الإيمان الستة على حدة، ثم جمعت ما بقي بعد ذلك في باب سابع أسميته: متفرقات.

٢ ـ حذفت من كلام الشارح ما رأيت أن الحاجة غير داعية إليه من مثل المباحث الكلامية والاستطرادات الفلسفية، والتفريعات اللغوية أو الفقهية، وما قد يوجد في كلامه من تكرار ونحوه. وكذلك اختصرت بعض الأدلة التي يذكرها الشارح من الكتاب والسنة فاكتفيت بذكر بعضها ما دام يؤدي الغرض الذي سيقت لأجله، كل ذلك مع المحافظة على أصل عبارة الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ فلم أتصرف فيها إلا في مواضع قليلة، وغالبيتها كان لضرورة كالربط بين فقرات ونحوها، وربما اقتضى الأمر نقل شيء من كلام الشارح من موضع إلى موضع آخر، وقد نبهت على ذلك في موضعه.

٣ ـ وضعت عناوين مناسبة لموضوعات الكتاب.

٤ ـ خرّجت الأحاديث الواردة في هذا التهذيب تخريجاً مختصراً، فإن كان الحديث مثلاً في الكتب الستة أو بعضها فقد اكتفيت في الغالب بتخريجه منها، وإن كان الحديث مكرراً في أحد الكتب، فإني اكتفيت بذكر موضع واحد من المواضع التي ذكر فيها، وهو الأول في غالب الأحيان إلا أن تستدعي تخريجه من مواضع أخر مصلحة، كأن يكون اللفظ الذي ساقه الشارح ليس في الموضع الأول، وأكثر ما يكون ذلك في صحيح البخاري، ولا يفوتني هنا أن أنبه إلى أني قد أفدت كثيراً من تخريج الأصل الذي اعتمدت عليه، وقد بذل المحققان في ذلك جهداً طيباً، جزاهما الله خير الجزاء.

٥ ـ أما الحكم على الأحاديث الواردة في هذا التهذيب فما كان منها في الصحيحين أو أحدهما فقد اكتفيت بالعزو إليهما دليلاً على صحة الحديث،

أما ما كان في غيرهما فقد ذكرت درجته مستعيناً بأقوال أهل العلم في ذلك الشأن.

وبصفة عامة فقد حرصت ألا أورد من الأحاديث التي ساقها الشارح إلا ما كان صحيحاً أو حسناً، ومع ذلك فقد اضطررت إلى مخالفة هذه القاعدة في عدد قليل من الأحاديث والآثار التي رأيت الحاجة داعية إلى إثباتها مع عدم صحتها، وذلك كأن يكون الشارح قد ساق الحديث لينبه على ضعفه أو غير ذلك.

٦ ـ علقت على بعض المواضع التي رأيتها تحتاج إلى تعليق من شرح لما غمض من كلام الشارح أو زيادة فائدة أو تعريف ببعض الأعلام الواردة في الكتاب أو غير ذلك.

كما أني نقلت بعض التعليقات التي رأيتها مهمة مما ذكره محققو المطبوعات الثلاث التي ذكرتها من قبل، فما نقلته عن الأصل الذي اعتمدت عليه أقول فيه: قال المحقق صفحة كذا، وما نقلته عن مطبوعة الشيخ الألباني أقول: قال الشيخ الألباني صفحة كذا، وما نقلته من مطبوعة الشيخ شاكر أقول: قال الشيخ أحمد شاكر صفحة كذا.

وكذلك فقد نقلت بعض التعليقات المهمة من تعليق الشيخ عبد العزيز بن باز على متن الطحاوية، وهو من مطبوعات الرئاسة العامة لإدارات البحوث والإفتاء والدعوة والإرشاد بالمملكة السعودية عام ١٤٠٩هـ.

وكذا بعض تعليقات الشيخ ناصر الدين الألباني على متن الطحاوية في رسالة «العقيدة الطحاوية» شرح وتعليق.

٧ ـ ترجمت للمؤلف والشارح ترجمة مختصرة.

٨ ـ أثبتُّ بين يدي التهذيب متن الطحاوية بترتيبه الأصلي ورقمته، ثم وضعت رقم كل فقرة أمامها في التهذيب وذلك بعد الرقم العام، فكان لكل فقرة رقمان أولهما رقمها وفقاً لترتيبها في التهذيب والثاني وفقاً لترتيبها في الأصل.

ترجمة الإمام الطحاوي صاحب المتن[1]

هو الإمام العلامة الحافظ أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة بن عبد الملك الأزدي الحجري المصري الطحاوي، نسبة إلى طحا، وهي قرية في صعيد مصر «تتبع محافظة المنيا حالياً». وليس هو من نفس طحا، ولكن ولد بقرية قريبة منها يقال لها: طحطوط، فكره أن يقال: طحطوطي، فيظن أنه منسوب إلى الضراط، فانتسب إلى طحا.

وكان مولده رَحِمَهُ ٱللَّهُ سنة (٢٣٩هـ)، وقيل: (٢٣٧هـ)، ونشأ في بيت علم وفضل فقد كان أبوه من أهل العلم، وخاله هو الإمام المزني صاحب الشافعي وناشر علمه.

وقد تفقه الطحاوي على خاله المزني وسمع منه مروياته عن الشافعي.

ولما بلغ العشرين من عمره ترك مذهب الشافعي وتحول إلى مذهب أبي حنيفة، وقيل: إن سبب ذلك أنه كان يرى خاله يديم النظر في كتب أبي حنيفة، وقيل: بل سبب ذلك أن المزني قال له يوماً: والله لا جاء منك شيء، فغضب من ذلك وتحول إلى مذهب أبي حنيفة، فلما صنف مختصره في الفقه قال: «رحم الله أبا إبراهيم لو كان حياً لكفّر عن يمينه».

ومن شيوخه غير خاله المزني القاضي أبو جعفر أحمد بن أبي عمران البغدادي، والقاضي أبو خازم عبد الحميد بن عبد العزيز البغدادي، ويونس بن عبد الأعلى المصري، وغيرهم.

ومن تلاميذه أبو بكر أحمد بن محمد بن منصور، وأحمد بن القاسم بن

---

(١) انظر: تذكرة الحفاظ (٣/ ٨٠٩)، البداية والنهاية (١١/ ١٧٤)، لسان الميزان (١/ ٢٧٤ ـ ٢٧٦)، معجم البلدان (٤/ ٢٢).

عبد الله البغدادي المعروف بابن الخشاب الحافظ، وأبو الحسن علي بن أحمد الطحاوي «ابنه»، وغيرهم.

وكان الإمام الطحاوي رَحِمَهُ اللهُ رجل علم وفضل، وجمع بين الفقه والحديث وغير ذلك من الفنون، وقد ناب في القضاء عن أبي عبد الله محمد بن عبدة قاضي مصر.

ومن مؤلفاته: شرح معاني الآثار، وشرح مشكل الآثار، ومختصر الطحاوي في الفقه الحنفي، وغير ذلك.

قال عنه ابن يونس: كان ثقة ثبتاً فقيهاً عاقلاً لم يخلف مثله.

وقال ابن الجوزي في المنتظم: كان ثبتاً فهماً فقيهاً عاقلاً.

وقال ابن كثير في البداية والنهاية: هو أحد الثقات الأثبات، والحفّاظ الجهابذة.

توفي رَحِمَهُ اللهُ سنة ٣٢١هـ في مستهل ذي القعدة عن بضع وثمانين سنة.

ترجمة الإمام ابن أبي العز
شارح الطحاوية[١]

هو الإمام العلامة صدر الدين أبو الحسن علي بن علاء الدين علي بن محمد بن أبي العز الحنفي الأذرعي الصالحي الدمشقي.

ولد سنة ٧٣١هـ، ويغلب عَلَى الظن أنه ولد بدمشق؛ لأن أباه وجدّه وأبا جده كانوا قد استوطنوا دمشق.

ونشأ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في أسرة ذات نباهة وذكر، فقد كان أبوه قاضياً، وكذا جده كان قاضياً للقضاة.

وتتلمذ رَحِمَهُ ٱللَّهُ على الإمام الحافظ أبي الفداء عماد الدين بن كثير كما ذكر في عدة مواضع من شرح الطحاوية.

وتولى الشارح رَحِمَهُ ٱللَّهُ التدريس بعدة مدارس بدمشق ثم تولى قضاء الحنفية بدمشق.

ومن مؤلفاته هذا الشرح النفيس، وكتاب الاتباع الذي رد فيه على من أوجب تقليد الإمام أبي حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وقد امتحن رَحِمَهُ ٱللَّهُ بسبب اعتراضه على قصيدة لابن أيبك مدح فيها الرسول ﷺ لكنه وقع فيها في أخطاء، كقوله: حسبي رسول الله، وغير ذلك، فأوذي ابن أبي العز بسبب ذلك وحبس بالقلعة.

وتوفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ذي القعدة سنة ٧٩٢هـ، ودفن بسفح قاسيون.

(١) مقتبسة من ترجمته المثبتة بمقدمة الأصل الذي اعتمدنا عليه (ص٦٣ ـ ١٠٣).

متن العقيدة الطحاوية

بسم الله الرحمن الرحيم
وبه نستعين

الحمد لله رب العالمين.

قال العلامة حجة الإسلام أبو جعفر الوراق الطحاوي ـ بمصر ـ رَحِمَهُ اللَّهُ:

هذا ذكر بيان عقيدة أهل السنة والجماعة على مذهب فقهاء الملة: أبي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي، وأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري، وأبي عبد الله محمد بن الحسن الشيباني رضوان الله عليهم أجمعين، وما يعتقدون من أصول الدين، ويدينون به رب العالمين[١].

١ ـ نقول في توحيد الله معتقدين بتوفيق الله: إن الله واحد لا شريك له.

٢ ـ ولا شيء مثله.

٣ ـ ولا شيء يعجزه.

٤ ـ ولا إله غيره.

٥ ـ قديمٌ بلا ابتداءٍ، دائمٌ بلا انتهاءٍ.

٦ ـ لا يفنى ولا يَبيدُ.

٧ ـ ولا يكونُ إلا ما يُريدُ.

٨ ـ لا تَبْلُغُهُ الأوهَامُ، ولا تُدركُهُ الأفهامُ.

٩ ـ ولا يشبه الأنامَ.

١٠ ـ حيٌّ لا يموتُ قيومٌ لا ينامُ.

---

(١) هذه المقدمة غير مثبتة بالشرح، وقد أثبتها من متن الطحاوية بشرح وتعليق الشيخ الألباني.

١١ ـ خالقٌ بلا حاجةٍ، رازقٌ بلا مؤونةٍ.

١٢ ـ مميتٌ بلا مخافةٍ، باعثٌ بلا مشقةٍ.

١٣ ـ ما زال بصفاته قديماً قبل خلقِهِ، لم يزددْ بكونهم شيئاً لم يكن قبلهم من صِفَتِهِ، وكما كان بصفاته أزليّاً، كذلك لا يزالُ عليها أبديّاً.

١٤ ـ ليس منذ خلقِ الخلقِ استفاد اسمَ «الخالق»، ولا بإحداثه البرية استفادَ اسمَ «الباري».

١٥ ـ له معنى الربوبية ولا مربوبُ، ومعنى الخالق ولا مخلوقُ.

١٦ ـ وكما أنه محيي الموتَى بعدما أحيا، استحق هذا الاسم قبل إحيائهم، كذلك استحق اسم الخالق قبل إنشائهم.

١٧ ـ ذلك بأنه على كل شيء قدير، وكل شيء إليه فقير، وكل أمر عليه يسير، لا يحتاج إلى شيء ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

١٨ ـ خلق الخلق بعلمه.

١٩ ـ وقدر لهم أقداراً.

٢٠ ـ وضرب لهم آجالاً.

٢١ ـ لم يخف عليه شيء قبل أن يخلقهم، وعلم ما هم عاملون قبل أن يخلقهم.

٢٢ ـ وأمرهم بطاعته، ونهاهم عن معصيته.

٢٣ ـ وكل شيء يجري بتقديره ومشيئته، ومشيئته تنفذ، لا مشيئة للعباد إلا ما شاء لهم، فما شاء لهم كان، وما لم يشأ لم يكن.

٢٤ ـ يهدي من يشاءُ، ويعصمُ ويعافي فضلاً، ويضلُّ منْ يشاءُ، ويخذلُ ويبتلي عَدْلاً.

٢٥ ـ وكلهم يتقلَّبون في مشيئته، بين فضلِه وعدلِه.

٢٦ ـ وهو متعالٍ عن الأضدادِ والأنداد.

٢٧ ـ لا رادَّ لقضائِه، ولا معقِّب لحُكْمه، ولا غالبَ لأمْره.

٢٨ ـ آمَنَّا بذلك كُلِّه، وأيقنَّا أنَّ كلاًّ من عنده.

٢٩ ـ وإنَّ محمداً عبدُهُ المصطفى، ونبيه المجتبى، ورسولُه المرتضى.

٣٠ ـ وإنه خاتَمُ الأنبياء.

٣١ ـ وإمامُ الأتقياء.

٣٢ ـ وسيد المرسلين.

٣٣ ـ وحبيبُ ربِّ العالمين.

٣٤ ـ وكلُّ دعوى النبوَّةِ[1] بعدَهُ فغَيٌّ وهوى.

٣٥ ـ وهو المبعوث إلى عامَّة الجنِّ وكافَّة الورى، بالحق والهدى، وبالنور والضياء.

٣٦ ـ وإنَّ القرآن كلامُ الله، منه بدا بلا كيفيةٍ قولاً، وأنزلَهُ على رسولهِ وحياً، وصدَّقَهُ المؤمنونَ على ذلك حقّاً، وأيقنوا أنه كلام الله تعالى بالحقيقة، ليس بمخلوق ككلام البرية، فمن سَمِعَهُ فزعمَ أنَّهُ كلامُ البشرِ فقد كفَرَ، وقد ذمَّهُ الله وعابَهُ وأوعدَهُ بسقَر، حيث قال تعالى: ﴿سَأُصْلِيهِ سَقَرَ ﴿٢٦﴾﴾ [المدثر: ٢٦]. فلَمَّا أوْعَدَ اللهُ بسقر لِمَنْ قال: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ ﴿٢٥﴾﴾ [المدثر: ٢٥]. علمنا وأيقنّا أنه قولُ خالقِ البشرِ، ولا يشبهُ قولَ البشرِ.

٣٧ ـ وَمَنْ وصفَ الله بمعنىً من معانِي البشرِ، فَقَدْ كَفَر، فمن أبصرَ هذا اعتبرَ، وعن مثلِ قولِ الكفارِ انزجرَ، وعلم أنه بصفاتِه ليس كالبشرِ.

٣٨ ـ والرؤية حقٌّ لأهل الجنَّةِ، بغيرِ إحاطةٍ ولا كيفيةٍ، كما نطق به كتابُ ربِّنا: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾ [القيامة: ٢٢ ـ ٢٣]. وتفسيرهُ على ما أراد الله تعالى وعَلِمَهُ، وكلُّ ما جاء في ذلك من الحديث الصحيح عن رسول الله ﷺ فهو كما قالَ، ومعناه على ما أرادَ، لا نَدْخُلُ في ذلك مُتأوِّلينَ بآرائِنا، ولا متوهمين بأهوائِنا.

٣٩ ـ فإنه ما سَلِمَ في دينه إلا من سَلَّمَ لله ﷻ ولرسوله ﷺ، وردَّ عِلمَ ما اشتَبَهَ عليه إلى عالِمِهِ.

٤٠ ـ ولا تثبُتُ قدمُ الإسلامِ إلا على ظهْر التسليمِ والاستسلام.

---

(١) في الأصل: «دعوة نبوة» والمثبت من متن الطحاوية بشرح وتعليق الشيخ الألباني، وانظر تعليق الشيخ أحمد شاكر على هذه الفقرة (ص١٠٢) من مطبوعته.

٤١ ـ فَمَنْ رامَ عِلْمَ ما حُظِرَ عنه علمُه، ولم يقنعْ بالتسليم فهمُه، حجبَهُ مرامُهُ عن خالص التوحيد، وصافي المعرفةِ، وصحيحِ الإيمان.

٤٢ ـ فيتذبذبُ بين الكفرِ والإيمانِ، والتصديقِ والتكذيبِ، والإقرارِ والإنكارِ، مُوَسْوَساً تائهاً، شاكّاً، لا مؤمناً مُصدقاً، ولا جاحداً مكذّباً.

٤٣ ـ ولا يصحُّ الإيمانُ بالرؤيةِ لأهلِ دارِ السلامِ لمن اعتبرَها منهم بوَهم أو تأوّلها بفهم إذ كان تأويلُ الرؤية وتأويلُ كلِّ معنىً يضافُ إلى الربوبية ترك التأويلِ ولزوم التسليم، وعليه دينُ المسلمينَ.

٤٤ ـ ومن لم يتوقَّ النفي والتشبيهَ، زلَّ ولم يصبِ التنزيهَ.

٤٥ ـ فإنَّ ربَّنا جلَّ وعلا موصوفٌ بصفات الوحدانيةِ منعوتٌ بنعوتِ الفردانية، ليس في معناهُ أحدٌ من البرية.

٤٦ ـ وتَعَالى عَنِ الحُدُودِ والغَايَاتِ، والأركَانِ والأعضاءِ والأدَوَاتِ، لا تحويه الجهاتُ السِّتُّ كسائر المبتدعاتِ.

٤٧ ـ والمعراجُ حقٌّ، وقد أسْرِيَ بالنبيِّ ﷺ وعُرِجَ بشخصه في اليقظَةِ إلى السماءِ، ثم إلى حيثُ شاءَ الله من العلا، وأكرمَهُ الله بما شاءَ، وأوحى إليه ما أوحى، ﴿مَا كَذَبَ ٱلْفُؤَادُ مَا رَأَىٰٓ ⑪﴾ فصلّى الله عليه [وسلَمَ][1] في الآخرةِ والأولى.

٤٨ ـ والحَوضُ الذي أكرمه الله تعالى به ـ غِيَاثاً لأمته ـ حقٌّ.

٤٩ ـ والشفاعةُ التي ادّخَرَها لهم حقٌّ، كما رُوِيَ في الأخبار.

٥٠ ـ والميثاقُ الذي أخذَهُ الله تعالى من آدمَ وذريتهِ حقٌّ.

٥١ ـ وقد عَلِمَ الله تعالى فيما لم يَزَلْ عددَ مَن يدخلُ الجنةَ، وعددَ من يدخلُ النارَ، جملةً واحدةً، فلا يُزاد في ذلك العدد ولا يَنقصُ منه، وكذلك أفعالهم فيما عَلِمَ منهم أن يفعلوه.

٥٢ ـ وكُلٌّ مُيَسَّرٌ لما خُلِقَ لهُ، والأعمالُ بالخواتيمِ، والسعيدُ من سَعِدَ بقضاء الله، والشقيُّ من شَقِيَ بقضاء الله.

---

(١) الزيادة من متن الطحاوية بشرح وتعليق الشيخ الألباني.

٥٣ ـ وأصلُ القَدَرِ سِرُّ الله تعالى في خلقِهِ، لم يَطَّلِعْ على ذلك ملكٌ مقرَّبٌ ولا نبيٌّ مرسلٌ، والتعمقُ والنظرُ في ذلك ذريعةُ الخذلان، وسُلّمُ الحِرمانِ، ودرجةُ الطغيانِ، فالحذرَ كُلَّ الحذرِ من ذلكَ نظراً وفكراً ووسْوَسَةً، فإن الله تعالى طوى عِلمَ القَدَرِ عن أنامِه، ونهاهمْ عن مَرَامه، كما قال تعالى في كتابه: ﴿لَا يُسْئَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْئَلُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [الأنبياء: ٢٣]. فمن سألَ: لِمَ فعلَ؟ ردَّ حُكمَ الكتاب، ومَنْ ردَّ حُكمَ الكتاب كان من الكافرينَ.

٥٤ ـ فهذا جملةُ ما يَحْتاجُ إليه من هُوَ مُنَوَّرٌ قلبُه من أولياءِ الله تعالى، وهي درجة الراسخين في العلم؛ لأن العلم علمان: علمٌ في الخلق موجودٌ، وعلمٌ في الخلقِ مفقودٌ، فإنكار العِلمِ الموجود كفرٌ، وادّعاءُ العلم المفقود كفرٌ، ولا يَثبتُ الإيمانُ إلا بقبول العلمِ الموجود، وتركِ طلبِ العلمِ المفقود.

٥٥ ـ ونؤمنُ باللَّوحِ والقلمِ وبجميعِ ما فيه قد رُقِمَ.

٥٦ ـ فلو اجتمعَ الخلقُ كلُّهم على شيء كتبَهُ الله تعالى فيه أنه كائنٌ، ليجعلوه غير كائن لم يقدروا عليه. ولو اجتمعوا كلُّهم على شيء كتبه الله تعالى فيه أنه غير كائن ليجعلوه كائناً لم يقدروا عليه، جفَّ القلمُ بما هو كائنٌ إلى يوم القيامةِ.

٥٧ ـ وما أخطأ العبدَ لم يكنْ ليصيبَه، وما أصابَهُ لم يكنْ ليخْطِئَهُ.

٥٨ ـ وعلى العبد أن يعلمَ أنَّ الله قد سبقَ علمهُ في كلِّ كائنٍ من خلقهِ، فقدَّرَ ذلك تقديراً محكماً مبرماً، ليس فيه ناقضٌ ولا مُعقبٌ، ولا مُزيلٌ ولا مُغيرٌ، ولا محول، ولا ناقصٌ ولا زائدٌ من خلقه في سماواته وأرضه.

٥٩ ـ وذلك من عَقْدِ الإيمان، وأصول المعرِفَةِ والاعترافِ بتوحيدِ الله تعالى وربوبيتهِ، كما قال في كتابه: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيرًا﴾ [الفرقان: ٢]، وقال تعالى: ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا﴾ [الأحزاب: ٣٨].

٦٠ ـ فويل لمن صار لله تعالى في القدر خصيماً، وأحضرَ للنظر فيه قلباً سقيماً[1]، لقد التمس بوهمه في فحص الغيب سراً كتيماً، وعاد بما قال فيه أفَّاكاً أثيماً.

---

(١) جاءت هذه العبارة في الأصل هكذا: «فويل لمن ضاع له في القدر قلباً سقيماً ـ وفي =

٦١ ـ والعرشُ والكرسيُّ حقٌّ.

٦٢ ـ وهو مستغنٍ عن العَرشِ وما دونَهُ، محيط بكل شيء وفوقه، وقد أعجزَ عن الإحاطة خلقَهُ.

٦٣ ـ ونقولُ: إن الله اتخذَ إبراهيمَ خليلاً. وكَلَّمَ موسى تكليماً، إيماناً وتصديقاً وتسليماً.

٦٤ ـ ونؤمن بالملائكة والنبيين، والكتب المنزلةِ على المرسلينَ، ونشهدُ أنهم كانوا على الحقِّ المبين.

٦٥ ـ ونسمي أهلَ قبلتِنا مسلمينَ مؤمنين، ما داموا بما جاء به النبيُّ ﷺ معترِفينَ، وله بكلِّ ما قال وأخبر مصدقينَ.

٦٦ ـ ولا نخوضُ في الله، ولا نماري في دين الله.

٦٧ ـ ولا نجادلُ في القرآنِ، ونَشهدُ أنه كلامُ ربِّ العالمين، نزل به الروحُ الأمينُ، فعلَّمَهُ سيدَ المرسَلينَ محمداً صلى الله عليه وعلى آله أجمعين، وهو كلامُ الله تعالى، لا يساويهِ شيءٌ من كلامِ المخلوقينَ، ولا نقولُ بخلقِهِ، ولا نخالفُ جماعةَ المسلمينَ.

٦٨ ـ ولا نكفِّرُ أحداً من أهل القبلةِ بذنبٍ ما لم يستحلَّهُ، ولا نقولُ: لا يضرُّ مع الإيمانِ ذنبٌ لمن عَمِلَهُ.

٦٩ ـ ونرجو للمحسنينَ من المؤمنين أن يعفوَ عنهم ويدخلَهم الجنةَ برحمتِهِ ولا نأمنُ عليهم، ولا نشهدُ لهم بالجنةِ، ونستغفرُ لمسيئهم، ونخافُ عليهم ولا نُقَنِّطُهُمْ.

٧٠ ـ والأمنُ والإياسُ يَنقلانِ عن ملةِ الإسلامِ، وسبيل الحقِّ بينهما لأهل القبلة.

٧١ ـ ولا يخرجُ العبدُ من الإيمانِ إلا بجحودِ ما أدخلَه فيه.

٧٢ ـ والإيمانُ: هو الإقرارُ باللِّسَانِ، والتَّصديق بالجنانِ.

= نسخة ـ: فويل لمن صار قلبه في القدر قلباً سقيماً»، والمثبت من متن الطحاوية بشرح وتعليق الشيخ الألباني، وانظر تعليق الشيخ أحمد شاكر على هذه الفقرة (ص٢١٢) من مطبوعته.

٧٣ ـ وجميعُ ما صحَّ عن رسولِ الله ﷺ من الشرعِ والبيانِ كُلُّهُ حَقٌّ.

٧٤ ـ والإيمانُ واحدٌ، وأهلُه في أصلِه سواءٌ(١) والتفاضلُ بينهم بالخشيةِ والتُّقى، ومخالفةِ الهَوى، ومُلازمةِ الأَوْلى.

٧٥ ـ والمؤمنون كُلُّهم أولياءُ الرحمنِ.

٧٦ ـ وأكرَمُهُمْ عندَ الله أطوعُهُمْ وأتبعهُم للقرآن.

٧٧ ـ والإيمانُ: هو الإيمانُ بالله، وملائكتِه، وكتبِه، ورسلِه، واليومِ الآخر، والقَدَرِ، خيرهِ وشرهِ، وحلوهِ ومرِّهِ، من الله تعالى.

٧٨ ـ ونحن مؤمنون بذلك كلِّهِ، لا نُفرقُ بين أحدٍ من رُسلِه، ونصدقُهُم كلَّهم على ما جاؤُوا به.

٧٩ ـ وأهلُ الكبائر من أمَّةِ محمدٍ ﷺ في النارِ لا يُخلَّدون، إذا ماتوا وهم مُوَحِّدون، وإن لم يكونوا تائبينَ بعد أن لَقوا الله عارفين، وهم في مشيئتِهِ وحُكمِه، إن شاءَ غَفَر لهم وعفا عنهم بفضله، كما ذكر ﷻ في كتابه: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨، ١١٦]. وإن شاءَ عَذَّبهم في النارِ بعدله، ثم يُخرجهُم منها برحمتهِ وشفاعَةِ الشافعينَ من أهلِ طاعتهِ، ثم يبعثُهُم إلى جنتهِ، وذلك بأن الله تعالى مولى أهلِ معرفتهِ ولم يجعلْهم في الدارَينِ كأهل نَكرَتِه، الذين خَابُوا من هِدايتِهِ ولم ينالوا من وِلايتهِ؛ اللهمَّ يا وليَّ الإسلام وأهلهِ، مَسِّكْنا بالإسلامِ حتى نلقاكَ به.

٨٠ ـ ونرى الصلاة خَلْفَ كُلِّ بَرٍّ وفاجرٍ من أهلِ القبلةِ، وعَلى من ماتَ منهم.

٨١ ـ ولا نُنزلُ أحداً منهم جنةً ولا ناراً.

٨٢ ـ ولا نشهدُ عليهم بكفر ولا بشرك ولا بنفاقٍ، ما لم يظهرْ منهم شيءٌ من ذلكَ، ونَذَرُ سرائرَهم إلى الله تعالى.

٨٣ ـ ولا نرى السَّيفَ على أحدٍ من أمَّةِ محمدٍ ﷺ إلا من وجبَ عليه السيفُ.

---

(١) في العبارة إبهام. انظر بيانه في (ص١٢٨) هامش (١).

٨٤ ـ ولا نرى الخروجَ على أئمتِنا ووُلاةِ أمورِنا، وإن جارُوا، ولا ندعُو عليهم، ولا نَنْزِعُ يداً من طاعَتهم، ونرى طاعَتهم من طاعة الله ﷻ فريضةً، ما لم يَأمُروا بمعصيةٍ، وندعو لهم بالصلاحِ والمعافاةِ.

٨٥ ـ وَنَتَّبِعُ السنَّةَ والجماعةَ، ونجتنبُ الشذُوذَ، والخِلافَ والفُرقةَ.

٨٦ ـ ونحبُّ أهلَ العدلِ والأمانةِ، ونُبْغِضُ أهلَ الجَوْرِ والخيانةِ.

٨٧ ـ ونقولُ: الله أعلَمُ، فيما اشتَبَهَ علينا عِلْمُهُ.

٨٨ ـ ونرى المسحَ على الخُفَّينِ، في السفرِ والحضرِ، كما جاءَ في الأثرِ.

٨٩ ـ والحجُّ والجهادُ ماضيانِ مع أولي الأمرِ من المسلمين بَرِّهم وفاجِرِهم إلى قيام الساعةِ، لا يُبْطِلُهُمَا شيءٌ ولا يَنْقُضُهُمَا.

٩٠ ـ ونؤمنُ بالكرامِ الكاتبينَ، فإنَّ الله قد جعلهم علينا حافظين.

٩١ ـ ونؤمنُ بمَلَك الموتِ، المُوكَّلِ بقبضِ أرواحِ العالمينَ.

٩٢ ـ وبعذابِ القبرِ لمن كان له أهلاً، وسؤالِ منكرٍ ونكيرٍ في قبرهِ عن ربِّه ودينهِ، على ما جاءتْ به الأخبارُ عن رسول الله ﷺ وعن الصحابةِ رضوانُ اللهِ عليهم. والقبرُ روضةٌ من رياضِ الجنةِ، أو حُفْرة من حُفَرِ النيرانِ.

٩٣ ـ ونؤمنُ بالبعثِ وجزاءِ الأعمالِ يومَ القيامةِ، والعرضِ والحسابِ، وقراءةِ الكتابِ، والثوابِ والعقابِ، والصِّراطِ والميزانِ.

٩٤ ـ والجنةُ والنارُ مخلوقتانِ لا تَفْنيانِ أبداً ولا تبيدان، فإنَّ الله تعالى خلق الجنةَ والنارَ قبل الخلقِ، وخلقَ لهما أهلاً.

٩٥ ـ فمن شاءَ منهم إلى الجنةِ فضلاً منه، ومن شاء منهم إلى النارِ عدلاً منه، وكلٌّ يعملُ لما قد فُرِغَ لَهُ، وصائرٌ إلى ما خُلِقَ لَهُ، والخيرُ والشرُّ مُقَدَّرانِ على العباد.

٩٦ ـ والاستطاعةُ التي يجبُ بها الفعلُ، من نحوِ التوفيق الذي لا يوصَف المخلوقُ به تكون مع الفعل، وأمَّا الاستطاعةُ من جهة الصحةِ والوُسعِ، والتمكن وسلامةِ الآلاتِ فهي قبل الفعلِ، وبها يتعلقُ الخطابُ، وهو كما قال تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

٩٧ ـ وأفعالُ العبادِ خلقُ الله، وكسبٌ من العِبادِ.

٩٨ ـ ولمْ يكلفْهُم الله تعالى ما لا يُطيقونَ، ولا يطيقونَ إلا ما كلَّفَهُم، وهو تفسيرُ: «لا حول ولا قوة إلا بالله»، نقولُ: لا حيلة لأحدٍ ولا تحول لأحدٍ، ولا حركَة لأحدٍ عن معصيةِ الله إلا بمعونةِ اللهِ، ولا قوةَ لأحدٍ على إقامةِ طاعةِ اللهِ والثباتِ عليها إلا بتوفيق الله تعالى.

٩٩ ـ وكلُّ شيء يجري بمَشِيئَةِ الله تعالى وعلمِهِ وقضائِهِ وقَدرِهِ، غلبتْ مشيئته المشيئاتِ كُلَّها، وغلبَ قضاؤه الحيلَ كلَّها. يفعلُ ما يشاء، وهو غيرُ ظالمٍ أبداً ﴿لَا يُسْئَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْئَلُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [الأنبياء: ٢٣].

١٠٠ ـ وفي دعاءِ الأحياءِ وصدقاتِهم منفعةٌ للأمواتِ.

١٠١ ـ والله تعالى يستجيبُ الدعواتِ، ويقضي الحاجاتِ.

١٠٢ ـ ويملكُ كلَّ شيءٍ، ولا يملكُهُ شيءٌ، ولا غِنى عن الله تعالى طرفةَ عينٍ، ومن استغنى عن اللهِ طرفةَ عينٍ، فقد كَفَرَ وصارَ من أهلِ الحَيْنِ.

١٠٣ ـ واللهُ يَغْضَبُ ويرضى، لا كأحدٍ من الوَرَى.

١٠٤ ـ ونحبُّ أصحابَ رسولِ اللهِ ﷺ، ولا نُفْرِطُ في حبِّ أحدٍ منهم، ولا نتبرَّأ من أحدٍ منهم، ونُبغضُ من يبغضُهُم، وبغيرِ الخيرِ يذكرهُم، ولا نذكرُهُم إلا بخيرٍ، وحبُّهم دينٌ وإيمانٌ وإحسانٌ، وبغضُهُم كفرٌ ونفاقٌ وطغيانٌ.

١٠٥ ـ ونُثبِتُ الخلافةَ بعدَ رسولِ اللهِ ﷺ أوَّلاً لأبي بكر الصديق رضي الله عنه، تفضيلاً له وتقديماً على جميعِ الأمَّةِ.

١٠٦ ـ ثم لعمرَ بن الخطابِ رضي الله عنه.

١٠٧ ـ ثم لعثمان رضي الله عنه.

١٠٨ ـ ثم لِعلي بن أبي طالبِ رضي الله عنه.

١٠٩ ـ وهم الخلفاءُ الراشدونَ، والأئمةُ المهديون.

١١٠ ـ وأنَّ العشرةَ الذين سماهُم رسولُ الله ﷺ وبشرهم بالجنةِ، نشهدُ لهم بالجنةِ على ما شَهِدَ لهم رسولُ الله ﷺ وقوله الحق، وهم: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وطلحة، والزبير، وسعد، وسعيد، وعبد الرحمن بن عوف، وأبو عبيدة بن الجراح، وهو أمين هذه الأمة، رضي الله عنهم أجمعين.

١١١ ـ ومَنْ أحسَنَ القولَ في أصحابِ رسول الله ﷺ، وأزواجِهِ الطاهِراتِ من كلِّ دَنَسٍ، وذرياتِه المقدسينَ من كلِّ رجسٍ، فقد برئَ من النفاقِ.

١١٢ ـ وعلماءُ السلفِ من السابقينَ، وَمَنْ بعدهم من التابعينَ أهل الخيرِ والأثرِ، وأهلُ الفقهِ والنظرِ، لا يُذْكرونَ إلا بالجميل، ومن ذكرهم بسُوءٍ فهو على غير السَّبيل.

١١٣ ـ ولا نفضِّلُ أحداً من الأولياءِ على أحدٍ من الأنبياء عليهم السلام، ونقول: نبيٌّ واحدٌ أفضلُ من جميع الأولياء.

١١٤ ـ ونؤمنُ بما جاء مِنْ كَرَامَاتِهم، وصحَّ عن الثقاتِ من رواياتهم.

١١٥ ـ ونؤمنُ بأشراطِ الساعةِ: من خروجِ الدجالِ، ونزولِ عيسى ابن مريمَ عليه السلام من السماءِ، ونؤمنُ بطلوعِ الشمسِ من مغربها، وخروجِ دابَّةِ الأرضِ من موضِعِها.

١١٦ ـ ولا نُصَدِّقُ كاهناً ولا عَرَّافاً، ولا من يَدَّعي شيئاً يخالف الكتابَ والسُّنَّةَ وإجماعَ الأمَّةِ.

١١٧ ـ ونرى الجماعةَ حقّاً وصواباً، والفُرقةَ زيغاً وعذاباً.

١١٨ ـ ودينُ الله في الأرضِ والسماءِ واحدٌ، وهو دينُ الإسلام، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ [آل عمران: ١٩]، وقال تعالى: ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]. وهو بين الغُلُوِّ والتقصير، وبين التشبيهِ والتعطيلِ، وبين الجبر والقدر، وبين الأمنِ والإياسِ.

١١٩ ـ فهذا دينُنا واعتقادُنا ظاهراً وباطناً، ونحن بُرآءُ إلى الله تعالى من كلِّ من خَالفَ الذي ذكرناهُ وبيَّناه. ونسألُ الله تعالى أن يُثَبِّتَنا على الإيمان، ويختمَ لنا به، ويعصمَنا من الأهواء المختلفةِ، والآراءِ المتفرقةِ، والمذاهبِ الرَّديةِ، مثل: المشبِّهة، والمعتزلةِ، والجهميةِ، والجبريةِ، والقدريةِ، وغيرهم، من الذين خالفوا الجماعةَ، وحالفوا الضلالةَ، ونحن منهم بَراءُ، وهم عندنا ضُلَّالٌ وأردياءُ. وبالله العصمةُ والتوفيق.

من مقدمة الشارح

بسم الله الرحمن الرحيم
حسبي الله ونعم الوكيل

الحمد لله، نستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

أما بعد؛ فإنه لما كان علم أصول الدين أشرف العلوم، إذ شرف العلم بشرف المعلوم، وهو الفقه الأكبر بالنسبة إلى فقه الفروع، وحاجة العباد إليه فوق كل حاجة؛ لأنه لا حياة للقلوب ولا نعيم ولا طمأنينة إلا بأن تعرف ربها ومعبودها، ويكون مع ذلك أحب إليها مما سواه، ويكون سعيها فيما يقربها إليه دون غيره.

ومن المحال أن تستقل العقول بمعرفة ذلك وإدراكه على التفصيل، فاقتضت رحمة العزيز الرحيم أن بعث الرسل به معرّفين وإليه داعين، ولمن أجابهم مبشرين، ولمن خالفهم منذرين، وجعل مفتاح دعوتهم، وزبدة رسالتهم، معرفة المعبود سبحانه بأسمائه وصفاته وأفعاله، إذ على هذه المعرفة تبنى مطالب الرسالة كلها من أولها إلى آخرها.

ثم يتبع ذلك أصلان عظيمان:

أحدهما: تعريف الطريق الموصل إليه، وهي شريعته المتضمنة لأمره ونهيه.

والثاني: تعريف السالكين ما لهم بعد الوصول إليه من النعيم المقيم. فأعرف الناس بالله ﷻ أتبعهم للطريق الموصل إليه، وأعرفهم بحال السالكين

عند القدوم عليه، ولهذا سمى الله ما أنزله على رسوله روحاً لتوقف الحياة الحقيقية عليه، ونوراً لتوقف الهداية عليه.

فقال الله تعالى: ﴿يُلْقِي ٱلرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِۦ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ﴾ [المؤمن: ١٥]، وقال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا ۚ مَا كُنتَ تَدْرِي مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا نَّهْدِي بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا﴾ [الشورى: ٥٢].

ولا ريب أنه يجب على كل أحد أن يؤمن بما جاء به الرسول إيماناً عامّاً مجملاً، ولا ريب أن معرفة ما جاء به الرسول على التفصيل فرض على الكفاية.

وأما ما يجب على أعيانهم، فهذا يتنوع بتنوع قُدَرهم، وحاجتهم ومعرفتهم، وما أمر به أعيانهم، ولا يجب على العاجز عن سماع بعض العلم أو عن فهم دقيقه ما يجب على القادر على ذلك. ويجب على من سمع النصوص وفهمها من علم التفصيل ما لا يجب على من لم يسمعها، ويجب على المفتي والمحدث والحاكم ما لا يجب على من ليس كذلك.

ولا يقبل الله من الأولين والآخرين ديناً يدينونه، إلا أن يكون موافقاً لدينه الذي شرعه على ألسنة رسله عليهم السلام.

ومضى على ما كان عليه الرسول ﷺ خير القرون، وهم الصحابة والتابعون لهم بإحسان، يوصي به الأول الآخر، ويقتدي فيه اللاحق بالسابق، وهم في ذلك كله بنبيهم محمد ﷺ مقتدون، وعلى منهاجه سالكون، كما قال تعالى في كتابه العزيز: ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى﴾ [يوسف: ١٠٨].

ثم خلف من بعدهم خلف اتبعوا أهواءهم، وافترقوا، فأقام الله لهذه الأمة من يحفظ عليها أصول دينها، كما أخبر الصادق ﷺ بقوله: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق، لا يضرهم من خذلهم»(١).

---

(١) أخرجه بهذا اللفظ: مسلم (١٩٢٠)، والترمذي (٢٢٢٩)، وابن ماجه (١٠) من حديث ثوبان رضي الله عنه، وفي الباب عن المغيرة بن شعبة، ومعاوية، وجابر بن سمرة، وجابر بن عبد الله، وغيرهم.

وممن قام بهذا الحق من علماء المسلمين: الإمام أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي الطحاوي، تغمده الله برحمته.

فأخبر رَحِمَهُ اللهُ عما كان عليه السلف، ونقل عن الإمام أبي حنيفة النعمان وصاحبيه أبي يوسف، ومحمد بن الحسن رضي الله عنهم ما كانوا يعتقدونه من أصول الدين.

وقد شرح هذه العقيدة غير واحد من العلماء، ولكن رأيت بعض الشارحين قد أصغى إلى أهل الكلام المذموم، واستمد منهم، وتكلم بعباراتهم.

وقد أحببت أن أشرحها سالكاً طريق السلف في عباراتهم، وأنسج على منوالهم، متطفلاً عليهم، لعلي أن أنظم في سلكهم، وأدخل في عدادهم، وأحشر في زمرتهم ﴿مَعَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّـٰلِحِينَ ۚ وَحَسُنَ أُو۟لَـٰٓئِكَ رَفِيقًا﴾ [النساء: ٦٩].

= وقد قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ في بيان تلك الطائفة: إن لم يكونوا أهل الحديث فلا أدري من هم. ونقل النووي عن القاضي عياض قوله: إنما أراد أحمد أهل السنّة والجماعة ومن يعتقدون مذهب أهل الحديث. وقال النووي: ويحتمل أن هذه الطائفة مفرقة بين أنواع المؤمنين منهم: شجعان مقاتلون، ومنهم فقهاء، ومنهم محدثون، ومنهم زهّاد وآمرون بالمعروف وناهون عن المنكر، ومنهم أنواع أخرى من أهل الخير. انظر: شرح مسلم للنووي (١٣/ ٦٦، ٦٧)، وذكر شيخ الإسلام ابن تيمية أن «الفرقة الناجية المنصورة إلى قيام الساعة هي أهل السنّة والجماعة». انظر: مجموع الفتاوى (٣/ ١٢٩).

قلت: وفي بعض ألفاظ الحديث: «لن يبرح هذا الدين قائماً يقاتل عليه عصابة من المسلمين حتى تقوم الساعة». مسلم (١٩٢٢) من حديث جابر بن سمرة. وفي لفظ: «لا تزال طائفة من أمتي يقاتلون على الحق ظاهرين». مسلم (١٥٦، ١٩٢٣) من حديث جابر بن عبد الله.

وهذا يقتضي ـ والله أعلم ـ أن المجاهدين في سبيل الله هم من أولى الناس بالدخول في تلك الطائفة، ولذا يقول شيخ الإسلام ابن تيمية عند حديثه عن التتار ووجوب قتالهم: وأما الطائفة بالشام ومصر ونحوهما، فهم في هذا الوقت المقاتلون عن دين الإسلام، وهم من أحق الناس دخولاً في الطائفة المنصورة التي ذكرها النبي ﷺ بقوله في الأحاديث المستفيضة عنه: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم ولا من خذلهم حتى تقوم الساعة». مجموع الفتاوى (٢٨/ ٥٣١).



الإيـمــــان بالله

وفيه فصلان:

الفصل الأول: التوحيد

الفصل الثاني: أبحاث الكفر والإيمان

الفصل الأول

التوحيد

ويتضمن أنواع التوحيد:

النوع الأول: توحيد الربوبية. وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: معنى توحيد الربوبية.

المبحث الثاني: الميثاق.

المبحث الثالث: بعض معاني الربوبية.

المبحث الرابع: سبق ربوبيته سبحانه.

النوع الثاني: توحيد الألوهية. وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: بين توحيد الربوبية وتوحيد الألوهية.

المبحث الثاني: طرق القرآن في تقرير توحيد الألوهية.

المبحث الثالث: الدعاء.

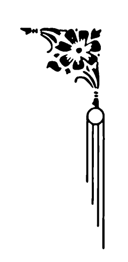
المبحث الرابع: التوسل.

المبحث الخامس: التنبيه على بعض أمور الشرك.

النوع الثالث: توحيد الأسماء والصفات. وفيه مبحثان:

المبحث الأول: منهج أهل السنة في توحيد الصفات.

المبحث الثاني: ذكر بعض صفات الله تعالى.




الفصل الأول

التوحيد

(١ ـ ١) قوله: (نقول في توحيد الله، معتقدين بتوفيق الله: إن الله واحد لا شريك له).

ش: اعلم أن التوحيد أول دعوة الرسل، وأول منازل الطريق، وأول مقام يقوم فيه السالك إلى الله ﷻ، قال تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦ فَقَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾ [الأعراف: ٥٩]. وقال هود عليه السلام لقومه: ﴿ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾ [الأعراف: ٦٥]، وقال صالح عليه السلام لقومه: ﴿ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾ [الأعراف: ٧٣]، وقال تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ ۝٢٥﴾ [الأنبياء: ٢٥]، وقال ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله»[١]. ولهذا كان الصحيح أن أول واجب يجب على المكلف شهادة أن لا إله إلا الله، فالتوحيد أول واجب، وهو آخر واجب. كما قال النبي ﷺ: «من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة»[٢].

---

(١) أخرجه البخاري (٢٥)، ومسلم (٢٢) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، وفي الباب عن أبي هريرة وأنس بن مالك، والنعمان بن بشير، وطارق بن أشيم الأشجعي، ومعاذ بن جبل ـ رضي الله عنهم أجمعين ـ.

(٢) أخرجه أبو داود (٣١١٦)، وأحمد (٥/ ٢٣٣، ٢٤٧)، والحاكم (١/ ٣٥١، ٥٠٠) من حديث معاذ بن جبل، وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي، وحسّنه الألباني في إرواء الغليل (٣/ ١٥٠).

أنواع التوحيد

ثم التوحيد الذي دعت إليه رسل الله ونزلت به كتبه نوعان:

توحيد في الإثبات والمعرفة.

وتوحيد في الطلب والقصد.

فالأول: هو إثبات حقيقة ذات الرب تعالى وصفاته وأفعاله وأسمائه، ليس كمثله شيء في ذلك كله، كما أخبر به عن نفسه، وكما أخبر رسوله ﷺ. وقد أفصح القرآن عن هذا النوع كل الإفصاح، كما في أول (الحديد)، و(طه)، وآخر (الحشر)، وأول (الم تنزيل) السجدة، وأول (آل عمران)، وسورة (الإخلاص) بكمالها، وغير ذلك.

والثاني: وهو توحيد الطلب والقصد، مثل ما تضمنته سورة: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ ۝١﴾، و﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾ [آل عمران: ٦٤]، وأول سورة: ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ وآخرها، وأول سورة (يونس) وأوسطها وآخرها، وأول سورة (الأعراف) وآخرها، وجملة سورة (الأنعام).

وغالب سور القرآن متضمنة لنوعي التوحيد، بل كل سورة في القرآن. فإن القرآن إما خبر عن الله وأسمائه وصفاته، وهو التوحيد العلمي الخبري. وإما دعوة إلى عبادته وحده لا شريك له، وخلع ما يعبد من دونه، فهو التوحيد الإرادي الطلبي. وإما أمر ونهي وإلزام بطاعته، فذلك من حقوق التوحيد ومكملاته. وإما خبر عن إكرامه لأهل توحيده، وما فعل بهم في الدنيا وما يكرمهم به في الآخرة، فهو جزاء توحيده. وإما خبر عن أهل الشرك، وما فعل بهم في الدنيا من النكال، وما يحل بهم في العقبى من العذاب فهو جزاء من خرج عن حكم التوحيد.

طريقة أخرى لبيان أقسام التوحيد

إن التوحيد يتضمن ثلاثة أنواع[١]:

---

(١) ليس هذا التقسيم منافياً لما سبق من تقسيم التوحيد إلى نوعين اثنين، فإن توحيد المعرفة والإثبات يشمل توحيد الربوبية وتوحيد الأسماء والصفات، فكلاهما إخبار =

أحدها: توحيد الربوبية، وبيان أن الله وحده خالق كل شيء.
والثاني: توحيد الإلهية، وهو استحقاقه ﷻ أن يعبد وحده لا شريك له.
الثالث: الكلام في الصفات.



= عن الرب ﷻ، وأما توحيد القصد والطلب فهو توحيد الإلهية. كما بيَّن ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية، وتلميذه ابن القيم. وانظر: تيسير العزيز الحميد (ص٣٣).

النوع الأول

توحيد الربوبية

المبحث الأول

معنى توحيد الربوبية

توحيد الربوبية كالإقرار بأن الله خالق كل شيء، وأنه ليس للعالم صانعان متكافئان في الصفات والأفعال[١]، وهذا التوحيد لم يذهب إلى نقيضه طائفة معروفة من بني آدم، بل القلوب مفطورة على الإقرار به، كما قالت الرسل فيما حكى الله عنهم: ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [إبراهيم: ١٠]، وقال ﷺ: «كل مولود يولد على الفطرة، فأبواه يهوّدانه أو ينصّرانه أو يمجّسانه»[٢]، ولا يقال: إن معناه يولد ساذجاً لا يعرف توحيداً ولا شركاً لقوله ﷺ فيما يرويه عن ربه ﷻ: «خلقت عبادي حنفاء، فاجتالتهم الشياطين»[٣] الحديث. وفي الحديث المتقدم ما يدل على ذلك، حيث قال: «يهوّدانه أو ينصّرانه أو يمجّسانه» ولم يقل: ويسلمانه.

---

(١) توحيد الربوبية هو توحيد الله بأفعاله تعالى كالإقرار بأنه سبحانه وحده الخالق الرازق الذي يحيي ويميت ويتصرف في كونه كيف يشاء، وما ذكره الشارح ليس تعريفاً كاملاً لتوحيد الربوبية، وإنما هو إشارة لبعض ما يشمله، وإلا فإن الواجب أن نقر بأنه ليس للعالم إلا خالق واحد هو الله سبحانه، وأنه ليس للعالم صانعان لا متكافئان ولا غير متكافئين، وإنما ذكر الشارح أن من معاني الربوبية الإقرار بأنه ليس للعالم صانعان متكافئان لما سيأتي في كلامه من أنه لا يُعرف عن طائفة بعينها أنها قد ذهبت إلى نقيض توحيد الربوبية أي بهذا المعنى الكامل الشامل الذي ذكره، وإلا فإن هناك من الطوائف من اعتقد وجود صانع مع الله ولكنهم لا يعتقدون أنه مكافئ لله من كل الوجوه، والله أعلم.

(٢) أخرجه البخاري (١٣٥٨)، ومسلم (٢٦٥٨)، وأحمد (٢/ ٣٩٣)، ومالك (١/ ٢٤١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) رواه مسلم (٢٨٦٥)، وأحمد (٤/ ١٦٢، ١٦٣، ٢٦٦) من حديث عياض بن حمار المجاشعي.

وأشهر من عرف تجاهله وتظاهره بإنكار الصانع فرعون، وقد كان مستيقناً به في الباطن، كما قال له موسى عليه السلام: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ بَصَآئِرَ﴾ [الإسراء: ١٠٢]، وقال تعالى عنه وعن قومه: ﴿وَجَحَدُوا۟ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ [النمل: ١٤].

ولم يعرف عن أحد من الطوائف أنه قال: إن العالم له صانعان متماثلان في الصفات والأفعال، فإن الثنوية[١] من المجوس، والمانوية[٢] القائلين بالأصلين: النور والظلمة، وأن العالم صدر عنهما متفقون على أن النور خير من الظلمة، وهو الإله المحمود، وأن الظلمة شريرة مذمومة، فلم يثبتوا ربّين متماثلين.

وأما النصارى القائلون بالتثليث، فإنهم لم يثبتوا للعالم ثلاثة أرباب ينفصل بعضهم عن بعض، بل هم متفقون على أن صانع العالم واحد، ويقولون: باسم الأب والابن وروح القدس إله واحد. وقولهم في التثليث متناقض في نفسه، ولهذا كانوا مضطربين في فهمه، وفي التعبير عنه، ولا يكاد اثنان يتفقان على معنى واحد[٣]، فإنهم يقولون: هو واحد بالذات، ثلاثة بالأقنوم! والأقانيم يفسرونها تارة بالخواص، وتارة بالصفات، وتارة بالأشخاص.

دليل التمانع عند المتكلمين:

والمقصود هنا: أنه ليس في الطوائف من يثبت للعالم صانعين متماثلين، مع أن كثيراً من أهل الكلام والنظر والفلسفة تعبوا في إثبات هذا المطلوب وتقريره.

---

(١) الثنوية: أصحاب الاثنين الأزليين فإنهم قالوا بأن النور والظلمة أزليان قديمان متساويان في القدم، ولكنهما يختلفان في أمور، منها: الجوهر والطبع والفعل والحيز..، الملل والنحل (١/ ٢٤٤).

(٢) المانوية: أصحاب ماني بن فاتك الذي ظهر في زمن سابور بن أردشير، أحدث ديناً بين المجوسية والنصرانية، وكان يقول بنبوة عيسى دون نبوة موسى، زعم أن العالم مصنوع من أصلين قديمين: النور والظلمة وأنهما أزليان لم يزالا ولن يزالا. قتل ماني هذا في زمن بهرام بن هرمز بن سابور. الملل والنحل (١/ ٢٤٤ ـ ٢٤٩).

(٣) نقل ابن القيم عن بعض العقلاء قوله: (لو اجتمع عشرة من النصارى يتكلمون في حقيقة ما هم عليه لتفرقوا عن أحد عشر مذهباً). انظر: إغاثة اللهفان (٢/ ٢٧١).

والمشهور عند أهل النظر إثباته بدليل التمانع، وهو: أنه لو كان للعالم صانعان فعند اختلافهما مثل أن يريد أحدهما تحريك جسم والآخر تسكينه، أو يريد أحدهما إحياءه والآخر إماتته؛ فإما أن يحصل مرادهما، أو مراد أحدهما، أو لا يحصل مراد واحد منهما. والأول ممتنع؛ لأنه يستلزم الجمع بين الضدين، والثالث ممتنع؛ لأنه يلزم خلوّ الجسم عن الحركة والسكون، وهو ممتنع، ويستلزم أيضاً عجز كل منهما، والعاجز لا يكون إلهاً، وإذا حصل مراد أحدهما دون الآخر، كان هذا هو الإله القادر، والآخر عاجزاً لا يصلح للإلهية.

وجود الشرك في بعض الربوبية:

الشرك في الربوبية معلوم الامتناع عند الناس كلهم، باعتبار إثبات خالقين متماثلين في الصفات والأفعال، وإنما ذهب بعض المشركين إلى أن ثَمَّ خالقاً خلق بعض العالم، كما يقول الثنوية في الظلمة وكما يقوله القدرية في أفعال الحيوان، فإن هؤلاء يثبتون أموراً محدثة بدون إحداث الله إياها، فهم مشركون في بعض الربوبية، وكثير من مشركي العرب وغيرهم قد يظن في آلهته شيئاً من نفع أو ضر، بدون أن يخلق الله ذلك.

فلما كان هذا الشرك في الربوبية موجوداً في الناس، بيّن القرآن بطلانه، كما في قوله تعالى: ﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَٰهٍ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [المؤمنون: ٩١].

فإن الإله الحق لا بد أن يكون خالقاً فاعلاً، فلو كان معه سبحانه إله آخر يشركه في ملكه، لكان له خلق وفعل، وحينئذ فلا يرضى تلك الشركة، بل إن قدر على قهر ذلك الشريك وتفرده بالملك والإلهية دونه فعل، وإن لم يقدر على ذلك انفرد بخلقه وذهب بذلك الخلق، وانتظام أمر العالم كله وإحكام أمره، من أدل دليل على أن مدبره إله واحد، وملك واحد، ورب واحد، لا إله للخلق غيره، ولا رب لهم سواه.



المبحث الثاني

الميثاق

(٢ ـ ٥٠) قوله: (والميثاق الذي أخذه الله تعالى من آدم وذريته حق).

ش: قال تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِيٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا۟ بَلَىٰ شَهِدْنَآ أَن تَقُولُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَٰفِلِينَ ﴿١٧٢﴾﴾ [الأعراف: ١٧٢]. يخبر سبحانه أنه استخرج ذرية بني آدم من أصلابهم شاهدين على أنفسهم أن الله ربهم ومليكهم وأنه لا إله إلا هو. وقد وردت أحاديث في أخذ الذرية من صلب آدم عليه السلام، وتمييزهم إلى أصحاب اليمين وإلى أصحاب الشمال، وفي بعضها الإشهاد عليهم بأن الله ربهم.

فمنها: ما رواه الإمام أحمد عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال: «إن الله أخذ الميثاق من ظهر آدم عليه السلام بنَعمان ـ يعني عرفة ـ، فأخرج من صلبه كل ذرية ذرأها، فنثرها بين يديه، ثم كلّمهم قُبُلاً: ألست بربكم؟ قالوا: بلى، شهدنا.. ـ إلى قوله: ـ المبطلون»[1].

وروى الإمام أحمد أيضاً عن أنس بن مالك رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «يقال للرجل من أهل النار يوم القيامة: أرأيت لو كان لك ما على الأرض من شيء، أكنت مفتدياً به؟ قال: فيقول: نعم، قال: فيقول: قد أردت منك أهون من ذلك، قد أخذت عليك في ظهر آدم أن لا تشرك بي شيئاً فأبيت إلا أن

(١) أخرجه أحمد (١/ ٢٧٢)، والحاكم (٢/ ٣٢٥)، وقال: صحيح الإسناد ووافقه الذهبي، وأخرجه أيضاً البيهقي في: الأسماء والصفات (٢/ ٥٨)، وابن أبي عاصم في السنّة (٢٠٢)، وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد (٧/ ٢٥)، وقال: رجاله رجال الصحيح، وصححه أحمد شاكر في شرحه على المسند (٢/ ١٥١).

تشرك بي»[١]. وأخرجاه في الصحيحين أيضاً.

بيان أن الآية لا تدل على إخراج الذرية وإشهادهم:

واعلم أن من المفسرين من لم يذكر سوى القول بأن الله استخرج ذرية آدم من ظهره وأشهدهم على أنفسهم ثم أعادهم.

ومنهم من لم يذكره، بل ذكر أنه نصب لهم الأدلة على ربوبيته ووحدانيته وشهدت بها عقولهم وبصائرهم التي ركبها الله فيهم، ومنهم من ذكر القولين، ولا ريب أن الآية لا تدل على القول الأول؛ أعني أن الأخذ كان من ظهر آدم، لوجوه:

أحدها: أنه قال: ﴿مِنۢ بَنِيٓ ءَادَمَ﴾، ولم يقل: من آدم.

الثاني: أنه قال: ﴿مِن ظُهُورِهِمۡ﴾، ولم يقل: من ظهره.

الثالث: أنه قال: ﴿ذُرِّيَّتَهُمۡ﴾، ولم يقل: ذريته.

الرابع: أنه سبحانه أخبر أن حكمة هذا الإشهاد إقامة الحجة عليهم، لئلا يقولوا يوم القيامة: ﴿إِنَّا كُنَّا عَنۡ هَٰذَا غَٰفِلِينَ﴾، والحجة إنما قامت عليهم بالرسل والفطرة التي فطروا عليها، كما قال تعالى: ﴿رُّسُلٗا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةُۢ بَعۡدَ ٱلرُّسُلِۚ﴾ [النساء: ١٦٥].

ومن ثم قال قائلون من السلف والخلف: إن المراد بهذا الإشهاد إنما هو فطرهم على التوحيد.

عدم دلالة الأحاديث على القول الأول:

ذكر الأخذ من ظهر آدم والإشهاد عليهم هناك في بعض الأحاديث، والذي فيه الإشهاد ـ على الصفة التي قالها أهل القول الأول ـ موقوف على ابن عباس[٢]

---

(١) أخرجه البخاري (٣٣٣٤)، ومسلم (٢٨٠٥)، وأحمد (٣/ ١٢٧، ١٢٩، ٢١٨).

(٢) حديث ابن عباس سبق تخريجه، وقد ذكره ابن كثير في تفسيره (٢/ ٢٦٣)، ورجح وقفه فقال: وقد رواه عبد الوارث عن كلثوم بن جبر، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس فوقفه، وكذا رواه إسماعيل بن علية ووكيع، عن ربيعة بن كلثوم بن جبر، عن أبيه به، وكذا رواه عطاء بن السائب، وحبيب بن أبي ثابت، وعلي بن بذيمة، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، وكذا رواه العوفي وعلي بن أبي طلحة، عن ابن =

وابن عمرو[1].

وتكلم فيه أهل الحديث[2]، ولم يخرجه أحد من أهل الصحيح غير الحاكم في المستدرك، والحاكم معروف تساهله رحمه الله.

= عباس، فهذا أكثر وأثبت، والله أعلم.
قال الشيخ أحمد شاكر في شرحه على المسند (٢/ ١٥٢): وكأن ابن كثير يريد تعليل المرفوع بالموقوف، وما هذه بعلة، والرفع زيادة من ثقة، فهي مقبولة صحيحة.

(١) قال المحقق (ص٣٠٨): (في الأصول ابن عمر وهو تحريف).اهـ.
قلت: وفي مطبوعتي الألباني وأحمد شاكر: «عمر»، ولعل منشأ الخطأ عندهما أن الشارح كان قد ذكر قبل قليل حديث عمر رضي الله عنه أنه سئل عن هذه الآية: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِيٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ الآية. فقال: سمعت رسول الله ﷺ سئل عنها فقال: «إن الله خلق آدم عليه السلام ثم مسح ظهره بيمينه...» الحديث. انظر تخريجه في (ص٣٠٥) من مطبوعة التركي والأرناؤوط التي اعتمدنا عليها.
أقول: فلعلّ مصححي المطبوعتين المذكورتين ظنَّا أن المقصود هو حديث عمر المذكور، حتى قال الشيخ شاكر رحمه الله (ص١٨٣): (حديثا ابن عباس وعمر صحيحان مرفوعان وتعليلهما بالوقف على ابن عباس وعمر غير سديد، كما بيّنّا ذلك في شرحهما في المسند).اهـ. ومما يؤكد أن الصحيح: «ابن عمرو» وليس «عمر» أن حديث عمر المشار إليه ليس فيه ذكر الإشهاد، وكلام الشارح إنما هو منصب على الأحاديث التي فيها الإشهاد، وأيضاً فإن الشيخ أحمد شاكر رحمه الله إنما ردّ القول بالوقف بالنسبة لحديث ابن عباس فقط، أما حديث عمر فإنه وإن صححه أيضاً إلّا أنه لم يتعرض فيه لقضية الوقف والرفع. انظر: شرح المسند (١/ ٢٨٩ ـ ٢٩٠). وأما حديث ابن عمرو المقصود فنصّه كما في تفسير ابن كثير (٣/ ٢٦٣) عن عبد الله بن عمرو قال: قال رسول الله ﷺ: «﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِيٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ قال: أخذ من ظهره كما يؤخذ بالمشط من الرأس، فقال لهم: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا۟ بَلَىٰ﴾ قالت الملائكة: ﴿شَهِدْنَآ أَن تَقُولُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَـٰذَا غَـٰفِلِينَ﴾».اهـ. قال المحقق (ص٣٠٨): (وأما حديث ابن عمرو فرواه الطبري في تفسيره (١٥٣٥٤، ١٥٣٥٥، ١٥٣٥٦) من ثلاث طرق: أولاها مرفوعة، والأخريان موقوفتان على عبد الله بن عمرو، وقال في المرفوع (١٣/ ٢٥٠): ولا أعلمه صحيحاً لأن الثقات الذين يعتمد على حفظهم وإتقانهم حدَّثوا بهذا الحديث عن الثوري فوقفوه على عبد الله بن عمرو ولم يرفعوه).اهـ.

(٢) الذي يترجّح والله أعلم ثبوت الإشهاد في عالم الذر، فإن الرفع زيادة من ثقة كما نقلنا عن الشيخ شاكر، وقال النووي رحمه الله في شرح مسلم (٣/ ١٧): (المذهب الصحيح المختار الذي ذهب إليه الفقهاء وأصحاب الأصول والمحققون من =

وأقوى ما يشهد لصحة القول الأول: حديث أنس المخرج في الصحيحين الذي فيه: «قد أردت منك ما هو أهون من ذلك، قد أخذت عليك في ظهر آدم أن لا تشرك بي شيئاً فأبيت إلا أن تشرك بي»[(١)].

ولكن قد روي من طريق أخرى: «قد سألتك أقل من ذلك وأيسر فلم تفعل، فيرد إلى النار». وليس فيه: في ظهر آدم. وليس في الرواية الأولى إخراجهم من ظهر آدم على الصفة التي ذكرها أصحاب القول الأول.

الإقرار بالربوبية أمر فطري:

ولا شك أن الإقرار بالربوبية أمر فطري، والشرك حادث طارئ، والأبناء تقلدوه عن الآباء، فإذا احتجوا يوم القيامة بأن الآباء أشركوا ونحن جرينا على عادتهم كما يجري الناس على عادة آبائهم في المطاعم والملابس والمساكن، يقال لهم: أنتم كنتم معترفين بالصانع، مقرين بأن الله ربكم لا

= المحدثين.. أن الحديث إذا رواه بعض الثقات متصلاً وبعضهم مرسلاً أو بعضهم مرفوعاً وبعضهم موقوفاً حكم بالمتصل والمرفوع لأنهما زيادة ثقة، وهي مقبولة عند الجماهير من كل الطوائف، والله أعلم).اهـ.

قلت: وبفرض أن الحديثين موقوفان، فإن ذلك مما لا يقال من جهة الرأي، فيكون له حكم المرفوع كما هو مقرر في علم أصول الحديث. انظر: تدريب الراوي (١/ ١٩٠). ولا منافاة بين كون الله قد أخذ على بني آدم الميثاق وهم في عالم الذر، وبين كونه قد فطرهم شاهدين على ما أخذه عليهم في الميثاق الأول. قال الشيخ حافظ بن أحمد حكمي في معارج القبول (١/ ٤٠ ـ ٤١): (ليس بين التفسيرين منافاة ولا مضادة ولا معارضة، فإن هذه المواثيق كلها ثابتة بالكتاب والسنّة:

الأول: الميثاق الذي أخذه الله تعالى عليهم حين أخرجهم من ظهر أبيهم آدم عليه السلام وأشهدهم على أنفسهم ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾، وهو الذي قاله جمهور المفسرين، وهو نص الأحاديث الصحيحة الثابتة في الصحيحين وغيرهما.

الميثاق الثاني: ميثاق الفطرة وهو أنه تبارك وتعالى فطرهم شاهدين بما أخذه عليهم في الميثاق الأول كما قال تعالى: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ﴾ الآية.

الميثاق الثالث: هو ما جاءت به الرسل، وأنزلت به الكتب تجديداً للميثاق الأول وتذكيراً به...).اهـ.

(١) سبق تخريجه (ص٤٧).

شريك له، وقد شهدتم بذلك على أنفسكم، فإن شهادة المرء على نفسه هي إقراره بالشيء ليس إلا، قال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ﴾ [النساء: ١٣٥]. وليس المراد أن يقول: أشهد على نفسي بكذا، بل من أقرّ بشيء فقد شهد على نفسه به، فلم عدلتم عن هذه المعرفة والإقرار الذي شهدتم به على أنفسكم إلى الشرك؟ بل عدلتم عن المعلوم المتيقن إلى ما لا يعلم له حقيقة، تقليداً لمن لا حجة معه، بخلاف اتباعهم في العادات الدنيوية، فإن تلك لم يكن عندكم ما يعلم به فسادها، وفيه مصلحة لكم، بخلاف الشرك، فإنه كان عندكم من المعرفة والشهادة على أنفسكم ما يبين فساده وعدولكم فيه عن الصواب.



المبحث الثالث

بعض معاني الربوبية

الخالق الرازق:

(٣ ـ ١١) قوله: (خالق بلا حاجة، رازق بلا مؤونة).

شـ: قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾ مَآ أُرِيدُ مِنْهُم مِّن رِّزْقٍ وَمَآ أُرِيدُ أَن يُطْعِمُونِ ﴿٥٧﴾ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ ﴿٥٨﴾﴾ [الذاريات: ٥٦ ـ ٥٨]. وقال ﷺ فيما يرويه عن ربه من حديث أبي ذر ﷺ: «... يا عبادي لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم قاموا في صعيد واحد، فسألوني، فأعطيت كل إنسان مسألته ما نقص ذلك مما عندي إلا كما يَنْقُصُ المخيط إذا أدخل البحر...» الحديث، رواه مسلم[(١)]. وقوله: (بلا مؤونة) بلا ثِقَل ولا كُلْفة.

المحيي المميت:

(٤ ـ ١٢) قوله: (مميت بلا مخافة، باعث بلا مشقة).

شـ: الموت صفة وجودية، قال تعالى: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْمَوْتَ وَٱلْحَيَوٰةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [الملك: ٢]. والعدم لا يوصف بكونه مخلوقاً.

وفي الحديث: أنه «يؤتى بالموت يوم القيامة على صورة كبش أملح، فيذبح بين الجنة والنار»[(٢)]، وهو وإن كان عرضاً فالله تعالى يقلبه عيناً.

---

(١) أخرجه مسلم (٢٥٧٧)، وأحمد (٥/ ١٦٠)، والترمذي (٢٤٩٥)، وابن ماجه (٤٢٥٧).

(٢) حديث ذبح الموت بين الجنة والنار. أخرجه البخاري (٤٧٣٠)، ومسلم (٢٨٤٩)، وأحمد (٣/ ٩)، والترمذي (٣١٥٦) من حديث أبي سعيد الخدري ﷺ.

ملكه سبحانه لكل شيء:

(٥ ـ ١٠٢) قوله: (ويملك كل شيء، ولا يملكه شيء، ولا غنى عن الله تعالى طرفة عين، ومن استغنى عن الله طرفة عين، فقد كفر وصار من أهل الحَين).

ش: كلام حق ظاهر لا خفاء فيه. والحَين، بالفتح: الهلاك.



المبحث الرابع
سبق ربوبيته سبحانه

(٦ ـ ١٥) قوله: (له معنى الربوبية ولا مربوب، ومعنى الخالق ولا مخلوق).

ش: يعني أن الله تعالى موصوف بأنه (الرب) قبل أن يوجد مربوب، وموصوف بأنه (خالق) قبل أن يوجد مخلوق.

(٧ ـ ١٦) قوله: (وكما أنه محيي الموتى بعدما أحيا استحق هذا الاسم قبل إحيائهم، كذلك استحق اسم الخالق قبل إنشائهم).

ش: يعني: أنه ﷻ موصوف بأنه محيي الموتى قبل إحيائهم، فكذلك يوصف بأنه خالق قبل خلقهم، إلزاماً للمعتزلة ومن قال بقولهم[1].

(٨ ـ ١٤) قوله: (ليس منذ خلق الخلق استفاد اسم (الخالق) ولا بإحداثه البرية استفاد اسم (الباري)).

روى البخاري وغيره عن عمران بن حصين رضي الله عنه قال: قال أهل اليمن لرسول الله ﷺ: «جئناك لنتفقه في الدين، ولنسألك عن أول هذا الأمر، فقال: كان الله ولم يكن شيء قبله»[2]، وفي رواية: «غيره»، «وكان عرشه على الماء وكتب في الذكر كل شيء، وخلق السمٰوات والأرض»، وفي لفظ: «ثم خلق السمٰوات والأرض».

---

(١) أي في قولهم: إن الله صار قادراً على الفعل بعد أن لم يكن قادراً عليه، فعلى قولهم لا يسمى خالقاً قبل أن يَخلق، فرد عليهم بأنه كما يسمى محيي الموتى قبل إحيائهم كذا يسمى خالقاً قبل الخلق، وسيأتي مزيد بيان لذلك عند قول الشيخ: (ما زال بصفاته قديماً قبل خلقه...) في توحيد الصفات.

(٢) أخرجه البخاري (٧٤١٨) بلفظ: «ولم يكن شيء قبله»، (٣١٩١) بلفظ: «ولم يكن شيء غيره»، وأخرجه أحمد (٤/ ٤٣١، ٤٣٢) بلفظ: «غيره».

والناس في هذا الحديث على قولين: منهم من قال: إن المقصود إخباره بأن الله كان موجوداً وحده ثم ابتدأ إحداثَ جميع الحوادث، وأن الله صار فاعلاً بعد أن لم يكن يفعل شيئاً من الأزل إلى حين ابتداء الفعل ولا كان الفعل ممكناً.

والقول الثاني: المراد إخباره عن مبدأ خلق هذا العالم المشهود الذي خلقه الله في ستة أيام ثم استوى على العرش، كما أخبر القرآن بذلك في غير موضع.

وفي «صحيح مسلم» عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما عن النبي ﷺ أنه قال: «كتب الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السمٰوات والأرض بخمسين ألف سنة، قال: وعرشه على الماء»[1]. فأخبر ﷺ أن تقدير هذا العالم المخلوق في ستة أيام كان قبل خلقه بخمسين ألف سنة، وأن عرش الرب تعالى كان حينئذ على الماء.

دليل صحة هذا القول الثاني من وجوه: أحدها: أن قول أهل اليمن: «جئناك لنسألك عن أول هذا الأمر»، وهو إشارة إلى حاضر مشهود موجود، وقد أجابهم النبي ﷺ عن بدء هذا العالم الموجود، لا عن جنس المخلوقات؛ لأنهم لم يسألوه عنه، وقد أخبرهم عن خلق السمٰوات والأرض حال كون عرشه على الماء، ولم يخبرهم عن خلق العرش، وهو مخلوق قبل خلق السمٰوات والأرض.

وأيضاً فإنه قال: «كان الله ولم يكن شيء قبله» أو «غيره»، «وكان عرشه على الماء وكتب في الذكر كل شيء» فأخبر عن هذه الثلاثة بالواو، و«خلق السمٰوات والأرض» روي بـ(الواو) وبـ(ثم)، فظهر أن مقصوده إخباره إياهم ببدء خلق السمٰوات والأرض وما بينهما، وهي المخلوقات التي خلقت في ستة أيام، لا ابتداء خلق ما خلقه الله قبل ذلك.

وأيضاً: فقوله ﷺ: «كان الله ولم يكن شيء قبله، أو غيره، وكان عرشه على الماء» لا يصح أن يكون المعنى أنه تعالى موجود وحده لا مخلوق معه أصلاً؛ لأن قوله: «وكان عرشه على الماء» يرد ذلك، فإن الجملة وهي «وكان عرشه على الماء» إما حالية، أو معطوفة وعلى كلا التقديرين فهو مخلوق موجود في ذلك الوقت، فعلم أن المراد ولم يكن شيء من هذا العالم المشهود.

---

(١) أخرجه مسلم (٢٦٥٣)، والترمذي (٢١٥٦).

النوع الثاني

توحيد الألوهية

(٩ ـ ٤) قوله: (ولا إله غيره).

ش: هذه كلمة التوحيد التي دعت إليها الرسل كلها، وإثبات التوحيد بهذه الكلمة باعتبار النفي والإثبات المقتضي للحصر، فإن الإثبات المجرد قد يتطرق إليه الاحتمال. ولهذا ـ والله أعلم ـ لما قال تعالى: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾ قال بعده: ﴿لَّا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَٰنُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٦٣]. فإنه قد يخطر ببال أحد خاطر شيطاني: هب أن إلهنا واحد، فلغيرنا إله غيره، فقال تعالى: ﴿لَّا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾.

* * *

المبحث الأول

بين توحيد الربوبية وتوحيد الألوهية[1]

وكثير من أهل النظر يزعمون أن دليل التمانع هو معنى قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]. لاعتقادهم أن توحيد الربوبية الذي قرروه هو توحيد الإلهية الذي بينه القرآن، ودعت إليه الرسل عليهم السلام، وليس الأمر كذلك، بل التوحيد الذي دعت إليه الرسل، ونزلت به الكتب، هو توحيد الإلهية المتضمن توحيد الربوبية، وهو عبادة الله وحده لا شريك له، فإن المشركين من العرب كانوا يقرُّون بتوحيد الربوبية، وأن خالق السمٰوات والأرض واحد، كما أخبر تعالى عنهم بقوله: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [لقمان: ٢٥]، ولم يكونوا يعتقدون في الأصنام أنها

(١) هذا المبحث مأخوذ من كلام الشارح على الفقرة (١) وأولها: (نقول في توحيد الله..).

مشاركة لله في خلق العالم، بل كان حالهم فيها كحال أمثالهم من مشركي الأمم من الهند والترك والبربر وغيرهم، تارة يعتقدون أن هذه تماثيل قوم صالحين من الأنبياء والصالحين، ويتخذونهم شفعاء، ويتوسلون بهم إلى الله، وهذا كان أصل شرك العرب، قال تعالى حكاية عن قوم نوح: ﴿وَقَالُوا۟ لَا تَذَرُنَّ ءَالِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا ﴿٢٣﴾﴾ [نوح: ٢٣].

وقد ثبت في صحيح البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما: أن هذه أسماء قوم صالحين في قوم نوح، فلما ماتوا عكفوا على قبورهم، ثم صوَّروا تماثيلهم، ثم طال عليهم الأمد، فعبدوهم. وأن هذه الأصنام بعينها صارت إلى قبائل العرب، ذكرها ابن عباس رضي الله عنهما، قبيلة قبيلة[١]، وقد ثبت في صحيح مسلم عن أبي الهيّاج الأسدي، قال: قال لي عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه: ألا أبعثك على ما بعثني رسول الله ﷺ؟ «أمرني أن لا أدع قبراً مشرفاً إلا سويته، ولا تمثالاً إلا طمسته»[٢]، وفي الصحيحين عن عائشة عن النبي ﷺ أنه قال في مرض موته: «لعن الله اليهود والنصارى، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد» قالت: فلولا ذاك أبرز قبره غير أنه خُشِيَ أن يتخذ مسجداً[٣].

وهؤلاء كانوا مقرين بالصانع، وأنه ليس للعالم صانعان، ولكن اتخذوا هذه الوسائط شفعاء، كما أخبر عنهم تعالى بقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣].

فلو أقر رجل بتوحيد الربوبية، الذي يقر به هؤلاء النظار، ويفنى فيه كثير من أهل التصوف ويجعلونه غاية السالكين، كما ذكره صاحب «منازل السائرين»[٤] وغيره، وهو مع ذلك إن لم يعبد الله وحده ويتبرأ من عبادة ما

---

(١) أخرجه البخاري (٤٩٢٠) من طريق ابن جريج قال: وقال عطاء عن ابن عباس.. فذكر الحديث. وقد قيل: إنه منقطع لأن عطاء المذكور هو الخراساني، ولم يلق ابن عباس، لكن رجح الحافظ اتصاله، وذكر في الفتح (٨/ ٥٣٥ ـ ٥٣٦) أن هذا الحديث بخصوصه عند ابن جريج عن عطاء الخراساني وعطاء بن أبي رباح جميعاً.

(٢) أخرجه مسلم (٩٦٩)، وأبو داود (٣٢١٨)، والترمذي (١٠٤٩)، والنسائي (٢٠٣١).

(٣) أخرجه البخاري (١٣٣٠، ١٣٩٠، ٤٤٤١)، ومسلم (٥٢٩) واللفظ لمسلم.

(٤) هو أبو إسماعيل عبد الله بن محمد بن علي الأنصاري الهروي الحنبلي، المتوفى سنة =

سواه، كان مشركاً من جنس أمثاله من المشركين، فعلم أن التوحيد المطلوب هو توحيد الإلهية الذي يتضمن توحيد الربوبية.

توحيد الإلهية متضمن لتوحيد الربوبية:

وتوحيد الإلهية متضمن لتوحيد الربوبية دون العكس. فمن لا يقدر على أن يخلق يكون عاجزاً، والعاجز لا يصلح أن يكون إلهاً. قال تعالى: ﴿أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴿١٩١﴾﴾ [الأعراف: ١٩١]، وقال تعالى: ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿١٧﴾﴾ [النحل: ١٧].

دليل التمانع في الألوهية:

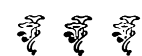
قال تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]. وقد ظن طوائف أن هذا دليل التمانع الذي تقدم ذكره، وهو أنه لو كان للعالم صانعان... إلخ، وغفلوا عن مضمون الآية، فإنه سبحانه أخبر أنه لو كان فيهما آلهة غيره، ولم يقل: أرباب، وأيضاً فإنه قال: ﴿لَفَسَدَتَا﴾، وهذا فساد بعد الوجود، ولم يقل: لم يوجدا، ودلت الآية على أنه لا يجوز أن يكون

= (٤٨١هـ)، وكتابه «منازل السائرين إلى مقامات إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ» هو كتاب في علم السلوك، قسم فيه طريق السائرين إلى الله ﷻ إلى منازل بلغت مائة منزلة، وقد كان الهروي من أهل السنّة المناوئين للجهمية وأشباههم. قال ابن القيم: (وله كتاب «الفاروق» استوعب فيه أحاديث الصفات وآثارها ولم يسبق إلى مثله، وكتاب «ذم الكلام وأهله» وطريقته فيه أحسن طريقة). انظر: مدارج السالكين (١/ ١٦٣). غير أنه قد وقع منه في كتاب المنازل بعض المخالفات لطريقة السلف ﷺ مما اعتبره الإمام ابن القيم: (من الشطحات التي تُرجى مغفرتها بكثرة الحسنات ويستغرقها كمال الصدق وصحة المعاملة وقوة الإخلاص وتجريد التوحيد...). انظر: المدارج (٢/ ٣٩) وقد قام الإمام ابن القيم ﷺ بشرح كتاب منازل السائرين في كتابه القيّم «مدارج السالكين بين منازل ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴿٥﴾﴾» وهو من أحسن كتبه ﷺ، وقد نبّه فيه على ما وجده في كلام الهروي من مخالفات لكتاب الله وسنّة رسوله، هذا مع حرصه على أن لا يعجل باتهام الهروي ﷺ، بل كان يحاول أن يجد لقوله مخرجاً وأن يحمله على أحسن محامله، فإن لم يجد اضطر إلى ردّ ذلك القول في أدب جمّ، وتواضع شديد، وربما دعا للهروي بأن «يشكر الله سعيه ويعلي درجته ويجزيه أفضل جزائه ويجمع بيننا وبينه في دار كرامته». انظر: المدارج (٢/ ٥٢).

فيهما آلهة متعددة، بل لا يكون الإله إلا واحداً، وعلى أنه لا يجوز أن يكون هذا الإله الواحد إلا الله ﷻ، وأن فساد السمٰوات والأرض يلزم من كون الآلهة فيهما متعددة، ومن كون الإله الواحد غير الله وأنه لا صلاح لهما إلا بأن يكون الإله فيهما هو الله وحده لا غيره. فلو كان للعالم إلهان معبودان لفسد نظامه كله، فإن قيامه إنما هو بالعدل، وبه قامت السمٰوات والأرض.

وأظلم الظلم على الإطلاق الشرك، وأعدل العدل التوحيد.

فذاك تمانع في الفعل والإيجاد، وهذا تمانع في العبادة والإلهية.



المبحث الثاني
طرق القرآن في تقرير توحيد الألوهية(١)

والقرآن مملوء من تقرير هذا التوحيد، وبيانه وضرب الأمثال له:

١ ـ الاستدلال بتوحيد الربوبية على توحيد الألوهية:

ومن ذلك أنه يقرر توحيد الربوبية، ويبين أنه لا خالق إلا الله، وأن ذلك مستلزم أن لا يُعبد إلا الله، فيجعل الأول دليلاً على الثاني، إذ كانوا يسلِّمون الأول، وينازعون في الثاني، فيبين لهم سبحانه أنكم إذا كنتم تعلمون أنه لا خالق إلا الله، وأنه هو الذي يأتي العباد بما ينفعهم، ويدفع عنهم ما يضرهم، لا شريك له في ذلك، فلم تعبدون غيره، وتجعلون معه آلهة أخرى؟.

كقوله تعالى: ﴿قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَٰمٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَآللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ ۝٥٩ أَمَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَنۢبَتْنَا بِهِۦ حَدَآئِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ مَّا كَانَ لَكُمْ أَن تُنۢبِتُوا۟ شَجَرَهَآ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ ۝٦٠﴾ [النمل: ٥٩ ـ ٦٠]. يقول الله تعالى في آخر كل آية: ﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾ أي أإله مع الله فعل هذا؟ وهذا استفهام إنكار، يتضمن نفي ذلك، وهم كانوا مقرين بأنه لم يفعل ذلك غير الله، وكذلك قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ۝٢١﴾ [البقرة: ٢١]، وأمثال ذلك.

٢ ـ شهادة الله سبحانه على توحيد الألوهية:

وكذلك شهد الله لنفسه بهذا التوحيد، وشهدت له به ملائكته وأنبياؤه ورسله. قال تعالى: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا

---

(١) هذا المبحث مأخوذ بكامله من كلام الشارح على الفقرة رقم (١) وأولها: (نقول في توحيد الله معتقدين...).

بِٱلْقِسْطِۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿١٨﴾ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُۗ﴾ [آل عمران: ١٨، ١٩]. فتضمنت هذه الآية الكريمة إثبات حقيقة التوحيد، والرد على جميع طوائف الضلال فتضمنت أجلَّ شهادة وأعظمها وأعدلها وأصدقها، من أجلِّ شاهد، بأجل مشهود به.

وعبارات السلف في (شهد) تدور على الحكم، والقضاء، والإعلام، والبيان، والإخبار. وهذه الأقوال كلها حق لا تنافي بينها: فإن الشهادة تتضمن كلام الشاهد وخبره، وتتضمن إعلامه وإخباره وبيانه.

فشهادة الله سبحانه لنفسه بالوحدانية والقيام بالقسط تضمنت مراتب أربع: علمه بذلك سبحانه، وتكلمه به، وإعلامه وإخباره لخلقه به، وأمرهم وإلزامهم به.

ووجه استلزام شهادته سبحانه لذلك: أنه إذا شهد أنه لا إله إلا هو، فقد أخبر وبيَّن وأعلم وحكم وقضى أن ما سواه ليس بإله، وأن إلهية ما سواه باطلة، فلا يستحق العبادة سواه، كما لا تصلح الإلهية لغيره، وذلك يستلزم الأمر باتخاذه وحده إلهاً، والنهي عن اتخاذ غيره معه إلهاً، وهذا يفهمه المخاطب من هذا النفي والإثبات، كما إذا رأيت رجلاً يستفتي رجلاً أو يستشهده أو يستطبُّه وهو ليس أهلاً لذلك، ويدع من هو أهل له، فتقول: هذا ليس بمفْت ولا شاهد ولا طبيب، المفتي فلان، والشاهد فلان، والطبيب فلان، فإن هذا أمر منه ونهي.

بيان الله لتلك الشهادة

والحكم والقضاء بأنه لا إله إلا هو متضمن للإلزام. ولو كان المراد مجرد شهادة لم يتمكنوا من العلم بها، لم ينتفعوا[1] بها، ولم تقم عليهم بها الحجة. بل قد تضمنت البيان للعباد ودلالتهم وتعريفهم بما شهد به، كما أن الشاهد من العباد إذا كانت عنده شهادة ولم يبينها بل كتمها، لم ينتفع بها أحد، ولم تقم بها حجة.

وإذا كان لا ينتفع بها إلا ببيانها، فهو سبحانه قد بينها غاية البيان بطرق ثلاثة: السمع، والبصر، والعقل.

---

(١) في الأصل: ولم ينتفعوا، والمثبت من مجموع الفتاوى (١٤/١٨٦) وهو أليق بالمقام.

أ ـ السمع:

أما السمع: فبسمع آياته المتلوة المبينة لما عَرَّفنا إياه من صفات كماله كلها، الوحدانية وغيرها، غاية البيان، وكذلك السنة تأتي مبينة أو مقررة لما دل عليه القرآن، لم يحوجنا ربنا ﷻ إلى رأي فلان، ولا إلى ذوق فلان ووجده في أصول ديننا.

ب ـ البصر:

وأما آياته العيانية الخلقية، فالنظر فيها والاستدلال بها يدل على ما تدل عليه آياته القولية السمعية.

ج ـ العقل:

والعقل يجمع بين هذه وهذه، ويجزم بصحة ما جاءت به الرسل، فتتفق شهادة السمع والبصر والعقل والفطرة.

٣ ـ الاستدلال بأسماء الله وصفاته على توحيد الألوهية:

قال تعالى: ﴿سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْءَافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ﴾ [فصلت: ٥٣]، أي القرآن. ثم قال: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ﴾ [فصلت: ٥٣]. فشهد سبحانه لرسوله بقوله: إن ما جاء به حق، ووعد أن يُري العباد من آياته الفعلية الخَلقية ما يشهد بذلك أيضاً. ثم ذكر ما هو أعظم من ذلك كله وأجلّ، وهو شهادته سبحانه على كل شيء، وهذا استدلال بأسمائه وصفاته.

فإن قلت: كيف يستدل بأسمائه وصفاته، فإن الاستدلال بذلك لا يعهد في الاصطلاح؟.

فالجواب: إن الله تعالى قد أودع في الفطر التي لم تتنجس بالجحود والتعطيل، ولا بالتشبيه والتمثيل، أنه سبحانه الكامل في أسمائه وصفاته، وأنه الموصوف بما وصف به نفسه ووصفه به رسله، وما خفي عن الخلق من كماله أعظم، وأعظم مما عرفوه منه ومن كماله المقدّس شهادته على كل شيء واطلاعه عليه، بحيث لا يغيب عنه ذرة في السمٰوات ولا في الأرض باطناً وظاهراً. ومن هذا شأنه كيف يليق بالعباد أن يشركوا به، وأن يعبدوا غيره

ويجعلوا معه إلهاً آخر؟ وكيف يليق بكماله أن يقرَّ من يكذب عليه أعظم الكذب، ويخبر عنه بخلاف ما الأمر عليه، ثم ينصره على ذلك ويؤيده ويعلي شأنه ويجيب دعوته ويهلك عدوه، ويظهر على يديه من الآيات والبراهين ما يعجز عن مثله قوى البشر، وهو مع ذلك كاذب عليه مفتر؟!.

والقرآن مملوء من هذه الطريق. قال تعالى: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ ﴿٤٤﴾ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِٱلْيَمِينِ ﴿٤٥﴾ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ ٱلْوَتِينَ ﴿٤٦﴾ فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ ﴿٤٧﴾﴾ [الحاقة: ٤٤ ـ ٤٧]. ويستدل أيضاً بأسمائه وصفاته على وحدانيته وعلى بطلان الشرك، كما في قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ ٱلْمُؤْمِنُ ٱلْمُهَيْمِنُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْجَبَّارُ ٱلْمُتَكَبِّرُ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [الحشر: ٢٣]. وأضعاف ذلك في القرآن. وهذه الطريق قليل سالكها، لا يهتدي إليها إلا الخواصّ. وطريقة الجمهور الاستدلال بالآيات المشاهدة؛ لأنها أسهل تناولاً وأوسع. والله سبحانه يفضل بعض خلقه على بعض.




المبحث الثالث

الدعــــــاء

(١٠ ـ ١٠١) قوله: (والله تعالى يستجيب الدعوات، ويقضي الحاجات).

ش: قال تعالى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِىٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠]، ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ ۖ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [البقرة: ١٨٦]. والذي عليه أكثر الخلق من المسلمين وسائر أهل الملل وغيرهم: أن الدعاء من أقوى الأسباب في جلب المنافع ودفع المضار، وقد أخبر تعالى عن الكفار أنهم إذا مسَّهم الضر في البحر دعوا الله مخلصين له الدين.

وإجابة الله لدعاء العبد، مسلماً كان أو كافراً، وإعطاؤه سؤله: من جنس رزقه لهم. وهو مما توجبه الربوبية للعبد مطلقاً، ثم قد يكون ذلك فتنة في حقه ومضرة عليه، إذ كان كفره وفسوقه يقتضي ذلك.

الرد على من زعم عدم فائدة الدعاء

وذهب قوم من المتفلسفة وغالية المتصوفة إلى أن الدعاء لا فائدة فيه!.

قالوا: لأن المشيئة الإلهية إن اقتضت وجودَ المطلوب فلا حاجة إلى الدعاء، وإن لم تقتضه فلا فائدة في الدعاء!!.

وجواب الشبهة بمنع المقدمتين: فإن قولهم عن المشيئة الإلهية: إما أن تقتضيه أو لا، ثَمَّ قسم ثالث، وهو: أن تقتضيه بشرط لا تقتضيه مع عدمه، وقد يكون الدعاء من شرطه، كما توجب الثواب مع العمل الصالح، ولا توجبه مع عدمه، وكما توجب الشبع والريّ عند الأكل والشرب، ولا توجبه مع عدمهما، وحصول الولد بالوطء، والزرع بالبذر. فإذا قدّر وقوع المدعوّ به بالدعاء لم يصحَّ أن يقال: لا فائدة في الدعاء، كما لا يقال: لا فائدة في

الأكل والشرب والبذر وسائر الأسباب. فقول هؤلاء ـ كما أنه مخالف للشرع ـ فهو مخالف للحسّ والفطرة.

ومما ينبغي أن يعلم، ما قاله طائفة من العلماء، وهو: أن الالتفات إلى الأسباب شرك في التوحيد ومحو الأسباب أن تكون أسباباً نقصٌ في العقل، والإعراض عن الأسباب بالكلية قدح في الشرع. ومعنى التوكل والرجاء، يتألف من موجب التوحيد والعقل والشرع.

وبيان ذلك: أن الالتفات إلى السبب هو اعتماد القلب عليه ورجاؤه والاستناد إليه. وليس في المخلوقات ما يستحق هذا؛ لأنه ليس بمستقلّ، ولا بد له من شركاء وأضداد ومع هذا كله، فإن لم يسخِّره مسبب الأسباب لم يسخَّر.

وقولهم: إن اقتضت المشيئة المطلوب فلا حاجة إلى الدعاء؟.

قلنا: بل قد تكون إليه حاجة من تحصيل مصلحة أخرى عاجلة وآجلة، ودفع مضرة أخرى عاجلة وآجلة، وكذلك قولهم: وإن لم تقتضه فلا فائدة فيه؟.

قلنا: بل فيه فوائد عظيمة، من جلب منافع، ودفع مضارّ، كما نبه عليه النبي ﷺ، بل ما يُعجل للعبد من معرفته بربه، وإقراره به، وبأنه سميع قريب قدير عليم رحيم، وإقراره بفقره إليه واضطراره إليه، وما يتبع ذلك من العلوم العلية والأحوال الزكية، التي هي من أعظم المطالب.

المعنى الصحيح لإجابة الدعاء

وهنا سؤال معروف، وهو: إن من الناس من قد يسأل الله شيئاً فلا يعطى، أو يعطى غير ما سأل؟ وقد أجيب عنه بأجوبة، فيها ثلاثة أجوبة محققة:

أحدها: أن الآية[1] لم تتضمن عطية السؤال مطلقاً، وإنما تضمنت إجابة الداعي، والداعي أعمّ من السائل، وإجابة الداعي أعم من إعطاء السائل.

---

(١) أي: قوله تعالى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾.

ولهذا قال النبي ﷺ: «ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر يقول: من يدعوني فأستجيب له؟ من يسألني فأعطيَه؟ من يستغفرني فأغفرَ له؟»[(١)]. ففرق بين الداعي والسائل، وبين الإجابة والإعطاء، وهو فرق بين العموم والخصوص، كما أتبع ذلك بالمستغفر، وهو نوع من السائل، فذكر العام ثم الخاص ثم الأخص. وإذا علم العباد أنه قريب يجيب دعوة الداعي، علموا قربه منهم، وتمكنهم من سؤاله، وعلموا علمه ورحمته وقدرته، فدعوه دعاء العبادة في حال، ودعاء المسألة في حال، وجمعوا بينهما في حال[(٢)].

الجواب الثاني: أن إجابة دعاء السؤال أعمّ من إعطاء عين المسؤول كما فسره النبي ﷺ قال: «ما من رجل يدعو الله بدعوة ليس فيها إثم ولا قطيعة رحم إلا أعطاه بها إحدى ثلاث خصال: إما أن يعجّل له دعوته، أو يدَّخِرَ له من الخير مثلها، أو يصرف عنه من الشر مثلها»، قالوا: يا رسول الله إذاً نكثر، قال: «الله أكثر»[(٣)]. فقد أخبر الصادق المصدوق أنه لا بد في الدعوة الخالية من العدوان من إعطاء السؤال معجلاً، أو مثله من الخير مؤجلاً، أو يصرف عنه من السوء مثله.

الجواب الثالث: أن الدعاء سبب مقتضٍ لنيل المطلوب، والسبب له شروط وموانع، فإذا حصلت شروطه وانتفت موانعه حصل المطلوب، وإلا فلا

---

(١) أخرجه البخاري (١١٤٥، ٦٣٢١، ٧٤٩٤)، ومسلم (٧٥٨)، وأبو داود (١٣١٥، ٤٧٣٣)، والترمذي (٤٤٦، (٣٤٩٨)، وابن ماجه (١٣٦٦) من حديث أبي هريرة، وحديث النزول متواتر كما في نظم المتناثر من الحدث المتواتر للكتاني (ص١١٤ ـ ١١٥).

(٢) دعاء المسألة: هو طلب ما ينفع الداعي من جلب نفع أو كشف ضر، ودعاء العبادة: هو عبادة الله تعالى بأنواع العبادات من الصلاة والذبح والنذر وغيرها، كما حققه شيخ الإسلام ابن تيمية وغيره. وانظر في ذلك: تيسير العزيز الحميد (ص٢١٥، ٢٢٧).

(٣) أخرجه من حديث أبي سعيد الخدري: أحمد (٣/١٨)، والحاكم (١/٤٩٣)، وصححه ووافقه الذهبي. وقال الهيثمي في المجمع (١٠/١٤٨ ـ ١٤٩): رواه أحمد وأبو يعلى بنحوه والبزار والطبراني في الأوسط، ورجال أحمد وأبي يعلى، وأحد إسنادي البزار رجاله رجال الصحيح غير علي بن الرفاعي وهو ثقة.

يحصل ذلك المطلوب، بل قد يحصل غيره، وهذا كما إذا استعمل رجل دواءً نافعاً في الوقت الذي ينبغي، فانتفع به، فظن آخر أن استعمال هذا الدواء بمجرده كافٍ في حصول المطلوب، وكان غالطاً. وكذا قد يدعو باضطرار عند قبر، فيجابُ، فيظنّ أن السر للقبر، ولم يدْر أن السر للاضطرار وصدق اللجأ إلى الله تعالى، فإذا حصل ذلك في بيت من بيوت الله تعالى كان أفضلَ وأحبَّ إلى الله تعالى. فالأدعية والتعوذات والرقى بمنزلة السلاح، والسلاح بضاربه، لا بحده فقط، فمتى كان السلاح سلاحاً تاماً والساعد ساعداً قوياً، والمحل قابلاً، والمانع مفقوداً، حصلت به النكاية في العدو، ومتى تخلّف واحد من هذه الثلاثة تخلف التأثير. فإذا كان الدعاء في نفسه غير صالح، أو الداعي لم يجمع بين قلبه ولسانه في الدعاء، أو كان ثمَّ مانع من الإجابة: لم يحصل الأثر.

عدم تأثير السائل في المسؤول:

فإن قيل: إذا كان إعطاء الله معللاً بفعل العبد، كما يُعقَل من إعطاء المسؤول للسائل، كان السائل قد أثَّر في المسؤول حتى أعطاه؟!.

قلنا: الرب سبحانه هو الذي حرّك العبد إلى دعائه، فهذا الخير منه، وتمامه عليه. كما قال عمر ﷺ: «إني لا أحمل همَّ الإجابة، وإنما أحمل همَّ الدعاء، ولكن إذا أُلهمت الدعاء فإن الإجابة معه». وقال مطرِّف بن عبد الله بن الشِّخِّير[1]، أحد أئمة التابعين: نظرت في هذا الأمر، فوجدت مبدأه من الله، وتمامه على الله، ووجدتُ ملاك ذلك الدُّعاء[2].

---

(١) هو الإمام أبو عبد الله العامري الحرشي البصري، كان رأساً في العلم وله جلالة في الإسلام ووقع في النفوس، روى غيلان بن جرير عنه أن رجلاً كذب عليه فقال مطرف: اللهم إن كان كاذباً فأمته. فخرّ مكانه ميتاً. توفي مطرف ﷺ سنة (٩٥هـ). تذكرة الحفاظ (١/ ٦٤ ـ ٦٥).

(٢) أخرج الإمام أحمد في كتاب الزهد، عن مطرف بن عبد الله قال: (تذكرت ما جماع الخير فإذا الخير كثير: الصلاة والصوم وإذا هو من الله ﷻ، وإذا أنت لا تقدر على ما في يد الله ﷻ إلا أن تسأله فيعطيك فإذا جماع الخير في الدعاء).اهـ. الزهد (٢/ ١٩٦)، ط. دار النهضة العربية، بيروت، بدون تاريخ.

المبحث الرابع

التوسل(١)

الاستشفاع بالنبي ﷺ وغيره في الدنيا إلى الله تعالى في الدعاء، فيه تفصيل.

فإن الداعي تارة يقول: بحق نبيك أو بحق فلان، يقسم على الله بأحد من مخلوقاته، فهذا محذور من وجهين:

أحدهما: أنه أقسم بغير الله، ولا يجوز الحلف بغير الله، وقد قال ﷺ: «من حلف بغير الله فقد كفر ـ أو أشرك ـ»(٢).

(١) اجتزأت هذا المبحث من كلام الشارح على الفقرة (٤٩)، وهي قوله: (والشفاعة التي ادخرها لهم حق) لأني رأيت أن ذكر التوسل عند الحديث عن توحيد الألوهية أولى من ذكره عند الحديث عن الشفاعة في الآخرة. هذا ومما ينبغي التنبيه عليه هنا أن ثمة فارقاً بين التوسل ودعاء غير الله، فإن من دعا غير الله فقد وقع في الشرك الأكبر، ومن ذلك ما يفعله كثير من الجهّال من التوجه إلى قبور من يرونهم أولياء صالحين فيدعونهم ويطلبون منهم كشف الكروب. نسأل الله السلامة من ذلك.
أما التوسل فهو أن يتوجه بدعائه إلى الله ﷻ، ولكن يقرن دعاءه بوسيلة يتوسل بها إلى الله فهذا فيه التفصيل الذي أشار إليه الشارح، فإن كان من التوسل الذي وردت به النصوص فهو جائز، وإلا فهو حرام. وقد دلّت النصوص الشرعية على جواز التوسل بثلاثة أمور: الأول: التوسل إلى الله سبحانه بأسمائه وصفاته كما قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾. الثاني: التوسل إلى الله بالأعمال الصالحة كما في حديث الثلاثة الذين انسدّ عليهم الغار. الثالث: التوسل إلى الله بدعاء رجل صالح حي، كما في استسقاء الصحابة بدعاء العباس ﷺ. أما ما عدا ذلك من التوسل إلى الله بشيء من مخلوقاته فهو حرام، وليس شركاً، ولكنه ذريعة إلى الشرك، والله أعلم. انظر في ذلك: قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة لشيخ الإسلام ابن تيمية، وهي مطبوعة ضمن مجموع الفتاوى (١/ ١٤٢ ـ ٣٦٨).

(٢) أخرجه من حديث ابن عمر: أبو داود (٣٢٥١)، والترمذي (١٥٣٥) وحسّنه، وأحمد =

والثاني: اعتقاده أنَّ لأحد على الله حقاً، وليس لأحد على الله حق إلا ما أحقه على نفسه، كقوله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧]. وكذلك ما ثبت في «الصحيحين» من قوله ﷺ لمعاذ رضي الله عنه، وهو رديفه: «يا معاذ، أتدري ما حق الله على عباده؟» قلت: الله ورسوله أعلم، قال: «حقه عليهم أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً، أتدري ما حق العباد على الله إذا فعلوا ذلك؟» قلت: الله ورسوله أعلم، قال: «حقُّهم عليه أن لا يعذبهم»[(١)]. فهذا حق وجب بكلماته التامة ووعده الصادق، لا أن العبد نفسه مستحق على الله شيئاً كما يكون للمخلوق على المخلوق، فإن الله هو المنعم على العباد بكل خير، وحقهم الواجب بوعده هو أن لا يعذبهم، وترك تعذيبهم معنى لا يصلح أن يقسم به، ولا أن يُسأل بسببه ويتوسل به؛ لأن السبب هو ما نصبه الله سبباً. ولقد أحسن القائل:

ما للعباد عليه حقٌّ واجبٌ ... كلا ولا سعي لديه ضائعُ
إن عُذبوا فبِعَدْله أو نُعِّموا ... فبفضله وهو الكريم الواسعُ

وتارة يقول: بجاه فلان عندك، يقول: نتوسل إليك بأنبيائك ورسلك وأوليائك، ومراده لأن فلاناً عندك ذو وجاهة وشرف ومنزلة فأجب دعاءنا. وهذا أيضاً محذور، فإنه لو كان هذا هو التوسل الذي كان الصحابة يفعلونه في حياة النبي ﷺ لفعلوه بعد موته، وإنما كانوا يتوسلون في حياته بدعائه، يطلبون منه أن يدعو لهم، وهم يؤمّنون على دعائه، كما في الاستسقاء[(٢)] وغيره. فلما مات ﷺ قال عمر رضي الله عنه لما خرجوا يستسقون: اللهم إنا كنا إذا

= (٢/ ٣٤)، والحاكم (١/ ١٨) وقال: صحيح على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي.

(١) أخرجه البخاري (٢٨٥٦)، ومسلم (٣٠)، والترمذي (٢٦٤٣)، وابن ماجه (٤٢٩٦) من حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه.

(٢) كحديث أنس بن مالك رضي الله عنه الذي فيه: أن رجلاً دخل يوم الجمعة من باب كان وجاه المنبر ورسول الله ﷺ قائم يخطب فاستقبل رسول الله ﷺ قائماً، فقال: يا رسول الله ﷺ هلكت المواشي، وانقطعت السبل فادع الله يغيثنا، قال: فرفع رسول الله ﷺ يديه فقال: «اللهم اسقنا، اللهم اسقنا، اللهم اسقنا...» الحديث. أخرجه البخاري (٩٣٢، ٩٣٣، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥)، ومسلم (٨٩٧)، وأبو داود (١١٧٤، ١١٧٥)، والنسائي (١٥٠٤، ١٥١٥، ١٥١٧).

أجدبنا نتوسل إليك بنبينا فتسقينا، وإنا نتوسل إليك بِعَمّ نبينا[١]، معناه: بدعائه هو ربَّه وشفاعته وسؤاله، ليس المراد أنّا نقسم عليك به، أو نسألك بجاهه عندك، إذ لو كان ذلك مراداً لكان جاه النبي ﷺ أعظمَ وأعظمَ من جاه العباس[٢].

وتارة يقول: باتباعي لرسولك ومحبتي له وإيماني به وبسائر أنبيائك ورسلك وتصديقي لهم، ونحو ذلك. فهذا من أحسن ما يكون في الدعاء والتوسل والاستشفاع[٣].

لفظ التوسل بالشخص فيه إجمال

فلفظ التوسل بالشخص والتوجه به فيه إجمال، غَلِطَ بسببه من لم يفهم معناه، فقد يراد به التسبب به لكونه داعياً وشافعاً، وهذا في حياته يكون، أو لكون الداعي محباً له، مطيعاً لأمره، مقتدياً به، وذلك أهل للمحبة والطاعة والاقتداء، فيكون التوسل إما بدعاء الوسيلة وشفاعته، وإما بمحبة السائل واتباعه، وقد يراد به الإقسام به والتوسل بذاته، فهذا الثاني هو الذي كرهوه ونهوا عنه.

وكذلك السؤال بالشيء، قد يراد التسبب به، لكونه سبباً في حصول المطلوب، وقد يراد به الإقسام به.

ومن الأول: حديث الثلاثة الذين أووا إلى الغار، وهو حديث مشهور

---

(١) أخرجه البخاري (١٠١٠، ٣٧١٠).

(٢) قال بعض المعاصرين ممن يجيزون التوسل بالنبي ﷺ بعد مماته في معرض ردّه على الاستدلال بعدول الصحابة عن التوسل بالنبي ﷺ بعد مماته إلى التوسل بدعاء العباس ﷺ، قال: إن عمر لم يتوسل بالعباس إلا لقرابته من رسول الله ﷺ فكأن الأمر رجع عنده إلى التوسل بالنبي ﷺ ويرد هذا الفهم السقيم ما ثبت من استسقاء معاوية بن أبي سفيان ﷺ بيزيد بن الأسود الجرشي، وفيه: (فقال معاوية: اللهم إنا نستشفع إليك بيزيد بن الأسود الجرشي، يا يزيد ارفع يديك إلى الله، فرفع يزيد يديه، ورفع الناس أيديهم...). أخرجه ابن سعد في الطبقات (٧/ ٤٤٤)، وأبو زرعة الدمشقي في تاريخه بسند صحيح، كما ذكر الحافظ في تلخيص الحبير (٢/ ١٠١).

(٣) لأنه توسل من الشخص بعمله هو، وهو هنا اتباعه للرسول ومحبته له وتصديقه إياه.

في «الصحيحين» وغيرهما، فإن الصخرة انطبقت عليهم، فتوسلوا إلى الله بذكر أعمالهم الصالحة الخالصة، وكل واحد منهم يقول: فإن كنتُ فعلت ذلك ابتغاء وجهك فافرُج عنا ما نحن فيه، فانفرجت الصخرة فخرجوا يمشون(١)، فهؤلاء دعوا الله بصالح الأعمال؛ لأن الأعمال الصالحة هي أعظم ما يتوسل به العبد إلى الله، ويتوجه به إليه، ويسأله به؛ لأنه وعد أن يستجيب الذين آمنوا وعملوا الصالحات ويزيدهم من فضله.

الشفاعة عند الله ليست كالشفاعة عند البشر:

فالحاصل أن الشفاعة عند الله ليست كالشفاعة عند البشر، فإن الشفيع عند البشر كما أنه شافعٌ للطالب شفعه في الطلب، بمعنى أنه صار به شفعاً فيه بعد أن كان وتراً، فهو أيضاً قد شفع المشفوع إليه، فبشفاعته صار فاعلاً للمطلوب، فقد شَفَع الطالب والمطلوب منه، والله تعالى وتر، لا يشفعه أحدٌ، فلا يشفعُ عنده أحد إلا بإذنه، فسيد الشفعاء يوم القيامة إذا سجد وحمد الله تعالى فقال له الله: «ارفع رأسك، وسل تعطه، وقل يُسمع، واشفع تشفع» فيحد له حداً فيدخلهم الجنة(٢)، فالأمر كله لله.

وفي «الصحيح» أن النبي ﷺ قال: «يا بني عبد مناف، لا أملك لكم من الله من شيء، يا صفية عمة رسول الله لا أملك لك من الله من شيء، يا عباس عم رسول الله لا أملك لك من الله من شيء»(٣). فإذا كان سيد الخلق وأفضل الشفعاء يقول لأخص الناس به: «لا أملك لكم مِنَ الله من شيء» فما الظن بغيره؟!.



---

(١) أخرجه البخاري (٢٢١٥)، ومسلم (٢٧٤٣)، وأحمد (١١٦/٢) من حديث عمر رضي الله عنهما.

(٢) أخرجه البخاري (٤٤٧٦، ٦٥٦٥، ٧٤١٠، ٧٤٤٠)، ومسلم (١٩٣)، وابن ماجه (٤٣١٢) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البخاري (٢٧٥٣)، ومسلم (٢٠٤)، والنسائي (٣٦٤٤، ٣٦٤٦، ٣٦٤٧) من حديث أبي هريرة.

المبحث الخامس
التنبيه على بعض أمور الشرك

١ ـ الكهانة والعرافة:

(١١ ـ ١١٦) قوله: (ولا نصدق كاهناً ولا عرَّافاً[١]، ولا من يدعي شيئاً يخالف الكتاب والسنة، وإجماع الأمة).

ش: روى مسلم والإمام أحمد عن صفية بنت أبي عُبيد، عن بعض أزواج النبي ﷺ عن النبي ﷺ، قال: «من أتى عرّافاً فسأله عن شيء، لم يقبل له صلاة أربعين ليلة»[٢]. وروى الإمام أحمد في «مسنده»، عن أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال: «من أتى عرافاً أو كاهناً، فصدقه بما يقول، فقد كفر بما أنزل

---

(١) الكهانة ادعاء علم الغيب كالإخبار بما سيقع في الأرض، والأصل فيه استراق الجن السمع من كلام الملائكة فتلقيه في أذن الكاهن، وهو الآن قليل بالنسبة لما كانوا عليه في الجاهلية؛ لأن الله تعالى حرس السماء بالشهب. انظر: «تيسير العزيز الحميد» (ص٤٠٥، ٤٠٦). وأما العرَّاف فهو كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (اسم للكاهن والمنجم والرمال ونحوهم، كالحارز الذي يدّعي علم الغيب، أو يدّعي الكشف). انظر: المصدر السابق (ص٤١٢).

(٢) أخرجه مسلم (٢٢٣٠)، وأحمد (٤/٦٨، ٥/٣٨٠). وقال النووي ﷺ: (وأما عدم قبول صلاته فمعناه أنه لا ثواب له فيها، وإن كانت مجزئة في سقوط الفرض عنه ولا يحتاج معها إلى إعادة، ونظير هذه الصلاة في الأرض المغصوبة مجزئة مسقطة للفرض ولكن لا ثواب فيها، كذا قاله جمهور أصحابنا، قالوا: فصلاة الفرض وغيرها من الواجبات إذا أتى بها على وجهها الكامل ترتب عليها شيئان: سقوط الفرض عنه، وحصول الثواب، فإذا أدّاها في أرض مغصوبة حصل الأول دون الثاني ولا بد من هذا التأويل لهذا الحديث، فإن العلماء متفقون على أنه لا يلزم من أتى العرّاف إعادة صلوات أربعين ليلة فوجب تأويله، والله أعلم). انظر: شرح النووي على صحيح مسلم (١٤/٢٢٧).

على محمد»[١]. فإذا كانت هذه حال السائل، فكيف بالمسؤول؟.

وفي الصحيح عنه ﷺ أنه قال: «ثمن الكلب خبيث، ومهر البغي خبيث، وحلوان الكاهن خبيث»[٢]، وحلوانه: الذي تسميه العامة حلاوته. ويدخل في هذا ما يعطاه المنجم، وصاحب الأزلام، والضارب بالحصى، والذي يخط في الرمل.

وفي صحيح البخاري عن عائشة ﵂ قالت: كان لأبي بكر غلام يأكل من خراجه، فجاء يوماً بشيء، فأكل منه أبو بكر فقال له الغلام: تدري ممّ هذا؟ قال: وما هو؟ قال: كنت تكهنت لإنسان في الجاهلية، وما أحسن الكهانة، إلا أني خدعته، فلقيني، فأعطاني بذلك، فهذا الذي أكلت منه، فأدخل أبو بكر يده فقاء كل شيء في بطنه[٣].

---

(١) أخرجه بهذا اللفظ: الحاكم (١/٨)، والبيهقي (٨/١٣٥) من حديث أبي هريرة، وقال الحاكم: صحيح على شرطهما، ووافقه الذهبي. وأخرجه أحمد من حديث أبي هريرة والحسن (٢/٤٢٩) بلفظ: «من أتى كاهناً أو عرّافاً». وأخرجه مع زيادات واختلاف في بعض ألفاظه. أبو داود (٣٩٠٤)، والترمذي (١٣٥)، وابن ماجه (٦٣٩)، وأحمد (٢/٤٠٨، ٤٧٦) من حديث أبي هريرة والحديث صحيح كما ذكر الشيخ الألباني في إرواء الغليل (٢٠٠٦)، قال في تيسير العزيز الحميد (ص٤٠٩): (قال بعضهم: لا تعارض بين هذا الخبر وبين حديث: «من أتى عرّافاً فسأله عن شيء لم تقبل له صلاة أربعين ليلة». إذ الغرض في هذا الحديث أنه سأله معتقداً صدقه وأنه يعلم الغيب فإنه يكفر، فإن اعتقد أن الجن تلقي إليه ما سمعته من الملائكة أو أنه بإلهام فصدقه من هذه الجهة لا يكفر، كذا قال، وفيه نظر. وظاهر الحديث: أنه يكفر متى اعتقد صدقه بأي وجه كان لاعتقاده أنه يعلم الغيب... إلى أن قال: فإن الحديث الذي فيه الوعيد بعدم قبول الصلاة أربعين ليلة ليس فيه ذكر تصديقه والأحاديث التي فيها إطلاق الكفر مقيدة بتصديقه).

(٢) أخرجه مسلم (١٥٦٨) من حديث رافع بن خديج بلفظ: «ثمن الكلب خبيث، ومهر البغي خبيث، وكسب الحجام خبيث». وأخرجه أبو داود (٣٤٢١)، والترمذي (١٢٧٥)، وأخرج البخاري (٢٢٣٧)، ومسلم (١٥٦٧)، وأبو داود (٣٤٢٨)، والترمذي (١٢٧٦، ٢٠٧١)، وابن ماجه (٢١٥٩) من حديث أبي مسعود الأنصاري: (أن رسول الله ﷺ نهى عن ثمن الكلب، ومهر البغي، وحلوان الكاهن).

(٣) أخرجه البخاري (٣٨٤٢).

٢ - التنجيم[١]:

والمنجم يدخل في اسم «العراف» عند بعض العلماء، وعند بعضهم هو في معناه.

وفي «الصحيحين» عن زيد بن خالد، قال: خطبنا رسول الله ﷺ بالحديبية، على إثر سماء كانت من الليل، فقال: «أتدرون ماذا قال ربكم الليلة؟» قلنا: الله ورسوله أعلم، قال: «أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر، فأما من قال: مُطرنا بفضل الله ورحمته، فذلك مؤمن بي، كافر بالكوكب، وأما من قال: مطرنا بنوء كذا وكذا، فذلك كافر بي، مؤمن بالكوكب»[٢]. وفي «صحيح مسلم» و«مسند الإمام أحمد»، عن أبي مالك الأشعري أن النبي ﷺ قال: «أربع في أمتي من أمر الجاهلية، لا يتركونهن: الفخر في الأحساب، والطعن في الأنساب، والاستسقاء بالنجوم، والنياحة»[٣].

---

(١) قال الخطابي في معالم السنن: (علم النجوم المنهي عنه هو ما يدعيه أهل التنجيم من علم الكوائن والحوادث التي لم تقع وستقع في مستقبل الزمان كإخبارهم بأوقات هبوب الرياح، ومجيء المطر، وظهور الحر والبرد وتغيّر الأسعار، وما كان في معانيها من الأمور يزعمون أنهم يدركون معرفتها بسير الكواكب في مجاريها وباجتماعها واقترانها ويدَّعون لها تأثيراً في السفليات وأنها تتصرف على أحكامها وتجري على قضايا موجباتها، وهذا منهم تحكم على الغيب وتعاط لعلم استأثر الله سبحانه به، لا يعلم الغيب أحد سواه، فأما علم النجوم الذي يدرك من طريق المشاهدة، والحس كالذي يعرف به الزوال ويعلم به جهة القبلة فإنه غير داخل فيما نهي عنه).اهـ. انظر: معالم السنن بهامش سنن أبي داود (٤/ ٢٢٦).

(٢) أخرجه البخاري (٨٤٦)، ومسلم (٧١)، وأبو داود (٣٩٠٦)، والنسائي (١٥٢٥).

(٣) أخرجه مسلم (٩٣٤)، وأحمد (٥/ ٣٤٢)، والحاكم (١/ ٣٨٣) بلفظ: «والاستسقاء بالنجوم». وعبد الرزاق (٦٦٨٦) بلفظ: «والاستسقاء بالأنواء». والمراد بالاستسقاء بالأنواء كما في تيسير العزيز الحميد (ص٤٥١): نسبة السقيا ومجيء المطر إلى الأنواء جمع نوء، وهي منازل القمر. قال أبو السعادات: وهي ثمان وعشرون منزلة ينزل القمر كل ليلة منزلة منها، ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ﴾ [يس: ٣٩]. يسقط في الغرب كل ثلاث عشرة ليلة منزلة مع طلوع الفجر، وتطلع أخرى مقابلتها ذلك الوقت في الشرق فتنقضي جميعها مع انقضاء السنّة، وكانت العرب تزعم أن مع سقوط المنزلة وطلوع رقيبها يكون مطر وينسبونه إليها فيقولون: مطرنا بنوء كذا وإنما سمي نوءاً؛ لأنه إذا سقط الساقط منها بالمغرب. ناء الطالع بالمشرق ينوء نوءاً؛ أي نهض وطلع».اهـ.

والنصوص عن النبي ﷺ وأصحابه وسائر الأئمة، بالنهي عن ذلك أكثر من أن يتسع هذا الموضع لذكرها. وصناعة التنجيم، التي مضمونها الإحكام والتأثير، وهو الاستدلال على الحوادث الأرضية بالأحوال الفلكية أو التمزيج بين القوى الفلكية والقوابل[١] الأرضية: صناعة محرمة بالكتاب والسنة، بل هي محرمة على لسان جميع المرسلين.

٣ ـ الشعوذة والدجل:

والذين يفعلون الأفعال الخارجة عن الكتاب والسنة منهم: أهل تلبيس وكذب وخداع، الذين يظهر أحدهم طاعة الجن له، أو يدعي الحال من أهل المحال، من المشايخ النصابين، والفقراء الكذابين، والطرقية المكارين، فهؤلاء يستحقون العقوبة البليغة التي تردعهم وأمثالهم عن الكذب والتلبيس. وقد يكون في هؤلاء من يستحق القتل، كمن يدعي النبوة بمثل هذه الخزعبلات أو يطلب تغيير شيء من الشريعة.

٤ ـ السحر:

قال تعالى: ﴿وَلَا يُفْلِحُ ٱلسَّاحِرُ حَيْثُ أَتَىٰ﴾ [طه: ٦٩]. وقال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ يُؤْمِنُونَ بِٱلْجِبْتِ وَٱلطَّٰغُوتِ﴾ [النساء: ٥١]. قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه وغيره: الجبت: السحر[٢]. وجمهور العلماء يوجبون قتل الساحر، كما هو مذهب أبي حنيفة ومالك وأحمد في المنصوص عنه، وهذا هو المأثور عن الصحابة، كعمر وابنه وعثمان وغيرهم. ثم اختلف هؤلاء: هل يستتاب أم لا؟ وهل يكفر بالسحر؟ أم يقتل لسعيه في الأرض بالفساد؟ وقال طائفة: إن قَتل بالسحر قُتل، وإلا عوقب بدون القتل، إذا لم

---

(١) في الأصل: «الغوائل» والمثبت من مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٣٥/ ١٩٢).

(٢) أخرجه الطبري في التفسير (٩٧٦٦، ٩٧٦٧) من طريق حسان بن فائد قال: قال عمر رضي الله عنه: (الجبت: السحر، والطاغوت: الشيطان). قال الشيخ شاكر: حسان بن فائد العبسي روى عنه أبو إسحاق السبيعي. قال أبو حاتم: شيخ. وقال البخاري: يعدّ في الكوفيين وذكره ابن حبان في ثقات التابعين، مترجم في التهذيب والكبير (٢/ ٢٨/١)، وابن أبي حاتم (١/ ٢/ ٢٣٣).اهـ.

يكن في قوله وعمله كفر، وهذا هو المنقول عن الشافعي، وهو قول في مذهب أحمد.

وقد تنازع العلماء في حقيقة السحر[١] وأنواعه، والأكثرون يقولون: إنه قد يؤثر في موت المسحور ومرضه من غير وصول شيء ظاهر إليه، وزعم بعضهم أنه مجرد تخييل. واتفقوا كلهم على أن ما كان من جنس دعوة الكواكب السبعة، أو غيرها، أو خطابها، أو السجود لها، والتقرب إليها بما يناسبها من اللباس والخواتم والبخور ونحو ذلك فإنه كفر، وهو من أعظم أبواب الشرك، فيجب غلقه، بل سدُّه.

٥ ـ الرقى الشركية:

واتفقوا كلهم أيضاً على أن كل رقية وتعزيم أو قسم، فيه شرك بالله، فإنه لا يجوز التكلم به، وإن أطاعته به الجن أو غيرهم، وكذلك كل كلام فيه كفر لا يجوز التكلم به، وكذلك الكلام الذي لا يعرف معناه لا يتكلم به، لإمكان أن يكون فيه شرك لا يعرف. ولهذا قال النبي ﷺ: «لا بأس بالرقى ما لم تكن شركاً»[٢].

٦ ـ الاستعاذة بالجن:

ولا يجوز الاستعاذة بالجن، فقد ذم الله الكافرين على ذلك، فقال تعالى:

---

(١) نقل النووي في شرح مسلم (١٤/ ١٧٤) عن المازري قوله: (مذهب أهل السنّة وجمهور علماء الأمة على إثبات السحر، وأن له حقيقة كغيره من الأشياء الثابتة خلافاً لمن أنكر ذلك ونفى حقيقته... وقد ذكره الله تعالى في كتابه، وذكر أنه مما يتعلم، وذكر ما فيه إشارة إلى أنه مما يكفر به، وأنه يفرق بين المرء وزوجه، وهذا كله لا يمكن فيما لا حقيقة له، وهذا الحديث أيضاً ـ يقصد حديث سحر النبي ﷺ ـ مصرح بإثباته وأنه أشياء دفنت وأخرجت... ولا يستنكر في العقل أن الله ﷻ يخرق العادة عند النطق بكلام ملفق أو تركيب أجسام أو المزج بين قوى على ترتيب لا يعرفه إلا الساحر، وإذا شاهد الإنسان بعض الأجسام منها قاتلة كالسموم، ومنها مسقمة كالأدوية الحادة... لم يستبعد عقله أن ينفرد الساحر بعلم قوى قتّالة أو كلام مهلك أو مؤدٍّ إلى التفرقة).

(٢) أخرجه مسلم (٢٢٠٠)، وأبو داود (٣٨٨٦) من حديث عوف بن مالك الأشجعي.

﴿وَأَنَّهُۥ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ ٱلْإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ ٱلْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا ۝٦﴾ [الجن: ٦]. قالوا: كان الإنسي إذا نزل بالوادي يقول: أعوذ بعظيم هذا الوادي من سفهائه، فيبيت في أمن وجوار حتى يصبح، ﴿فَزَادُوهُمْ رَهَقًا﴾ يعني: الإنس للجن، باستعاذتهم بهم، ﴿رَهَقًا﴾، أي إثماً وطغياناً وجراءة وشراً، وذلك أنهم قالوا: قد سُدْنا الجنّ، والإنس! فالجنُّ تَعَاظم في أنفسها وتزداد كفراً إذا عاملتها الإنس بهذه المعاملة[١]، وقد قال تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ۝٤٠ قَالُوا۟ سُبْحَٰنَكَ أَنتَ وَلِيُّنَا مِن دُونِهِم ۖ بَلْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ٱلْجِنَّ ۖ أَكْثَرُهُم بِهِم مُّؤْمِنُونَ ۝٤١﴾ [سبأ: ٤٠ ـ ٤١]. فهؤلاء الذين يزعمون أنهم يدعون الملائكة ويخاطبونهم بهذه العزائم، وأنها تنزّل عليهم: ضالون، وإنما تنزّل عليهم الشياطين. وقد قال تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا يَٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ قَدِ ٱسْتَكْثَرْتُم مِّنَ ٱلْإِنسِ ۖ وَقَالَ أَوْلِيَآؤُهُم مِّنَ ٱلْإِنسِ رَبَّنَا ٱسْتَمْتَعَ بَعْضُنَا بِبَعْضٍ وَبَلَغْنَآ أَجَلَنَا ٱلَّذِىٓ أَجَّلْتَ لَنَا ۚ قَالَ ٱلنَّارُ مَثْوَىٰكُمْ خَٰلِدِينَ فِيهَآ إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ ۗ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ ۝١٢٨﴾ [الأنعام: ١٢٨]. فاستمتاع الإنسي بالجني: في قضاء حوائجه، وامتثال أوامره، وإخباره بشيء من المغيبات، ونحو ذلك، واستمتاع الجنّ بالإنس: تعظيمه إياه، واستعانته به، واستغاثتُه وخضوعه له.

٧ ـ القول بالحقيقة والشريعة:

قال النبي ﷺ: «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد»[٢]، وفي رواية: «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد». فلا طريقة إلا طريقة الرسول ﷺ، ولا حقيقة إلا حقيقته، ولا شريعة إلا شريعته، ولا عقيدة إلا عقيدته، ولا يصل أحد من الخلق بعده إلى الله وإلى رضوانه وجنته وكرامته إلا بمتابعته باطناً وظاهراً. ومن لم يكن له مصدقاً فيما أخبر، ملتزماً لطاعته فيما

---

(١) وقد أبدلنا الله تعالى بتلك الاستعاذة الشركية ما ورد في حديث خولة بنت حكيم السلمية: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من نزل منزلاً ثم قال: أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق لم يضره شيء حتى يرتحل من منزله ذلك». أخرجه مسلم (٢٧٠٨)، والترمذي (٣٤٣٧)، وابن ماجه (٣٥٤٧)، ومالك (٢/٩٧٨).

(٢) أخرجه البخاري (٢٦٩٧)، ومسلم (١٧١٨)، وأبو داود (٤٦٠٦)، وابن ماجه (١٤) من حديث عائشة.

أمر، في الأمور الباطنة التي في القلوب، والأعمال الظاهرة التي على الأبدان: لم يكن مؤمناً، فضلاً عن أن يكون ولياً لله تعالى، ولو حصل له من الخوارق ماذا عسى أن يحصل!!.

فمن اعتقد في بعض البله أو المولعين ـ مع تركه لمتابعة الرسول في أقواله وأفعاله وأحواله ـ أنه من أولياء الله، ويفضله على متبعي طريقة الرسول ﷺ فهو ضال مبتدع، مخطئ في اعتقاده. فإن ذلك الأبله، إما أن يكون شيطاناً زنديقاً أو زُوكارِياً[١] متحيلاً أو مجنوناً معذوراً! فكيف يفضل على من هو من أولياء الله المتبعين لرسوله؟! أو يساوى به؟! ولا يقال: يمكن أن يكون هذا متبعاً في الباطن وإن كان تاركاً للاتباع في الظاهر؟ فإن هذا خطأ أيضاً، بل الواجب متابعة الرسول ﷺ ظاهراً وباطناً. قال يونس بن عبد الأعلى الصَّدَفي: قلت للشافعي: إن صاحبنا الليث كان يقول: إذا رأيتم الرجل يمشي على الماء فلا تعتبروا به حتى تعرضوا أمره على الكتاب والسنة. فقال الشافعي: قصَّر الليث رحمه الله، بل إذا رأيتم الرجل يمشي على الماء ويطير في الهواء فلا تعتبروا به حتى تعرضوا أمره على الكتاب والسنة.

والطائفة الملاميَّة[٢]، وهم الذين يفعلون ما يلامون عليه، ويقولون: نحن متبعون في الباطن، ويقصدون إخفاء المرائين! ردوا باطلهم بباطل آخر!!.

وأما الذين يتعبدون بالرياضات والخلوات، ويتركون الجمع والجماعات، فهم من الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا، وهم يحسبون أنهم يحسنون صُنعاً، قد طبع الله على قلوبهم. كما قد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «من ترك ثلاث جمع تهاوناً من غير عذر، طبع الله على قلبه»[٣]. وكل من عدل

---

(١) قال الشيخ أحمد شاكر (ص٤٣٧): هذه لفظة مولدة. وفي شرح القاموس (٣/ ٢٤٠): الزواكرة: من يتلبس فيظهر النسك والعبادة، ويبطن الفسق والفساد. نقله المقري في «نفح الطيب».

(٢) ذكر ابن الجوزي في تلبيس إبليس (ص٤٧٨): أنهم طائفة من الصوفية يقتحمون الذنوب ويقولون: مقصودنا أن نسقط من أعين الناس فنسلم من الجاه.

(٣) أخرجه أبو داود (١٠٥٢)، والترمذي (٥٠٠) وحسّنه، والنسائي (١٣٦٩)، وابن ماجه =

عن اتباع سنة الرسول، إن كان عالماً بها فهو مغضوب عليه، وإلا فهو ضال.

وأما من يتعلق بقصة موسى مع الخضر ﷺ، في تجويز الاستغناء عن الوحي بالعلم اللدُني، الذي يدعيه بعض من عدم التوفيق: فهو ملحد زنديق. فإن موسى ﷺ لم يكن مبعوثاً إلى الخضر، ولم يكن الخضر مأموراً بمتابعته. ولهذا قال له: أنت موسى بني إسرائيل؟ قال: نعم[1]. ومحمد ﷺ مبعوث إلى جميع الثقلين، وإذا نزل عيسى ﷺ إلى الأرض، إنما يحكم بشريعة محمد، فمن ادّعى أنه مع محمد ﷺ كالخضر مع موسى، أو جوّز ذلك لأحد من الأمة: فليجددْ إسلامه، وليشهد شهادة الحق، فإنه مفارق لدين الإسلام بالكلية، فضلاً عن أن يكون من أولياء الله، وإنما هو من أولياء الشيطان. وهذا الموضع مفرق بين زنادقة القوم وأهل الاستقامة، فحرِّك تَرَ. وكذا من يقول بأن الكعبة تطوف برجال منهم حيث كانوا!! فهلا خرجت الكعبة إلى الحديبية فطافت برسول الله ﷺ حين أحصر عنها، وهو يودُّ منها نظرة؟!.

وجوب السعي في إزالة تلك المنكرات:

والواجب على ولي الأمر وكل قادر أن يسعى في إزالة هؤلاء المنجمين والكهان والعرّافين وأصحاب الضرب بالرمل والحصى، ومنعهم من الجلوس في الحوانيت أو الطرقات، أو أن يدخلوا على الناس في منازلهم لذلك. ويكفي من يعلم تحريم ذلك ولا يسعى في إزالته ـ مع قدرته على ذلك ـ قوله تعالى: ﴿كَانُوا۟ لَا يَتَنَاهَوْنَ عَن مُّنكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا۟ يَفْعَلُونَ ۝٧٩﴾ [المائدة: ٧٩]. وهؤلاء الملاعين يقولون الإثم ويأكلون السحت، بإجماع المسلمين. وثبت في «السنن» عن النبي ﷺ برواية الصديق ﷺ أنه قال: «إن الناس إذا رأوا المنكر فلم يغيروه أوشك أن يعمهم الله بعقاب منه»[2].

= (١١٢٥)، وأحمد (٣/ ٤٢٤) من حديث أبي الجعد الضمري، وقال الشيخ الألباني (ص٥١١): وسنده حسن وله شواهد في الترغيب وغيره.

(١) هو قطعة من حديث الخضر مع موسى، وقد أخرجه البخاري (٧٤، ٧٨، ١٢٢، ٣٤٠١)، ومسلم (٢٣٨٠)، والترمذي (٣١٤٨) من حديث أبيّ بن كعب.

(٢) أخرجه أبو داود (٤٣٣٨)، والترمذي (٢١٦٨، ٣٠٥٧)، وابن ماجه (٤٠٠٥)، وأحمد (١/ ٢، ٥)، وقال الترمذي: حسن صحيح وصححه النووي في رياض الصالحين (٢٠٢).

النوع الثالث

توحيد الأسماء والصفات

المبحث الأول

منهج أهل السنة في توحيد الصفات

(١) إثبات الصفات، والرد على المعطلة

(١٢ ـ ٢) قوله: (ولا شيء مثله)[١].

شرح: اتفق أهل السنة على أن الله ليس كمثله شيء، لا في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله. ولكن لفظ التشبيه قد صار في كلام الناس لفظاً مجملاً يراد به المعنى الصحيح، وهو ما نفاه القرآن ودل عليه العقل، من أن خصائص الرب تعالى لا يوصف بها شيء من المخلوقات، ولا يماثله شيء من المخلوقات في شيء من صفاته، ويراد به أنه لا يثبت لله شيء من الصفات، فلا يقال: له قدرة، ولا علم، ولا حياة؛ لأن العبد موصوف بهذه الصفات!، وهم يوافقون أهل السنة على أنه موجود، عليم قدير، حي. والمخلوق يقال له: موجود حي عليم قدير، ولا يقال: هذا تشبيه يجب نفيه، وهذا مما دل عليه الكتاب والسنة وصريح العقل، ولا يخالف فيه عاقل.

نقاش مع نفاة الصفات[٢]:

أ ـ مع الأشاعرة:

إن من نفى صفة من صفاته التي وصف الله بها نفسه كالرضى والغضب،

---

(١) أهل السنّة والجماعة يثبتون لله ما أثبته لنفسه وما أثبته له رسوله ﷺ من غير تعطيل ولا تشبيه، فلا يشبهون الله بشيء من خلقه ولا ينفون عن الله صفة ثبتت بالكتاب والسنّة، فهم وسط بين المشبهة والمعطلة النفاة.

(٢) نفاة الصفات من المنتسبين لأهل القبلة طوائف ثلاث: فالأولى: طائفة الأشاعرة ومن =

والمحبة والبغض، ونحو ذلك، وزعم أن ذلك يستلزم التشبيه والتجسيم! قيل له: فأنت تثبت له الإرادة والكلام والسمع والبصر، مع أن ما تثبته له ليس مثل صفات المخلوقين، فقل فيما نفيته وأثبته الله ورسوله مثل قولك فيما أثبتَّه، إذ لا فرق بينهما.

ب ـ مع المعتزلة:

فإن قال: أنا لا أثبت شيئاً من الصفات! قيل له: فأنت تثبت له الأسماء الحسنى، مثل: حي، عليم، قدير. والعبد يسمى بهذه الأسماء، وليس ما يثبت للرب من هذه الأسماء مماثلاً لما يثبت للعبد، فقل في صفاته نظير قولك في مسمى أسمائه.

ج ـ مع الجهمية ومن وافقهم:

فإن قال: وأنا لا أثبت له الأسماء الحسنى، بل أقول: هي مجاز وهي أسماء لبعض مبتدعاته، كقول غلاة الباطنية والمتفلسفة!.

قيل له: فلا بد أن تعتقد أنه موجود حق، قائم بنفسه، والجسم موجود قائم بنفسه، وليس هو مماثلاً له.

أصل الخطأ في هذه المسألة:

وأصل الخطأ والغلط: توهمهم أن هذه الأسماء العامة الكلية يكون مسماها المطلق الكلي هو بعينه ثابتاً في هذا المعين وهذا المعين، وليس كذلك، فإن ما يوجد في الخارج لا يوجد مطلقاً كلياً، لا يوجد إلا معيناً

= تبعهم، وهم يثبتون لله ﷻ سبع صفات يسمونها صفات المعاني، وهي: (الحياة، والعلم، والقدرة، والإرادة، والسمع، والبصر، والكلام) ولا يثبتون ما عدا ذلك من الصفات بل يؤولونها فيقولون: إن المقصود باليد: القدرة، وبالوجه: الثواب، ونحو ذلك. والثانية: طائفة المعتزلة، وهم ينفون جميع الصفات ويثبتون الأسماء فالله عندهم عليم بلا علم، وقدير بلا قدرة، وحي بلا حياة... إلخ. والثالثة: طائفة الجهمية وهم ينفون الأسماء والصفات جميعاً. انظر: شرح الواسطية لخليل هراس (ص١٠٦)، والشارح هنا يناقش تلك الطوائف الثلاث على الترتيب.

مختصاً، وهذه الأسماء إذا سمي الله بها كان مسماها معيَّناً مختصاً به، فإذا سمي بها العبد كان مسماها مختصاً به.

وبهذا ومثله يتبين لك أن المشبهة أخذوا هذا المعنى وزادوا فيه على الحق فضلُّوا، وأن المعطلة أخذوا نفي المماثلة بوجه من الوجوه، وزادوا فيه على الحق حتى ضلوا. وأن كتاب الله دل على الحق المحض الذي تعقله العقول السليمة الصحيحة، وهو الحق المعتدل الذي لا انحراف فيه.

فالنفاة أحسنوا في تنزيه الخالق سبحانه عن التشبيه بشيء من خلقه، ولكن أساؤوا في نفي المعاني الثابتة لله تعالى في نفس الأمر.

والمشبهة أحسنوا في إثبات الصفات، ولكن أساؤوا بزيادة التشبيه.

لا يعلم كيف هو إلا هو:

(١٣ ـ ٨) قوله: (لا تبلغه الأوهام، ولا تدركه الأفهام).

ش: قال تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠]، قال في «الصحاح»: توهمت الشيء: ظننته، وفهمت الشيء: علمته. فمراد الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أنه لا ينتهي إليه وهم، ولا يحيط به علم. قيل: الوهم ما يرجى كونه، أي: يظن أنه على صفة كذا، والفهم: هو ما يحصِّله العقل ويحيط به. والله تعالى لا يعلم كيف هو إلا هو سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وإنما نعرفه بصفاته، وهو أنه أحد، صمد، لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفواً أحد.

(٢) الرد على المشبهة

(١٤ ـ ٩) قوله: (ولا يشبه الأنام).

ش: هذا رد لقول المشبِّهة، الذين يشبّهون الخالق بالمخلوق، سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، قال عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]. وليس المراد نفي الصفات كما يقول أهل البدع، فمن كلام أبي حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «الفقه الأكبر»: لا يشبه شيئاً من خلقه، ولا يشبهه شيء من خلقه. ثم قال بعد ذلك: وصفاته كلها خلاف صفات المخلوقين، يعلم لا كعلمنا، ويقدر لا كقدرتنا،

ويرى لا كرؤيتنا[١]. انتهى. وقال نعيم بن حماد[٢]: من شبه الله بشيء من خلقه فقد كفر، ومن أنكر ما وصف الله به نفسه فقد كفر، وليس فيما وصف الله به نفسه ولا رسوله تشبيه.

وقال خلق كثير من أئمة السلف: علامة الجهمية تسميتهم أهل السنة: مشبهة، فإنه ما من أحد من نفاة شيء من الأسماء والصفات إلا يسمي المثبت لها مشبهاً.

ولهذا كُتُب نفاة الصفات ـ من الجهمية والمعتزلة والرافضة ونحوهم ـ كلها مشحونة بتسمية مثبتة الصفات: مشبهة ومجسمة، ويقولون في كتبهم: إن من جملة المجسمة قوماً يقال لهم: المالكية، ينسبون إلى رجل يقال له: مالك بن أنس، وقوماً يُقال لهم: الشافعية، ينسبون إلى رجل يقال له: محمد بن إدريس!! حتى الذين يفسرون القرآن منهم؛ كعبد الجبار، والزمخشري، وغيرهما، يسمون كل من أثبت شيئاً من الصفات وقال بالرؤية: مشبهاً، وهذا الاستعمال قد غلب عند المتأخرين من غالب الطوائف[٣].

---

(١) عزاه المحقق (ص٨٥) إلى الفقه الأكبر بشرح علي القاري (ص١٥، ٣١، ٣٢).

(٢) هو الإمام الشهير أبو عبد الله الخزاعي المروزي الفرضي الأعور.. روى عنه البخاري مقروناً بآخر، والدارمي وأبو حاتم.. وكان شديد الردّ على الجهمية، وكان يقول: كنت جهمياً فلذلك عرفت كلامهم، فلما طلبت الحديث، علمت أن مآلهم إلى التعطيل. قال الخطيب: يقال: إنه أول من جمع المسند. وقال أحمد بن حنبل والعجلي: ثقة. وقال أبو حاتم: محله الصدق. وقال النسائي: ضعيف، حمل من مصر مع الفقيه أبي يعقوب البويطي إلى بغداد في محنة القرآن، مقيدين؛ فحبسا بسامرا حتى مات نعيم سنة ثمان وعشرين ومائتين. تذكرة الحفاظ (٢/ ٤١٩ ـ ٤٢٠). وقوله المذكور أورده الذهبي في العلو (انظر: مختصر العلو ص١٨٤).

(٣) وما أحسن ما أورده ابن القيم في رده على هؤلاء:

فإن كان تجسيماً ثبوت استوائه ... على عرشه إني إذاً لمجسم
وإن كان تشبيهاً ثبوت صفاته ... فمن ذلك التشبيه لا أتكتم
وإن كان تنزيهاً جحود استوائه ... وأوصافه أو كونه يتكلم
فعن ذلك التنزيه نزهت ربنا ... بتوفيقه والله أعلى وأعظم

مختصر الصواعق المرسلة (ص١١٠).

ولكن المشهور من استعمال هذا اللفظ عند علماء السنة المشهورين: أنهم لا يريدون بنفي التشبيه نفي الصفات، ولا يصفون به كل من أثبت الصفات. بل مرادهم أنه لا يشبه المخلوق في أسمائه وصفاته وأفعاله، وهذا معنى قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، فنفى المثل وأثبت الوصف.

نوعا التشبيه:

التشبيه نوعان: تشبيه الخالق بالمخلوق، وهذا الذي يتعب أهل الكلام في ردّه وإبطاله، وأهله في الناس أقل من النوع الثاني، الذين هم أهل تشبيه المخلوق بالخالق؛ كعبّاد المشايخ، وعزير، والشمس، والقمر، والأصنام، والملائكة، والنار، والماء، والعجل، والقبور، والجن، وغير ذلك.

وهؤلاء هم الذين أرسلت إليهم الرسل يدعونهم إلى عبادة الله وحده لا شريك له.

(٣) النفي والتشبيه من أمراض القلوب

(١٥ ـ ٤٤) قوله: (ومن لم يتوقَّ النفي والتشبيه، زل ولم يصب التنزيه).

ش: النفي والتشبيه مرضان من أمراض القلوب، فإن أمراض القلوب نوعان: مرض شبهة، ومرض شهوة.

والشبهة التي في مسألة الصفات نفيها وتشبيهها، وشبهة النفي أردأ من شبهة التشبيه، فإن شبهة النفي ردّ وتكذيب لما جاء به الرسول ﷺ، وشبهة التشبيه غلو ومجاوزة للحد فيما جاء به الرسول ﷺ.

وتشبيه الله بخلقه كفر، فإن الله تعالى يقول: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، ونفي الصفات كفر، فإن الله تعالى يقول: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، وقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ ردّ على المشبهة. وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ ردّ على المعطلة.

فمن أضل ممن يستدل بقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ على نفي الصفات، ويعمى عن تمام الآية وهو قوله: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾، حتى أفضى هذا الضلال ببعضهم، وهو أحمد بن أبي دُؤاد القاضي، إلى أن أشار

على الخليفة المأمون أن يكتب على سِتْر الكعبة: ليس كمثله شيء وهو العزيز الحكيم، حرّف كلام الله لينفي وصفه تعالى بأنه السميع البصير. كما قال الضالّ الآخر، جهم بن صفوان: وددت أني أحُكُّ من المصحف قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤]. فنسأل الله العظيم السميع البصير أن يثبتنا بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة، بمنّه وكرمه.

وما أحسن المثل المضروب للمثبت للصفات من غير تشبيه ولا تعطيل: باللبن الخالص السائغ للشاربين، يخرج من بين فرث التعطيل ودم التشبيه. والمعطل يعبد عدماً، والمشبه يعبد صنماً.

تنزيه الرب بالذي هو وصفه:

(١٦ ـ ٤٥) قوله: (فإن ربنا جل وعلا موصوف بصفات الوحدانية، منعوت بنعوت الفردانية، ليس في معناه أحد من البرية).

ش: يشير الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى أن تنزيه الرب تعالى بالذي هو وصْفه كما وصف نفسه نفياً وإثباتاً. وكلام الشيخ مأخوذ من معنى سورة الإخلاص. فقوله: موصوف بصفات الوحدانية، مأخوذ من قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ [الإخلاص: ١]. وقوله: منعوت بنعوت الفردانية من قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣﴾ [الإخلاص: ٢ ـ ٣]. وقوله: ليس في معناه أحد من البرية، من قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾ [الإخلاص: ٤]. وهو أيضاً مؤكد لما تقدم من إثبات الصفات ونفي التشبيه.

(٤) أزلية صفات الله وأبديتها

(١٧ ـ ١٣) قوله: (ما زال بصفاته قديماً قبل خلقه، لم يزدد بكونهم شيئاً لم يكن قبلهم من صفته، وكما كان بصفاته أزلياً، كذلك لا يزال عليها أبدياً).

ش: أي: أن الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ لم يزل متصفاً بصفات الكمال: صفات الذات وصفات الفعل[1]. ولا يجوز أن يعتقد أن الله وُصف بصفة بعد أن لم يكن

---

(١) صفات الذات: هي صفاته التي لا تنفك عنها ذاته سبحانه ولا تتعلق بها مشيئته تعالى وقدرته كصفات الحياة والعلم والقدرة والعزة والملك... إلخ. =

متصفاً بها؛ لأن صفاته سبحانه صفات كمال، وفقدها صفة نقص، ولا يجوز أن يكون قد حصل له الكمال بعد أن كان متصفاً بضده. ولا يرد على هذا صفات الفعل والصفات الاختيارية ونحوها؛ كالخلق والتصوير، والإحياء والإماتة، والقبض والبسط والطي، والاستواء والإتيان والمجيء والنزول، والغضب والرضى، ونحو ذلك، وإن كانت هذه الأحوال تحدث في وقت دون وقت؛ لأن هذا الحدوث بهذا الاعتبار غير ممتنع، ولا يطلق عليه أنه حدث بعد أن لم يكن، ألا ترى أن من تكلم اليوم وكان متكلماً بالأمس لا يقال: إنه حدث له الكلام، ولو كان غير متكلم لآفة كالصغر، والخرس، ثم تكلم يقال: حدث له الكلام، فالساكت لغير آفة يسمى متكلماً بالقوة، بمعنى أنه يتكلم إذا شاء، وفي حال تكلمه يسمى متكلماً بالفعل، وكذلك الكاتب في حال الكتابة هو كاتب بالفعل، ولا يخرج عن كونه كاتباً في حال عدم مباشرته للكتابة.

وحلول الحوادث بالرب تعالى، المنفي في علم الكلام المذموم، لم يرد نفيه ولا إثباته في كتاب ولا سنة، وفيه إجمال:

فإن أريد أنه سبحانه لا يحل في ذاته المقدسة شيء من مخلوقاته المحدثة، أو لا يحدث له وصف متجدد لم يكن فهذا نفي صحيح. وإن أريد به نفي الصفات الاختيارية، من أنه لا يفعل ما يريد، ولا يتكلم بما شاء إذا شاء، ولا أنه يغضب ويرضى لا كأحد من الورى، ولا يوصف بما وصف به نفسه من النزول والاستواء والإتيان، كما يليق بجلاله وعظمته، فهذا نفي باطل.

والشيخ رَحِمَهُ اللهُ أشار بقوله: ما زال بصفاته قديماً قبل خلقه... إلى آخر كلامه إلى الرد على المعتزلة والجهمية ومن وافقهم من الشيعة. فإنهم قالوا: إنه تعالى صار قادراً على الفعل والكلام بعد أن لم يكن قادراً عليه، لكونه

= وصفات الفعل: هي صفاته التي تتعلق بها مشيئته وقدرته في كل وقت وآن، وتحدث آحاد تلك الصفات متى شاء سبحانه، فهذه الصفات نوعها أزلي لا أول له وأفرادها حادثة مثل كونه تعالى يتكلم ويغضب ويرضى ويضحك ونحو ذلك. من شرح الواسطية لهراس (ص١٠٥) بتصرف.

صار الفعل والكلام ممكناً بعد أن كان ممتنعاً، وأنه انقلب من الامتناع الذاتي إلى الإمكان الذاتي! وعلى ابن كُلّاب والأشعري ومن وافقهما، فإنهم قالوا: إن الفعل صار ممكناً له بعد أن كان ممتنعاً منه. وأما الكلام عندهم[١] فلا يدخل تحت المشيئة والقدرة، بل هو شيء واحد لازم لذاته.

(٥) تنزيه الله عن الحدود والغايات والأعضاء

(١٨ ـ ٤٦) قوله: (وتعالى عن الحدود والغايات، والأركان والأعضاء والأدوات، لا تحويه الجهات الست كسائر المبتدعات).

شـ: أذكر بين يدي الكلام على عبارة الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ مقدمة، وهي: أن الناس في إطلاق مثل هذه الألفاظ ثلاثة أقوال: فطائفة تنفيها، وطائفة تثبتها، وطائفة تفصِّل، وهم المتبعون للسلف، فلا يطلقون نفيها ولا إثباتها إلا إذا بُيِّن، ما أثبت بها فهو ثابت، وما نُفي بها فهو منفي؛ لأن المتأخرين قد صارت هذه الألفاظ في اصطلاحهم فيها إجمال وإبهام.

فالواجب أن ينظر في هذا الباب ـ أعني: باب الصفات ـ، فما أثبته الله ورسوله أثبتناه، وما نفاه الله ورسوله نفيناه. والألفاظ التي ورد بها النص يعتصم بها في الإثبات والنفي. وأما الألفاظ التي لم يرد نفيها ولا إثباتها فلا تطلق حتى ينظر في مقصود قائلها: فإن كان معنىً صحيحاً قُبل، لكن ينبغي التعبير عنه بألفاظ النصوص، دون الألفاظ المجملة إلا عند الحاجة مثل أن يكون الخطاب مع من لا يتم المقصود معه إن لم يخاطب بها ونحو ذلك.

مراد المصنف من هذا الكلام:

والشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ أراد الرد بهذا الكلام على المشبهة، كداود الجواربي[٢] وأمثاله القائلين: إن الله جسم، وإنه جثة وأعضاء وغير ذلك! تعالى الله عما

---

(١) أي: عند الأشعري وابن كلاب ومن وافقهما، وسيأتي بيان قولهما في الكلام عند الحديث عن صفة الكلام ـ إن شاء الله ـ.

(٢) داود الجواربي رأس في الرفض والتجسيم، كان يزعم أن ربه لحم ودم على صورة الإنسان. قال يزيد بن هارون: الجواربي والمريسي كافران. لسان الميزان (٢/ ٤٢٧).

يقولون علوّاً كبيراً. فالمعنى الذي أراده الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ من النفي الذي ذكره هنا حق ولكن حدث بعده من أدخل في عموم نفيه حقّاً وباطلاً، فيحتاج إلى بيان ذلك. وهو: أن السلف متفقون على أن البشر لا يعلمون لله حدّاً، وأنهم لا يحدون شيئاً من صفاته. قال أبو داود الطيالسي: كان سفيان وشعبة وحماد بن زيد وحماد بن سلمة وشريك وأبو عوانة لا يحدون ولا يشبهون ولا يمثلون، يروون الحديث ولا يقولون: كيف؟ وإذا سئلوا قالوا بالأثر[1].

الخطأ في فهم النفي السابق:

وأما لفظ الأركان والأعضاء والأدوات فيتسلط بها النفاة على نفي بعض الصفات الثابتة بالأدلة القطعية، كاليد والوجه. قال أبو حنيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في «الفقه الأكبر»: له يد ووجه ونفس، كما ذكر تعالى في القرآن من ذكر اليد والوجه والنفس، فهو له صفة بلا كيف، ولا يقال: إن يده قدرته ونعمته؛ لأن فيه إبطال الصفة[2]. انتهى. وهذا الذي قاله الإمام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ثابت بالأدلة القاطعة؛ قال تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]. ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزمر: ٦٧]. وقال تعالى: ﴿كُلُّ شَىْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨]. ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴿٢٧﴾﴾ [سورة الرحمن: ٢٧]. وقال تعالى: ﴿تَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِى وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِكَ﴾ [المائدة: ١١٦].

ولا يصح تأويل من قال: إن المراد باليد: القدرة، فإن قوله: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]. لا يصح أن يكون معناه بقدرتي مع تثنية اليد، ولو صح ذلك لقال إبليس: وأنا أيضاً خلقتني بقدرتك، فلا فضل له عليّ بذلك؛ فإبليس ـ مع كفره ـ كان أعرف بربه من الجهمية. ولا دليل لهم في قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَٰمًا فَهُمْ لَهَا مَٰلِكُونَ ﴿٧١﴾﴾ [يس: ٧١]. لأنه تعالى جمع الأيدي لما أضافها إلى ضمير الجمع، ليتناسب الجمعان، اللفظيان

(١) أخرجه البيهقي في الأسماء والصفات (٢/ ١٦٩) وتمامه: (قال أبو داود: وهو قولنا. قلت ـ أي البيهقي ـ: وعلى هذا مضى أكابرنا).

(٢) عزاه المحقق (ص٢٦٤) للفقه الأكبر بشرح القاري (ص٣٦، ٣٧).

للدلالة على الملك والعظمة. ولم يقل: «أيديَّ» مضافاً إلى ضمير المفرد ولا «يدينا» بتثنية اليد مضافةً إلى ضمير الجمع. فلم يكن قوله: ﴿مِّمَّا عَمِلَتۡ أَيۡدِينَآ﴾ نظير قوله: ﴿لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ﴾.

ولكن لا يقال لهذه الصفات: إنها أعضاء، أو جوارح، أو أدوات، أو أركان؛ لأن الركن جزء الماهية، والله تعالى هو الأحد الصمد، لا يتجزأ، ﷻ، والأعضاء فيها معنى التفريق والتعضية[1]، تعالى الله عن ذلك، ومن هذا المعنى قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ جَعَلُواْ ٱلۡقُرۡءَانَ عِضِينَ ﴿٩١﴾﴾ [الحجر: ٩١]. والجوارح فيها معنى الاكتساب والانتفاع. وكذلك الأدوات هي الآلات التي ينتفع بها في جلب المنفعة ودفع المضرَّة. وكل هذه المعاني منتفية عن الله تعالى، ولهذا لم يرد ذكرها في صفات الله تعالى.

وأما لفظ الجهة، فقد يراد به ما هو موجود، وقد يراد به ما هو معدوم، ومن المعلوم أنه لا موجود إلا الخالق والمخلوق، فإذا أريد بالجهة أمرٌ موجودٌ غيرُ الله تعالى كان مخلوقاً والله تعالى لا يحصره شيء، ولا يحيط به شيء من المخلوقات، تعالى الله عن ذلك. وإن أريد بالجهة أمر عدمي، وهو ما فوق العالم، فليس هناك إلا الله وحده. فإذا قيل: إنه في جهة بهذا الاعتبار فهو صحيح، ومعناه: أنه فوق العالم حيثُ انتهت المخلوقات فهو فوق الجميع، عالٍ عليه.

وقول الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: لا تحويه الجهات الست كسائر المبتدعات؛ هو حق، باعتبار أنه لا يحيط به شيء من مخلوقاته، بل هو محيط بكل شيء وفوقه. وهذا المعنى هو الذي أراده الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ، لما يأتي في كلامه: أنه تعالى محيط بكل شيء وفوقه. و«سائر» بمعنى البقية لا بمعنى الجميع، فيكون المعنى أن الله تعالى غير محوي كما يكون أكثر المخلوقات محوياً.

لكن بقي في كلامه: أن إطلاق مثل هذا اللفظ ـ مع ما فيه من الإجمال والاحتمال ـ كان تركه أولى، وإلا تُسلِّط عليه، وألزم بالتناقض في إثبات الإحاطة والفوقية ونفي جهة العلو، وإن أجيب عنه بما تقدم.

---

(١) قال الشيخ أحمد شاكر (ص١٦٠): التعضية: التقطيع وجعل الشيء أعضاء.

المبحث الثاني
ذكر بعض صفات الله تعالى

أولاً: صفات الذات

١ ـ قدرته سبحانه:

(١٩ ـ ٣) قوله: (ولا شيء يعجزه).

ش: لكمال قدرته. قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٠]. ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفْظُهُمَا وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْعَظِيمُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]. «لا يؤوده» أي: لا يكْرِثُه[١] ولا يثقله ولا يعجزه. فهذا النفي لثبوت كمال ضده، وكذلك كل نفي يأتي في صفات الله تعالى في الكتاب والسنة إنما هو لثبوت كمال ضده، كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٩]، لكمال عدله. ﴿لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [سبأ: ٣]، لكمال علمه وإلا فالنفي الصِّرف لا مدح فيه، ألا ترى أن قول الشاعر:

قُبَيِّلَةٌ لا يغدرون بذمة ... ولا يظلمون الناس حَبَّةَ خردل[٢]

لما اقترن بنفي الغدر والظلم عنهم ما ذكره قبل هذا البيت وبعده[٣]،

---

(١) في القاموس (١/١٧٢): كرثه الغم يكرِثه ويكرُثه، بكسر الراء وضمها: اشتد عليه كأكرثه.

(٢) البيت للنجاشي قيس بن عمرو بن مالك. الشعر والشعراء لابن قتيبة (ص٦٨).

(٣) البيت ضمن أبيات قالها النجاشي في هجاء بني العجلان حتى ذكر ابن قتيبة أنهم استعدوا عليه عمر بن الخطاب ﷺ، وذكر أنه قال قبل هذا البيت:

إذا اللّه عادى أهل لؤم ورقة ... فعادى بني العجلان رهط ابن مقبل

وقال بعده: =

وتصغيرهم بقوله: «قُبيِّلة» عُلم أن المراد عجزهم وضعفهم، لا كمال قدرتهم.

تفصيل الإثبات وإجمال النفي:

ولهذا يأتي الإثبات للصفات في كتاب الله مفصلاً، والنفي مجملاً، عكس طريقة أهل الكلام المذموم: فإنهم يأتون بالنفي المفصل والإثبات المجمل، يقولون: ليس بجسم ولا شبح ولا جثة ولا صورة ولا لحم ولا دم... إلى آخره، وهذا النفي المجرَّد مع كونه لا مدح فيه، فيه إساءة أدب، فإنك لو قلت للسلطان: أنت لست بزبال ولا كساح ولا حجام ولا حائك! لأدبك على هذا الوصف وإن كنت صادقاً.

وإنما تكون مادحاً إذا أجملت النفي فقلت: أنت لست مثل أحد من رعيتك، أنت أعلى منهم وأشرف وأجل. فإذا أجملت في النفي أجملت في الأدب.

والتعبير عن الحق بالألفاظ الشرعية النبوية الإلهية هو سبيل أهل السنة والجماعة. فيجعلون ما قاله الله ورسوله هو الحق، والذي قاله هؤلاء إما أن يعرضوا عنه إعراضاً جملياً أو يبينوا حاله تفصيلاً، وليس قول الشيخ رحمه الله تعالى: «ولا شيء يعجزه» من النفي المذموم، فإن الله تعالى قال: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعْجِزَهُۥ مِن شَيْءٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا﴾ [فاطر: ٤٤]، فنبه ﷻ في آخر الآية على دليل انتفاء العجز، وهو كمال العلم والقدرة، فإن العجز إنما ينشأ إما من الضعف عن القيام بما يريده الفاعل، وإما من عدم علمه به، والله تعالى لا يعزُب عنه مثقال ذرة، وهو على كل شيء قدير.

تحريف المعتزلة لمعنى قدرته على كل شيء:

(٢٠ ـ ١٧) قوله: (ذلك بأنه على كل شيء قدير[١]، وكل شيء إليه

= لا يـردون الـمـاء إلا عـشـيـةً   إذا صدر الوراد عن كل منهل

انظر: الشعر والشعراء لابن قتيبة (ص٦٨، ٦٩)، ط. عالم الكتب، بيروت، بدون تاريخ.

(١) ذكر الشيخ ابن مانع في تعليقه على متن الطحاوية (ص١٨) أن من الخطأ قول =

فقير، وكل أمر عليه يسير، لا يحتاج إلى شيء، ليس كمثله شيء، وهو السميع البصير).

ش: قد حرَّفت المعتزلة المعنى المفهوم من قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، فقالوا: إنه قادر على كل ما هو مقدور له، وأما نفس أفعال العباد فلا يقدر عليها عندهم، وتنازعوا: هل يقدر على مثلها أم لا؟! ولو كان المعنى على ما قالوا لكان هذا بمنزلة أن يقال: هو عالم بكل ما يعلمه وخالق لكل ما يخلقه، ونحو ذلك من العبارات التي لا فائدة فيها. فسلبوا صفة كمال قدرته على كل شيء.

وأما أهل السنة، فعندهم أن الله على كل شيء قدير، وكل ممكن فهو مندرج في هذا. وأما المحال لذاته، مثل كون الشيء الواحد موجوداً معدوماً في حال واحدة، فهذا لا حقيقة له، ولا يتصور وجوده، ولا يسمّى شيئاً، باتفاق العقلاء، ومن هذا الباب: خَلْق مثل نفسه، وإعدام نفسه، وأمثال ذلك من المحال.

وهذا الأصل هو الإيمان بربوبيته العامة التامة، فإنه لا يؤمن بأنه رب كل شيء إلا من آمن أنه قادر على تلك الأشياء، ولا يؤمن بتمام ربوبيته وكمالها إلا من آمن بأنه على كل شيء قدير.

٢ ـ صفة العلم:

(٢١ ـ ١٨) قوله: (خلق الخلق بعلمه).

ش: خلق: أي: أوجد وأنشأ وأبدع. ويأتي خلق أيضاً بمعنى: قدر. والخلق: مصدر، وهو هنا بمعنى: المخلوق. وقوله: (بعلمه) في محل نصب على الحال، أي: خلقهم عالماً بهم، قال تعالى: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ۝١٤﴾ [الملك: ١٤]، وفي ذلك رد على المعتزلة.

= البعض: (وهو على ما يشاء قدير)، وأن الصواب أن يقال: (وهو على كل شيء قدير) لعموم قدرته تعالى. قلت: لكن صحّ في حديث ابن مسعود عند مسلم (١٨٧) أن آخر من يدخل الجنة يقول لله تعالى: «أتستهزئ مني وأنت رب العالمين، فيقول: إني لا أستهزئ منك، ولكني على ما أشاء قادر»، وهو نص في صحة هذا القول وعدم صحة ما ذهب إليه الشيخ ابن مانع رحمه الله، والله أعلم.

قال الإمام عبد العزيز المكي[1] صاحب الإمام الشافعي رحمه الله وجليسه، في كتاب «الحيْدة»، الذي حكى فيه مناظرته بشراً المريسي عند المأمون حين سأله عن علمه تعالى. فقال بشر: أقول: لا يجهل، فجعل يكرر السؤال عن صفة العلم، تقريراً له، وبشر يقول: لا يجهل، ولا يعترف له أنه عالم بعلم، فقال الإمام عبد العزيز: نفي الجهل لا يكون صفة مدح، فإن قولي: هذه الأسطوانة لا تجهل ليس هو إثبات العلم لها، وقد مدح الله تعالى الأنبياء والملائكة والمؤمنين بالعلم، لا بنفي الجهل. فمن أثبت العلم فقد نفى الجهل، ومن نفى الجهل لم يثبت العلم، وعلى الخلق أن يثبتوا ما أثبته الله تعالى لنفسه، وينفوا ما نفاه، ويمسكوا عما أمسك عنه.

من الأدلة النقلية على إثبات صفة العلم[2]:

قال تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، ﴿أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ﴾ [النساء: ١٦٦].

وعن جابر رضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ يعلمنا الاستخارة في الأمور كلها كما يعلمنا السورة من القرآن، يقول: إذا همّ أحدكم بالأمر فليركع ركعتين من غير الفريضة، ثم ليقل: اللهم إني أستخيرك بعلمك، وأستقدرك بقدرتك، وأسألك من فضلك العظيم، فإنك تقدر ولا أقدر، وتعلم ولا أعلم، وأنت علّام الغيوب...»[3] الحديث.

---

(١) قال المحقق (ص١٢٥): (هو عبد العزيز بن يحيى بن عبد العزيز الكناني المكي من أصحاب الإمام الشافعي المقتبسين منه،... قدم بغداد أيام المأمون وجرت بينه وبين بشر المريسي مناظرة في القرآن، توفي سنة (٢٤٠هـ)، وكتاب الحيدة الذي نقل عنه الشارح لم تصح نسبته إليه ولا يثبت أنه من كلامه فيما قاله الإمام الذهبي ووافقه عليه تلميذه السبكي. انظر: ميزان الاعتدال (٢/ ٦٣٩)، وطبقات الشافعية (٢/ ١٤٥) للسبكي.

(٢) هذه الفقرة مأخوذة من كلام الشارح على الفقرة رقم (٢)، وهي قول الشيخ: (ولا شيء مثله).

(٣) أخرجه البخاري (١١٦٦)، وأبو داود (١٥٣٨)، والترمذي (٤٨٠)، والنسائي (٣٢٥٣)، وابن ماجه (١٣٨٣).

الأدلة العقلية على إثبات صفة العلم:

أ ـ أنه يستحيل إيجاده الأشياء مع الجهل، ولأن إيجاده الأشياء بإرادته، والإرادة تستلزم تصور المراد، وتصور المراد هو العلم بالمراد، فكان الإيجاد مستلزماً للإرادة، والإرادة مستلزمة للعلم، فالإيجاد مستلزم للعلم.

ب ـ ولأن المخلوقات فيها من الإحكام والإتقان ما يستلزم علم الفاعل لها؛ لأن الفعل المحكم المتقن يمتنع صدوره عن غير عالم.

ج ـ ولأن من المخلوقات ما هو عالم، والعلم صفة كمال، ويمتنع أن لا يكون الخالق عالماً. وهذا له طريقان:

أحدهما: أن يقال: نحن نعلم بالضرورة أن الخالق أكمل من المخلوق، وأن الواجب أكمل من الممكن، ونعلم ضرورة أنا لو فرضنا شيئين، أحدهما عالم والآخر غير عالم كان العالم أكمل، فلو لم يكن الخالق عالماً لزم أن يكون الممكن أكمل منه، وهو ممتنع.

الثاني: أن يقال: كل علم في الممكنات التي هي المخلوقات فهو منه، ومن الممتنع أن يكون فاعل الكمال ومبدعه عارياً منه، بل هو أحق به.

[ومما يوضح هذا: أن العلم الإلهي لا يجوز أن يستدل فيه بقياس تمثيل يستوي فيه الأصل والفرع، ولا بقياس شمولي يستوي أفراده[1]، ولكن يستعمل في ذلك قياس الأولى، سواء كان تمثيلاً أو شمولاً، كما قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النحل: ٦٠]...][2]. فكل ما ثبت للمخلوق من كمال فالخالق به أحق، وكل نقص تنزه عنه مخلوق ما، فتنزيه الخالق عنه أولى.

---

(١) القياس التمثيلي هو الذي يعرفه الأصوليون: بأنه إلحاق فرع بأصل في الحكم لاشتراكهما في العلة والقياس الشمولي هو الذي يعرفه أهل المنطق بأنه: الاستدلال بكلي على جزئي بواسطة اندراج ذلك الجزء مع غيره تحت هذا الكلي.
مثال الأول: حرمان الموصَى له من الوصية إذا قتل الموصي قياساً على حرمان قاتل الموروث من الميراث.
ومثال الثاني: قولنا: كل إنسان حيوان، وكل حيوان جسم، فكل إنسان جسم. وانظر في ذلك: مجموع الفتاوى (٩/ ١١٩، ٢٠٢)، وشرح الواسطية لهراس (ص٢٧).

(٢) ما بين المعقوفتين مأخوذ من كلام الشارح على الفقرة رقم (٩) وهي قول الشيخ: (لا يشبه الأنام).

٣ ـ هو الأول والآخر:

(٢٢ ـ ٥) قوله: (قديم بلا ابتداء، دائم بلا انتهاء).

شرح: قال الله تعالى: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ﴾ [الحديد: ٣]. وقال ﷺ: «اللهم أنت الأول فليس قبلك شيء، وأنت الآخر فليس بعدك شيء»[١]، فقول الشيخ: قديم بلا ابتداء، دائم بلا انتهاء؛ هو معنى اسمه الأول والآخر. والعلم بثبوت هذين الوصفين مستقر في الفطر، فإن الموجودات لا بد أن تنتهي إلى واجب الوجود لذاته، قطعاً للتسلسل.

(القديم) ليس من الأسماء الحسنى:

وقد أدخل المتكلمون في أسماء الله تعالى القديم، وقد أنكر ذلك كثير من السلف والخلف، منهم: ابن حزم.

وليس هو من الأسماء الحسنى، فإن القديم في لغة العرب التي نزل بها القرآن: هو المتقدم على غيره، فيقال: هذا قديم؛ للعتيق، وهذا حديث؛ للجديد. ولم يستعملوا هذا الاسم إلا في المتقدم على غيره، لا فيما لم يسبقه عدم، كما قال تعالى: ﴿حَتَّىٰ عَادَ كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ﴾[٢] [يس: ٣٩]. والعرجون القديم: الذي يبقى إلى حين وجود العرجون الثاني، فإذا وجد الجديد قيل للأول: قديم، ولا ريب أنه إذا كان مستعملاً في نفس التقدم، فإن ما تقدم على الحوادث كلها فهو أحق بالتقدم من غيره، لكن أسماء الله تعالى هي الأسماء الحسنى التي تدل على خصوص ما يمدح به، والتقدم في اللغة مطلق لا يختص بالتقدم على الحوادث كلها، فلا يكون من الأسماء الحسنى. وجاء الشرع باسمه: الأول. وهو أحسن من القديم؛ لأنه يشعر بأن ما بعده آيل إليه

---

(١) أخرجه مسلم (٢٧١٣)، وأبو داود (٥٠٥١)، والترمذي (٣٤٠٠)، وابن ماجه (٣٨٧٣) من حديث أبي هريرة.

(٢) قال ابن كثير: (وأما القمر فقدره منازل يطلع في أول ليلة من الشهر ضئيلاً قليل النور ثم يزداد نوراً... حتى يتكامل نوره في الليلة الرابعة عشرة ثم يشرع في النقص إلى آخر الشهر حتى يصير كالعرجون القديم. قال ابن عباس رضي الله عنهما: وهو أصل العِذْق... يعني ابن عباس أصل العنقود من الرطب إذا عتق ويبس وانحنى...). انظر: تفسير القرآن العظيم (٣/ ٥٧٣).

وتابع له، بخلاف القديم. والله تعالى له الأسماء الحسنى لا الحسنة[١].

(٢٣ ـ ٦) **قوله: (لا يفنى ولا يبيد).**

ش: إقرار بدوام بقائه ﷻ، قال عز من قائل: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ۝٢٦ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ۝٢٧﴾ [الرحمن: ٢٦ ـ ٢٧]. والفناء والبَيْد متقاربان في المعنى، والجمع بينهما في الذكر للتأكيد، وهو أيضاً مقرِّر ومؤكِّد لقوله: دائم بلا انتهاء.

٤ ـ حياته وقيوميته:

(٢٤ ـ ١٠) **قوله: (حي لا يموت قيوم لا ينام).**

ش: قال تعالى: ﴿اللَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ ۚ لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، فنفيُ السِّنة والنوم دليل على كمال حياته وقيوميته. وقال تعالى: ﴿الم ۝١ اللَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ ۝٢ نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنزَلَ التَّوْرَاةَ وَالْإِنجِيلَ ۝٣﴾ [آل عمران: ١ ـ ٣]. وقال تعالى: ﴿وَعَنَتِ الْوُجُوهُ لِلْحَيِّ الْقَيُّومِ﴾ [طه: ١١١]. وقال تعالى: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى الْحَيِّ الَّذِي لَا يَمُوتُ وَسَبِّحْ بِحَمْدِهِ﴾ [الفرقان: ٥٨]. وقال ﷺ: «إن الله لا ينام ولا ينبغي له أن ينام...»[٢] الحديث.

لما نفى الشيخ رحمه الله التشبيه، أشار إلى ما تقع به التفرقة بينه وبين خلقه، بما يتصف به تعالى دون خلقه؛ فمن ذلك: أنه حي لا يموت؛ لأن صفة الحياة الباقية مختصة به تعالى، دون خلقه، فإنهم يموتون. ومنه: أنه قيوم لا ينام، إذ هو مختص بعدم النوم والسِّنة، دون خلقه، فإنهم ينامون. وفي ذلك إشارة إلى أن نفي التشبيه ليس المراد به نفي الصفات؛ بل هو سبحانه موصوف بصفات الكمال، لكمال ذاته. فالحي بحياة باقية لا يشبه الحي بحياة زائلة.

---

(١) فرّق ابن القيم في بدائع الفوائد بين ما يطلق على الله سبحانه في باب الأسماء والصفات، وما يطلق عليه في باب الإخبار عنه سبحانه، وبين أن ما يطلق عليه في باب الأسماء والصفات توقيفي، وما يطلق عليه من الأخبار لا يجب أن يكون توقيفياً كالقديم والشيء والموجود والقائم بنفسه. انظر: بدائع الفوائد (١/ ١٦٢).

(٢) أخرجه مسلم (١٧٩)، وابن ماجه (١٩٥، ١٩٦)، وأحمد (٤/ ٣٩٥، ٤٠١، ٤٠٥) من حديث أبي موسى الأشعري.

واعلم أن هذين الاسمين ـ أعني: الحي القيوم ـ مذكوران في القرآن معاً في ثلاث سور كما تقدم، وهما من أعظم أسماء الله الحسنى، حتى قيل: إنهما الاسم الأعظم.

ما يدل عليه اسم القيوم:

ويدل القيوم على معنى الأزلية والأبدية ما لا يدل عليه لفظ القديم. ويدل أيضاً على كونه موجوداً بنفسه، وهو معنى كونه واجب الوجود. والقيوم أبلغ من «القيَّام» لأن الواو أقوى من الألف، ويفيد قيامه بنفسه، باتفاق المفسرين وأهل اللغة، وهو معلوم بالضرورة. وهل يفيد إقامته لغيره وقيامه عليه؟ فيه قولان، أصحهما: أنه يفيد ذلك. وهو يفيد دوام قيامه وكمال قيامه لما فيه من المبالغة، فهو سبحانه الدائم الباقي الذي لم يزل ولا يزال موصوفاً بصفات الكمال.

اقتران القيوم بالحي يستلزم سائر صفات الكمال:

واقترانه بالحي يستلزم سائر صفات الكمال، ويدل على بقائها ودوامها، وانتفاء النقص والعدم عنها أزلاً وأبداً. ولهذا كان قوله: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]. أعظم آية في القرآن، كما ثبت ذلك في «الصحيح» عن النبي ﷺ(١).

فعلى هذين الاسمين مدار الأسماء الحسنى كلها، وإليهما ترجع معانيها. فإن الحياة مستلزمة لجميع صفات الكمال. فإذا كانت حياته تعالى أكمل حياة وأتمها، استلزم إثباتُها إثباتَ كلِّ كمال يضاد نفيُه كمال الحياة. وأما القيوم فهو متضمن كمال غناه وكمال قدرته، فإنه القائم بنفسه، فلا يحتاج إلى غيره بوجه من الوجوه. المقيم لغيره، فلا قيام لغيره إلا بإقامته. فانتظم هذان الاسمان صفات الكمال أتم انتظام.

---

(١) أخرجه مسلم (٨١٠) من حديث أبيّ بن كعب وفيه: «... قال: يا أبا المنذر أتدري أي آية من كتاب الله معك أعظم؟» قال: قلت: الله لا إله إلا هو الحي القيوم. قال: فضرب في صدري وقال: «والله! ليهنك العلم أبا المنذر». وأخرجه أبو داود (١٤٦٠)، وأحمد (٥/ ١٤٢).

٥ ـ استغناؤه عن العرش وما دونه.
٦ ـ وإحاطته بكل شيء.
٧ ـ وفوقيته سبحانه.

(٢٥ ـ ٦٢) قوله: (وهو مستغن عن العرش وما دونه، محيط بكل شيء، وفوقه، وقد أعجز عن الإحاطة خلقه).

أ ـ استغناؤه عن خلقه:

ش: أما قوله: وهو مستغن عن العرش وما دونه. فقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَغَنِيٌّ عَنِ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ [العنكبوت: ٦]. وقال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ هُوَ ٱلْغَنِيُّ ٱلْحَمِيدُ﴾ [فاطر: ١٥]. وإنما قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا الكلام ليبين أن خلقه العرش واستواءه عليه، ليس لحاجته إليه، بل له في ذلك حكمة اقتضته، وكون العالي فوق السافل لا يلزم أن يكون السافل حاوياً للعالي، محيطاً به، حاملاً له، ولا أن يكون الأعلى مفتقراً إليه. فانظر إلى السماء، كيف هي فوق الأرض وليست مفتقرة إليها؟ فالرب تعالى أعظم شأناً وأجلّ من أن يلزم من علوّه ذلك.

ب ـ إحاطته بكل شيء:

أما كونه محيطاً بكل شيء، فقال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ مِن وَرَآئِهِم مُّحِيطٌۢ ۝٢٠﴾ [البروج: ٢٠]. ﴿أَلَآ إِنَّهُۥ بِكُلِّ شَىْءٍ مُّحِيطٌۢ﴾ [فصلت: ٥٤]. ﴿وَلِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ مُّحِيطًا ۝١٢٦﴾ [النساء: ١٢٦]. وليس المراد من إحاطته بخلقه أنه كالفلك، وأن المخلوقات داخل ذاته المقدسة، تعالى الله عن ذلك علوّاً كبيراً. وإنما المراد: إحاطة عظمةٍ وسعَةٍ وعلم وقدرةٍ، وأنها بالنسبة إلى عظمته كالخردلة. كما روي عن ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا أنه قال: «ما السمٰوات السبع والأرضون السبع وما فيهن وما بينهن في يد الرحمن إلا كخردلة في يد أحدكم»[(١)]، ومن المعلوم ـ ولله المثل الأعلى ـ أن الواحد منا إذا كان عنده خردلة، إن شاء قبضها وأحاط قبضته بها، وإن شاء جعلها تحته،

---

(١) أخرجه ابن جرير في تفسيره (٢٤/ ٢٥)، وفيه عمرو بن مالك النمري، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: يخطئ ويغرب. تهذيب التهذيب (٤/ ٣٧٨).

وهو في الحالين مباين لها، عالٍ عليها فوقها من جميع الوجوه فكيف بالعظيم الذي لا يحيط بعظمته وصف واصف.

ج ـ العلو والفوقية:

وأما كونه فوق المخلوقات، فقال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٨، ٦١]. ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٥٠].

وعن أبي هريرة ﷺ، عن النبي ﷺ أنه قال: «لما قضى الله الخلق كتب في كتاب فهو عنده فوق العرش: إن رحمتي سبقت غضبي»[(١)]، وفي رواية: «تغلب غضبي».

وروى مسلم عن النبي ﷺ، في تفسير قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ﴾ [الحديد: ٣]. بقوله: «أنت الأول فليس قبلك شيء، وأنت الآخر فليس بعدك شيء، وأنت الظاهر فليس فوقك شيء، وأنت الباطن فليس دونك شيء»[(٢)]، والمراد بالظهور هنا: العلو. ومنه قوله تعالى: ﴿فَمَا ٱسْطَٰعُوٓا۟ أَن يَظْهَرُوهُ﴾ [الكهف: ٩٧] أي يعلوه. فهذه الأسماء الأربعة متقابلة: اسمان منها لأزلية الرب ﷻ وأبديته، واسمان لعلوه وقربه.

وروى البخاري عن زينب ﷺ، أنها كانت تفخر على أزواج النبي ﷺ، وتقول: زوّجكنَّ أهاليكن، وزوجني الله من فوق سبع سموات[(٣)].

الأدلة على إثبات العلو والفوقية:

أولاً: الأدلة السمعية:

النصوص الواردة المتنوعة المحكمة على علو الله على خلقه، وكونه فوق عباده، تقرب من عشرين نوعاً:

أحدها: التصريح بالفوقية مقروناً بأداة: مِن، المعينة للفوقية بالذات، كقوله تعالى: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٥٠].

الثاني: ذكرها مجردة عن الأداة، كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٨، ٦١].

---

(١) أخرجه البخاري (٣١٩٤، ٧٤٠٤)، ومسلم (٢٧٥١)، وابن ماجه (٤٢٩٥).
(٢) سبق تخريجه (ص٩٤).
(٣) أخرجه البخاري (٧٤٢٠)، والترمذي (٣٢١٣)، والنسائي (٣٢٥٢).

الثالث: التصريح بالعروج إليه، نحو: ﴿تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعارج: ٤]. وقوله ﷺ: «فيعرج الذين باتوا فيكم فيسألهم»(١).

الرابع: التصريح بالصعود إليه. كقوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠].

الخامس: التصريح برفعه بعضَ المخلوقات إليه، كقوله تعالى: ﴿بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيْهِ﴾ [النساء: ١٥٨].

السادس: التصريح بالعلو المطلق، الدال على جميع مراتب العلو، ذاتاً وقدراً وشرفاً، كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْعَظِيمُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]. ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْكَبِيرُ﴾ [سبأ: ٢٣]. ﴿إِنَّهُۥ عَلِىٌّ حَكِيمٌ﴾ [الشورى: ٥١].

السابع: التصريح بتنزيل الكتاب منه، كقوله تعالى: ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ ۝٢﴾ [غافر: ٢].

الثامن: التصريح باختصاص بعض المخلوقات بأنها عنده، وأن بعضها أقرب إليه من بعض، كقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ﴾ [الأعراف: ٢٠٦]. ﴿وَلَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَنْ عِندَهُۥ﴾ [الأنبياء: ١٩]. ففرق بين «من له» عموماً وبين «من عنده» من ملائكته وعبيده خصوصاً.

التاسع: التصريح بأنه تعالى في السماء، وهذا عند المفسرين من أهل السنة على وجهين: إما أن تكون «في» بمعنى «على» وإما أن يراد بالسماء العلو، لا يختلفون في ذلك، ولا يجوز الحمل على غيره.

العاشر: التصريح بالاستواء مقروناً بأداة «على» مختصاً بالعرش، الذي هو أعلى المخلوقات، مصاحباً في الأكثر لأداة «ثم» الدالة على الترتيب والمهلة.

الحادي عشر: التصريح برفع الأيدي إلى الله تعالى، كقوله ﷺ: «إن الله يستحيي من عبده إذا رفع إليه يديه أن يردهما صِفْراً»(٢).

---

(١) قطعة من حديث أخرجه البخاري (٥٥٥)، ومسلم (٦٣٢)، والنسائي (٤٨٥) من حديث أبي هريرة.

(٢) أخرجه أبو داود (١٤٨٨)، والترمذي (٣٥٥٦) وقال: حسن غريب، وابن ماجه (٣٨٦٥)، والحاكم (١/ ٤٩٧)، وصححه ووافقه الذهبي من حديث سلمان ﷺ. قال الحافظ ابن حجر في الفتح (١١/ ١٤٧): وسنده جيد. وقوله: صِفراً: أي خالية.

الثاني عشر: التصريح بنزوله[١] كل ليلة إلى سماء الدنيا، والنزول المعقول عند جميع الأمم إنما يكون من علو إلى سفل.

الثالث عشر: الإشارة إليه حساً إلى العلو، كما أشار إليه من هو أعلم به وبما يجب له ويمتنع عليه من جميع البشر، لما كان بالمجمع الأعظم الذي لم يجتمع لأحد مثله، في اليوم الأعظم، في المكان الأعظم، قال لهم: «أنتم مسؤولون عني، فماذا أنتم قائلون؟» قالوا: نشهد أنك قد بلَّغت وأدَّيتَ ونصحت، فرفع أصبعه الكريمة إلى السماء رافعاً لها إلى من هو فوقها وفوق كل شيء، قائلاً: «اللهم اشهد»[٢].

الرابع عشر: التصريح بلفظ: «الأين» كقول أعلم الخلق به، وأنصحهم لأمته، وأفصحهم بياناً عن المعنى الصحيح، بلفظ لا يوهم باطلاً بوجه: «أين الله»[٣].

الخامس عشر: شهادته ﷺ لمن قال إن ربه في السماء بالإيمان[٤].

السادس عشر: إخباره تعالى عن فرعون أنه رام الصعود إلى السماء، ليطلع إلى إله موسى فيكذبه فيما أخبره من أنه سبحانه فوق السمٰوات، فقال: ﴿يَٰهَٰمَٰنُ ٱبْنِ لِى صَرْحًا لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ﴿٣٦﴾ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّى لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبًا﴾ [غافر: ٣٦ ـ ٣٧]. فمن نفى العلو من الجهمية فهو فرعوني، ومن أثبته فهو موسوي محمدي.

السابع عشر: إخباره ﷺ: أنه تردد بين موسى عليه السلام وبين ربه ليلة

---

(١) حديث النزول سبق تخريجه (ص٦٥).

(٢) قطعة من حديث جابر المطول في الحج، وقد أخرجه مسلم (١٢١٨)، وأبو داود (١٩٠٥)، وابن ماجه (٣٠٧٤).

(٣) أخرجه مسلم (٥٣٧)، وأبو داود (٩٣٠)، والنسائي (١٢١٨) من حديث معاوية بن الحكم السلمي وفيه: (وكانت لي جارية ترعى غنماً لي قبل أحد والجوانية فاطلعت ذات يوم، فإذا الذيب قد ذهب بشاة من غنمها وأنا رجل من بني آدم آسف كما يأسفون لكني صككتها صكة، فأتيت رسول الله ﷺ فعظم ذلك علي، قلت: يا رسول الله أفلا أعتقها؟ قال: «ائتني بها» فأتيته بها فقال لها: «أين الله؟» قالت: في السماء. قال: «من أنا؟» قالت: أنت رسول الله. قال: «أعتقها فإنها مؤمنة».

(٤) كما في الحديث السابق.

المعراج بسبب تخفيف الصلاة، فيصعد إلى ربه ثم يعود إلى موسى عدة مرار[١].

الثامن عشر: النصوص الدالة على رؤية أهل الجنة له تعالى، من الكتاب والسنة، وإخبار النبي ﷺ أنهم يرونه كرؤية الشمس والقمر ليلة البدر ليس دونه سحاب[٢]، ولا يرونه إلا من فوقهم، ولا يتم إنكار الفوقية إلا بإنكار الرؤية ولهذا طرد الجهمية النفيين، وصدّق أهل السنة بالأمرين معاً، وأقروا بهما، وصار من أثبت الرؤية ونفى العلوّ مذبذباً بين ذلك، لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء![٣].

وهذه الأنواع من الأدلة لو بُسطت أفرادها لبلغتْ نحو ألف دليل، فعلى المتأول أن يجيب عن ذلك كله! وهيهات له بجواب صحيح عن بعض ذلك!.

بعض كلام السلف في إثبات العلو:

وكلام السلف في إثبات صفة العلو كثير جدّاً؛ فمنه: ما روى شيخ الإسلام أبو إسماعيل الأنصاري[٤] في كتابه الفاروق[٥]، بسنده إلى أبي مطيع البلخي: أنه سأل أبا حنيفة عمن قال: لا أعرف ربي في السماء أم في الأرض؟ فقال: قد كفر، لأن الله يقول: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥]. وعرشه فوق سبع سموات، قلت: فإن قال: إنه على العرش، ولكن

(١) كما ورد في حديث الإسراء من رواية أنس عن أبي ذر رضي الله عنهما الذي أخرجه البخاري (٣٤٩)، ومسلم (١٦٣).

(٢) كما في حديث أبي هريرة: أن الناس قالوا: يا رسول الله، هل نرى ربنا يوم القيامة؟ فقال رسول الله ﷺ: «هل تضارون في رؤية القمر ليلة البدر؟» قالوا: لا يا رسول الله. قال: «هل تضارون في الشمس ليس دونها سحاب؟» قالوا: لا. قال: «فإنكم ترونه كذلك». أخرجه البخاري (٧٤٣٧)، ومسلم (١٨٢)، وأبو داود (٤٧٣٠)، والترمذي (٢٥٥٤).

(٣) وهذا حال الأشاعرة الذين أثبتوا الرؤية، ونفوا العلو فناقضوا أنفسهم.

(٤) هو الإمام الهروي صاحب منازل السائرين، وقد سبق الحديث عنه بهامش (ص٥٦).

(٥) قال المحقق (ص٣٨٦): نقل الإمام الذهبي في العلو (ص١٠٣) كلام أبي حنيفة وعزاه إلى «الفاروق» ونقله الشيخ علي القاري في شرح الفقه الأكبر (ص١٧١) عن الشارح.

يقول: لا أدري العرش في السماء أم في الأرض؟ قال: هو كافر؛ لأنه أنكر أنه في السماء، فمن أنكر أنه في السماء فقد كفر. وزاد غيره: لأن الله في أعلى عليين، وهو يُدعى من أعلى، لا من أسفل. انتهى. ولا يُلتفت إلى من أنكر ذلك ممن ينتسب إلى مذهب أبي حنيفة، فقد انتسب إليه طوائف معتزلة وغيرهم، مخالفون له في كثير من اعتقاداته. وقد ينتسب إلى مالك والشافعي وأحمد من يخالفهم في بعض اعتقاداتهم.

اعتراض وجوابه[1]:

قال تعالى: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴿١٩٥﴾﴾ [الشعراء: ١٩٣ ـ ١٩٥]. وفي ذلك إثبات صفة العلو لله تعالى.

وقد أُورِد على ذلك أن إنزال القرآن نظير إنزال المطر، وإنزال الحديد، وإنزال ثمانية أزواج من الأنعام.

والجواب: أن إنزال القرآن فيه مذكور أنه إنزال من الله. قال تعالى: ﴿حمٓ ﴿١﴾ تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ ﴿٢﴾﴾ [غافر: ١ ـ ٢]. وقال تعالى: ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ ﴿١﴾﴾ [الزمر: ١]. وإنزال المطر مقيد بأنه منزل من السماء. قال تعالى: ﴿أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً﴾ [الرعد: ١٧]. والسماء: العلو. وقد جاء في مكان آخر: أنه منزل من المزن، والمزن: السحاب. وفي مكان آخر: أنه منزل من المعصرات. وإنزال الحديد والأنعام مطلق، فكيف يشتبه هذا الإنزال بهذا الإنزال؟! فالحديد إنما يكون من المعادن التي في الجبال، وهي عالية على الأرض، وقد قيل: إنه كلما كان معدنه أعلى كان حديده أجود[2]. والأنعام تُخلق بالتوالد المستلزم إنزال الذكور الماء

---

(١) نقلت هذا الجزء من كلام الشارح على الفقرة رقم (٣٦) والتي أولها: (وإن القرآن كلام الله، منه بدا بلا كيفية) وذلك لمناسبته لموضوع العلو.

(٢) نقل الشيخ عبد المجيد الزنداني عن أحد مشاهير علماء الفلك في أمريكا أن الطاقة اللازمة لتكوين ذرة حديد واحدة يجب أن تكون كطاقة المجموعة الشمسية أربع مرات، ولذلك يستحيل أن يكون الحديد قد خلق في الأرض بل لا بدّ أن يكون قد خلق في السماء وأنزل إلى الأرض. جاء ذلك في إحدى حلقات برنامج (الشريعة والحياة)، نقلاً عن موقع قناة الجزيرة.

من أصلابها إلى أرحام الإناث، ولهذا يقال: أنزل ولم يقل: نزَّل، ثم الأجنة تنزل من بطون الأمهات إلى وجه الأرض. ومن المعلوم أن الأنعام تعلو فحولها إناثها عند الوطء، وينزل ماء الفحل من علو إلى رحم الأنثى، وتلقي ولدها عند الولادة من علو إلى سُفل. وعلى هذا فيحتمل قوله: ﴿وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْأَنْعَٰمِ﴾ [الزمر: ٦]، وجهين: أحدهما: أن تكون «من» لبيان الجنس. الثاني: أن تكون «من» لابتداء الغاية. وهذان الوجهان يحتملان في قوله: ﴿جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا وَمِنَ ٱلْأَنْعَٰمِ أَزْوَٰجًا﴾ [الشورى: ١١].

الرد على من تأوّل الفوقية بالخيرية:

ومن تأول «فوق» بأنه خير من عباده وأفضل منهم، وأنه خير من العرش وأفضل منه، كما يقال: الأمير فوق الوزير، والدينار فوق الدرهم: فذلك مما تنفر عنه العقول السليمة، وتشمئز منه القلوب الصحيحة. فإن قول القائل ابتداء: الله خير من عباده، وخير من عرشه: من جنس قوله: الثلج بارد، والنار حارة، ورسول الله أفضل من فلان اليهودي. وليس في ذلك تمجيد ولا تعظيم ولا مدح، بل هو من أرذل الكلام وأسمجه وأهجنه! بل في ذلك تنقّص، كما قيل:

ألم تر أن السيف ينقص قدره ... إذا قيل إن السيف أمضى من العصا[1]

وإنما يثبت هذا المعنى من الفوقية في ضمن ثبوت الفوقية المطلقة من كل وجه، فله ﷻ فوقية القهر، وفوقية القدر، وفوقية الذات. ومن أثبت البعض ونفى البعض فقد تنقّص.

الرد على من تأوّل العلو بعلو المكانة:

فإن قالوا: بل علو المكانة لا المكان، فالمكانة: تأنيث المكان، والمنزلة: تأنيث المنزل، فلفظ «المكانة والمنزلة» يستعمل في المكانات النفسانية والروحانية، كما يستعمل لفظ «المكان والمنزل» في الأمكنة الجسمانية، والمؤنث فرع على المذكر في اللفظ والمعنى، وتابعٌ له، فعلوُّ

---

(١) قال المحقق (ص٣٨٨): أورده الثعالبي في تتمة اليتيمة (٥/ ٢٩٩) مع بيت قبله... ونسبهما لأبي درهم البندنيجي.

المثل الذي يكون في الذهن يتبع علوَّ الحقيقة، إذا كان مطابقاً كان حقّاً، وإلا كان باطلاً. فإن قيل: المراد علوه في القلوب، وأنه أعلى في القلوب من كل شيء. قيل: وكذلك هو، وهذا العلو مطابق لعلوّه في نفسه على كل شيء، فإن لم يكن عالياً بنفسه على كل شيء، كان علوُّه في القلوب غير مطابق، كمن جعل ما ليس بأعلى أعلى.

ثانياً: ثبوت العلو بالعقل:

أما ثبوته بالعقل، فمن وجوه:

أحدها: العلم البديهي القاطع بأن كل موجودَين، إما أن يكون أحدهما سارياً في الآخر قائماً به كالصفات، وإما أن يكون قائماً بنفسه بائناً من الآخر.

الثاني: أنه لما خلق العالم، فإما أن يكون خلقه في ذاته أو خارجاً عن ذاته، والأول باطل؛ أما أولاً: فبالاتفاق، وأما ثانياً: فلأنه يلزم أن يكون محلاً للخسائس والقاذورات تعالى الله عن ذلك علوّاً كبيراً. والثاني يقتضي كونَ العالم واقعاً خارج ذاته؛ فيكون منفصلاً، فتعينت المباينة؛ لأن القول بأنه غير متصل بالعالم وغيرُ منفصل عنه غيرُ معقول.

الثالث: أن كونه تعالى لا داخل العالم ولا خارجه: يقتضي نفي وجوده بالكلية؛ لأنه غير معقول: فيكون موجوداً إما داخله وإما خارجه. والأول باطل فتعين الثاني، فلزمت المباينة.

اعتراض وجوابه:

وقد اعتُرض على الدليل العقلي بإنكار بداهته؛ لأنه أنكره جمهور العقلاء، فلو كان بديهيّاً لما كان مختلفاً فيه بين العقلاء، بل هو قضية وهمية خيالية، والجواب أن يقال: إن العقل إن قبل قولكم فهو لقولنا أقبل، وإن رد العقل قولنا فهو لقولكم أعظم ردّاً، فإن كان قولنا باطلاً في العقل، فقولكم أبطل، وإن كان قولكم حقّاً مقبولاً في العقل، فقولنا أولى أن يكون مقبولاً في العقل. فإن دعوى الضرورة مشتركة، فإنا نقول: نعلم بالضرورة بطلان قولكم، وأنتم تقولون كذلك، فإذا قلتم: تلك الضرورة التي تحكم ببطلان قولنا هي من

حكم الوهم لا من حكم العقل، قابلناكم بنظير قولكم، وعامةُ فطر الناس ـ ليسوا منكم ولا منّا ـ يوافقونا على هذا، فإن كان حكم فطر بني آدم مقبولاً ترجحنا عليكم، وإن كان مردوداً غيرَ مقبول بطل قولكم بالكلية، فإنكم إنما بنيتم قولكم على ما تدَّعون أنه مقدماتٌ معلومة بالفطرة الآدمية، وبطلتْ عقلياتنا أيضاً، وكان السمعُ الذي جاءت به الأنبياء معنا لا معكم، فنحن مختصون بالسمع دونكم، والعقل مشترك بيننا وبينكم.

ثالثاً: ثبوت العلو بالفطرة:

وأما ثبوته بالفطرة، فإن الخلق جميعاً بطباعهم وقلوبهم السليمة يرفعون أيديهم عند الدعاء، ويقصدون جهة العلوّ بقلوبهم عند التضرع إلى الله تعالى. وذكر محمد بن طاهر المقدسي أن الشيخ أبا جعفر الهمذاني حضر مجلس الأستاذ أبي المعالي الجويني المعروف بإمام الحرمين، وهو يتكلم في نفي صفة العلوّ، ويقول: كان الله ولا عرش وهو الآن على ما كان! فقال الشيخ أبو جعفر: أخبرنا يا أستاذُ عن هذه الضرورة التي نجدها في قلوبنا؟ فإنه ما قال عارف قط: يا الله، إلا وجد في قلبه ضرورة تطلب العلوّ، لا يلتفت يمنة ولا يسرة، فكيف ندفع هذه الضرورة عن أنفسنا؟ قال: فلطم أبو المعالي على رأسه ونزل! وأظنه قال: وبكى! وقال: حيَّرني الهمذاني، حيَّرني الهمذاني! أراد الشيخ أن هذا أمر فطر الله عليه عباده، من غير أن يتلقوه من المعلمين، يجدون في قلوبهم طلباً ضرورياً يتوجه إلى الله ويطلبه في العلو.

اعتراض وجوابه:

واعتُرض على الدليل الفطري: أن ذلك إنما لكون السماء قبلة للدعاء، كما أن الكعبة قبلة للصلاة، ثم هو منقوض بوضع الجبهة على الأرض مع أنه ليس في جهة الأرض؟ وأجيب على هذا الاعتراض من وجوه:

أحدها: أن قولكم: إن السماء قبلة للدعاء، لم يقله أحدٌ من سلف الأمة، ولا أنزل الله به من سلطان، وهذا من الأمور الشرعية الدينية، فلا يجوز أن يخفى على جميع سلف الأمة وعلمائها.

الثاني: أن قبلة الدعاء هي قبلة الصلاة، فإنه يُستحبُّ للداعي أن يستقبل القبلة، وكان النبي ﷺ يستقبل القبلة في دعائه في مواطن كثيرة[(١)].

فمن قال: إن للدعاء قبلة غير قبلة الصلاة، أو أن له قبلتين؛ إحداهما: الكعبة، والأخرى: السماء، فقد ابتدع في الدين، وخالف جماعة المسلمين.

الثالث: أن القبلة: هي ما يستقبله العابد بوجهه، كما تُستقبل الكعبة في الصلاة والدعاء، والذكر والذبح، وكما يوجه المحتضر والمدفون، ولذلك سميت وِجهة. والاستقبال خلاف الاستدبار، فالاستقبال بالوجه، والاستدبار بالدبر.

فأما ما حاذاه الإنسان برأسه أو يديه أو جنبه فهذا لا يسمى قبلة، لا حقيقة ولا مجازاً، فلو كانت السماء قبلة الدعاء لكان المشروع أن يوجه الداعي وجهه إليها، وهذا لم يشرع، والموضع الذي ترفع اليدُ إليه لا يسمى قبلة، لا حقيقة ولا مجازاً، ولأن القبلة في الدعاء أمر شرعي تتبع فيه الشرائع، ولم تأمر الرسل أن الداعي يستقبل السماء بوجهه، بل نهَوا عن ذلك[(٢)].

مع أن أمر القبلة مما يقبل النسخ والتحويل، كما تحولت القبلة من

---

(١) من ذلك ما أخرجه البخاري (١٠١٢، ١٠٢٨)، ومسلم (٨٩٤)، وأبو داود (١١٦١)، والترمذي (٥٥٦)، والنسائي (١٥٠٥)، وابن ماجه (١٢٦٧) من حديث عبد الله بن زيد بن عاصم الأنصاري وفي بعض ألفاظه: (... وأنه لما أراد أن يدعو استقبل القبلة وحول رداءه). ومنه ما أخرجه البخاري (٣٩٦٠)، ومسلم (١٧٩٤) من حديث ابن مسعود قال: (استقبل النبي ﷺ الكعبة فدعا على نفر من قريش...).

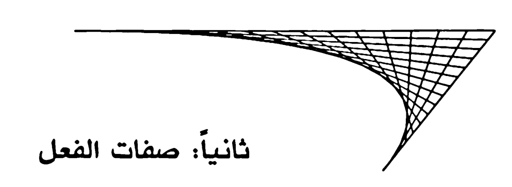
(٢) لعله يشير إلى ما ورد من النهي عن رفع البصر إلى السماء في الصلاة كما في حديث أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «ما بال أقوام يرفعون أبصارهم إلى السماء في صلاتهم؟» فاشتد قوله في ذلك حتى قال: «لينتهنّ عن ذلك أو لتخطفنّ أبصارهم». أخرجه البخاري (٧٥٠)، وأبو داود (٩١٣)، والنسائي (١١٩٣)، وابن ماجه (١٠٤٤)، وفي الباب عن جابر بن سمرة عند مسلم (٤٢٨)، وعن أبي هريرة عند مسلم أيضاً (٤٢٩). قال النووي في شرح مسلم (٤/ ١٥٢): قال القاضي عياض: واختلفوا في كراهة رفع البصر إلى السماء في الدعاء في غير الصلاة، فكرهه شريح وآخرون وجوزه الأكثرون...). وانظر في ذلك أيضاً: فتح الباري (٢/ ٢٧٢)، ومعارج القبول (١/ ١٠٦).

الصخرة إلى الكعبة. وأمر التوجُّه في الدعاء إلى الجهة العلوية مركوزٌ في الفطر، والمستقبل للكعبة يعلم أن الله تعالى ليس هناك، بخلاف الداعي، فإنه يتوجه إلى ربه وخالقه، ويرجو الرحمة أن تنزل من عنده.

وأما النقض بوضع الجبهة فما أفسده من نقض، فإن واضع الجبهة إنما قصدُه الخضوع لمن فوقه بالذلّ له، لا أن يميل إليه إذْ هو تحته! هذا لا يخطر في قلب ساجد. لكن يُحكى عن بشر المريسي أنه سُمع وهو يقول في سجوده: سبحان ربي الأسفل!! تعالى الله عما يقول الظالمون والجاحدون علوّاً كبيراً. وإن من أفضى به النفي إلى هذه الحال لحري أن يتزندق، إن لم يتداركه الله برحمته، وبعيد من مثله الصلاح، قال تعالى: ﴿وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَـٰرَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا۟ بِهِۦٓ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [الأنعام: ١١٠].

وقوله: (وقد أعجز عن الإحاطة خلقه) أي لا يحيطون به علماً ولا رؤية ولا غير ذلك من وجوه الإحاطة، بل هو سبحانه محيط بكل شيء، ولا يحيط به شيء.





ثانياً: صفات الفعل

١ ـ الكلام[1]

(٢٦ ـ ٣٦) قوله: (وإن القرآن كلام الله، منه بدا بلا كيفية قولاً، وأنزله على رسوله وحياً، وصدقه المؤمنون على ذلك حقاً، وأيقنوا أنه كلام الله تعالى بالحقيقة، ليس بمخلوق ككلام البرية. فمن سمعه فزعم أنه كلام البشر فقد كفر، وقد ذمه الله وعابه وأوعده بسقر حيث قال تعالى: ﴿سَأُصْلِيهِ سَقَرَ ۝٢٦﴾ [المدثر: ٢٦]. فلما أوعد الله بسقر لمن قال: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ ۝٢٥﴾ [المدثر: ٢٥]. علمنا وأيقنا أنه قول خالق البشر، ولا يشبه قول البشر).

ش: هذه قاعدة شريفة، وأصل كبير من أصول الدين، ضل فيه طوائف كثيرة من الناس. وهذا الذي حكاه الطحاوي رحمه الله هو الحق الذي دلت عليه الأدلة من الكتاب والسنة لمن تدبرهما، وشهدت به الفطرة السليمة التي لم تغير بالشبهات والشكوك والآراء الباطلة.

افتراق الناس في مسألة الكلام:

وقد افترق الناس في مسألة الكلام على أقوال:

منها: أنه مخلوق خلقه الله منفصلاً عنه، وهذا قول المعتزلة.

ومنها: أنه معنى واحد قائم بذات الله، هو الأمر والنهي والخبر والاستخبار، إن عبر عنه بالعربية كان قرآناً، وإن عبّر عنه بالعبرانية كان توراة،

---

(١) الكلام باعتبار أصله صفة ذاتية؛ لأن الله تعالى لم يزل ولا يزال متكلماً، ولكنه باعتبار آحاده صفة فعلية، لتعلقه بمشيئته سبحانه فهو يتكلم متى شاء بما شاء. انظر: القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى للشيخ العثيمين (ص٦٣).

وهذا قول ابن كلاب ومن وافقه، كالأشعري وغيره[١].

ومنها: أنه تعالى لم يزل متكلماً إذا شاء ومتى شاء وكيف شاء، وهو يتكلم به بصوت يسمع، وأن نوع الكلام قديم وإن لم يكن الصوت المعين قديماً، وهذا المأثور عن أئمة الحديث والسنة.

---

(١) اقتبس الشارح أقوال الناس في مسألة الكلام مما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى (١٢/ ١٦٢) وما بعدها، وكذا ما ذكره ابن القيم في الصواعق المرسلة. انظر: مختصر الصواعق (ص٤٠٨) وما بعدها.

وهذا الذي نسبه الشيخ إلى الأشعري من القول بأن القرآن معنى واحد... إلخ، يحتاج منا إلى وقفة يسيرة، فالمعروف أن أبا الحسن الأشعري مرّ في حياته بمراحل ثلاث كان في الأولى معتزلياً وكان في المرحلة الثانية وسطاً بين المعتزلة وأهل السنّة، أما في مرحلته الأخيرة فقد رجع إلى مذهب السلف وصنّف كتابيه مقالات الإسلاميين والإبانة الذي بيّن فيه تمسُّكه بمذهب السلف، ومن ذلك قوله فيه (ص٨): (قولنا الذي نقول وديانتنا التي ندين بها التمسك بكتاب ربنا ﷻ، وبسنّة نبينا ﷺ وما روي عن الصحابة والتابعين وأئمة الحديث ونحن بذلك معتصمون، وبما كان يقول به أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل قائلون ولمن خالف قوله مجانبون؛ لأنه الإمام الفاضل والرئيس الكامل...) إلخ.

أقول: فلعل هذا الذي نسبه شيخ الإسلام للأشعري كان في مرحلته الوسطى، وإلا فإنه في مرحلته الأخيرة رجع إلى مذهب السلف كما بيَّنَّا ومن كلامه في الإبانة (ص١٠): (ونقول: إن القرآن كلام الله غير مخلوق وإن من قال بخلق القرآن فهو كافر)، وليس في كلامه ذكر لكون القرآن معنى واحد الذي نسبه الشيخ إليه.

وقد قال الشيخ حافظ بن أحمد حكمي في المعارج (١/ ٢٨١): (... لا نشك أن ابن القيم هذا وشيخه ابن تيمية رحمهما الله تعالى من أعلم من صنف في المقالات والملل والنحل وأدراهم بمواردها ومصادرها، وأبصرهم برد الباطل منها وإدحاضه، وأوفاهم تقريراً لمذهب السلف... ولكن هذا الذي ذكره عن الأشعري في مسألة القرآن هو الذي وجدناه عمن ينتسب إلى الأشعري... وأما أبو الحسن الأشعري نفسه فالذي قرره في كتاب الإبانة... هو قول أهل الحديث ساقه بحروفه... ثم نقل أقوال الأئمة في ذلك كأحمد بن حنبل ومالك بن أنس والشافعي... وغيرهم... فإنه وإن أخطأ في تأويل بعض الآيات وأجمل في بعض المواضع فكلامه يدل على أنه مخالف للمنتسبين إليه من المتكلمين في مسألة القرآن كما هو مخالف لهم في إثباته الاستواء والرؤية والوجه واليدين والغضب والرضا وغير ذلك...).

بعض أدلة أهل السنة في إثبات صفة الكلام لله ﷻ:

١ ـ قال تعالى: ﴿سَلَٰمٞ قَوۡلٗا مِّن رَّبّٖ رَّحِيمٖ ۝٥٨﴾ [يس: ٥٨].

٢ ـ وقال: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ [النساء: ١٦٤]. أكد الله تعالى التكليم بالمصدر المثبت للحقيقة النافي للمجاز، ولقد قال بعضهم لأبي عمرو بن العلاء ـ أحد القراء السبعة ـ: أريد أن تقرأ: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ﴾، بنصب اسم الله، ليكون موسى هو المتكلم لا الله! فقال أبو عمرو: هب أني قرأت هذه الآية كذا، فكيف تصنع بقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ﴾ [الأعراف: ١٤٣]. فبهت المعتزلي!.

٣ ـ وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشۡتَرُونَ بِعَهۡدِ ٱللَّهِ وَأَيۡمَٰنِهِمۡ ثَمَنٗا قَلِيلًا أُوْلَٰٓئِكَ لَا خَلَٰقَ لَهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ وَلَا يَنظُرُ إِلَيۡهِمۡ﴾ [آل عمران: ٧٧]، فأهانهم بترك تكليمهم، والمراد أنه لا يكلمهم تكليم تكريم، وهو الصحيح، إذ قد أخبر في الآية الأخرى أنه يقول لهم في النار: ﴿ٱخۡسَـُٔواْ فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُونِ﴾ [المؤمنون: ١٠٨]، فلو كان لا يكلم عباده المؤمنين، لكانوا في ذلك هم وأعداؤه سواء، ولم يكن في تخصيص أعدائه بأنه لا يكلمهم فائدةٌ أصلاً.

٤ ـ وقال البخاري في «صحيحه» باب كلام الرب تبارك وتعالى مع أهل الجنة(١)، وساق فيه عدة أحاديث.

٥ ـ والوصف بالتكلم من أوصاف الكمال، وضده من أوصاف النقص. قال تعالى: ﴿وَٱتَّخَذَ قَوۡمُ مُوسَىٰ مِنۢ بَعۡدِهِۦ مِنۡ حُلِيِّهِمۡ عِجۡلٗا جَسَدٗا لَّهُۥ خُوَارٌۚ أَلَمۡ يَرَوۡاْ أَنَّهُۥ لَا يُكَلِّمُهُمۡ وَلَا يَهۡدِيهِمۡ سَبِيلًاۘ﴾ [الأعراف: ١٤٨]. فكان عُبَّاد العجل ـ مع كفرهم ـ أعرف بالله من المعتزلة، فإنهم لم يقولوا لموسى: وربك لا يتكلم

---

(١) هو في كتاب التوحيد (١٣/٤٩٦ ـ فتح)، وقد ذكر فيه حديثين: أحدهما برقم (٧٥١٨) عن أبي سعيد وفيه: «إن الله يقول لأهل الجنة: يا أهل الجنة، فيقولون: لبيك ربنا وسعديك والخير في يديك. فيقول: هل رضيتم...» الحديث. والثاني برقم (٧٥١٩) عن أبي هريرة: «... أن رجلاً من أهل الجنة استأذن ربه في الزرع فقال: أوَلست فيما شئت؟ قال: بلى ولكني أحب أن أزرع...» الحديث.

أيضاً. وقال تعالى عن العجل أيضاً: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا ﴿٨٩﴾﴾ [طه: ٨٩]. فعلم أن نفي رجْع القول ونفي التكلم يستدل به على عدم ألوهية العجل.

مذهب المعتزلة في مسألة الكلام وبيان فساده:

المعتزلة تزعم أن القرآن لم يبد منه سبحانه، كما تقدم حكاية قولهم، قالوا: وإضافته إليه إضافة تشريف، كبيت الله، وناقة الله، يحرفون الكلم عن مواضعه، وقولهم باطل، فإن المضاف إلى الله تعالى معان وأعيانٌ فإضافة الأعيان إلى الله للتشريف، وهي مخلوقة له، كبيت الله وناقة الله، بخلاف إضافة المعاني؛ كعلم الله، وقدرته، وعزته، وجلاله، وكبريائه، وكلامه، وحياته، وعلوه، وقهره، فإن هذا كله من صفاته، لا يمكن أن يكون شيء من ذلك مخلوقاً.

وغاية شبهتهم أنهم يقولون: يلزم منه التشبيه والتجسيم، فيقال لهم: إذا قلنا: إنه تعالى يتكلم كما يليق بجلاله انتفتْ شبهتهم. ألا ترى أنه تعالى قال: ﴿ٱلْيَوْمَ نَخْتِمُ عَلَىٰٓ أَفْوَٰهِهِمْ وَتُكَلِّمُنَآ أَيْدِيهِمْ وَتَشْهَدُ أَرْجُلُهُم﴾ [يس: ٦٥]. فنحن نؤمن أنها تتكلم، ولا نعلم كيف تتكلم.

وكذلك تسبيح الحصى[(١)] والطعام[(٢)]، وسلام الحجر[(٣)]، كل ذلك بلا فم يخرج منه الصوت الصاعد من الرئة المعتمد على مقاطع الحروف.

---

(١) أخرجه البزار (٩/ ٤٣١)، والطبراني في الأوسط كما في مجمع الزوائد (٥/ ١٧٩)، وابن أبي عاصم في السنّة (١١٤٦) من حديث أبي ذر، والحديث صححه الألباني في ظلال الجنة.

(٢) أخرج البخاري (٣٥٧٩): (عن ابن مسعود قال: كنا نعد الآيات بركة وأنتم تعدونها تخويفاً... ولقد كنا نسمع تسبيح الطعام وهو يؤكل). والحديث أخرجه الترمذي (٣٦٣٣)، وأحمد (١/ ٤٦٠) ولفظ الترمذي: (لقد كنا نأكل الطعام مع النبي ﷺ ونحن نسمع تسبيح الطعام).

(٣) أخرج مسلم (٢٢٧٧) من حديث جابر بن سمرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إني لأعرف حجراً بمكة كان يسلم عليَّ قبل أن أبعث إني لأعرفه الآن». وأخرجه الترمذي (٣٦٢٤)، وأحمد (٥/ ٨٩).

الرد على المعتزلة في مسألة الكلام:

١ ـ استدلالهم بقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾:

أما استدلالهم بقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الرعد: ١٦]، والقرآن شيء، فيكون داخلاً في عموم «كل» فيكون مخلوقاً!! فمن أعجب العجب. وذلك:

أ ـ أن أفعال العباد كلها عندهم غير مخلوقة لله تعالى، وإنما يخلقها العباد جميعها، لا يخلقها الله فأخرجوها من عموم «كل»، وأدخلوا كلام الله في عمومها، مع أنه صفة من صفاته، به تكون الأشياء المخلوقة، إذ بأمره تكون المخلوقات، وطرد باطلهم: أن تكون جميع صفاته تعالى مخلوقة، كالعلم والقدرة وغيرهما، وذلك صريح الكفر، فإن علمه شيء، وقدرته شيء وحياته شيء، فيدخل ذلك في عموم كل، فيكون مخلوقاً بعد أن لم يكن، تعالى الله عما يقولون علوّاً كبيراً.

ب ـ وعموم «كل» في كل موضع بحسبه، ويعرف ذلك بالقرائن. ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍۭ بِأَمْرِ رَبِّهَا فَأَصْبَحُوا۟ لَا يُرَىٰٓ إِلَّا مَسَٰكِنُهُمْ﴾ [الأحقاف: ٢٥]، ومساكنهم شيء، ولم تدخل في عموم كل شيء دمرته الريح؟ وذلك لأن المراد تدمر كل شيء يقبل التدمير بالريح عادة وما يستحق التدمير.

والمراد من قوله تعالى: ﴿خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الرعد: ١٦]، أي كل شيء مخلوق، وكل موجود سوى الله فهو مخلوق، فدخل في هذا العموم أفعال العباد حتماً، ولم يدخل في العموم الخالق تعالى، وصفاته ليست غيره، لأنه ﷻ هو الموصوف بصفات الكمال، وصفاته ملازمة لذاته المقدسة.

ج ـ بل نفس ما استدلوا به يدل عليهم. فإذا كان قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ مخلوقاً، لا يصلُح أن يكون دليلاً.

٢ ـ استدلالهم بقوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾:

وأما استدلالهم بقوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ [الزخرف: ٣]، فما أفسده من استدلال! فإن «جعل» إذا كان بمعنى خَلَق يتعدى إلى مفعول واحد، كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾ [الأنعام: ١]، وقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ

ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّۚ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٠]. وإذا تعدى إلى مفعولين لم يكن بمعنى خلق، قال تعالى: ﴿وَلَا تَنقُضُوا۟ ٱلْأَيْمَٰنَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ ٱللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا﴾ [النحل: ٩١]. وقال تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلُوا۟ ٱللَّهَ عُرْضَةً لِّأَيْمَٰنِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٤]. ونظائره كثيرة. فكذا قوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ [الزخرف: ٣].

٣ ـ استدلالهم بقوله تعالى: ﴿نُودِىَ مِن شَٰطِئِ ٱلْوَادِ ٱلْأَيْمَنِ﴾:

وما أفسد استدلالهم بقوله تعالى: ﴿نُودِىَ مِن شَٰطِئِ ٱلْوَادِ ٱلْأَيْمَنِ فِى ٱلْبُقْعَةِ ٱلْمُبَٰرَكَةِ مِنَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [القصص: ٣٠]، على أن الكلام خلقه الله تعالى في الشجرة فسمعه موسى منها! وعموا عما قبل هذه الكلمة وما بعدها، فإن الله تعالى قال: ﴿فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِىَ مِن شَٰطِئِ ٱلْوَادِ ٱلْأَيْمَنِ﴾، والنداء: هو الكلام من بُعد، فسمع موسى ﷺ النداء من حافة الوادي، ثم قال: ﴿فِى ٱلْبُقْعَةِ ٱلْمُبَٰرَكَةِ مِنَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ أي أن النداء كان في البقعة المباركة من عند الشجرة، كما تقول: سمعت كلام زيد من البيت، يكون من البيت لابتداء الغاية، لا أن البيت هو المتكلم!.

ولو كان الكلام مخلوقاً في الشجرة، لكانت الشجرة هي القائلة: ﴿يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّىٓ أَنَا ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [القصص: ٣٠]. وهل قال: ﴿إِنِّىٓ أَنَا ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، غيرُ رب العالمين؟.

وكيف يصح أن يكون متكلماً بكلام يقوم بغيره؟ ولو صح ذلك للزم أن يكون ما أحدثه من الكلام في الجمادات كلامه! وكذلك أيضاً ما خلقه في الحيوانات، ولا يفرق حينئذ بين نَطق وأنطَق. وإنما قالت الجلود: ﴿أَنطَقَنَا ٱللَّهُ﴾ [فصلت: ٢١]، ولم تقل: نطق الله، بل يلزم أن يكون متكلماً بكل كلام خلقه في غيره، زوراً كان أو كذباً أو كفراً أو هذياناً!! تعالى الله عن ذلك. وقد طرد ذلك الاتحادية، فقال ابن عربي(١):

(١) هو محيي الدين محمد بن علي بن محمد بن أحمد الطائي الحاتمي المعروف بابن عربي قدوة القائلين بوحدة الوجود، صاحب الفتوحات المكية وفصوص الحكم، وهو من أردأ تواليفه. قال الذهبي: فإن كان لا كفر فيه فما في الدنيا كفر. وقال العز بن =

وكل كلام في الوجود كلامه   سواء علينا نثره ونظامه!!

وبمثل ذلك ألزم الإمام عبد العزيز المكي بشراً المريسي بين يدي المأمون[١]، قال عبد العزيز: يلزمك واحدة من ثلاث لا بد منها: إما أن تقول: إن الله خلق القرآن ـ وهو عندي أنا كلامه ـ في نفسه، أو خلقه قائماً بذاته ونفسه، أو خلقه في غيره؟ قال: أقول: خلقه كما خلق الأشياء كلها. وحاد عن الجواب. فقال المأمون: اشرح أنت هذه المسألة، ودَع بشراً فقد انقطع. فقال عبد العزيز: إن قال: خلق كلامه في نفسه، فهذا محال؛ لأن الله لا يكون محلاً للحوادث المخلوقة، ولا يكون فيه شيء مخلوق، وإن قال: خلقه في غيره فيلزم في النظر والقياس أن كل كلام خلقه الله في غيره فهو كلامه، وهو محال أيضاً، وإن قال: خلقه قائماً بنفسه وذاته، فهذا محال؛ لا يكون الكلام إلا من متكلم، كما لا تكون الإرادة إلا من مريد، ولا العلم إلا من عالم، ولا يعقل كلام قائم بنفسه يتكلم بذاته. فلما استحال من هذه الجهات أن يكون مخلوقاً، علم أنه صفة لله.

٤ ـ قولهم: إنه يلزم من ذلك قيام الحوادث به سبحانه:

فإذا قالوا لنا: فهذا يلزم منه أن تكون الحوادث قامت به. قلنا: هذا القول مجمل، ومن أنكر قبلكم قيام الحوادث بهذا المعنى به تعالى من الأئمة؟.

ولا شك أن الرسل الذين خاطبوا الناس وأخبروهم أن الله قال ونادى وناجى ويقول، لم يفهموهم أن هذه مخلوقات منفصلة عنه، بل الذي أفهموهم إياه: أن الله نفسه هو الذي تكلم، والكلام قائم به لا بغيره، وأنه هو الذي تكلم به وقاله، كما قالت عائشة رضي الله عنها في حديث الإفك: «ولشأني في نفسي كان أحقرَ من أن يتكلم الله فيَّ بوحي يُتلى»[٢]، ولو كان المراد من ذلك كله خلاف مفهومه لوجب بيانه، إذ تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز.

= عبد السلام: شيخ سوء كذاب يقول بقدم العالم ولا يحرم فرجاً، توفي سنة (٦٣٨هـ). سير أعلام النبلاء (٤٨/٢٣).

(١) انظر الهامش رقم (١) (ص٩٢).

(٢) أخرجه البخاري (٢٦٦١، ٤١٤١)، ومسلم (٢٧٧٠)، وأبو داود (٤٧٣٥).

الرد على الكلابية والأشاعرة ومن وافقهم:

وكثير من متأخري الحنفية على أنه معنى واحد، والتعدد والتكثر والتجزؤ والتبعض حاصل في الدلالات، لا في المدلول. وهذه العبارات مخلوقة، وسميت «كلام الله» لدلالتها عليه وتأديه بها، فإن عُبّر بالعربية فهو قرآن، وإن عُبّر بالعبرانية فهو توراة، فاختلفت العبارات لا الكلام. قالوا: وتسمى هذه العبارات كلام الله مجازاً!.

وهذا كلام فاسد..

١ ـ فإن لازمه أن معنى قوله: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَىٰ﴾ [الإسراء: ٣٢] هو معنى قوله: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَوٰةَ﴾ [البقرة: ٤٣]. ومعنى آية الكرسي هو معنى آية الدَّين!.

٢ ـ ولو كان ما في المصحف عبارة عن كلام الله، وليس هو كلام الله، لما حرم على الجنب والمحدث مسه، ولو كان ما يقرؤه القارئ ليس كلام الله لما حرم على الجنب قراءة القرآن.

٣ ـ وقد قال تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]. وهو لا يسمع كلام الله من الله، وإنما يسمعه من مبلغه عن الله، والآية تدل على فساد قول من قال: إن المسموع عبارة عن كلام الله وليس هو كلام الله، فإنه تعالى قال: ﴿حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ اللَّهِ﴾، ولم يقل: حتى يسمع ما هو عبارةٌ عن كلام الله. والأصل الحقيقة. ومن قال: إن المكتوب في المصاحف عبارة عن كلام الله، أو حكاية كلام الله، وليس فيها كلام الله، فقد خالف الكتاب والسنة وسلف الأمة، وكفى بذلك ضلالاً.

٤ ـ ويقال لمن قال: إنه معنى واحد: هل سمع موسى عليه السلام جميع المعنى أو بعضه؟ فإن قال: سمعه كله، فقد زعم أنه سمع جميع كلام الله! وفساد هذا ظاهر. وإن قال: بعضه، فقد قال: يتبعض. وكذلك كل من كلمه الله أو أنزل إليه شيئاً من كلامه.

ولما قال تعالى للملائكة: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠]. ولما قال لهم: ﴿اسْجُدُوا لِآدَمَ﴾ [البقرة: ٣٤]. وأمثال ذلك: هل هذا جميع كلامه أو بعضه؟ فإن قال: إنه جميعه، فهذا مكابرة، وإن قال: بعضه، فقد اعترف بتعدده.

٥ ـ وأما من قال: إنه معنىً واحد، واستدل عليه بقول الأخطل[1]:

إن الكلام لفي الفؤاد وإنما جُعل اللسان على الفؤاد دليلاً

فاستدلال فاسد:

ـ فهذا البيت قد قيل: إنه مصنوع منسوب إلى الأخطل، وليس هو في ديوانه!.

ـ وقيل: إنما قال: «إن البيان لفي الفؤاد» وهذا أقرب إلى الصحة.

ـ وعلى تقدير صحته عنه فلا يجوز الاستدلال به، فإن النصارى قد ضلوا في معنى الكلام، وزعموا أن عيسى عليه السلام نفسُ كلمة الله واتحد اللاهوت بالناسوت! أي: شيء من الإله بشيء من الناس! أفيستدل بقول نصراني قد ضل في معنى الكلام على معنى الكلام، ويترك ما يُعلم من معنى الكلام في لغة العرب؟!.

ـ وأيضاً: فمعناه غير صحيح، إذ لازمه أن الأخرس يسمى متكلماً لقيام الكلام بقلبه وإن لم ينطق به ولم يُسمع منه، وأن لا يكون الذي في المصحف عند الإطلاق هو القرآن ولا كلام الله، ولكن عبارة عنه ليست هي كلام الله، كما لو أشار أخرس إلى شخص بإشارة فهم بها مقصوده، فكتب ذلك الشخص عبارته عن المعنى الذي أوحاه إليه ذلك الأخرس، فالمكتوب هو عبارة ذلك الشخص عن ذلك المعنى. وهذا المثل مطابق غاية المطابقة لما يقولونه، وإن كان الله تعالى لا يسميه أحد «أخرس»، لكن عندهم أن الملك فهم منه معنىً قائماً بنفسه، لم يسمع منه حرفاً ولا صوتاً، بل فهم معنى مجرداً، ثم عبر عنه، فهو الذي أحدث نظم القرآن وتأليفه العربي.

٦ ـ ويرد قول من قال بأن الكلام هو المعنى القائم بالنفس، قوله ﷺ: «إن صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الناس»[2] واتفق العلماء على أن

---

(١) الأخطل شاعر نصراني من بني تغلب، واسمه غياث بن غوث بن الصلت، اشتهر في عهد بني أمية بالشام، تهاجى مع جرير والفرزدق فتناقل الرواة شعره، مات سنة (٩٠هـ). الأعلام (٥/ ١٢٣).

(٢) أخرجه مسلم (٥٣٧)، وأبو داود (٩٣٠)، والنسائي (١٢١٨) من حديث معاوية بن الحكم السلمي.

ما يقوم بالقلب، من تصديق بأمور دنيوية وطلب لا يبطل الصلاة، وإنما يبطلها التكلم بذلك. فعُلم اتفاق المسلمين على أن هذا ليس بكلام.

٧ ـ وأيضاً ففي «الصحيحين» عن النبي ﷺ أنه قال: «إن الله تجاوز لأمتي عما حدَّثت به أنفسها، ما لم تتكلم به أو تعمل به»[١]. فقد أخبر أن الله عفا عن حديث النفس إلا أن تتكلم، ففرق بين حديث النفس وبين الكلام، وأخبر أنه لا يؤاخذ به حتى يتكلم به، والمراد: حتى ينطق به اللسان، باتفاق العلماء. فعلم أن هذا هو الكلام في اللغة؛ لأن الشارع إنما خاطبنا بلغة العرب.

٨ ـ ولا شك أن من قال: إن كلام الله معنى واحد قائم بنفسه تعالى وأن المتلو المحفوظ المكتوب المسموع من القارئ حكاية كلام الله وهو مخلوق؛ فقد قال بخلق القرآن وهو لا يشعر، فإن الله يقول: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَـٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ﴾ [الإسراء: ٨٨]، ولا شك أن الإشارة إنما هي إلى هذا المتلو المسموع، إذ ما في ذات الله غير مشار إليه، ولا منزل ولا متلو ولا مسموع.

وقوله: ﴿لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ﴾؛ أفتراه سبحانه يقول: لا يأتون بمثل ما في نفسي مما لم يسمعوه ولم يعرفوه، وما في نفس الله ﷻ لا حيلة إلى الوصول إليه، ولا إلى الوقوف عليه.

فإن قالوا: إنما أشار إلى حكاية ما في نفسه وعبارته وهو المتلو المكتوب المسموع، فأما أن يشير إلى ذاته فلا، فهذا صريح القول بأن القرآن مخلوق، بل هم في ذلك أكفر من المعتزلة، فإن حكاية الشيء مثله وشبهه. وهذا تصريح بأن صفات الله محكية، ولو كانت هذه التلاوة حكاية لكان الناس قد أتوا بمثل كلام الله، فأين عجزهم؟!.

اتفاق أهل السنة على أن كلام الله غير مخلوق:

وبالجملة، فأهل السنة كلهم، من أهل المذاهب الأربعة وغيرهم من

(١) أخرجه البخاري (٢٥٢٨، ٥٢٦٩)، ومسلم (١٢٧)، وأبو داود (٢٢٠٩)، والترمذي (١١٨٣)، وابن ماجه (٢٠٤٠)، والنسائي (٣٤٣٣) من حديث أبي هريرة.

السلف والخلف، متفقون على أن القرآن كلام الله غير مخلوق. ولكن بعد ذلك تنازع المتأخرون في أن كلام الله هل هو معنى واحد قائم بالذات، أو أنه حروف وأصوات تكلم الله بها بعد أن لم يكن متكلماً، أو أنه لم يزل متكلماً إذا شاء ومتى شاء وكيف شاء، وأن نوع الكلام قديم[١]؟، والذي يدل عليه كلام الطحاوي رحمه الله: أنه تعالى لم يزل متكلماً إذا شاء كيف شاء، وأن نوع كلامه قديم. وكذلك ظاهر كلام الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه في الفقه الأكبر، فإنه قال: «والقرآن كلام الله في المصاحف مكتوب، وفي القلوب محفوظ، وعلى الألسن مقروء، وعلى النبي ﷺ منزل، ولفظنا بالقرآن مخلوق[٢]، وكتابتنا له مخلوقة، وقراءتنا له مخلوقة والقرآن غير مخلوق... وسمع موسى عليه السلام كلام الله تعالى، فلما كلم موسى كلمه بكلامه الذي هو من صفاته لم يزل، وصفاته كلها خلاف صفات المخلوقين»[٣].

فقوله: ولما كلَّم موسى كلَّمه بكلامه الذي هو من صفاته يُعلم منه أنه حين جاء كلمه، لا أنه لم يزل ولا يزال أزلاً وأبداً يقول: يا موسى، كما

---

(١) قال المحقق (ص١٨٥): (لا يلتفت إلى تنازع المتأخرين وإنما الحق فيما اجتمع عليه سلف الأمة وهو ما أشار إليه الشارح بقوله: (لم يزل متكلماً إذا شاء...) فاستمسك بغرز هذا القول، واستقم عليه وحذار مما أحدثه المتأخرون).

(٢) لا شك أنه يقصد باللفظ هنا التلفظ والأداء وحركة اللسان والشفاه، وذلك أن اللفظ يراد به أمران: أولهما هذا الذي ذكرناه. والثاني: نفس الملفوظ فمن قال: (لفظي بالقرآن مخلوق) وقصد المعنى الثاني، فقد قال بخلق القرآن لأن الملفوظ هو كلام الله، وإن قصد المعنى الأول فلا بأس بهذا القصد، لكن ينبغي البعد عن هذه الألفاظ الموهمة التي لم ترد في الكتاب والسنّة، ولذا قال الإمام أحمد رحمه الله: (من قال: لفظي بالقرآن مخلوق فهو جهمي، ومن قال: غير مخلوق، فهو مبتدع) ومراده رحمه الله أن اللفظ يطلق ويراد به أحد معنيين كما أسلفنا وإطلاق القول بأن لفظي بالقرآن مخلوق قد يوهم المعنى الثاني، فيكون المعنى أن الملفوظ مخلوق، وهو خطأ وإطلاق القول بأن لفظي بالقرآن غير مخلوق قد يوهم المعنى الأول فيكون المعنى أن نفس التلفظ والأداء غير مخلوق، وهو خطأ أيضاً لأنه يوقع في بدعة الاتحادية، فمنع الإمام أحمد الإطلاقين. انظر: مختصر الصواعق (ص٤٢١) وما بعدها، ومعارج القبول (١/٢٠٧)، والإبانة (ص٣٢).

(٣) عزاه المحقق (ص١٨٧) لشرح الفقه الأكبر (ص٥٠).

يفهم ذلك من قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، ففهم منه الرد على من يقول من أصحابه: إنه معنى واحد قائم بالنفس لا يتصور أن يسمع، وإنما يخلق الله الصوت في الهواء، كما قال أبو منصور الماتريدي وغيره.

معنى القرآن لغة واصطلاحاً:

والقرآن في الأصل: مصدر، فتارة يذكر ويراد به القراءة، قال تعالى: ﴿وَقُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ إِنَّ قُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾ [الإسراء: ٧٨]. وقال ﷺ: «زينوا القرآن بأصواتكم»[١]، وتارة يذكر ويراد به المقروء، قال تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ۝٩٨﴾ [النحل: ٩٨].

معنى قوله: (منه بدا):

الطحاوي رحمه الله يقول: كلام الله منه بدا. وكذلك قال غيره من السلف، ويقولون: منه بدا، وإليه يعود.

(منه بدا) أي هو المتكلم به، فمنه بدا. لا من بعض المخلوقات وإليه يعود: يرفع من الصدور والمصاحف، فلا يبقى في الصدور منه آية ولا في المصاحف. كما جاء ذلك في عدة آثار[٢].

معنى قوله: (بلا كيفية):

وقوله: بلا كيفية، أي: لا تعرف كيفية تكلمه به قولاً ليس بالمجاز، وأنزله على رسوله وحياً، أي: أنزله إليه على لسان الملك، فسمعه الملك

---

(١) أخرجه من حديث البراء بن عازب: أبو داود (١٤٦٨)، والنسائي (١٠١٦)، وابن ماجه (١٣٤٢) وإسناده جيد كما قال ابن كثير في كتاب فضائل القرآن الملحق بتفسيره (٤/٦١٢).

(٢) عن حذيفة بن اليمان قال: قال رسول الله ﷺ: «يدرس الإسلام كما يدرس وشي الثوب حتى لا يُدرَى ما صيام ولا صلاة ولا نسك ولا صدقة، وليسرى على كتاب الله ﷻ في ليلة فلا يبقى في الأرض منه آية...» الحديث. أخرجه ابن ماجه (٤٠٤٩)، والحاكم (٤/٤٧٣) وقال: صحيح على شرط مسلم، ووافقه الذهبي. وقال الألباني: وهو كما قالا. السلسلة الصحيحة (٨٧).

جبريل من الله، وسمعه الرسول محمد ﷺ من الملك، وقرأه على الناس. قال تعالى: ﴿وَقُرْءَانًا فَرَقْنَٰهُ لِتَقْرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ وَنَزَّلْنَٰهُ تَنزِيلًا ﴿١٠٦﴾﴾ [الإسراء: ١٠٦].

تكفير من أنكر أن القرآن كلام الله:

وقوله: ومن سمعه وقال: إنه كلام البشر؛ فقد كفر، لا شك في تكفير من أنكر أن القرآن كلام الله، بل قال: إنه كلام محمد أو غيره من الخلق، مَلَكاً كان أو بشراً. وأما إذا أقر أنه كلام الله، ثم أوَّل وحرَّف فقد وافق قول من قال: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ ﴿٢٥﴾﴾ في بعض ما به كفر، وأولئك الذين استزلهم الشيطان.

نفي مشابهة كلام الله لكلام البشر:

وقوله: ولا يشبه قول البشر، يعني أنه أشرف وأفصح وأصدق. قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٨٧]. وقال تعالى: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ﴾ الآية [الإسراء: ٨٨]. وقال تعالى: ﴿قُلْ فَأْتُوا۟ بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِۦ﴾ [هود: ١٣]. وقال تعالى: ﴿قُلْ فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّثْلِهِۦ﴾ [يونس: ٣٨]. فلما عجزوا ـ وهم فصحاء العرب، مع شدة العداوة ـ عن الإتيان بسورة مثله، تبين صدق الرسول ﷺ أنه من عند الله. وإعجازه من جهة نظمه ومعناه، لا من جهة أحدهما فقط. هذا مع أنه قرآن عربي غيرُ ذي عوج بلسان عربي مبين؛ أي باللغة العربية، فنفي المشابهة من حيث التكلم ومن حيث النظم والمعنى لا من حيث الكلمات والحروف.

كفر من وصف الله بمعنى من معاني البشر:

(٢٧ ـ ٣٧) قوله: (ومن وصف الله بمعنى من معاني البشر، فقد كفر. فمن أبصر هذا اعتبر، وعن مثل قول الكفار انزجر، وعلم أنه بصفاته ليس كالبشر).

شرح: لما ذكر فيما تقدم أن القرآن كلام الله حقيقة، منه بدا، نبّه بعد ذلك على أنه تعالى بصفاته ليس كالبشر، نفياً للتشبيه عقيب الإثبات، يعني أنه تعالى وإن وُصف بأنه متكلم، لكن لا يوصف بمعنى من معاني البشر التي يكون الإنسان بها متكلماً، فإن الله ليس كمثله شيء وهو السميع البصير.

٢ ـ الغضب والرضى

(٢٨ ـ ١٠٣) قوله: (والله يغضب ويرضى، لا كأحد من الورى).

ش: قال تعالى: ﴿رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ﴾ [المائدة: ١١٩، والتوبة: ١٠٠، والمجادلة: ٢٢، والبينة: ٨]. ﴿لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨]. وقال تعالى: ﴿مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ﴾ [المائدة: ٦٠]. ومذهب السلف وسائر الأئمة إثبات صفة الغضب، والرضى، والعداوة، والولاية، والحب، والبغض، ونحو ذلك من الصفات، التي ورد بها الكتاب والسنة، ومنع التأويل الذي يصرفها عن حقائقها اللائقة بالله تعالى. كما يقولون مثل ذلك في السمع والبصر والكلام وسائر الصفات.

الرد على من تأوّل الغضب والرضى:

ولا يقال: إن الرضى إرادة الإحسان، والغضب إرادة الانتقام، فإن هذا نفيٌ للصفة.

ويقال لمن تأول الغضب والرضى بإرادة الإحسان: لِمَ تأولتَ ذلك؟ فلا بد أن يقول: لأن الغضب غليان دم القلب، والرضى الميل والشهوة، وذلك لا يليق بالله تعالى! فيقال له: غليان دم القلب في الآدمي أمر ينشأ عن صفة الغضب، لا أنه هو الغضب. ويقال له أيضاً: وكذلك الإرادة والمشيئة فينا، فهي مَيل الحي إلى الشيء أو إلى ما يلائمه ويناسبه، فإن الحي منا لا يريد إلا ما يجلب له منفعةً أو يدفع عنه مضرةً، وهو محتاج إلى ما يريده ومفتقر إليه.

فالمعنى الذي صرفتَ إليه اللفظ كالمعنى الذي صرفته عنه سواء.

فإن قال: «الإرادة» التي يوصف الله بها مخالفةٌ للإرادة التي يوصف بها العبد، وإن كان كل منهما حقيقةً؟ قيل له: فقل: إن الغضب والرضى الذي يوصف الله به مخالفٌ لما يوصف به العبد، وإن كان كل منهما حقيقةً.

موقف الجهمية من هاتين الصفتين وغيرهما:

وقد نفى الجهم ومن وافقه كلَّ ما وصف الله به نفسه، من كلامه ورضاه وغضبه وحبه وبغضه وأسفه ونحو ذلك، وقالوا: إنما هي أمور مخلوقة منفصلةٌ عنه ليس هو في نفسه متصفاً بشيء من ذلك!!.

موقف الكلابية من ذلك:

وعارض هؤلاء من الصِّفاتية ابن كلاب ومن وافقه، فقالوا: لا يوصف الله بشيء يتعلق بمشيئته وقدرته أصلاً، بل جميع هذه الأمور صفاتٌ لازمة لذاته، قديمة أزلية، فلا يرضى في وقت دون وقت، ولا يغضب في وقت دون وقت. وقالوا: لا يتكلم إذا شاء، ولا يضحك إذا شاء، ولا يغضب إذا شاء، ولا يرضى إذا شاء، بل إما أن يجعلوا الرضى والغضب والحب والبغض هو الإرادة، أو يجعلوها صفات أخرى، وعلى التقديرين فلا يتعلق شيء من ذلك لا بمشيئته ولا بقدرته، إذ لو تعلقت بذلك لكان محلاً للحوادث! فنفى هؤلاء الصفات الفعلية كما نفى أولئك الصفات مطلقاً.

الرد على الكلابية:

في حديث الشفاعة: «إن ربي قد غضب اليوم غضباً لم يغضب قبله مثله، ولن يغضب بعده مثله»[1]، وفي «الصحيحين» عن أبي سعيد الخدري ﷺ، عن النبي ﷺ: «إن الله تعالى يقول لأهل الجنة: يا أهل الجنة، فيقولون: لبَّيك ربَّنا وسعديك والخير في يديك، فيقول: هل رضيتم؟ فيقولون: وما لنا لا نرضى يا رب؟ وقد أعطيتنا ما لم تعطِ أحداً من خلقك، فيقول: ألا أعطيكم أفضل من ذلك؟ فيقولون: يا رب، وأيُّ شيء أفضل من ذلك؟ فيقول: أحل عليكم رضواني فلا أسخط عليكم بعده أبداً»[2]. فيستدل به على أنه يحل رضوانه في وقت دون وقت، وأنه قد يحل رضوانه ثم يسخط، كما يحل السخط ثم يرضى، لكن هؤلاء أحل عليهم رضواناً لا يتعقبه سخط.

٣ ـ الخلة

(٢٩ ـ ٦٣) قوله: (ونقول: إن الله اتخذ إبراهيم خليلاً، وكلّم موسى تكليماً، إيماناً وتصديقاً وتسليماً).

---

(١) هو قطعة من حديث أبي هريرة الذي يأتي بتمامه (ص٢٧٢ ـ ٢٧٣) إن شاء الله.

(٢) أخرجه البخاري (٦٥٤٩، ٧٥١٨)، ومسلم (٢٨٢٩)، والترمذي (٢٥٥٥).

ش: قال تعالى: ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: ١٢٥]، وقال تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]. الخُلَّة: كمال المحبة المستغرقة للمحب، كما قيل:

قد تخللت مسلك الروح مني ولذا سمي الخليل خليلاً

ولكن محبة الله وخلته كما يليق به تعالى، كسائر صفاته.

وثبت في «الصحيح» عن أبي سعيد الخدري، عن النبي ﷺ قال: «لو كنت متخذاً من أهل الأرض خليلاً لاتخذتُ أبا بكر خليلاً، ولكن صاحبكم خليل الله»[١]، فبين ﷺ أنه لا يصلح له أن يتخذ من المخلوقين خليلاً، وأنه لو أمكن ذلك لكان أحق الناس به أبو بكر الصديق. مع أنه ﷺ قد وصف نفسه بأنه يحب أشخاصاً، كقوله لمعاذ: «والله إني لأحبك»[٢]، وقال له عمرو بن العاص: أي الناس أحبّ إليك؟ قال: «عائشة»، قال: فمن الرجال؟ قال: «أبوها»[٣]. فعلم أن الخلة أخص من مطلق المحبة، والمحبوب بها لكمالها يكون محباً لذاته، لا لشيء آخر.

الخلة لا تقبل المشاركة:

ومن كمالها لا تقبل الشركة ولا المزاحمة، ولذلك لما اتخذ الله إبراهيم خليلاً، وكان إبراهيم قد سأل ربه أن يهب له ولداً صالحاً، فوهب له إسماعيل، فأخذ هذا الولد شُعبة من قلبه، فغار الخليل على قلب خليله أن يكون فيه مكان لغيره، فامتحنه بذبحه، ليظهر سر الخلة في تقديمه محبةَ خليله على محبة ولده، فلما استسلم لأمر ربه، وعزم على فعله، وظهر سلطان الخلة في الإقدام على ذبح الولد إيثاراً لمحبة خليله على محبته، نسخ الله ذلك عنه،

---

(١) أخرجه البخاري (٣٦٥٤) بلفظ: «ولو كنت متخذاً خليلاً غير ربي لاتخذت أبا بكر ولكن أخوة الإسلام ومودته...». ومسلم (٢٣٨٢) بنحوه، والترمذي (٣٦٦٠).

(٢) أخرجه من حديث معاذ: أبو داود (١٥٢٢)، والنسائي (١٣٠٣)، وأحمد (٥/ ٢٤٥)، والحاكم (١/ ٢٧٣) وقال: صحيح على شرط الشيخين ووافقه الذهبي. قال المحقق (ص٣٩٧): (إسناده صحيح وصححه ابن خزيمة وابن حبان).

(٣) أخرجه البخاري (٣٦٦٢)، ومسلم (٢٣٨٤)، والترمذي (٣٨٨٥) من حديث عمرو بن العاص.

وفداه بالذبح العظيم؛ لأن المصلحة في الذبح كانت ناشئة من العزم وتوطين النفس على ما أمر، فلما حصلت هذه المصلحة عاد الذبح نفسه مفسدة، فنسخ في حقه، وصارت الذبائح والقرابين من الهدايا والضحايا سنة في أتباعه إلى يوم القيامة.

مشاركة النبي ﷺ لإبراهيم وموسى فيما اختصّا به:

وكما أن منزلة الخلة الثابتة لإبراهيم صلوات الله عليه قد شاركه فيها نبينا ﷺ كما تقدم، كذلك منزلة التكليم الثابتة لموسى - صلوات الله عليه - قد شاركه فيها نبينا ﷺ، كما ثبت ذلك في حديث الإسراء.

إنكار الجهمية لصفة الخلة والمحبة:

وأنكرت الجهمية حقيقة المحبة من الجانبين، زعماً منهم أن المحبة لا تكون إلا لمناسبة بين المحب والمحبوب، وأنه لا مناسبة بين القديم والمحدَث توجب المحبة! وكذلك أنكروا حقيقة التكليم، كما تقدم، وكان أول من ابتدع هذا في الإسلام هو الجعد بن درهم، في أوائل المائة الثانية فضحى به خالد بن عبد الله القسري أميرُ العراق والمشرق بواسط، خطب الناس يوم الأضحى فقال: أيها الناس ضحّوا، تقبل الله ضحاياكم، فإني مُضَحٍّ بالجعد بن درهم، إنه زعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلاً، ولم يكلم موسى تكليماً، [تعالى الله عما يقول الجعد علواً كبيراً][1]، ثم نزل فذبحه. وكان ذلك بفتوى أهل زمانه من علماء التابعين ﷺ، فجزاه الله عن الدين وأهله خيراً. وأخذ هذا المذهبَ عن الجعد الجهم بن صفوان، فأظهره وناظر عليه، وإليه أضيف قول: «الجهمية». فقتله سلم بن أحوز أمير خراسان بها، ثم انتقل ذلك إلى المعتزلة أتباع عمرو بن عُبيد، وظهر قولهم في أثناء خلافة المأمون، حتى امتُحن أئمة الإسلام، ودعوهم إلى الموافقة لهم على ذلك. وأصل هذا مأخوذ عن المشركين والصابئة.

---

(١) ما بين المعقوفتين من كلام الشارح على الفقرة رقم (١٢٠) والتي أولها: (فهذا ديننا واعتقادنا ظاهراً وباطناً...). والقصة أخرجها البخاري في خلق أفعال العباد (ص٢٩ - ٣٠)، والبيهقي في الأسماء والصفات (١/ ٣٩٢) من طريق عبد الرحمٰن بن محمد بن حبيب بن أبي حبيب عن أبيه عن جده.

٤ ـ العرش والكرسي[١]

(٣٠ ـ ٦١) قوله: (والعرش والكرسي حق).

أولاً: العرش:

ش: قال تعالى: ﴿ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ ﴿١٥﴾﴾ [البروج: ١٥]، ﴿الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ ﴿٥﴾﴾ [طه: ٥]، وفي دعاء الكرب المروي في «الصحيحين»: «لا إله إلا الله العظيم الحليم، لا إله إلا الله رب العرش العظيم، لا إله إلا الله رب السمٰوات ورب الأرض رب العرش الكريم»[٢].

وفي «صحيح» البخاري عن رسول الله ﷺ أنه قال: «إذا سألتم الله فسلوه الفردوس، فإنه أوسط الجنة، وأعلى الجنة وفوقه عرش الرحمن»[٣]، يروى: «وفوقَهُ» بالنصب على الظرفية، وبالرفع على الابتداء، أي: وسقفه.

أوهام أهل الكلام في صفة العرش:

وذهب طائفة من أهل الكلام إلى أن العرش فلك مستدير من جميع جوانبه محيط بالعالم من كل جهة، وهذا ليس بصحيح؛ لأنه قد ثبت في الشرع أن له قوائم تحمله الملائكة، كما قال ﷺ: «فإن الناس يصعقون، فأكون أول من يفيق، فإذا أنا بموسى آخذٌ بقائمة من قوائم العرش، فلا أدري أفاق قبلي أم جوزي بصعقة الطور»[٤].

---

(١) آثرنا وضع الفقرة الخاصة بالعرش والكرسي ضمن صفات الفعل، ولم نضعها في صفات الذات عند الحديث عن صفة العلو، وذلك لأن ذكر العرش متعلق بصفة الاستواء، وهي من صفات الفعل التي تتعلق بمشيئته وإرادته سبحانه، ويدل على ذلك التعبير بـ«ثم» في قوله: ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾ بعد قوله تعالى: ﴿خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ﴾، أما علوه سبحانه وفوقيته فهي من صفات ذاته كما تقدم.

(٢) أخرجه البخاري (٦٣٤٥)، ومسلم (٢٧٣٠)، والترمذي (٣٤٣٥)، وابن ماجه (٣٨٨٣) من حديث ابن عباس.

(٣) أخرجه البخاري (٢٧٩٠، ٧٤٢٣)، وأحمد (٢/ ٣٣٥)، والبيهقي في الأسماء والصفات (٢/ ١٤٢)، وابن أبي عاصم (٥٨١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) أخرجه البخاري (٢٤١٢، ٣٣٩٨)، ومسلم (٢٣٧٤)، وأحمد (٣/ ٣٣) من حديث أبي سعيد الخدري، وفي الباب عن أبي هريرة عند البخاري (٢٤١١)، ومسلم (٢٣٧٣)، وأبي داود (٤٦٧١)، وأحمد (٢/ ٢٦٤).

والعرش في اللغة عبارة عن السرير الذي للمَلك، كما قال تعالى عن بلقيس: ﴿وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ﴾ [النمل: ٢٣]. وليس هو فلكاً، ولا تفهم منه العرب ذلك، والقرآن إنما نزل بلغة العرب، فهو: سرير ذو قوائم تحمله الملائكة، وهو كالقبة على العالم، وهو سقفُ المخلوقات.

وأما من حرَّف كلام الله، وجعل العرش عبارة عن المُلْك، كيف يصنع بقوله تعالى: ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَٰنِيَةٌ﴾ [الحاقة: ١٧]. وقوله: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾ [هود: ٧]. أيقول: ويحمل ملكَه يومئذٍ ثمانية؟! وكان ملكه على الماء! هل يقول هذا عاقل يدري ما يقول؟!.

ثانياً: الكرسي:

وأما الكرسي فقال تعالى: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [البقرة: ٢٥٥]. وقد قيل: هو العرش. والصحيح أنه غيره، نقل ذلك عن ابن عباس رضي الله عنهما وغيره.

فعن سعيد بن جبير عن ابن عباس، في قوله تعالى: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، أنه قال: الكرسي: موضع القدمين، والعرش لا يقدر قدره إلا الله تعالى[1].

وقيل: كرسيه علمه، والظاهر أنه من جراب الكلام المذموم، وإنما هو كما قال غير واحد من السلف: بين يدي العرش كالمرقاة إليه.



(١) أخرجه الحاكم (٢/ ٢٨٢) وقال: صحيح على شرط الشيخين ووافقه الذهبي، وأخرجه البيهقي في الأسماء والصفات (٢/ ٨٩)، وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد (٦/ ٣٢٣) وقال: رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح.

الفصل الثاني

أبحاث الكفر والإيمان

وهو قسمان:

القسم الأول: أبحاث الإيمان.

وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: تعريف الإيمان.

المبحث الثاني: تفاضل أهل الإيمان.

المبحث الثالث: زيادة الإيمان ونقصانه.

المبحث الرابع: الإسلام والإيمان والإحسان.

المبحث الخامس: مسألة الاستثناء في الإيمان.

المبحث السادس: أركان الإيمان.

القسم الثاني: أبحاث التكفير.

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: القول في أهل الكبائر.

المبحث الثاني: مسألة تكفير المعين.

المبحث الثالث: كفر دون كفر.

المبحث الرابع: الحكم بغير ما أنزل الله.

أولاً:

أبحاث الإيمان

المبحث الأول

تعريف الإيمان

(٣١ ـ ٧٢) قوله: (والإيمان: هو الإقرار باللسان، والتصديق بالجنان).

(٣٢ ـ ٧٤) قوله: (والإيمان واحد، وأهله في أصله سواء[١] والتفاضل بينهم بالخشية والتقى ومخالفة الهوى، وملازمة الأَوْلى).

ش: اختلف الناس فيما يقع عليه اسم الإيمان، اختلافاً كثيراً:

١ ـ فذهب مالك والشافعي وأحمد والأوزاعي وإسحاق بن راهويه وسائر أهل الحديث وأهلُ المدينة رحمهم الله، وأهل الظاهر وجماعة من المتكلمين: إلى أنه تصديق بالجنان، وإقرار باللسان، وعمل بالأركان.

٢ ـ وذهب كثير من أصحابنا[٢] إلى ما ذكره الطحاوي رَحِمَهُ اللهُ: أنه الإقرار باللسان، والتصديق بالجنان.

---

(١) قال الشيخ عبد العزيز بن باز في تعليقه على متن الطحاوية (ص٢٠): («قوله: والإيمان واحد وأهله في أصله سواء». هذا فيه نظر بل هو باطل فليس أهل الإيمان فيه سواء بل هم متفاوتون تفاوتاً عظيماً، فليس إيمان الرسل كإيمان غيرهم، كما أنه ليس إيمان الخلفاء الراشدين وبقية الصحابة رضي الله عنهم مثل إيمان غيرهم، وهكذا ليس إيمان المؤمنين كإيمان الفاسقين، وهذا التفاوت بحسب ما في القلب من العلم بالله وأسمائه وصفاته وما شرعه لعباده، وهو قول أهل السنّة والجماعة خلافاً للمرجئة ومن قال بقولهم والله المستعان).اهـ.
هذا وسيأتي في كلام الشارح (ص١٣٧) توجيه محتمل لقول الشيخ: (وأهله في أصله سواء) وإن كان الصواب في المسألة قول جمهور أهل السنّة كما بيّنه الشيخ عبد العزيز بن باز رَحِمَهُ اللهُ.

(٢) أي: الحنفية.

٣ ـ ومنهم من يقول: إن الإقرار باللسان ركن زائد ليس بأصلي، وإلى هذا ذهب أبو منصور الماتريدي رَحِمَهُ اللَّهُ، ويروى عن أبي حنيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

٤ ـ وذهب الكرَّامية إلى أن الإيمان هو الإقرار باللسان فقط! فالمنافقون عندهم مؤمنون كاملو الإيمان، لكن يقولون بأنهم يستحقون الوعيد الذي أوعدهم الله به! وقولهم ظاهر الفساد.

٥ ـ وذهب الجهم بن صفوان وأبو الحسن الصالحي ـ أحدُ رؤساء القدرية ـ إلى أن الإيمان هو المعرفة بالقلب! وهذا القول أظهر فساداً مما قبله! فإنّ لازمه أن فرعون وقومه كانوا مؤمنين، فإنهم عرفوا صدق موسى وهارون ـ عليهما الصلاة والسلام ـ، ولم يؤمنوا بهما، ولهذا قال موسى لفرعون: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ بَصَآئِرَ﴾ [الإسراء: ١٠٢]. وقال تعالى: ﴿وَجَحَدُوا۟ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا ۚ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴿١٤﴾﴾ [النمل: ١٤].

بل إبليس يكون عند الجهم مؤمناً كامل الإيمان! فإنه لم يجهل ربه، بل هو عارف به، ﴿قَالَ رَبِّ فَأَنظِرْنِىٓ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴿٣٦﴾﴾ [الحجر: ٣٦].

والكفر عند الجهم هو الجهل بالرب تعالى، ولا أحد أجهل منه بربه! فإنه جعله الوجود المطلق، وسلب عنه جميع صفاته، ولا جهل أكبر من هذا، فيكون كافراً بشهادته على نفسه!.

وبين هذه المذاهب مذاهب أخَر، أعرضت عن ذكرها اختصاراً[1].

---

(١) قال الخوارج والعلاف من المعتزلة: إن الإيمان هو الطاعة بأسرها فرضاً كانت أو نفلاً، وهذا القول مصادم لتعليم النبي ﷺ لوفود العرب السائلين عن الإسلام والإيمان، وكلما يقول له السائل في فريضة: هل عليَّ غيرها قال: «لا، إلا أن تطوع شيئاً».

وذهب الجبائي وأكثر المعتزلة البصرية إلى أنه الطاعات المفروضة من الأفعال والتروك دون النوافل، وهذا يدخل المنافقين في الإيمان.

وذهب الباقون من المعتزلة إلى أنه العمل والنطق والاعتقاد والفرق بين هذا وبين قول السلف: أن السلف لم يجعلوا كل الأعمال شرطاً في الصحة، بل جعلوا كثيراً منها شرطاً في الكمال... والمعتزلة جعلوها كلها شرطاً في الصحة. انظر: معارج القبول (٢/ ٣١).

حقيقة الخلاف بين أبي حنيفة والأئمة الباقين:

والاختلاف الذي بين أبي حنيفة والأئمة الباقين من أهل السنة اختلاف صوري(١). فإن كون أعمال الجوارح لازمة لإيمان القلب، أو جزءاً من

---

(١) لا شك أنه بالنظر إلى قضية الحكم على أهل الكبائر يمكن القول بأن الخلاف بين الإمام أبي حنيفة والأئمة الباقين خلاف لفظي، حيث اتفق الفريقان على عدم تكفير أهل الكبائر وعدم خلودهم في النار، وعلى هذا يحمل ما جاء في بعض كلام شيخ الإسلام ابن تيمية من أن أكثر التنازع في هذه المسألة خلاف لفظي. مجموع الفتاوى (٧/ ٢٩٧).

ولكن النظر إلى الموضوع من جميع زواياه يكشف أن الخلاف وإن كان في هذه الجزئية لفظياً فإنه في غيرها حقيقي. قال الشيخ ابن باز: (وإخراج العمل من الإيمان قول المرجئة، وليس الخلاف بينهم وبين أهل السنّة فيه لفظياً، بل هو لفظي ومعنوي، ويترتب عليه أحكام كثيرة يعلمها من تدبّر كلام أهل السنّة وكلام المرجئة، والله المستعان). من تعليقه على متن العقيدة الطحاوية (ص٢٠).

ومما يبيّن أن الخلاف حقيقي أمور كثيرة، منها:

أولاً: أن القول بإخراج العمل من مسمى الإيمان يؤدي إلى القول بأن من ترك العمل بالكلية لا يكفر، بينما يرى أهل السنّة أنه كافر. قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (ومن قال بحصول الإيمان الواجب بدون فعل شيء من الواجبات سواء جعل فعل تلك الواجبات لازماً له أو جزءاً منه، فهذا نزاع لفظي كان مخطئاً خطأً بيّناً، وهذه بدعة الإرجاء التي أعظم السلف والأئمة الكلام في أهلها وقالوا فيها من المقالات الغليظة ما هو معروف). مجموع الفتاوى (٧/ ٦٢١).

ثانياً: أن القول بإخراج العمل من مسمى الإيمان ينبني عليه القول بعدم تفاضل أهل الإيمان، وهذا قول باطل مخالف لعقيدة السلف. قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (والسلف اشتد نكيرهم على المرجئة لما أخرجوا العمل من الإيمان، وقالوا: إن الإيمان يتماثل الناس فيه، ولا ريب أن قولهم بتساوي إيمان الناس من أفحش الخطأ، بل لا يتساوى الناس في التصديق ولا في الحب ولا في الخشية ولا في العلم، بل يتفاضلون من وجوه كثيرة، وأيضاً فإخراجهم العمل يشعر أنهم أخرجوا أعمال القلوب أيضاً، وهذا باطل قطعاً، فإن من صدق الرسول وأبغضه وعاداه بقلبه وبدنه فهو كافر قطعاً بالضرورة، وإن أدخلوا أعمال القلوب في الإيمان أخطؤوا أيضاً؛ لامتناع قيام الإيمان بالقلب من غير حركة بدن). مجموع الفتاوى (٧/ ٥٥٥ ـ ٥٥٦).

ثالثاً: أن من ثمرات إخراجهم العمل من مسمى الإيمان منع الاستثناء في الإيمان، فلا يجوز عندهم أن يقول المرء: أنا مؤمن إن شاء الله؛ لأنه لما كان الإيمان عندهم شيئاً واحداً لا يزيد ولا ينقص، فإن الشك فيه يُذهبه، بينما يرى السلف أنه يجوز =

الإيمان، مع الاتفاق على أن مرتكب الكبيرة لا يخرج من الإيمان، بل هو في مشيئة الله، إن شاء عذبه، وإن شاء عفا عنه نزاع لفظي، لا يترتب عليه فساد اعتقاد. والقائلون بتكفير تارك الصلاة، ضموا إلى هذا الأصل أدلة أخرى. وإلا فقد نفى النبي ﷺ الإيمان عن الزاني والسارق وشارب الخمر والمنتهب[1]، ولم يوجب ذلك زوال اسم الإيمان عنهم بالكلية، اتفاقاً. ولا خلاف بين أهل السنة أن الله تعالى أراد من العباد القول والعمل، وأعني بالقول: التصديق بالقلب والإقرار باللسان، وهذا الذي يُعنى به عند إطلاق قولهم: الإيمان قول وعمل. لكن هذا المطلوب من العباد: هل يشمله اسم الإيمان؟ أم الإيمان أحدُهما، وهو القول وحده، والعمل مغاير له لا يشمله اسم الإيمان عند إفراده بالذكر وإن أطلق عليهما كان مجازاً؟ هذا محل النزاع.

وإذا كان النزاع في هذه المسألة بين أهل السنة نزاعاً لفظياً، فلا محذور فيه، سوى ما يحصل من عدوان إحدى الطائفتين على الأخرى والافتراق بسبب ذلك، وأن يصير ذلك ذريعة إلى بدع أهل الكلام المذموم من أهل الإرجاء ونحوهم، وإلى ظهور الفسق والمعاصي، بأن يقول: أنا مؤمن مسلم حقّاً كامل الإيمان والإسلام ولي من أولياء الله! فلا يبالي بما يكون منه من المعاصي. وبهذا المعنى قالت المرجئة: لا يضر مع الإيمان ذنب لمن عمله! وهذا باطل قطعاً. فالإمام أبو حنيفة ﷺ نظر إلى حقيقة الإيمان لغة مع أدلة من كلام الشارع، وبقية الأئمة رحمهم الله نظروا إلى حقيقته في عرف الشارع،

= الاستثناء باعتبار ويمنع باعتبار كما سيأتي في كلام الشارح، وعلى ذلك اشتط بعض الحنفية في تعصبهم فمنعوا تزوج الحنفي من شافعية، كما يأتي بيانه في هامش (ص١٥٠) نقلاً عن الشيخ الألباني ﷺ.

(١) كما في صحيح البخاري (٢٤٧٥) من حديث أبي هريرة ﷺ قال: قال النبي ﷺ: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشرب وهو مؤمن، ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن، ولا ينتهب نُهبة يرفع الناس إليه فيها أبصارهم حين ينتهبها وهو مؤمن».
وأخرجه مسلم (٥٧)، وأبو داود (٤٦٨٩)، والترمذي (٢٦٢٥)، والنسائي (٤٨٧٠)، وابن ماجه (٣٩٣٦).

فإن الشارع ضم إلى التصديق أوصافاً وشرائط، كما في الصلاة والصوم والحج ونحو ذلك.

من أدلة الحنفية في إخراج العمل من مسمّى الإيمان:

فمن أدلة الأصحاب لأبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ.

١ ـ أن الإيمان في اللغة عبارة عن التصديق، قال تعالى خبراً عن إخوة يوسف: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا﴾ [يوسف: ١٧]، أي بمصدق لنا، ومنهم من ادعى إجماع أهل اللغة على ذلك.

٢ ـ ثم هذا المعنى اللغوي ـ وهو التصديق بالقلب ـ هو الواجب على العبد حقّاً لله، وهو أن يصدق الرسول ﷺ فيما جاء به من عند الله، فمن صدق الرسول فيما جاء به من عند الله، فهو مؤمن فيما بينه وبين الله تعالى، والإقرارُ شرطُ إجراء أحكام الإسلام في الدنيا هذا على أحد القولين.

٣ ـ ولأنه ضد الكفر، وهو التكذيب والجحود، وهما يكونان بالقلب، فكذا ما يضادُّهما.

وقوله: ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ﴾ [النحل: ١٠٦]، يدل على أن القلب هو موضع الإيمان، لا اللسان.

٤ ـ ولأنه لو كان مركباً من قول وعمل، لزال كله بزوال جزئه.

٥ ـ ولأن العمل قد عطف على الإيمان، والعطف يقتضي المغايرة، قال تعالى: ﴿ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ في مواضع من القرآن.

مناقشة تلك الأدلة:

١ ـ مناقشة الدليل الأول:

أ ـ وقد اعتُرض على استدلالهم بأن الإيمان في اللغة عبارة عن التصديق بمنع الترادف بين التصديق والإيمان، ومما يدل على عدم الترادف:

ـ أنه يقال للمخبَر إذا صدَّق: صدَّقه، ولا يقال: آمَنه، ولا آمن به، بل يقال: آمن له، كما قال تعالى: ﴿فَـَٔامَنَ لَهُۥ لُوطٌ﴾ [العنكبوت: ٢٦]. وقال تعالى: ﴿يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [التوبة: ٦١]، ففرَّق بين المعدَّى بالباء والمعدَّى باللام، فالأول يقال للمخبَر به، والثاني للمخبِر.

- والفرق بينهما ثابت في المعنى، فإن كل مخبر عن مشاهدة أو غيب، يقال له في اللغة: صدقتَ، كما يقال له: كذبتَ. فمن قال: السماء فوقنا، قيل له: صدقت. وأما لفظ الإيمان فلا يستعمل إلا في الخبر عن الغائب، فيقال لمن قال: طلعت الشمس: صدَّقناه، ولا يقال: آمنا له، فإن فيه أصل معنى الأمن، فالأمر الغائب هو الذي يؤتمن عليه المخبِرُ ولهذا لم يأت في القرآن وغيره لفظ (آمن له) إلا في هذا النوع.

ب - ولو سُلِّم الترادفُ، فالتصديق يكون بالأفعال أيضاً. كما ثبت في «الصحيحين» عن النبي ﷺ أنه قال: «العينان تزنيان، وزناهما النظر، والأذن تزني، وزناها السمع. .» إلى أن قال: «والفرج يصدِّق ذلك ويكذبه»[1].

فالتصديق الذي هو الإيمان، أدنى أحواله أن يكون نوعاً من التصديق العام، فلا يكون مطابقاً له في العموم والخصوص.

٢ - مناقشة الدليل الثاني:

وقالوا[2]: إن الرسول ﷺ قد وقفنا على معاني الإيمان، وعلمنا من مراده علماً ضرورياً أن من قيل: إنّه صدّق ولم يتكلم بلسانه بالإيمان، مع قدرته على ذلك، ولا صلى، ولا صام، ولا أحب الله ورسوله، ولا خاف الله، بل كان مبغضاً للرسول، معادياً له يقاتله: أن هذا ليس بمؤمن. كما علمنا أنه رتَّب الفوز والفلاح على التكلم بالشهادتين مع الإخلاص والعمل بمقتضاهما.

٣ - مناقشة الدليل الثالث:

لم يقابَل لفظ الإيمان قط بالتكذيب كما يقابل لفظ التصديق، وإنما يقابل بالكفر، والكفر لا يختص بالتكذيب، بل لو قال: أنا أعلم أنك صادق ولكن لا أتبعك، بل أعاديك وأبغضك وأخالفك، لكان كفره أعظم، فعُلم أن

---

(١) أخرجه البخاري (٦٢٤٣) من حديث أبي هريرة بلفظ: «إن الله كتب على ابن آدم حظه من الزنا أدرك ذلك لا محالة؛ فزنا العين النظر، وزنا اللسان المنطق، والنفس تتمنى وتشتهي، والفرج يصدق ذلك ويكذبه». وأخرجه مسلم (٢٦٥٧)، وأبو داود (٢١٥٢).

(٢) أي: جمهور أهل السنّة المخالفون للحنفية.

الإيمان ليس هو التصديق فقط، ولا الكفر هو التكذيب فقط، بل إذا كان الكفر يكون تكذيباً، ويكون مخالفة ومعاداة بلا تكذيب. فكذلك الإيمان، يكون تصديقاً وموافقة وموالاة وانقياداً، ولا يكفي مجرد التصديق.

وقالوا أيضاً: وهنا أصل آخر وهو أن القول قسمان: قول القلب وهو الاعتقاد، وقول اللسان وهو التكلم بكلمة الإسلام. والعمل قسمان: عمل القلب وهو نيته وإخلاصه، وعمل الجوارح. فإذا زالت هذه الأربعة زال الإيمان بكماله، وإذا زال تصديق القلب لم تنفع بقية الأجزاء، فإن تصديق القلب شرط في اعتبارها، وإذا بقي تصديق القلب وزال الباقي فهذا موضع المعركة.

ولا شك أنه يلزم من عدم طاعة الجوارح عدم طاعة القلب، إذ لو أطاع القلب وانقاد، لأطاعت الجوارح وانقادت، ويلزم من عدم طاعة القلب وانقياده عدم التصديق المستلزم للطاعة. قال ﷺ: «إن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح لها سائر الجسد، وإذا فسدت فسد لها سائر الجسد، ألا وهي القلب»[(١)]، فمن صلح قلبه صلح جسده قطعاً، بخلاف العكس.

٤ ـ مناقشة الدليل الرابع:

وأما كونه يلزم من زوال جزئه زوال كله، فإن أريد أن الهيئة الاجتماعية لم تبق مجتمعة كما كانت، فمسلّم، ولكن لا يلزم من زوال بعضها زوال سائر الأجزاء، فيزول عنه الكمال فقط. فقد قال ﷺ: «الإيمان بضع وسبعون شعبة، أعلاها قول: لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق»[(٢)].

---

(١) أخرجه البخاري (٥٢)، ومسلم (١٥٩٩)، وابن ماجه (٣٩٨٤) من حديث النعمان بن بشير.

(٢) أخرجه البخاري (٩) من حديث أبي هريرة بلفظ: «الإيمان بضع وستون شعبة، والحياء شعبة من الإيمان». وأخرجه مسلم (٣٥) بلفظ: «الإيمان بضع وسبعون شعبة، والحياء شعبة من الإيمان». وفي رواية: «الإيمان بضع وسبعون أو بضع وستون شعبة فأفضلها قول: لا إله إلا الله وأدناها إماطة الأذى عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان». وأخرجه أبو داود (٤٦٧٦)، والترمذي (٢٦١٤)، والنسائي (٥٠٠٤، ٥٠٠٥) بلفظ: «بضع وسبعون» من غير تردد، وابن ماجه (٥٧) بلفظ: =

فإذا كان الإيمان أصلاً له شعب متعددة، فإن هذه الشُّعب منها ما يزول الإيمان بزوالها، كشعبة الشهادة، ومنها ما لا يزول بزوالها، كترك إماطة الأذى عن الطريق، وبينهما شعب متفاوتة تفاوتاً عظيماً، منها ما يقرب من شعبة الشهادة، ومنها ما يقرب من شعبة إماطة الأذى.

٥ ـ مناقشة الدليل الخامس:

وأما كون عطف العمل على الإيمان يقتضي المغايرة، فلا يكون العمل داخلاً في مسمى الإيمان: فلا شك أن الإيمان تارة يذكر مطلقاً عن العمل وعن الإسلام، وتارة يقرن بالعمل الصالح، وتارة يقرن بالإسلام. فالمطلق مستلزم للأعمال، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [الأنفال: ٢].

وأما إذا عطف عليه العمل الصالح، فاعلم أن عطف الشيء على الشيء يقتضي المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه مع الاشتراك في الحكم الذي ذُكر لهما، والمغايرة على مراتب:

أعلاها: أن يكونا متباينين، ليس أحدهما هو الآخر، ولا جُزءَه، ولا بينهما تلازم، كقوله تعالى: ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾ [الأنعام: ١].

ويليه: أن يكون بينهما تلازم، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا۟ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُوا۟ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٤٢﴾﴾ [البقرة: ٤٢].

الثالث: عطف بعض الشيء عليه، كقوله تعالى: ﴿حَٰفِظُوا۟ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ﴾ [البقرة: ٢٣٨]. ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾ [البقرة: ٩٨].

وفي مثل هذا وجهان: أحدهما: أن يكون داخلاً في الأول، فيكون مذكوراً مرتين. والثاني: أن عطفه عليه يقتضي أنه ليس داخلاً فيه هنا، وإن كان داخلاً فيه منفرداً، كما قيل مثل ذلك في لفظ: «الفقراء والمساكين» ونحوهما مما تتنوع دلالته بالإفراد والاقتران.

= «بضع وستون ـ أو سبعون ـ باباً». هذا وقد رجح الحافظ ابن حجر في الفتح (١/ ٦٧) رواية البخاري: «بضع وستون» لأن هذا العدد هو المتيقن، وما عداه مشكوك فيه.

الرابع: عطف الشيء على الشيء لاختلاف الصفتين، كقوله تعالى: ﴿غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوۡبِ﴾ [غافر: ٣]. وقد جاء في الشعر العطف لاختلاف اللفظ فقط كقوله:

فألفى قولها كذباً وميناً[١]

فإذا كان العطف في الكلام يكون على هذه الوجوه، نظرنا في كلام الشارع، كيف ورد فيه الإيمان، فوجدناه إذا أطلق يراد به ما يراد بلفظ البِر، والتقوى، والدين، ودين الإسلام.

وفي الصحيح قوله لوفد عبد القيس: «آمركم بالإيمان بالله وحده، أتدرون ما الإيمان بالله؟ شهادة أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وأن تؤدوا الخُمس من المغنم»[٢]، ومعلوم أنه لم يُرد أن هذه الأعمال تكون إيماناً بالله بدون إيمان القلب، لما قد أخبر في مواضع أنه لا بد من إيمان القلب، فعلم أن هذه مع إيمان القلب هو الإيمان. وأي دليل على أن الأعمال داخلة في مسمى الإيمان فوق هذا الدليل؟ فإنه فسر الإيمان بالأعمال ولم يذكر التصديق، للعلم بأن هذه الأعمال لا تفيد مع الجحود[٣].

---

(١) قال المحقق (ص٤٨٥): (عجز بيت لعدي بن زيد العبادي... وصدره:
فقدمت الأديم لِرَاهِشَيْهِ).اهـ
والمين: الكذب. انظر: القاموس المحيط (٤/ ٢٧٣).

(٢) أخرجه البخاري (٥٣)، ومسلم (١٧)، وأبو داود (٣٦٩٢، ٤٦٧٧)، والترمذي (٢٦١١)، والنسائي (٥٠٣١) من حديث ابن عباس.

(٣) قد أدخل الشارح رحمه الله في مناقشته لهذا الدليل قضية الكلام على تعريف الإسلام والتفرقة بين حال اقترانه بالإيمان وافتراقه عنه، وقد رأينا فصله ليكون مبحثاً مستقلاً.
وحاصل ما أجاب به الشارح عن استدلالهم بعطف العمل على الإيمان أن العطف هنا هو من قبيل المرتبة الثالثة من مراتب المغايرة؛ أي عطف بعض الشيء عليه، فالعمل جزء من مسمى الإيمان، ولكنه لما عطف عليه صار غير داخل فيه، كما هو الحال عند اقتران الإيمان بالإسلام فيصير لكل منهما معنى في حين لو ذكر أحدهما مفرداً شمل الثاني على ما سيأتي في مبحث مسمى الإسلام، والله أعلم.

المبحث الثاني
تفاضل أهل الإيمان

قد أجمعوا على أنه لو صدق بقلبه وأقر بلسانه، وامتنع عن العمل بجوارحه أنه عاصٍ لله ورسوله، مستحق للوعيد، لكن فيمن يقول: إن الأعمال غير داخلة في مسمى الإيمان من قال: لما كان الإيمان شيئاً واحداً فإيماني كإيمان أبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما! بل قال: كإيمان الأنبياء والمرسلين وجبريل وميكائيل عليهم السلام!! وهذا غلوّ منه. فإن الكفر مع الإيمان كالعمى مع البصر، ولا شك أن البصراء يختلفون في قوة البصر وضعفه، فمنهم الأخفش والأعشى[1] ومن يرى الخط الثخين دون الدقيق إلا بزجاجة ونحوها، ومن يرى عن قرب زائد على العادة، وآخر بضده.

ولهذا ـ والله أعلم ـ قال الشيخ رحمه الله: وأهله في أصله سواء، يشير إلى أن التساوي إنما هو في أصله، ولا يلزم منه التساوي من كل وجه، بل تفاوت نور «لا إله إلا الله» في قلوب أهلها لا يحصيه إلا الله تعالى.

وكلما اشتد نور هذه الكلمة وعظم، أحرق من الشبهات والشهوات بحسب قوته، بحيث إنه ربما وصل إلى حال لا يصادف شهوة ولا شبهة ولا ذنباً إلا أحرقه، وهذه حال الصادق في توحيده. فسماء إيمانه قد حُرست بالرجوم من كل سارق.

ومن عرف هذا عرف معنى قول النبي ﷺ: «إن الله حرم على النار من قال: لا إله إلا الله، يبتغي بذلك وجه الله»[2].

---

(١) الأخفش: هو الذي يبصر الشيء بالليل، ولا يبصره بالنهار. والأعشى: هو الذي لا يبصر بالليل، ويبصر بالنهار. انظر: مختار الصحاح (ص٢٨٢، ٤٣٥).

(٢) قطعة من حديث أخرجه البخاري (٤٢٥)، ومسلم (٣٣)، وأحمد (٤/ ٤٤) من حديث عتبان بن مالك.

وما جاء من هذا النوع من الأحاديث التي أشكلت على كثير من الناس، حتى ظنها بعضهم منسوخة، وظنها بعضهم قبل ورود الأوامر والنواهي، وحملها بعضهم على نار المشركين والكفار، وأوَّل بعضهم الدخول بالخلود، ونحو ذلك. والشارع صلوات الله وسلامه عليه لم يجعل ذلك حاصلاً بمجرد قول اللسان فقط، فإن هذا من المعلوم بالاضطرار من دين الإسلام، فإن المنافقين يقولونها بألسنتهم، وهم تحت الجاحدين في الدرك الأسفل من النار.

وتأمل حديث البطاقة التي توضع في كفة، ويقابلها تسعة وتسعون سجلاً، كل سجل منها مدُّ البصر، فتثقل البطاقة، وتطيش السجلات، فلا يعذب صاحبها[١]. ومعلوم أن كل موحد له مثل هذه البطاقة، وكثير منهم يدخل النار. وتأمل ما قام بقلب قاتل المائة من حقائق الإيمان، التي لم تشغله عند السياق عن السير إلى القرية، وحملته وهو في تلك الحال أن جعل ينوء بصدره وهو يعالج سكرات الموت[٢]، وتأمل ما قام بقلب البغيّ من الإيمان، حين نزعت موقها وسقت الكلب من الرَّكيَّة، فغُفر لها[٣]. وهكذا العقل أيضاً، فإنه يقبل التفاضل، وأهله في أصله سواء، مستوون في أنهم عقلاء غير مجانين، وبعضهم أعقل من بعض.

وأما زيادة الإيمان من جهة الإجمال والتفصيل: فمعلوم أنه لا يجب في أول الأمر ما وجب بعد نزول القرآن كله، ولا يجب على كل أحد من الإيمان المفصل مما أخبر به الرسول ما يجب على من بلغه خبره، كما في حق

---

(١) أخرجه الترمذي (٢٦٣٩)، وابن ماجه (٤٣٠٠)، وأحمد (٢/٢١٣)، والحاكم (١/٦، ٥٢٩) من حديث عبد الله بن عمرو، وحسّنه الترمذي، وصححه الحاكم على شرط مسلم ووافقه الذهبي. قال الشيخ الألباني: وهو كما قالا. انظر: السلسلة الصحيحة (١٣٥).

(٢) حديث الرجل الذي قتل مائة ثم تاب فتاب الله عليه وأدخله الجنة. أخرجه البخاري (٣٤٧٠)، ومسلم (٢٧٦٦)، وابن ماجه (٢٦٢٢) من حديث أبي سعيد الخدري.

(٣) حديث البغي التي نزعت موقها فسقت الكلب فغفر لها. أخرجه البخاري (٣٤٦٧)، ومسلم (٢٢٤٥)، وأحمد (٢/٥٠٧) من حديث أبي هريرة.

النجاشي[١] وأمثاله.

وكذلك الرجل أول ما يُسلم، إنما يجب عليه الإقرار المجمل، ثم إذا جاء وقت الصلاة كان عليه أن يؤمن بوجوبها ويؤديها، فلم يتساو الناس فيما أمروا به من الإيمان.

فكيف يقال بعد هذا: إن إيمان أهل السموات والأرض سواء؟! وإنما التفاضل بينهم بمعانٍ أخر غير الإيمان؟!.



(١) في هذا القول ردّ على من زعم في عصرنا: أن من حكم الناس بغير ما أنزل الله وسنّ لهم قانوناً غير شريعته أنه لا يكفر محتجاً بأن النجاشي لم يحكم قومه بشريعة الله. فالبون شاسع بين النجاشي الذي لم يبلغه كثير مما أنزل الله، بل مات قبل اكتمال الشرائع وبين من عرف شرع الله ثم نحّاه جانباً وشرع للناس شرعاً سواه. انظر تعليقنا على كلام الشارح على الحكم بغير ما أنزل الله بهامش (ص١٧١ ـ ١٧٢).

المبحث الثالث

زيادة الإيمان ونقصانه

التصديق المستلزم لعمل القلب والجوارح أكمل من التصديق الذي لا يستلزمه، فالعلم الذي يعمل به صاحبه أكمل من العلم الذي لا يعمل به، فإذا لم يحصل اللازم دل على ضعف الملزوم.

ولا شك أن من قام بقلبه التصديق الجازم، الذي لا يقوى على معارضته شهوة ولا شبهة: لا تقع معه معصية، ولولا ما حصل له من الشهوة والشبهة أو إحداهما لما عصى، بل يشتغل قلبه ذلك الوقت بما يواقعه من المعصية، فيغيب عنه التصديق والوعيد فيعصي، ولهذا ـ والله أعلم ـ قال ﷺ: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن...»[1] الحديث. فهو حين يزني يغيب عنه تصديقه بحرمة الزنا، وإن بقي أصل التصديق في قلبه، ثم يعاوده. فإن المتقين كما وصفهم الله بقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ إِذَا مَسَّهُمْ طَٰٓئِفٌ مِّنَ ٱلشَّيْطَٰنِ تَذَكَّرُوا۟ فَإِذَا هُم مُّبْصِرُونَ ﴿٢٠١﴾﴾ [الأعراف: ٢٠١].

الأدلة على زيادة الإيمان ونقصانه:

والأدلة على زيادة الإيمان ونقصانه كثيرة جداً، منها:

١ ـ من القرآن الكريم:

ـ قوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾ [الأنفال: ٢].

ـ وقوله: ﴿وَيَزْدَادَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِيمَٰنًا﴾ [المدثر: ٣١].

ـ وقوله: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا۟ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَٰنًا وَقَالُوا۟ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ ﴿١٧٣﴾﴾ [آل عمران: ١٧٣].

---

(١) سبق تخريجه (ص١٣١).

٢ ـ من السنة النبوية:

١ ـ قد وصف النبي ﷺ النساء بنقصان العقل والدين[(١)].

٢ ـ وقال ﷺ: «لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من ولده ووالده والناس أجمعين»[(٢)]، والمراد نفي الكمال، ونظائره كثيرة.

٣ ـ وحديث شُعب الإيمان[(٣)].

٣ ـ من أقول الصحابة في ذلك:

أ ـ كان ابن مسعود ﷺ يقول في دعائه: اللهم زدنا إيماناً ويقيناً وفقهاً[(٤)].

ب ـ وصح عن عمار بن ياسر ﷺ أنه قال: ثلاث من كن فيه فقد استكمل الإيمان: إنصاف من نفسه، والإنفاق من إقتار، وبذل السلام للعالم[(٥)(٦)].

---

(١) أخرجه البخاري (٣٠٤)، ومسلم (٨٠) من حديث أبي سعيد الخدري، وفيه: «ما رأيت من ناقصات عقل ودين أذهب للبّ الرجل الحازم من إحداكن...».
وفي الباب عن ابن عمر عند مسلم (٧٩)، وأبو داود (٤٦٧٩)، وابن ماجه (٤٠٠٣)، وعن أبي هريرة عند مسلم (٨٠)، والترمذي (٢٦١٣).

(٢) أخرجه البخاري (١٥)، ومسلم (٤٤)، والنسائي (٥٠١٣)، وابن ماجه (٦٧) من حديث أنس بن مالك.

(٣) سبق تخريجه (ص١٣٤).

(٤) أخرجه الطبراني في الكبير (٨٥٤٩) وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٠/ ١٨٥): وإسناده جيد.

(٥) أخرجه البخاري تعليقاً في كتاب الإيمان، باب إفشاء السلام من الإسلام، (فتح ١/ ١٠٣) بلفظ: «ثلاث من جمعهن فقد جمع الإيمان: الإنصاف من نفسك، وبذل السلام للعالم، والإنفاق من الإقتار».
وأخرجه معمر في الجامع الملحق بمصنف عبد الرزاق (١٩٤٣٩)، وابن أبي شيبة في المصنف (١٠٤٨٩) وهو موقوف صحيح. انظر: تغليق التعليق لابن حجر (٢/ ٣٦ ـ ٣٨)، ط. المكتب الإسلامي ودار عمار، سنة (١٤٠٥هـ).

(٦) بِمَ تكون الزيادة والنقصان؟
لا شك أن الإيمان يزيد بالطاعات وينقص بالمعاصي، وقد اقتصر بعض أهل العلم على ذلك؛ أي على كون زيادة الإيمان ونقصانه راجعين إلى ثمراته من الطاعات ـ

المبحث الرابع

الإسلام والإيمان والإحسان

قال النبي ﷺ في حديث سؤالات جبريل، في معنى الإسلام، والإيمان، والإحسان: «هذا جبريل أتاكم يعلمكم دينكم»[1]. فجعل الدين هو الإسلام والإيمان والإحسان، فبين أن ديننا يجمع الثلاثة. لكن هو درجات ثلاث: مسلم، ثم مؤمن، ثم محسن. والمراد بالإيمان ما ذكر مع الإسلام قطعاً، كما أنه أريد بالإحسان ما ذكر مع الإيمان والإسلام، لا أن الإحسان يكون مجرداً عن الإيمان. هذا محال. وهذا كما قال تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا

= والمعاصي فقط، وذلك لأن التصديق في رأيهم لا يمكن أن يقع فيه زيادة ولا نقص. والصواب والله أعلم: أن التصديق نفسه مما يقبل الزيادة والنقصان، وقد قال الإمام النووي: (فالأظهر والله أعلم أن نفس التصديق يزيد بكثرة النظر وتظاهر الأدلة، ولهذا يكون إيمان الصديقين أقوى من إيمان غيرهم، بحيث لا تعتريهم الشبه ولا يتزلزل إيمانهم بعارض؛ بل لا تزال قلوبهم منشرحة نيّرة وإن اختلفت عليهم الأحوال، وأما غيرهم من المؤلفة ومن قاربهم ونحوهم فليسوا كذلك، فهذا مما لا يمكن إنكاره، ولا يشك عاقل في أن نفس تصديق أبي بكر ﷺ لا يساويه تصديق آحاد الناس). شرح صحيح مسلم (١/ ١٤٨).

(١) حديث جبريل أخرجه مسلم (٨) من حديث عمر بن الخطاب ﷺ، وفيه: ... وقال: يا محمد، أخبرني عن الإسلام، فقال رسول الله ﷺ: «الإسلام أن تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ﷺ، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتصوم رمضان، وتحج البيت إن استطعت إليه سبيلاً». قال: صدقت. قال: فعجبنا له يسأله ويصدقه. قال: فأخبرني عن الإيمان. قال: «أن تؤمن بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، وتؤمن بالقدر خيره وشره». قال: صدقت. قال: فأخبرني عن الإحسان. قال: «أن تعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يراك...». والحديث أخرجه أبو داود (٤٦٩٥)، والترمذي (٢٦١٠)، والنسائي (٤٩٩٠)، وابن ماجه (٦٣).
وأخرج نحوه: البخاري (٥٠، ٤٧٧٧)، ومسلم (٩)، وابن ماجه (٦٤) من حديث أبي هريرة، والنسائي (٤٩٩١) من حديث أبي هريرة وأبي ذرّ معاً.

ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [فاطر: ٣٢].

والمقتصد والسابق كلاهما يدخل الجنة بلا عقوبة، بخلاف الظالم لنفسه، فإنه معرض للوعيد. وهكذا من أتى بالإسلام الظاهر مع التصديق بالقلب، لكن لم يقم بما يجب عليه من الإيمان الباطن فإنه معرض للوعيد.

فأما الإحسان فهو أعم من جهة نفسه وأخص من جهة أهله، والإيمان أعم من جهة نفسه وأخص من جهة أهله من الإسلام. فالإحسان يدخل فيه الإيمان، والإيمان يدخل فيه الإسلام، والمحسنون أخص من المؤمنين، والمؤمنون أخص من المسلمين[1].

حقيقة الإسلام

قد صار الناس في مسمى الإسلام على ثلاثة أقوال:

---

(١) مقصوده كَلَّلهُ أنّ بين الإحسان والإيمان عموماً وخصوصاً، وكذا بين الإيمان والإسلام، فالإحسان أعم من جهة نفسه لأنه يشمل الإيمان، فلا يصل العبد إلى مرتبة الإحسان إلا إذا حقق الإيمان، والإحسان أخص من جهة أهله لأن أهل الإحسان هم طائفة من أهل الإيمان ليسوا كلهم، فكل محسن مؤمن، وليس كل مؤمن محسناً.

ونفس الكلام يقال في العلاقة بين الإيمان والإسلام، فالإيمان أعمّ من الإسلام من جهة نفسه وأخص من جهة أهله، فكل مؤمن مسلم وليس كل مسلم مؤمناً وعليه فدائرة الإحسان أعم من دائرة الإيمان، ودائرة الإيمان أعم من دائرة الإسلام، بينما دائرة المسلمين أوسع من دائرة المؤمنين، ودائرة المؤمنين أوسع من دائرة المحسنين. وإليك رسماً توضيحياً لذلك:

الإحسان أعم من الإيمان من جهة نفسه، والإيمان أعم من الإسلام من جهة نفسه.

الإحسان أخص من الإيمان من جهة أهله، والإيمان أخص من الإسلام من جهة أهله.

١ ـ فطائفة جعلت الإسلام هو الكلمة[1].

٢ ـ وطائفة جعلوا الإسلام مرادفاً للإيمان[2]، وجعلوا معنى قول

---

(١) روى أبو داود في سننه (٤٦٨٤): (قال: حدثنا محمد بن عبيد، حدثنا ابن ثور، عن معمر قال: وقال الزهري: ﴿قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا﴾ قال: نرى أن الإسلام الكلمة، والإيمان العمل).اهـ. وقد شكك الشيخ حافظ بن أحمد حكمي في معارج القبول (٢/ ٣٣) في ثبوت هذا القول عن الزهري ﷺ، ثم قال: (فإن صح النقل عنه ففي الكلام تصحيف وإسقاط لعلّ الصواب فيه هكذا: الإسلام: الكلمة، والإيمان والعمل. فسقطت الواو العاطفة للعمل على الإيمان، وهذا متعين لموافقته قول أهل السنّة قاطبة أن الإيمان اعتقاد وقول وعمل، والزهري من أكبر أئمتهم... ويكون عنى بالإسلام الدين كله...).

قلت: إسناد هذا الأثر صحيح إلى الزهري ﷺ: محمد بن عبيد: هو ابن حساب الغُبَري البصري، ثقة من رجال مسلم. انظر: التقريب (٢/ ١٨٨)، تهذيب التهذيب (٩/ ٢٩٢)، وابن ثور هو محمد بن ثور الصنعاني، ثقة، كما في التقريب (٢/ ١٤٩)، ومعمر هو ابن راشد. قال الذهبي في الميزان (٤/ ١٥٤): أحد الأعلام الثقات له أوهام معروفة احتملت في سعة ما أتقن... قال يحيى بن معين: هو من أثبتهم في الزهري.

وقد نقل شيخ الإسلام ابن تيمية عن كتاب السنّة للأثرم أنه سأل الإمام أحمد في ذلك، فذكر حديث معمر عن الزهري: فنرى الإسلام الكلمة، والإيمان العمل. قال أبو عبد الله: حدثناه عبد الرزاق عن معمر عن الزهري. انظر: مجموع الفتاوى (٧/ ٢٥٦). وواضح من ذلك: أن الإمام أحمد كان يقول بنفس قول الزهري، غير أن في هذا القول إشكالاً من حيث مخالفته لحديث جبريل الذي جعل الإسلام هو الأعمال الظاهرة، والإيمان هو الإيمان بالأصول الستة، وهذا الإشكال هو الذي حمل صاحب المعارج ﷺ على أن يقول ما قال.

وقد أجاب شيخ الإسلام ابن تيمية عن هذا الإشكال بما حاصله: أن الزهري وأحمد إنما قصدا بكون الإسلام الكلمة أن الإسلام هو كلمة الشهادة بتوابعها من إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة وغيرها أو أن من أتى بكلمة الشهادة فقد دخل في الإسلام، ويُشهد له بالإسلام لا الإيمان الذي في القلب، وأما كون الإيمان هو العمل فمعناه: أن العمل يُصدِّق أن في القلب إيماناً لأن ما في القلب مستلزم للعمل الظاهر وانتفاء اللازم يدل على انتفاء الملزوم. انظر: مجموع الفتاوى (٧/ ٢٥٦ ـ ٢٩٧).

(٢) جعل جمهور أهل السنّة الإسلام مرادفاً للإيمان حال الانفراد، وعدم الاقتران لشمول أحدهما معنى الآخر كما سيأتي في كلام الشارح، أما التسوية بينهما في كل حال فهو قول الخوارج والمعتزلة وطائفة من أهل السنّة، كما في مجموع الفتاوى (٧/ ٤١٤). =

الرسول ﷺ إن «الإسلام شهادة أن لا إله إلا الله وإقام الصلاة»[1]، الحديث: شعائر الإسلام. والأصل عدم التقدير، مع أنهم قالوا: إن الإيمان هو التصديق بالقلب، ثم قالوا: الإسلام والإيمان شيء واحد، فيكون الإسلام هو التصديق! وهذا لم يقله أحد من أهل اللغة، وإنما هو الانقياد والطاعة.

٣ ـ وطائفة أجابوا بما أجاب به النبي ﷺ حين سُئل عن الإسلام والإيمان، حيث فسر الإسلام بالأعمال الظاهرة، والإيمان بالإيمان بالأصول الخمسة[2].

بيان صحة القول الثالث:

قال النبي ﷺ: «اللهم لك أسلمت وبك آمنت»[3]، وفسر الإسلام بالأعمال الظاهرة، والإيمان بالإيمان بالأصول الخمسة. فليس لنا إذا جمعنا بينهما أن نجيب بغير ما أجاب به النبي ﷺ. وأما إذا أفرد اسم الإيمان فإنه يتضمن الإسلام، وإذا أفرد الإسلام فقد يكون مع الإسلام مؤمناً بلا نزاع، وهذا هو الواجب، وهل يكون مسلماً ولا يقال له: مؤمن؟ وقد تقدم الكلام فيه.

فالحاصل أن حالة اقتران الإسلام بالإيمان غير حالة إفراد أحدهما عن الآخر.

ونظائر ذلك في كلام الله ورسوله وفي كلام الناس كثيرة، أعني في الإفراد والاقتران، منها: لفظ الكفر والنفاق، فالكفر إذا ذكر مفرداً في وعيد الآخرة دخل فيه المنافقون، كقوله تعالى: ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِٱلْإِيمَٰنِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُۥ

= واحتجوا بقوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٣٥﴾ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿٣٦﴾﴾ وسيأتي الرد عليهم في كلام الشارح بعد قليل إن شاء الله تعالى.

(١) هو حديث جبريل الذي سبق تخريجه (ص١٤٢).

(٢) في حديث جبريل المتقدم، ومما ينبغي التنبيه عليه أن أصول الإيمان الواردة في الحديث ستة وليست خمسة، فلعل الشارح اعتبر الإيمان بالكتب والإيمان بالرسل أصلاً واحداً. والله أعلم.

(٣) قطعة من حديث أخرجه البخاري (١١٢٠)، ومسلم (٧٦٩)، وأبو داود (٧٧١)، والترمذي (٣٤١٨)، والنسائي (١٦١٩)، وابن ماجه (١٣٥٥) من حديث ابن عباس.

﴿وَهُوَ فِي ٱلْآخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [المائدة: ٥]. وإذا قرن بينهما كان الكافر من أظهر كفره، والمنافق من آمن بلسانه ولم يؤمن بقلبه. وكذلك لفظ البر والتقوى، ولفظ الإثم والعدوان، ولفظ التوبة والاستغفار، ولفظ الفقير والمسكين، وأمثال ذلك.

ويشهد للفرق بين الإسلام والإيمان، قوله تعالى: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا﴾ [الحجرات: ١٤] إلى آخر السورة. وقد اعتُرض على هذا بأن معنى الآية: ﴿قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا﴾: انقدنا بظواهرنا، فهم منافقون في الحقيقة، وهذا أحد قولي المفسرين في هذه الآية الكريمة. وأجيب بالقول الآخر، ورُجح، وهو أنهم ليسوا بمؤمنين كاملي الإيمان، لا أنهم منافقون، ويؤيد هذا سباق الآية وسياقها.

فإن السورة من أولها إلى هنا في النهي عن المعاصي، وأحكام بعض العصاة، ونحو ذلك، وليس فيها ذكر المنافقين. ثم قال بعد ذلك: ﴿وَإِن تُطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَا يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَٰلِكُمْ شَيْـًٔا﴾ [الحجرات: ١٤]، ولو كانوا منافقين ما نفعتهم الطاعة، ثم قال: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟﴾ الآية [الحجرات: ١٥]، يعني ـ والله أعلم ـ أن المؤمنين الكاملي الإيمان، هم هؤلاء لا أنتم، بل أنتم منفي عنكم الإيمان الكامل. يؤيد هذا: أنه أمرهم، أو أذن لهم، أن يقولوا: أسلمنا، والمنافق لا يقال له ذلك، ولو كانوا منافقين لنفى عنهم الإسلام، كما نفى عنهم الإيمان، ونهاهم أن يمنُّوا بإسلامهم، فأثبت لهم إسلاماً، ونهاهم أن يمنُّوا به على رسوله، ولو لم يكن إسلاماً صحيحاً لقال: لم تسلموا، بل أنتم كاذبون، كما كذبهم في قولهم: ﴿نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ﴾ [المنافقون: ١] والله أعلم بالصواب.

وانظر إلى كلمة الشهادة، فإن النبي ﷺ قال: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله»[1] الحديث.

فلو قالوا: لا إله إلا الله، وأنكروا الرسالة ما كانوا يستحقون العصمة، بل لا بد أن يقولوا: لا إله إلا الله قائمين بحقها، ولا يكون قائماً بـ«لا إله

---

(١) سبق تخريجه (ص٤٠).

إلا الله» حق القيام، إلا من صدق بالرسالة، وكذا من شهد أن محمداً رسول الله لا يكون قائماً بهذه الشهادة حق القيام، إلا من صدق هذا الرسول في كل ما جاء به. فانتظمت التوحيد وإذا ضمت شهادة أن لا إله إلا الله إلى شهادة أن محمداً رسول الله كان المراد من شهادة أن لا إله إلا الله إثبات التوحيد، ومن شهادة أن محمداً رسول الله إثبات الرسالة.

كذلك الإسلام والإيمان: إذا قرن أحدهما بالآخر كان المراد من أحدهما غير المراد من الآخر، وإذا انفرد أحدهما شمل معنى الآخر وحكمه، وكما في الفقير والمسكين ونظائره، فإن لفظي الفقير والمسكين إذا اجتمعا افترقا، وإذا افترقا اجتمعا، فهل يقال في قوله تعالى: ﴿إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَٰكِينَ﴾ [المائدة: ٨٩] أنه يعطي المقلّ دون المعدم، أو بالعكس؟.

ويندفع بهذا التقدير تشنيع من قال: ما حكم من آمن ولم يسلم؟ أو أسلم ولم يؤمن؟ في الدنيا والآخرة؟ فمن أثبت لأحدهما حكماً ليس بثابت للآخر ظهر بطلان قوله!.

ويقال له في مقابلة تشنيعه: أنت تقول: المسلم هو المؤمن، والله تعالى يقول: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥]، فجعلهما غيرَيْن، وقد قيل لرسول الله ﷺ: ما لك عن فلان والله إني لأراه مؤمناً؟ قال: «أو مسلماً»[1] قالها ثلاثاً، فأثبت له الإسلام وتوقف في اسم الإيمان، فمن قال: هما سواء، كان مخالفاً.

وأما الاحتجاج بقوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٣٥﴾ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿٣٦﴾﴾ [الذاريات: ٣٥ ـ ٣٦] على ترادف الإسلام والإيمان، فلا حجة فيه؛ لأن البيتَ المخرجَ كانوا موصوفين بالإسلام والإيمان، ولا يلزم من الاتصاف بهما ترادفهما.

والظاهر أن هذه المعارضات لم تثبت عن أبي حنيفة ﷺ، وإنما هي من الأصحاب، فإن غالبها ساقط لا يرتضيه أبو حنيفة، وقد حكى الطحاوي

---

(١) أخرجه البخاري (٢٧)، ومسلم (١٥٠)، وأبو داود (٤٦٨٣)، والنسائي (٤٩٩٢) من حديث سعد بن أبي وقاص.

حكاية أبي حنيفة مع حماد بن زيد، وأن حماد بن زيد لما روى له حديث: أي الإسلام أفضل[١]... إلى آخره، قال له: ألا تراه يقول: أي الإسلام أفضل، قال: «الإيمان»، ثم جعل الهجرة والجهاد من الإيمان؟ فسكت أبو حنيفة، فقال بعض أصحابه: ألا تجيبه يا أبا حنيفة؟ قال: بم أجيبه؟ وهو يحدثني بهذا عن رسول الله ﷺ.

سبب الاكتفاء في تعريف الإسلام بأنه الخصال الخمس[٢]:

ومما يسأل عنه: أنه إذا كان ما أوجبه الله من الأعمال الظاهرة أكثر من الخصال الخمس التي أجاب بها النبي ﷺ في حديث جبريل المذكور، فلم قال: إن الإسلام هذه الخصال الخمس؟ وقد أجاب بعض الناس بأن هذه أظهر شعائر الإسلام وأعظمها، وبقيامه بها يتم استسلامه، وتركه لها يشعر بانحلال قيد انقياده. والتحقيق: أن النبي ﷺ ذكر الدين الذي هو استسلام العبد لربه مطلقاً، الذي يجب لله عبادة محضة على الأعيان، فيجب على كل من كان قادراً عليه، ليعبد الله بها مخلصاً له الدين، وهذه هي الخمس، وما سوى ذلك فإنما يجب بأسباب مصالح، فلا يَعُم وجوبها جميع الناس، بل إما أن يكون فرضاً على الكفاية كالجهاد، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وإما أن يجب بسبب حق الآدميين، فيختص به من وجب له وعليه، وقد يسقط بإسقاطه، من قضاء الديون، ورد الأمانات والمغصوب، ونحو ذلك. فإن الواجب من ذلك على زيد غير الواجب على عمرو. بخلاف صوم رمضان، وحج البيت، والصلوات الخمس، والزكاة، فإن الزكاة وإن كانت حقاً مالياً فإنها واجبة لله.

---

(١) أخرجه أحمد (٤/ ١١٤)، وعبد الرزاق عن معمر في الجامع الملحق بالمصنف (٢٠١٠٧) من حديث عمرو بن عبسة، والحديث أورده الهيثمي في المجمع (١/ ٥٩، ٣/ ٢٠٧) وقال: رواه أحمد والطبراني ورجاله رجال الصحيح.

(٢) هذه الفقرة مأخوذة من كلام الشارح على الفقرة (٧٧)، وأولها: (والإيمان هو الإيمان بالله وملائكته...).

المبحث الخامس
مسألة الاستثناء في الإيمان

ومن ثمرات هذا الاختلاف[١]: مسألة الاستثناء في الإيمان، وهو أن يقول الرجل: أنا مؤمن إن شاء الله. والناس فيه على ثلاثة أقوال: طرفان ووسط، منهم من يوجبه، ومنهم من يحرمه، ومنهم من يجيزه باعتبار ويمنعه باعتبار، وهذا أصح الأقوال.

١ ـ مسلك من أوجب الاستثناء:

أما من يوجبه فلهم مأخذان:

أحدهما: أن الإيمان هو ما مات الإنسان عليه، والإنسان إنما يكون عند الله مؤمناً أو كافراً باعتبار الموافاة وما سبق في علم الله أنه يكون عليه، وما قبل ذلك لا عبرة به، قالوا: والإيمان الذي يعقبه الكفر فيموت صاحبه كافراً: ليس بإيمان، كالصلاة التي أفسدها صاحبها قبل الكمال، والصيام الذي يفطر صاحبه قبل الغروب، وهذا مأخذ كثير من الكلابية وغيرهم، وعند هؤلاء أن الله يحب في الأزل من كان كافراً إذا علم منه أنه يموت مؤمناً، فالصحابة ما زالوا محبوبين قبل إسلامهم، وإبليس ومن ارتد عن دينه ما زال الله يبغضه وإن كان لم يكفر بعدُ! وليس هذا قول السلف، ولا كان يُعلل بهذا من يستثني من السلف في إيمانه، وهو فاسد، فإن الله تعالى قال: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١]، فأخبر أنه يحبهم إن اتبعوا الرسول ﷺ، فاتباع الرسول شرط المحبة، والمشروط يتأخر عن الشرط، وغير ذلك من الأدلة. ثم صار إلى هذا القول طائفة غَلَوْا فيه، حتى صار الرجل

---

(١) أي الاختلاف في مسمى الإيمان.

منهم يستثني في الأعمال الصالحة يقول: صليت إن شاء الله! ونحو ذلك، يعني القبول. ثم صار كثير منهم يستثنون في كل شيء، فيقول أحدهم: هذا ثوب إن شاء الله! هذا حبل إن شاء الله! فإذا قيل لهم: هذا لا شك فيه؟ يقولون: نعم، لكن إذا شاء الله أن يغيره غيَّره!!.

المأخذ الثاني: أن الإيمان المطلق يتضمن فعل ما أمر الله به عبده كله، وترك ما نهاه عنه كله، فإذا قال الرجل: أنا مؤمن، بهذا الاعتبار: فقد شهد لنفسه أنه من الأبرار المتقين، القائمين بجميع ما أمروا به، وترك كل ما نهوا عنه، فيكون من أولياء الله المقربين! وهذا من تزكية الإنسان لنفسه، ولو كانت هذه الشهادة صحيحة، لكان ينبغي أن يشهد لنفسه بالجنة إن مات على هذه الحال.

وهذا مأخذ عامة السلف الذين كانوا يستثنون، وإن جوَّزوا ترك الاستثناء، بمعنى آخر، كما سنذكره ـ إن شاء الله تعالى ـ.

ويحتجون أيضاً بجواز الاستثناء فيما لا شك فيه، كما قال تعالى: ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ﴾ [الفتح: ٢٧]. وقال ﷺ حين وقف على المقابر: «وإنا إن شاء الله بكم لاحقون»[١].

٢ ـ مسلك من حرمه:

وأما من يحرمه، فكل من جعل الإيمان شيئاً واحداً[٢]، فيقول: أنا أعلم

(١) أخرجه مسلم (٢٤٩)، وأبو داود (٣٢٣٧)، وابن ماجه (٤٣٠٦)، والنسائي (١٥٠) من حديث أبي هريرة.
وأخرجه من حديث عائشة: مسلم (٩٧٤)، والنسائي (٢٠٣٩).
ومن حديث بريدة: مسلم (٩٧٥)، والنسائي (٢٠٤٠)، وابن ماجه (١٥٤٧).

(٢) أي: الذين قالوا: إنه التصديق وإنه لا يزيد ولا ينقص، ومنهم الحنفية، ولذا فقد ذكر الشيخ ناصر الدين الألباني أنهم لا يجيزون لأحدهم ـ مهما كان فاسقاً فاجراً ـ أن يقول: أنا مؤمن إن شاء الله... وبناء على ذلك اشتطوا في تعصبهم فذكروا أن من استثنى في إيمانه فقد كفر، وفرعوا عليه أنه لا يجوز للحنفي أن يتزوج بالمرأة الشافعية، وتسامح بعضهم ـ زعموا ـ فأجاز ذلك دون العكس، وعلل ذلك بقوله: تنزيلاً لها منزلة أهل الكتاب. انظر: العقيدة الطحاوية شرح وتعليق (ص٢٩).

أني مؤمن، كما أعلم أني تكلمت بالشهادتين، فقولي: أنا مؤمن، كقولي: أنا مسلم، فمن استثنى في إيمانه فهو شاك فيه، وسموا الذين يستثنون في إيمانهم الشكّاكة. وأجابوا عن الاستثناء الذي في قوله تعالى: ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ﴾ [الفتح: ٢٧]، بأنه يعود إلى الأمن والخوف، فأما الدخول فلا شك فيه، وقيل: لتدخلن جميعكم أو بعضكم؛ لأنه علم أن بعضهم يموت!.

وفي كلا الجوابين نظر: فإنهم وقعوا فيما فروا منه، فأما الأمن والخوف فقد أخبر أنهم يدخلون آمنين، مع علمه بذلك، فلا شك في الدخول، ولا في الأمن، ولا في دخول الجميع أو البعض، فإن الله قد علم من يدخل فلا شك فيه أيضاً، فكان قول: (إن شاء الله) هنا تحقيقاً للدخول، كما يقول الرجل فيما عزم على أن يفعله لا محالة: والله لأفعلن كذا إن شاء الله، لا يقولها لشك في إرادته وعزمه، ولكن إنما لا يحنث الحالف في مثل هذه اليمين لأنه لا يجزم بحصول مراده.

وأجيب بجواب آخر لا بأس به، وهو: أنه قال ذلك تعليماً لنا كيف نستثني إذا أخبرنا عن مستقبل. وفي كون هذا المعنى مراداً من النص نظر فإنه ما سيق الكلام له إلا أن يكون مراداً من إشارة النص[1]. وأجاب الزمخشري[2] بجوابين آخرين باطلين، وهما: أن يكون الملك قد قاله، فأثبت قرآناً! أو أن الرسول قاله!! فعند هذا المسكين يكون من القرآن ما هو غير كلام الله.

٣ ـ مسلك من أجاز الاستثناء والترك:

وأما من يجوِّز الاستثناء وتركه، فهم أسعد بالدليل من الفريقين، وخير الأمور أوسطها: فإن أراد المستثني الشك في أصل إيمانه مُنع من الاستثناء،

(١) قال المحقق (ص٤٩٧): (إشارة النص هو ما يدل عليه اللفظ بغير عبارته ولكنه يجيء نتيجة لهذه العبارة فهو يفهم من الكلام ولكن لا يستفاد من العبارة ذاتها، وقد مثلوا له بقوله تعالى: ﴿وَعَلَى ٱلْمَوْلُودِ لَهُۥ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ فإن هذا النص أفاد بعبارته أن نفقة المولود على والده، وأفاد بإشارته أن الولد تابع لأبيه منسوب إليه...).

(٢) انظر: الكشاف (٥٤٩/٣)، ط. دار المعرفة، بيروت، بدون تاريخ.

وهذا مما لا خلاف فيه. وإن أراد أنه مؤمن من المؤمنين الذين وصفهم الله في قوله: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٢﴾ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٣﴾ أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَّهُمْ دَرَجَاتٌ عِندَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ﴿٤﴾﴾ [الأنفال: ٢ ـ ٤]، وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَٰئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ ﴿١٥﴾﴾ [الحجرات: ١٥]. فالاستثناء حينئذ جائز. وكذلك من استثنى وأراد عدم علمه بالعاقبة، وكذلك من استثنى تعليقاً للأمر بمشيئة الله، لا شكّاً في إيمانه. وهذا القول في القوة كما ترى.



المبحث السادس

أركان الإيمان

(٣٣ ـ ٦٤) قوله: (ونؤمن بالملائكة والنبيين، والكتب المنزلة على المرسلين، ونشهد أنهم كانوا على الحق المبين).

(٣٤ ـ ٧٧) قوله: (والإيمان: هو الإيمان بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، والقدر خيره وشره، وحلوه ومره، من الله تعالى).

ش: هذه الخصال هي أصول الدين، وبها أجاب النبي ﷺ في حديث جبريل المشهور المتفق على صحته، حين جاء إلى النبي ﷺ على صورة رجل أعرابي، وسأله عن الإيمان؟ فقال: «أن تؤمن بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، وتؤمن بالقدر، خيره وشره»[1]. فهذه الأصول التي اتفقت عليها الأنبياء والرسل ـ صلوات الله عليهم وسلامه ـ، ولم يؤمن بها حقيقة الإيمان إلا أتباع الرسل.

أعداء الرسل، وأصول مذاهبهم:

وأما أعداؤهم ومن سلك سبيلهم من الفلاسفة وأهل البدع، فهم متفاوتون في جحدها وإنكارها.

١ ـ أصول الفلاسفة:

وأعظم الناس لها إنكاراً الفلاسفة المسمّون عند من يعظمهم بالحكماء، فإن مذهبهم أن الله سبحانه موجود لا ماهيَّة له ولا حقيقة، فلا يعلم الجزئيات بأعيانها، ولا يفعل عندهم بقدرته ومشيئته.

---

(١) تقدم تخريجه (ص١٤٢).

وأما كتبه عندهم، فإنهم لا يصفونه بالكلام، فلا تكلم ولا يتكلم، ولا قال ولا يقول، والقرآن عندهم فيض فاض من العقل الفعَّال على قلب بشر زاكي النفس طاهر.

وأما اليوم الآخر، فهم أشدُّ الناس تكذيباً به وإنكاراً له، وعندهم أن هذا العالم لا يخرب، ولا تنشق السموات ولا تنفطر، ولا تنكدر النجوم ولا تكوَّر الشمس والقمر، ولا يقوم الناس من قبورهم، ولا يبعثون إلى جنة ونارا كل هذا عندهم أمثال مضروبة لتفهيم العوام.

فهذا إيمان هذه الطائفة الذليلة الحقيرة وهذه هي أصول الدين الخمسة.

٢ ـ أصول المعتزلة:

وقد أبدلت بها المعتزلة أصولهم[١] الخمسة التي هدموا بها كثيراً من الدين:

- فإنهم تكلموا في التوحيد فنفوا عن الله كل صفة.
- ثم تكلموا بعد ذلك في أفعاله التي هي القَدَر وسموا ذلك «العدل».
- ثم مسائل الأسماء والأحكام، التي هي المنزلة بين المنزلتين.
- ومسألة إنفاذ الوعيد.
- ثم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وضمَّنوه جواز الخروج على الأئمة بالقتال.

فهذه أصولهم الخمسة، التي وضعوها بإزاء أصول الدين الخمسة التي بعث بها الرسول ﷺ[٢].

---

(١) كانت في المطبوعات: «وقد أبدلتها المعتزلة بأصولهم الخمسة» وهو خطأ شائع، والصواب ما ذكرناه فإن الباء تدخل على المتروك، كما قال تعالى: ﴿أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِى هُوَ أَدْنَىٰ بِالَّذِى هُوَ خَيْرٌ﴾ وفي الحديث: «إن الله قد أبدلكم بهما خيراً منهما: يوم الأضحى، ويوم الفطر». أخرجه أبو داود (١١٣٤)، والنسائي (١٥٥٦)، وأحمد (٣/ ١٠٣) من حديث أنس بن مالك.

(٢) سيأتي تفصيل هذه الأصول الخمسة في (ص٣٩١)، إن شاء الله.

٣ ـ أصول الرافضة:

والرافضة المتأخرون، جعلوا الأصول أربعة: التوحيد، والعدل، والنبوة، والإمامة[١].



(١) أما التوحيد فقد ضمنوه نفي الصفات، وأما العدل فإنهم يقولون بوجوب فعل الأصلح على الله ﷻ، ويقولون: إن العبد يخلق أفعاله، وأما النبوة فمن معتقدهم في الأنبياء جواز وقوع الكذب والبهتان منهم بل وجوبه عليهم أحياناً، ويعتبرون ذلك من باب التقية، وأما الإمامة فهم يعتقدون أنه لا يجوز أن يخلو زمان عن إمام ظاهر أو خفي ويقولون بعصمة أئمتهم، واتفقوا على أن الأئمة أفضل من الأنبياء من غير أولي العزم من الرسل، وفي أولي العزم تفصيل واختلاف. انظر: مختصر التحفة الاثني عشرية لشاه ولي الله الدهلوي (ص٨٠) وما بعدها.

ثانياً:

أبحاث التكفير

المبحث الأول

القول في أهل الكبائر

(٣٥ ـ ٦٥) قوله: (ونسمي أهل قبلتنا مسلمين مؤمنين، ما داموا بما جاء به النبي ﷺ معترفين، وله بكل ما قال وأخبر مصدقين).

ش: قال رسول الله ﷺ: «من صلى صلاتنا، واستقبل قبلتنا، وأكل ذبيحتنا، فهو المسلم، له ما لنا وعليه ما علينا»(١). ويشير الشيخ رحمه الله بهذا الكلام إلى أن الإسلام والإيمان واحد(٢)، وأن المسلم لا يخرج من الإسلام بارتكاب الذنب ما لم يستحله. والمراد بقوله: أهل قبلتنا، من يدعي الإسلام ويستقبل الكعبة وإن كان من أهل الأهواء، أو من أهل المعاصي، ما لم يُكذب بشيء مما جاء به الرسول ﷺ.

عدم خلود أهل الكبائر في النار:

(٣٦ ـ ٧٩) قوله: (وأهل الكبائر من أمة محمد ﷺ في النار لا يخلدون، إذا ماتوا وهم موحدون، وإن لم يكونوا تائبين، بعد أن لقوا الله عارفين. وهم في مشيئته وحكمه، إن شاء غفر لهم وعفا عنهم بفضله، كما ذكر عز وجل في كتابه: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨، ١١٦] وإن شاء عذبهم في

---

(١) أخرجه البخاري (٣٩١) بلفظ: «فذلك المسلم الذي له ذمة الله وذمة رسوله، فلا تخفروا الله ذمته» من حديث أنس بن مالك، وهذه الرواية إحدى روايات حديث: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله...». وقد أخرجه عن أنس: البخاري (٣٩٢)، وأبو داود (٢٦٤١)، والترمذي (٢٦٠٨)، والنسائي (٥٠٠٣).

(٢) سبق ردّ هذا القول عند الحديث عن حقيقة الإسلام.

النار بعدله، ثم يخرجهم منها برحمته وشفاعة الشافعين من أهل طاعته، ثم يبعثهم إلى جنته وذلك بأن الله تعالى مولى أهل معرفته، ولم يجعلهم في الدارين كأهل نكرته، الذين خابوا من هدايته، ولم ينالوا من ولايته. اللهم يا وليَّ الإسلام وأهله مسكنا بالإسلام حتى نلقاك به).

ش: قوله: وأهل الكبائر من أمة محمد ﷺ في النار لا يخلدون، إذا ماتوا وهم موحدون: رد لقول الخوارج والمعتزلة، القائلين بتخليد أهل الكبائر في النار[١].

وقوله: وأهل الكبائر من أمة محمد ـ تخصيصه أمة محمد، يفهم منه أن أهل الكبائر من أمة غير محمد ﷺ قبل نسخ تلك الشرائع به، حكمهم مخالف لأهل الكبائر من أمة محمد. وفي ذلك نظر، فإن النبي ﷺ أخبر أنه: «يخرج من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان»[٢]، ولم يخص أمته بذلك، وليس في بعض النسخ ذكر الأمة.

وقوله: وإن لم يكونوا تائبين؛ لأن التوبة لا خلاف أنها تمحو الذنوب، وإنما الخلاف في غير التائب.

وقوله: بعد أن لقوا الله عارفين؛ لو قال: مؤمنين[٣]، بدل قوله: عارفين، كان أولى؛ لأن من عرف الله ولم يؤمن به فهو كافر. وإنما اكتفى بالمعرفة وحدها الجهم، وقوله مردود باطل.

وقوله: وهم في مشيئة الله وحكمه، إن شاء غفر لهم وعفا عنهم بفضله... إلى آخر كلامه، فصَّل الله تعالى بين الشرك وغيره؛ لأن الشرك أكبر الكبائر، كما قال ﷺ[٤]، وأخبر الله تعالى أن الشرك غير مغفور، وعلَّق

---

(١) سيأتي بعد قليل تفصيل الأقوال في مسألة مرتكب الكبيرة.

(٢) قطعة من حديث: أخرجه البخاري (٧٥١٠)، ومسلم (١٩٣)، وابن ماجه (٤٣١٢) من حديث أنس بن مالك.

(٣) ذكر الشيخ الألباني أن في بعض المخطوطات زيادة: «مؤمنين» بعد قوله: عارفين. العقيدة الطحاوية شرح وتعليق (ص٣١).

(٤) أخرج البخاري (٢٦٥٤) عن عبد الرحمٰن بن أبي بكرة عن أبيه ﷺ قال: قال النبي ﷺ: «ألا أنبئكم بأكبر الكبائر (ثلاثاً)؟» قالوا: بلى يا رسول الله. قال: «الإشراك بالله، وعقوق الوالدين ـ وجلس وكان متكئاً فقال: ـ ألا وقول الزور». ـ

غفران ما دونه بالمشيئة، والجائز يعلَّق بالمشيئة دون الممتنع، ولو كان الكل سواء لما كان للتفصيل معنى؛ ولأنه علق هذا الغفران بالمشيئة، وغفران الكبائر والصغائر بعد التوبة مقطوع به، غير معلَّق بالمشيئة، كما قال تعالى: ﴿۞ قُلْ يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا۟ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٥٣﴾﴾ [الزمر: ٥٣].

فوجب أن يكون الغفران المعلق بالمشيئة هو غفران الذنوب سوى الشرك بالله قبل التوبة.

تعريف الكبيرة:

واختلف العلماء في الكبائر على أقوال. فقيل: سبعة، وقيل: سبعة عشر. وقيل: ما اتفقت الشرائع على تحريمه. وقيل: ما يسد باب المعرفة بالله. وقيل: ذهاب الأموال والأبدان. وقيل: سميت كبائر بالنسبة والإضافة إلى ما دونها. وقيل: لا تعلم أصلاً. أو: إنها أخفيت كليلة القدر. وقيل: إنها إلى السبعين أقرب. وقيل: كل ما نهى الله عنه فهو كبيرة. وقيل: إنها ما يترتب عليها حدٌّ أو تُوُعِّد عليها بالنار، أو اللعنة، أو الغضب. وهذا أمثل الأقوال.

ترجيح الرأي الأخير:

وترجيح هذا القول من وجوه:

أحدها: أنه هو المأثور عن السلف؛ كابن عباس، وابن عيينة، وابن حنبل، وغيرهم.

الثاني: أن الله تعالى قال: ﴿إِن تَجْتَنِبُوا۟ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُم مُّدْخَلًا كَرِيمًا ﴿٣١﴾﴾ [النساء: ٣١]. فلا يستحق هذا الوعد الكريم من أوعد بغضب الله ولعنته وناره، وكذلك من استحق أن يقام عليه الحد لم تكن سيئاته مكفرةً عنه باجتناب الكبائر.

= قال: فما زال يكررها حتى قلنا: ليته سكت. والحديث أخرجه مسلم (٨٧)، والترمذي (١٩٠١).

الثالث: أن هذا الضابط مرجعه إلى ما ذكره الله ورسوله من الذنوب، فهو حد متلقى من خطاب الشارع.

الرابع: أن هذا الضابط يمكن الفرق به بين الكبائر والصغائر، بخلاف تلك الأقوال، فإن من قال: سبعة، أو سبعة عشر، أو إلى السبعين أقرب؛ مجرد دعوى. ومن قال: ما اتفقت الشرائع على تحريمه دون ما اختلف فيه؛ يقتضي أن شرب الخمر، والفرار من الزحف، والتزوج ببعض المحارم، والمحرم بالرضاعة والصهرية، ونحو ذلك ليس من الكبائر! وأن الحبة من مال اليتيم، والسرقة لها، والكذبة الواحدة الخفيفة، ونحو ذلك: من الكبائر! وهذا فاسد. ومن قال: ما سد باب المعرفة بالله، أو ذهاب الأموال والأبدان؛ يقتضي أن شرب الخمر، وأكل الخنزير والميتة والدم، وقذف المحصنات ليس من الكبائر! وهذا فاسد. ومن قال: إنها سميت كبائر بالنسبة إلى ما دونها، أو كل ما نهى الله عنه فهو كبيرة؛ يقتضي أن الذنوب في نفسها لا تنقسم إلى صغائر وكبائر! وهذا فاسد؛ لأنه خلاف النصوص الدالة على تقسيم الذنوب إلى صغائر وكبائر. ومن قال: إنها لا تعلم أصلاً، أو إنها مبهمة؛ فإنما أخبر عن نفسه أنه لا يعلمها، فلا يمنع أن يكون قد علمها غيره. والله أعلم.

أقوال الناس في مرتكب الكبيرة:

(٣٧ ـ ٦٨) قوله: (ولا نكفّر أحداً من أهل القبلة بذنبٍ، ما لم يستحله، ولا نقول: لا يضر مع الإيمان ذنب لمن عمله).

ش: يشير الشيخ رحمه الله إلى الرد على الخوارج القائلين بالتكفير بكل ذنب.

واعلم ـ رحمك الله وإيانا[1] ـ أن باب التكفير وعدم التكفير، بابٌ عظمت الفتنة والمحنة فيه، وكثر فيه الافتراق.

---

(١) لو قال: رحمنا الله وإياك؛ لكان أولى؛ فعن أبيّ بن كعب أن الرسول ﷺ قال في قصة موسى عليه السلام مع الخضر: (رحمةُ الله علينا وعلى موسى، لولا أنه عجِل لرأى العجَبَ، ولكنه أخذته من صاحبه ذَمامَة، قال: إن سألتُك عن شيءٍ بعدها فلا تُصاحِبْني قد بلغت من لدني عذراً، ولو صبر لرأى العجب)... قال: وكان إذا ذكر أحداً من الأنبياءِ بدأ بنفسه: «رحمة الله علينا وعلى أخي كذا». أخرجه مسلم (٢٣٨٠)، وأبو داود (٣٩٨٤)، والترمذي (٣٣٨٥).

قول المرجئة والرد عليهم:

فطائفة تقول: لا نكفر من أهل القبلة أحداً، فتنفي التكفيرَ نفياً عامّاً، مع العلم بأن في أهل القبلة المنافقين، الذين فيهم من هو أكفر من اليهود والنصارى بالكتاب والسنة والإجماع، وأيضاً: فلا خلاف بين المسلمين أن الرجل لو أظهر إنكار الواجبات الظاهرة المتواترة، والمحرمات الظاهرة المتواترة، ونحو ذلك؛ فإنه يستتاب فإن تاب، وإلا قُتل كافراً مرتداً.

ولهذا امتنع كثير من الأئمة عن إطلاق القول بأنّا لا نكفر أحداً بذنب، بل يقال: لا نكفرهم بكل ذنب، كما تفعله الخوارج. وفرْقٌ بين النفي العامّ ونفي العموم. والواجب إنما هو نفي العموم، مناقضةً لقول الخوارج الذين يكفِّرون بكل ذنب. ولهذا ـ والله أعلم ـ قيده الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله: ما لم يستحله.

وفي قوله: ما لم يستحله إشارةٌ إلى أن مراده من هذا النفي العام لكل ذنب الذنوب العملية لا العلمية. وفيه إشكال فإن الشارع لم يكتفِ من المكلف في العمليات بمجرد العمل دون العلم، ولا في العلميات بمجرد العلم دون العمل، وليس العمل مقصوراً على عمل الجوارح، بل أعمال القلوب أصلٌ لعمل الجوارح، وأعمال الجوارح تبع. إلا أن يضمن قوله: يستحله، بمعنى: يعتقده، أو نحو ذلك.

وقوله: ولا نقول: لا يضر مع الإيمان ذنب لمن عمله... إلى آخر كلامه، ردّ على المرجئة، فإنهم يقولون: لا يضر مع الإيمان ذنبٌ، كما لا ينفع مع الكفر طاعةٌ.

قول الخوارج والمعتزلة:

فهؤلاء[1] في طرف، والخوارج في طرف، فإنهم يقولون: نكفِّر المسلم بكل ذنب، أو بكل ذنب كبير، وكذلك المعتزلة الذين يقولون: يحبط إيمانه كله بالكبيرة، فلا يبقى معه شيء من الإيمان.

---

(١) أي المرجئة.

لكن الخوارج يقولون: يخرج من الإيمان ويدخل في الكفر!.

والمعتزلة يقولون: يخرج من الإيمان ولا يدخل في الكفر، وهذه المنزلة بين المنزلتين!! وبقولهم بخروجه من الإيمان أوجبوا له الخلود في النار!.

والمعتزلة موافقون للخوارج هنا في حكم الآخرة، فإنهم وافقوهم على أن مرتكب الكبيرة مخلد في النار، لكن قالت الخوارج: نسميه كافراً، وقالت المعتزلة: نسميه فاسقاً، فالخلاف بينهم لفظي فقط.

قول أهل السنة في مرتكب الكبيرة:

أهل السنة متفقون كلهم على أن مرتكب الكبيرة لا يكفر كفراً ينقل عن الملّة بالكلية، كما قالت الخوارج، إذ لو كفر كفراً ينقل عن الملّة لكان مرتداً يقتل على كل حال، ولا يُقبل عفو ولي القصاص، ولا تجري الحدود في الزنا والسرقة وشرب الخمر! وهذا القول معلومٌ بطلانه وفساده بالضرورة من دين الإسلام. ومتفقون على أنه لا يخرج من الإيمان والإسلام، ولا يدخل في الكفر، ولا يستحق الخلود في النار مع الكافرين، كما قالت المعتزلة. فإن قولهم باطل أيضاً. إذ قد جعل الله مرتكب الكبيرة من المؤمنين، قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡقِصَاصُ فِي ٱلۡقَتۡلَىۖ﴾ [البقرة: ١٧٨]، إلى أن قال: ﴿فَمَنۡ عُفِيَ لَهُۥ مِنۡ أَخِيهِ شَيۡءٞ فَٱتِّبَاعُۢ بِٱلۡمَعۡرُوفِ﴾ [البقرة: ١٧٨]. فلم يخرج القاتل من الذين آمنوا، وجعله أخاً لولي القصاص، والمراد أخوة الدين بلا ريب.

ونصوص الكتاب والسنة والإجماع تدل على أن الزاني والسارق والقاذف لا يقتل، بل يقام عليه الحد، فدل على أنه ليس بمرتد.

وأهل السنّة أيضاً متفقون على أنه يستحق الوعيدَ المرتب على ذلك الذنب، كما وردت به النصوص. لا كما يقوله المرجئة من أنه لا يضر مع الإيمان ذنب، ولا ينفع مع الكفر طاعةٌ! وإذا اجتمعتْ نصوصُ الوعد التي استدلت بها المرجئة، ونصوص الوعيد التي استدلت بها الخوارج والمعتزلة[1]، تبين لك فسادُ القولين، ولا فائدة في كلام هؤلاء سوى أنك تستفيد من كلام كل طائفة فسادَ مذهب الطائفة الأخرى.

---

(١) من نصوص الوعد ما ثبت من حديث أبي ذر قال: قال رسول الله ﷺ: «أتاني آت =

الجحود:

(٣٨ ـ ٧١) قوله: (ولا يخرج العبد من الإيمان إلا بجحود ما أدخله فيه)(١).

شـ: يشير الشيخ إلى الرد على الخوارج والمعتزلة في قولهم بخروجه من الإيمان بارتكاب الكبيرة.



= من ربي فأخبرني ـ أو قال: بشّرني ـ أنه من مات من أمتي لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة. فقلت: وإن زنى وإن سرق؟ قال: وإن زنى وإن سرق». أخرجه البخاري (١٢٣٧)، ومسلم (٩٤)، والترمذي (٢٦٤٤).
ومن نصوص الوعيد حديث أبي هريرة: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن...» إلخ، وقد سبق تخرجه (ص١٣١).
ويجمع بين نصوص الوعد والوعيد بأن يحمل الإيمان المنفي على الإيمان المطلق؛ أي الكامل، ويبقى معه مطلق الإيمان، ويحمل دخوله الجنة على أنه دخول مطلق، وليس بالضرورة أن يكون في أول الداخلين.

(١) قال الشيخ عبد العزيز بن باز في تعليقه على متن الطحاوية (ص١٨): (هذا الحصر فيه نظر. فإن الكافر يدخل في الإسلام بالشهادتين إذا كان لا ينطق بهما، فإن كان ينطق بهما دخل في الإسلام بالتوبة مما أوجب كفره، وقد يخرج من الإسلام بغير الجحود لأسباب كثيرة بيَّنها أهل العلم في باب المرتد. من ذلك: طعنه في الإسلام، أو في النبي ﷺ، أو استهزاؤه بالله ورسوله، أو بكتابه، أو بشيء من شرعه سبحانه، لقوله سبحانه: ﴿قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ الآية. ومن ذلك عبادته للأصنام أو الأوثان أو دعوته الأموات والاستغاثة بهم وطلبه منهم المدد والعون، ونحو ذلك لأن هذا يناقض قول: لا إله إلا الله... وهذه المسائل كلها تخرجه من الإسلام بإجماع أهل العلم، وهي ليست من مسائل الجحود، وأدلتها معلومة من الكتاب والسنّة...).اهـ.

المبحث الثاني
مسألة تكفير المعين(١)

من أهل الكلام والفقه والحديث طوائف يقولون في الاعتقادات البِدْعية، يكفر كل من قال هذا القول، لا يفرقون بين المجتهد والمخطئ وغيره، أو يقولون بكفر كل مبتدع.

وهؤلاء يدخل عليهم في هذا الإثبات العام أمورٌ عظيمة، فإن الرجل قد يكون مؤمناً باطناً وظاهراً، لكن تأول تأويلاً أخطأ فيه، إما مجتهداً وإما مفرطاً مذنباً، فلا يقال: إن إيمانه حبط بمجرد ذلك، إلا أن يدل على ذلك دليل شرعي، بل هذا من جنس قول الخوارج والمعتزلة، ولا نقول: لا يكفر، بل العدلُ هو الوسط، وهو: أن الأقوال الباطلة المبتدَعة المحرّمة المتضمنة نفيَ ما أثبته الرسول، أو إثبات ما نفاه، أو الأمرُ بما نهى عنه، أو النهي عما أمر به: يقال فيها الحق، ويثبت لها الوعيد الذي دلت عليه النصوص، ويبين أنها كفر، ويقال: من قالها فهو كافر، ونحو ذلك، كما قد قال كثير من أهل السنة المشاهير بتكفير من قال بخلق القرآن.

وعن أبي يوسف رَحِمَهُ ٱللَّهُ، أنه قال: ناظرت أبا حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ مدة، حتى اتفق رأيي ورأيه: أن من قال بخلق القرآن فهو كافر(٢). وأما الشخص المعيَّن، إذا قيل: هل تشهدون أنه من أهل الوعيد وأنه كافر؟ فهذا لا نشهد عليه إلا بأمر تجوز معه الشهادة، فإنه من أعظم البغي أن يُشهد على معين

---

(١) هذه المسألة مجتزأة من كلام الشارح على الفقرة (٦٨) وهي قول الشيخ: (ولا نكفّر أحداً من أهل القبلة بذنب...) إلخ.

(٢) أخرجه البيهقي في الأسماء والصفات (١/٣٨٨) وقال: قال أبو عبد الله: رواة هذا كلهم ثقات.

أن الله لا يغفر له ولا يرحمه بل يخلده في النار، فإن هذا حكم الكافر بعد الموت.

ولهذا ذكر أبو داود في سننه في كتاب الأدب: «باب النهي عن البغي»، وذكر فيه عن أبي هريرة ﷺ، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «كان رجلان في بني إسرائيل متواخيين، فكان أحدهما يذنب، والآخر مجتهد في العبادة، فكان لا يزال المجتهد يَرَى الآخر على الذنب، فيقول: أقصر، فوجده يوماً على ذنب فقال له: أقصر. فقال: خلِّني وربي، أبُعثْتَ عليَّ رقيباً؟ فقال: والله لا يغفر الله لك، أو لا يدخلك الجنة، فقبض أرواحهما فاجتمعا عند رب العالمين، فقال لهذا المجتهد: أكنتَ بي عالماً؟ أو كنتَ على ما في يديَّ قادراً؟ وقال للمذنب: اذهب فادخل الجنة برحمتي، وقال للآخر: اذهبوا به إلى النار». قال أبو هريرة: والذي نفسي بيده، لتكلم بكلمة أَوْبَقَتْ دنياه وآخرته(١). وهو حديث حسن.

ولأن الشخص المعين يمكن أن يكون مجتهداً مخطئاً مغفوراً له، أو يمكن أن يكون ممن لم يبلغه ما وراء ذلك من النصوص، ويمكن أن يكون له إيمان عظيم وحسنات أوجبت له رحمة الله، كما غفر للذي قال: «إذا متُّ فاسحقوني ثم اذْروني، ثم غفر الله له لخشيته»(٢). وكان يظن أن الله لا يقدر

---

(١) أوبقت: أهلكت. والحديث أخرجه أبو داود (٤٩٠١) قال: حدثنا محمد بن الصباح بن سفيان، أخبرنا علي بن ثابت، عن عكرمة بن عمار قال: حدثني ضمضم بن جوس قال: قال أبو هريرة... فذكره. قلت: محمد بن الصباح: هو الجرجرائي: صدوق، كما في التقريب (٢/ ١٧١)، وعلي بن ثابت: هو الجزري. قال الحافظ في التقريب (٢/ ٣٢): صدوق ربما أخطأ، وقد ضعفه الأزدي بلا حجة، وعكرمة بن عمار: هو العجلي: من رجال مسلم. قال الحافظ في التقريب (٢/ ٣٠): صدوق يغلط، وضمضم بن جوس: ثقة، كما في التقريب (١/ ٣٧٥).
قلت: فإسناده حسن كما ذكر الشارح ﷺ.
والحديث أخرجه أيضاً: أحمد (٢/ ٣٢٣) من طريق أبي عامر، ثنا عكرمة بن عمار به، وهذا إسناد حسن أيضاً لما سبق من القول في عكرمة بن عمار، والله أعلم.

(٢) أخرجه البخاري (٣٤٨١)، ومسلم (٢٧٥٦)، والنسائي (٢٠٧٩)، وابن ماجه (٤٢٥٥) من حديث أبي هريرة، وأخرجه من حديث أبي سعيد الخدري: البخاري (٣٤٧٨)، ومسلم (٢٧٥٧).

على جمعه وإعادته، أو شكّ في ذلك. لكن هذا التوقف في أمر الآخرة لا يمنعنا أن نعاقبه في الدنيا، لمنع بدعته، وأن نستتيبه، فإن تاب وإلا قتلناه. ثم إذا كان القول في نفسه كفراً قيل: إنه كفرٌ، والقائل له يكفر بشروط وانتفاء موانع، ولا يكون ذلك إلا إذا صار منافقاً زنديقاً. فلا يتصور أن يكفَّر أحدٌ من أهل القبلة المظهرين الإسلام إلا من يكون منافقاً زنديقاً. وكتاب الله يبين ذلك، فإن الله صنَّف الخلق فيه ثلاثة أصناف:

صنفٌ: كفار من المشركين ومن أهل الكتاب، وهم الذين لا يقرون بالشهادتين. وصنفٌ: مؤمنون باطناً وظاهراً. وصنفٌ: أقرّوا به ظاهراً لا باطناً.

وهذه الأقسام الثلاثة مذكورة في أول سورة البقرة. وكل من ثبت أنه كافر في نفس الأمر وكان مقراً بالشهادتين. فإنه لا يكون إلا زنديقاً، والزنديق هو المنافق.

خطأ من كفّر كل من قال قولاً مبتدعاً:

إن من كفَّر كلَّ من قال القول المبتدع في الباطن، يلزمه أن يكفِّر أقواماً ليسوا في الباطن منافقين، بل هم في الباطن يحبون الله ورسوله ويؤمنون بالله ورسوله وإن كانوا مذنبين، كما ثبت في «صحيح البخاري»، عن أسلم مولى عمر ﵁، عن عمر: أن رجلاً كان على عهد النبي ﷺ كان اسمه: عبد الله، وكان يلقب: حماراً، وكان يُضْحِك رسول الله ﷺ، وكان رسول الله ﷺ قد جلده في الشراب، فأُتي به يوماً، فأمر به فجلد، فقال رجل من القوم: اللهم العنه! ما أكثر ما يؤتى به! فقال رسول الله ﷺ: «لا تلعنه فإنه يحب الله ورسوله»[1]. وهذا أمر متيقن به في طوائفَ كثيرة وأئمة في العلم والدين، وفيهم بعض مقالات الجهمية أو المرجئة أو القدرية أو الشيعة أو الخوارج. ولكن الأئمة في العلم والدين لا يكونون قائمين بجملة تلك البدعة، بل بفرع منها. ولهذا انتحل أهلُ هذه الأهواء لطوائف من السلف المشاهير. فمن عيوب أهل البدع تكفيرُ بعضهم بعضاً،

(١) أخرجه البخاري (٦٧٨٠).

ومن ممادح أهل العلم أنهم يخطِّئون ولا يكفِّرون(١).

---

(١) قضية العذر بالجهل:

من القضايا المهمة المتعلقة بما ذكره الشارح هنا قضية العذر بالجهل، وهي قضية شغلت أذهان الكثيرين من دعاة الإسلام منذ بضعة عقود، والمقصود هو بيان حكم من وقع في الشرك جاهلاً، هل يكفر بذلك؟ أم لا يكفر حتى تقام عليه الحجة؟ والحق الذي دلّت عليه نصوص الكتاب والسنّة أنه يعذر بجهله حتى تبلغه الحجة الرسالية، فإن الله سبحانه يقول: ﴿لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَ﴾ [الأنعام: ١٩]. فبيّن سبحانه أن النذارة لا تتم إلا بالبلاغ. قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (إن الكتاب والسنّة قد دلّ على أن الله لا يعذب أحداً إلا بعد إبلاغ الرسالة فمن لم تبلغه جملةً لم يعذبه رأساً، ومن بلغته جملة دون بعض التفصيل لم يعذبه إلا على إنكار ما قامت عليه الحجة الرسالية). انظر: مجموع الفتاوى (١٢/ ٤٩٣).

والأدلة على العذر بالجهل من السنّة كثيرة:

- فمنها: حديث الرجل الذي قال لبنيه: (إذا أنا مت فاحرقوني ثم ذروني في الريح، فوالله لئن قدر الله عليَّ ليعذبني عذاباً ما عذبه أحداً، فلما مات فُعل به ذلك، فأمر الله الأرض قال: اجمعي ما فيك منه، ففعلت، فإذا هو قائم فقال: ما حملك على ما صنعت؟ قال: يا رب خشيتك، فغفر له). والحديث متفق عليه، وقد سبق تخريجه قبل قليل.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٣/ ٢٣١): (فهذا رجل شك في قدرة الله وفي إعادته إذا ذري بل اعتقد أنه لا يعاد، وهذا كفر باتفاق المسلمين، لكن كان جاهلاً لا يعلم ذلك، وكان مؤمناً يخاف الله أن يعاقبه فغفر له بذلك).

- ومنها: حديث عبد الله بن أبي أوفى ﷺ: (لما قدم معاذ من الشام سجد للنبي ﷺ فقال: «ما هذا يا معاذ؟» قال: أتيت الشام فوافيتهم يسجدون لأساقفتهم وبطارقتهم فوددت في نفسي أن نفعل ذلك بك، فقال رسول الله ﷺ: «فلا تفعلوا فإني لو كنت آمراً أحداً أن يسجد لغير الله لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها...»). الحديث أخرجه ابن ماجه (١٨٥٣)، والبيهقي (٧/ ٢٩٢)، وسنده حسن كما في إرواء الغليل للشيخ الألباني (٧/ ٥٦).

وأخرج القصة من حديث معاذ بن جبل ﷺ البزار. قال الهيثمي في المجمع (٤/ ٣٠٩): رواه بتمامه البزار وأحمد باختصار، ورجاله رجال الصحيح.

قال الشوكاني في نيل الأوطار (٦/ ٣٦٣): «وفي هذا الحديث دليل على أن من سجد جاهلاً لغير الله لم يكفر».

إلى غير ذلك من الأدلة، ومن أجل هذا قال الإمام ابن تيمية: (إن القول قد يكون كفراً فيطلق القول بتكفير صاحبه، فيقال: من قال كذا فهو كافر لكن الشخص المعين =

عدم الشهادة لمعيَّن بجنة أو نار:

(٣٩ ـ ٨١) قوله: (ولا ننزل أحداً منهم جنة ولا ناراً).

ش: يريد: أنا لا نقول عن أحد معين من أهل القبلة: إنه من أهل الجنة أو من أهل النار، إلا من أخبر الصادقُ ﷺ أنه من أهل الجنة كالعشرة ﷺ. وإن كنا نقول: إنه لا بد أن يدخل النار من أهل الكبائر من

= الذي قاله لا نحكم بكفره حتى تقوم عليه الحجة التي يكفر تاركها) إلى أن قال: (وهكذا الأقوال التي يكفر قائلها قد يكون الرجل لم تبلغه النصوص الموجبة لمعرفة الحق، وقد تكون بلغته ولم تثبت عنده أو لم يتمكن من فهمها وقد يكون عرضت له شبهات يعذره الله بها). مجموع الفتاوى (٢٣/ ٣٤٥ ـ ٣٤٦).

وقال الشيخ محمد بن عبد الوهاب ﷺ جواباً على من رماه بتكفير من لم يهاجر إليه ولم يقاتل: (وإذا كنا لا نكفّر من عبد الصنم الذي على قبر عبد القادر، والصنم الذي على قبر أحمد البدوي، وأمثاله لأجل جهلهم وعدم من ينبههم، فكيف نكفّر من لم يشرك بالله إذا لم يهاجر إلينا؟! أو لم يكفر ويقاتل، سبحانك هذا بهتان عظيم).اهـ من كتاب صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان لمحمد بشير السهسواني الهندي (ص٤٣٣).

قلت: ومما ينبغي التفطن إليه أن القول بعذر من وقع في الشرك جاهلاً معناه عدم تكفيره إلا بعد الحجة والبيان، أما إن كان المقصود من العذر بالجهل أنه لا يأثم أصلاً، فهذا ليس صحيحاً على إطلاقه بل فيه تفصيل ذكره ابن القيم في الطرق الحكمية حيث قال: (وأما أهل البدع الموافقون لأهل الإسلام، ولكنهم مخالفون في بعض الأصول كالرافضة والقدرية والجهمية وغلاة المرجئة ونحوهم فهؤلاء أقسام:

أحدها: الجاهل المقلد الذي لا بصيرة له فهذا لا يكفر، ولا يفسق، ولا ترد شهادته إذا لم يكن قادراً على تعلم الهدى، وحكمه حكم المستضعفين من الرجال والنساء والولدان الذين لا يستطيعون حيلة ولا يهتدون سبيلاً فأولئك عسى الله أن يعفو عنهم، وكان الله عفواً غفوراً.

القسم الثاني: المتمكن من السؤال، وطلب الهداية، ومعرفة الحق ولكن يترك ذلك اشتغالاً بدنياه ورئاسته ولذته ومعاشه وغير ذلك، فهذا مفرط مستحق للوعيد آثم بترك ما وجب عليه من تقوى الله بحسب استطاعته، فهذا حكمه حكم أمثاله من تاركي بعض الواجبات..

القسم الثالث: أن يسأل ويطلب ويتبين له الهدى ويتركه تقليداً أو تعصباً أو بغضاً أو معاداة لأصحابه، فهذا أقل درجاته أن يكون فاسقاً وتكفيره محل اجتهاد وتفصيل).اهـ. الطرق الحكمية (ص١٧٤).

يشاء الله إدخاله النار، ثم يخرج منها بشفاعة الشافعين، ولكنا نقف في الشخص المعيّن، فلا نشهد له بجنة ولا نار إلا عن علم؛ لأن حقيقة باطنه، وما مات عليه لا نُحيط به، لكن نرجو للمحسن، ونخاف على المسيء.

وللسلف في الشهادة بالجنة ثلاثة أقوال:

أحدها: أن لا يُشهد لأحد إلا للأنبياء، وهذا ينقل عن محمد بن الحنفية، والأوزاعي.

الثاني: أنه يُشهد بالجنة لكل مؤمن جاء فيه النص، وهذا قول كثير من العلماء وأهل الحديث.

والثالث: أنه يُشهد بالجنة لهؤلاء ولمن شهد له المؤمنون، كما في «الصحيحين»: أنه مُرَّ بجنازة، فأثنوا عليها بخير. فقال ﷺ: «وَجبتْ»، ومُرَّ بأخرى، فأثني عليها بشرٍّ، فقال: «وجبتْ» وفي رواية كرر: «وجبت»، ثلاث مرات، فقال عمر: يا رسول الله، ما وجبت؟ فقال رسول الله ﷺ: «هذا أثنيتم عليه خيراً وجبت له الجنة، وهذا أثنيتم عليه شرّاً وجبتْ له النار، أنتم شهداء الله في الأرض»[1].

(٤٠ ـ ٨٢) قوله: (ولا نشهد عليهم بكفر ولا بشرك ولا بنفاق، ما لم يظهر منهم شيء من ذلك، ونذر سرائرهم إلى الله تعالى).

ش: لأنّا قد أمِرنا بالحكم بالظاهر، ونُهينا عن الظن واتباع ما ليس لنا به علم.



(١) أخرجه البخاري (١٣٦٧)، ومسلم (٩٤٩)، والنسائي (١٩٣٢) من حديث أنس بن مالك.

المبحث الثالث

كفر دون كفر[1]

ولكن بقي هنا إشكال يَرِد على كلام الشيخ رحمه الله[2]، وهو: أن الشارع قد سمى بعض الذنوب كفراً، قال الله: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤]. وقال ﷺ: «سباب المسلم فسوق وقتاله كفر»[3] متفق عليه من حديث ابن مسعود، ونظائر ذلك كثيرة.

والجواب: أن أهل السنة اختلفوا اختلافاً لفظياً، لا يترتب عليه فساد، وهو: أنه هل يكون الكفر على مراتب، كفراً دون كفر؟ كما اختلفوا: هل يكون الإيمان على مراتب، إيماناً دون إيمان؟ وهذا اختلاف نشأ من اختلافهم في مسمى «الإيمان»: هل هو قول وعمل يزيدُ وينقص، أم لا؟ بعد اتفاقهم على أن من سماه الله تعالى ورسوله كافراً نسميه كافراً، إذ من الممتنع أن يسمي الله سبحانه الحاكم بغير ما أنزل الله كافراً، ويسمي رسولُه من تقدم ذكره كافراً ولا نطلق عليهما اسم الكفر.

ولكن من قال: إن الإيمان قول وعمل يزيدُ وينقص، قال: هو كفر عمليّ لا اعتقاديّ، والكفر عنده على مراتب، كفرٌ دون كفر، كالإيمان عنده.

ومن قال: إن الإيمان هو التصديق، ولا يدخل العمل في مسمى الإيمان، والكفر هو الجحود، ولا يزيدان ولا ينقصان، قال: هو كفر مجازيّ

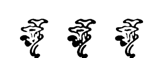
---

(١) قد اجتزأنا هذا المبحث والذي بعده من كلام الشارح على قول الطحاوي: (ولا نكفّر أحداً من أهل القبلة بذنب ما لم يستحله). وهي الفقرة رقم (٦٨).

(٢) أي: على قوله: (ولا نكفر أحداً من أهل القبلة بذنب...).

(٣) أخرجه البخاري (٤٨)، ومسلم (٦٤)، والنسائي (٤١٠٥)، والترمذي (١٩٨٣)، وابن ماجه (٦٩) من حديث عبد الله بن مسعود، وفي الباب عن أبي هريرة عند ابن ماجه (٣٩٤٠)، وعن سعد بن أبي وقاص عند النسائي (٤١٠٤)، وابن ماجه (٣٩٤١).

غير حقيقي، إذ الكفر الحقيقي هو الذي ينقل عن الملة. وكذلك يقول في تسمية بعض الأعمال بالإيمان، كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ﴾ [البقرة: ١٤٣]، أي صلاتكم إلى بيت المقدس، إنها سميت إيماناً مجازاً، لتوقف صحتها على الإيمان، أو لدلالتها على الإيمان، إذ هي دالة على كون مؤديها مؤمناً. ولهذا يحكم بإسلام الكافر إذا صلى صلاتنا. فليس بين فقهاء الأمة نزاعٌ في أصحاب الذنوب، إذا كانوا مقرِّين باطناً وظاهراً بما جاء به الرسول وما تواتر عنهم أنهم من أهل الوعيد. ولكن الأقوال المنحرفة قول من يقول بتخليدهم في النار، كالخوارج والمعتزلة.



المبحث الرابع
الحكم بغير ما أنزل الله

وهنا أمر يجب التفطن إليه، وهو أن الحكم بغير ما أنزل الله قد يكون كفراً ينقل عن الملة، وقد يكون معصيةً: كبيرةً أو صغيرة، ويكون كفراً: إما مجازياً، وإما كفراً أصغر، على القولين المذكورين. وذلك بحسب حال الحاكم؛ فإنه إن اعتقد أنَّ الحكم بما أنزل الله غيرُ واجب، وأنه مخيَّرٌ فيه، أو استهان به مع تيقنه أنه حكم الله، فهذا كفرٌ أكبر(١). وإن اعتقد وجوب الحكم بما أنزل الله، وعلمه في هذه الواقعة، وعدل عنه مع اعترافه بأنه مستحق للعقوبة، فهذا عاصٍ، ويسمى كافراً كفراً مجازياً، أو كفراً أصغر، وإن جهل حكم الله فيها، مع بذل جهده واستفراغ وسعه في معرفة الحكم وأخطأه، فهذا مخطئ، له أجرٌ على اجتهاده، وخطؤه مغفور(٢).

---

(١) قال الشيخ أحمد شاكر (ص٢٥٨): (وهذا مثل ما ابتلي به الذين درسوا القوانين الأوروبية من رجال الأمم الإسلامية ونسائها أيضاً! الذين أشربوا في قلوبهم حبها والشغف بها والذبّ عنها، وحكموا بها، وأذاعوها بما ربوا من تربية أساسها صنع المبشرين الهدامين أعداء الإسلام، ومنهم من يصرح، ومنهم من يتوارى ويكادون يكونون سواء، فإنا لله وإنّا إليه راجعون).

(٢) مما ينبغي التفطن إليه أن هذا التقسيم منصب على الحكم الذي بمعنى القضاء لا التشريع، فإن الحكم يأتي في كتاب الله بمعنى القضاء، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤]، وهذا المعنى هو الذي قصده الشارح حين جعل الحكم بغير ما أنزل الله دائراً بين الكفر الأصغر والكفر الأكبر بحسب حال الحاكم، ويدل على ذلك قوله: (في هذه الواقعة) فهو يتحدث عن واقعة أو وقائع يخالف فيها القاضي فيقضي بغير ما أنزل الله.

أما المعنى الثاني للحكم: فهو الذي بمعنى التشريع، ومثاله قوله تعالى: ﴿أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ۚ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ۝٥٠﴾ [المائدة: ٥٠] فالآية تتحدث عن حكم الله؛ أي شرعته ومنهجه في مقابل حكم الجاهلية؛ أي شرعتها ومنهجها، =

....

ـ ولذا تجد مفسراً كابن كثير تَغْلَللهُ يتحدث عن قوله تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ فيطيل النفس في اختلاف السلف حولها، وفيمن نزلت، وما المقصود بالكفر فيها؟ وما إلى ذلك. انظر: تفسير القرآن العظيم (٢/ ٥٨ ـ ٦٢).
أما عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ...﴾ فنجده يحسم المسألة حسماً فيقرر أن العدول عن شرع الله إلى غيره مما شرّعه الناس لأنفسهم كفر يجب قتال صاحبه حتى يعود إلى شرع الله، وذلك حيث يقول تَغْلَللهُ: (ينكر تعالى على من خرج على حكم الله المحكم المشتمل على كل خير الناهي عن كل شر، وعَدَلَ إلى ما سواه من الآراء والأهواء والاصطلاحات التي وضعها الرجال بلا مستند من شريعة الله... كما يحكم به التتار من السياسات الملكية المأخوذة عن ملكهم جنكزخان الذي وضع لهم الياسا وهو عبارة عن كتاب مجموع من أحكام قد اقتبسها من شرائع شتى: من اليهودية والنصرانية والملة الإسلامية وغيرها، وفيها كثير من الأحكام أخذها من مجرد نظره وهواه فصارت في بنيه شرعاً متبعاً يقدمونه على الحكم بكتاب الله وسنّة رسوله ﷺ، فمن فعل ذلك منهم فهو كافر يجب قتاله حتى يرجع إلى حكم الله ورسوله فلا يُحَكِّم في قليل ولا كثير).اهـ من تفسير القرآن العظيم (٢/ ٦٨).
بل إنه تَغْلَللهُ قد نقل الإجماع على كفر من اتخذ شريعة غير شريعة الله يتحاكم إليها حيث نقل في «البداية والنهاية» نتفاً من الياسا ثم قال: (فمن ترك الشرع المحكم المنزل على محمد بن عبد الله خاتم الأنبياء وتحاكم إلى غيره من الشرائع المنسوخة كفر. فكيف بمن تحاكم إلى الياسا وقدمها عليه؟ من فعل ذلك كفر بإجماع المسلمين). البداية والنهاية (١٣/ ١١٩).
ومن هنا يتبين لنا الحكم القاطع في هذه القوانين الوضعية المخالفة لشرع الله التي دخلت بلاد المسلمين فصارت شريعة ملزمة للناس وأنها كفر بلا جدال، وقد تنبّه المحققون من علماء العصر إلى ذلك فبيّنوا حكم الشرع في تلك القوانين، ومن هؤلاء: الشيخ أحمد شاكر تَغْلَللهُ حيث يعقب على كلام ابن كثير على الآية: ﴿أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾ فيقول: (إن الأمر في هذه القوانين الوضعية واضح وضوح الشمس هي كفر بواح لا خفاء فيه ولا مداورة، ولا عذر لأحد ممن ينتسب للإسلام كائناً من كان في العمل بها أو الخضوع لها أو إقرارها). عمدة التفسير عن الحافظ ابن كثير (٤/ ١٧٢).
ويقول الشيخ محمد بن إبراهيم تَغْلَللهُ: «من الكفر الأكبر المستبين تنزيل القانون اللعين منزلة ما نزل به الروح الأمين على قلب محمد ﷺ ليكون من المنذرين بلسان عربي مبين في الحكم به بين العالمين والرد إليه عند تنازع المتنازعين مناقضة ومعاندة لقول الله ﷻ: ﴿فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ...﴾ وقد نفى الله ﷻ الإيمان عمن لم يُحكّموا النبي ﷺ فيما شجر بينهم نفياً مؤكداً بتكرار أداة النفي، وبالقسم. قال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ...﴾ رسالة تحكيم القوانين (ص١).



الإيمان بالملائكة

وفيه أربع مسائل:

المسألة الأولى: تعريف الملائكة.

المسألة الثانية: ذكر الملائكة في القرآن والسنة.

المسألة الثالثة: بعض أصناف الملائكة.

المسألة الرابعة: المفاضلة بين الملائكة وصالحي البشر.

المسألة الأولى
تعريف الملائكة[1]

الملائكة هم الموكلون بالسمٰوات والأرض، فكل حركة في العالم فهي ناشئة عن الملائكة، كما قال تعالى: ﴿فَٱلْمُدَبِّرَٰتِ أَمْرًا ۝٥﴾ [النازعات: ٥].

فهم رسل الله في خلقه وأمره، وسفراؤه بينه وبين عباده، ينزلون بالأمر من عنده في أقطار العالم، ويصعدون إليه بالأمر.

ولفظ «المَلك» يشعر بأنه رسول منفِّذ لأمر مرسِله[2]، فليس لهم من الأمر شيء، بل الأمر كله لله الواحد القهار، وهم ينفذون أمره ﴿لَا يَسْبِقُونَهُۥ بِٱلْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِۦ يَعْمَلُونَ ۝٢٧﴾ [الأنبياء: ٢٧].



(١) قد اجتزأنا هذه المسألة والتي بعدها من كلام الشارح على قول الطحاوي: (ونؤمن بالملائكة والنبيين...) فقرة رقم (٦٤).

(٢) لأن لفظة: «ملك»، أصلها: «مألك» من الألوكة، وهي الرسالة. انظر: القاموس المحيط (٣/٢٩٣).

المسألة الثانية
ذكر الملائكة في القرآن والسنة

والقرآن مملوء بذكر الملائكة وأصنافهم ومراتبهم، فتارة يقرن الله تعالى اسمه باسمهم. وصَلاتَه بصَلاتهم، ويضيفهم إليه في مواضع التشريف، وتارة يذكر حفَّهم بالعرش وحملهم له، وتارة يصفهم بالإكرام والكرم، والتقريب والعلو والطهارة والقوة والإخلاص. قال تعالى: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ١٨]. ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُصَلِّى عَلَيْكُمْ وَمَلَٰٓئِكَتُهُۥ لِيُخْرِجَكُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ﴾ [الأحزاب: ٤٣]. ﴿وَتَرَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ حَآفِّينَ مِنْ حَوْلِ ٱلْعَرْشِ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ﴾ [الزمر: ٧٥]. ﴿ٱلَّذِينَ يَحْمِلُونَ ٱلْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُۥ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِۦ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ [غافر: ٧]. ﴿بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٦]. ﴿يَشْهَدُهُ ٱلْمُقَرَّبُونَ ﴿٢١﴾﴾ [المطففين: ٢١]. ﴿لَّا يَسَّمَّعُونَ إِلَى ٱلْمَلَإِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [الصافات: ٨]. ﴿كِرَامٍۭ بَرَرَةٍ ﴿١٦﴾﴾ [عبس: ١٦]. ﴿فَإِنِ ٱسْتَكْبَرُواْ فَٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ يُسَبِّحُونَ لَهُۥ بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَهُمْ لَا يَسْـَٔمُونَ ۩ ﴿٣٨﴾﴾ [فصلت: ٣٨].

وكذلك الأحاديث النبوية طافحة بذكرهم. فلهذا كان الإيمان بالملائكة أحدَ الأصول الخمسة التي هي أركان الإيمان.



المسألة الثالثة

بعض أصناف الملائكة(١)

وقد دل الكتاب والسنة على أصناف الملائكة، وأنها موكلة بأصناف المخلوقات، وأنه سبحانه وكَّلَ بالجبال ملائكة، ووكل بالسحاب والمطر ملائكة، ووكل بالرحم ملائكة تدبر أمر النطفة حتى يتم خلقها، ثم وكَّل بالعبد ملائكة لحفظ ما يعمله وإحصائه وكتابته، ووكَّل بالموت ملائكة، ووكل بالسؤال في القبر ملائكة، ووكل بالأفلاك ملائكة يحركونها، ووكَّل بالشمس والقمر ملائكة، ووكل بالنار وإيقادها وتعذيب أهلها وعمارتها ملائكة، ووكل بالجنة وعمارتها وغرسها وعمل آلاتها ملائكة، ومنهم ملائكة الرحمة، وملائكة العذاب، وملائكة قد وكلوا بحمل العرش، وملائكة قد وكلوا بعمارة السمٰوات بالصلاة والتسبيح والتقديس، إلى غير ذلك من أصناف الملائكة التي لا يحصيها إلا الله.

أعلى مراتب الملائكة:

وأعلاهم الذين عنده ﴿لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ ﴿١٩﴾ يُسَبِّحُونَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ ﴿٢٠﴾﴾ [الأنبياء: ١٩ ـ ٢٠]، ورؤساؤهم الأملاك الثلاثة: جبريل وميكائيل وإسرافيل، الموكلون بالحياة؛ فجبريل موكَّل بالوحي الذي به حياة القلوب والأرواح، وميكائيل موكل بالقطر الذي به حياة الأرض والنبات والحيوان، وإسرافيل موكل بالنفخ في الصور الذي به حياة الخلق بعد مماتهم.

(١) اجتزأت هذه الفقرة والتي بعدها من كلام الشارح على الفقرة رقم (٦٤) وهي قول الشيخ: (ونؤمن بالملائكة والنبيين...) إلخ.

الكرام الكاتبون:

(٤١ ـ ٩٠) قوله: (ونؤمن بالكرام الكاتبين، فإن الله قد جعلهم علينا حافظين).

ش: قال تعالى: ﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَٰفِظِينَ ﴿١٠﴾ كِرَامًا كَٰتِبِينَ ﴿١١﴾ يَعْلَمُونَ مَا تَفْعَلُونَ ﴿١٢﴾﴾ [الإنفطار: ١٠ ـ ١٢] وقال تعالى: ﴿إِذْ يَتَلَقَّى ٱلْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٌ ﴿١٧﴾ مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ ﴿١٨﴾﴾ [ق: ١٧ ـ ١٨].

جاء في التفسير: اثنان عن اليمين وعن الشمال، يكتبان الأعمال، صاحب اليمين يكتب الحسنات، وصاحب الشمال يكتب السيئات، ومَلكان آخران يحفظانه ويحرسانه، واحد من ورائه، وواحد من أمامه، فهو بين أربعة أملاك بالنهار، وأربعة آخرين بالليل؛ بدلاً، حافظان وكاتبان، وقال عكرمة عن ابن عباس: ﴿يَحْفَظُونَهُۥ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ [الرعد: ١١]، قال: ملائكة يحفظونه من بين يديه ومن خلفه، فإذا جاء قَدَر الله خَلَّوْا عنه[١].

وروى مسلم والإمام أحمد عن عبد الله، قال: قال رسول الله ﷺ: «ما منكم من أحد إلا وقد وُكل به قرينُه من الجن، وقرينُه من الملائكة»، قالوا: وإياك يا رسول الله؟ قال: «وإياي ولكن أعانني الله عليه فأسلَمَ، فلا يأمرني إلا بخير»[٢]. الرواية بفتح الميم من «فأسلَمَ» ومن رواه «فأسلمُ»، برفع الميم فقد حرَّف لفظه. ومعنى «فأسلمَ» أي فاستسلم وانقاد لي، في أصح القولين، ولهذا قال: «فلا يأمرني إلا بخير» ومن قال: إن الشيطان صار مؤمناً، فقد حرَّف معناه، فإن الشيطان لا يكون مؤمناً[٣].

---

(١) أخرجه الطبري (١٣/ ١١٥)، ط. دار الفكر، من طريقين عن سماك عن عكرمة، ورواية سماك عن عكرمة مضطربة. كما في التقريب (١/ ٣٣٢).

(٢) أخرجه مسلم (٢٨١٤)، وأحمد (١/ ٣٨٥، ٤٠١) من حديث ابن مسعود.

(٣) قال الشيخ أحمد شاكر (ص٣٢٤): والخلاف في ضبط الميم من «فأسلم» خلاف قديم، والراجح فيها الفتح كما قال الشارح، ولكن المعنى الذي رجحه غير راجح. فقال القاضي عياض في مشارق الأنوار (٢/ ٢١٨): (روينا بالضم والفتح، فمن ضم ردّ ذلك إلى النبي ﷺ، أي: فأنا أسلم منه. ومن فتح رده إلى القرين، أي: أسلم من الإسلام...). وقال النووي في شرح مسلم: (هما روايتان مشهورتان... واختلفوا في الأرجح منهما، فقال الخطابي: الصحيح المختار الرفع، ورجح القاضي عياض الفتح). =

ثم قد ثبت بالنصوص المذكورة أن الملائكة تكتب القول والفعل. وكذلك النية؛ لأنها فعل القلب، فدخلت في عموم ﴿يَعْلَمُونَ مَا تَفْعَلُونَ ﴿١٢﴾﴾ [الانفطار: ١٢]. ويشهد لذلك قوله ﷺ: «قال الله ﷻ: إذا همَّ عبدي بسيئة فلا تكتبوها عليه، فإن عملها فاكتبوها عليه سيئةً، وإذا همَّ عبدي بحسنة فلم يعملها فاكتبوها له حسنة، فإن عملها فاكتبوها عشراً»[1].

ملك الموت:

(٤٢ ـ ٩١) قوله: (ونؤمن بملك الموت، الموكل بقبض أرواح العالمين).

ش: قال تعالى: ﴿۞ قُلْ يَتَوَفَّىٰكُم مَّلَكُ ٱلْمَوْتِ ٱلَّذِى وُكِّلَ بِكُمْ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُمْ تُرْجَعُونَ ﴿١١﴾﴾ [السجدة: ١١]. ولا تعارض هذه الآية قوله: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لَا يُفَرِّطُونَ﴾ [الأنعام: ٦١]، وقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَٱلَّتِى لَمْ تَمُتْ فِى مَنَامِهَا ۖ فَيُمْسِكُ ٱلَّتِى قَضَىٰ عَلَيْهَا ٱلْمَوْتَ وَيُرْسِلُ ٱلْأُخْرَىٰٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [الزمر: ٤٢]؛ لأن ملك الموت يتولى قبضها واستخراجها، ثم يأخذها منه ملائكة الرحمة أو ملائكة العذاب، ويتولَّونها بعدَه، كل ذلك بإذن الله وقضائه وقدره، وحُكمه، فصحَّتْ إضافة التوفي إلى كل بحسبه.



= وأما الحافظ ابن حبان، فإنه روى الحديث في صحيحه (٢/ ٢٨٣) من المخطوطة المصورة، وجزم برواية فتح الميم، وقال: «في هذا الخبر دليل على أن شيطان المصطفى ﷺ أسلم حتى لم يكن يأمره إلّا بخير، لا أنه كان يسلم منه، وإن كان كافراً». وهذا هو الصحيح الذي ترجحه الدلائل. وادعاء الشارح أن هذا تحريف للمعنى، (فإن الشيطان لا يكون مؤمناً) انتقال نظر. فأولاً: أن اللفظ في الحديث: «قرينه من الجن»، لم يقل: «شيطانه». وثانياً: أن الجن فيهم المؤمن والكافر، والشياطين هم كفارهم، فمن آمن منهم لم يسم شيطاناً.

(١) أخرجه البخاري (٧٥٠١)، ومسلم (١٢٨)، والترمذي (٣٠٧٣) من حديث أبي هريرة، وفي الباب عن ابن عباس عند البخاري (٦٤٩١)، ومسلم (١٣١).

المسألة الرابعة
المفاضلة بين الملائكة وصالحي البشر[1]

وقد تكلم الناس في المفاضلة بين الملائكة وصالحي البشر، وينسب إلى أهل السنة تفضيل صالحي البشر، أو الأنبياء فقط على الملائكة، وإلى المعتزلة تفضيل الملائكة، وأتباع الأشعري على قولين: منهم من يفضل الأنبياء والأولياء، ومنهم من يقف ولا يقطع في ذلك قولاً. وحكي عن بعضهم ميلهم إلى تفضيل الملائكة. وحكي ذلك عن غيرهم من أهل السنة وبعض الصوفية. وقالت الشيعة: إن جميع الأئمة أفضل من جميع الملائكة.

والشيخ رَحِمَهُ اللهُ لم يتعرض إلى هذه المسألة بنفي ولا إثبات، ولعله يكون قد ترك الكلام فيها قصداً، فإن الإمام أبا حنيفة رضي الله عنه وقف في الجواب عنها على ما ذكره في «مآل الفتاوى»[2].

وهذا هو الحق، فإن الواجب علينا الإيمان بالملائكة والنبيين، وليس علينا أن نعتقد أي الفريقين أفضل، فإن هذا لو كان من الواجبات لبين لنا نصاً. وقد قال تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣]. ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ [مريم: ٦٤].

فالسكوت عن الكلام في هذه المسألة نفياً وإثباتاً والحالة هذه أولى.



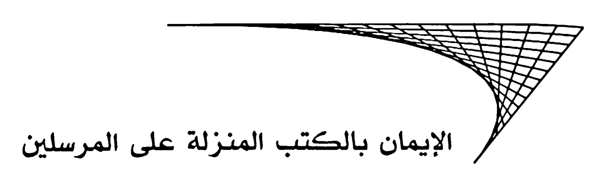
---

(١) هذه المسألة مأخوذة من كلام الشارح على الفقرة رقم (٦٤)، وأولها: (ونؤمن بالملائكة والنبيين...).

(٢) قال المحقق (ص٤١١): هو «الملتقط» تأليف أبي القاسم محمد بن يوسف العلوي السمرقندي الحنفي، عالم بالتفسير والحديث والفقه والوعظ، مات سنة (٥٥٦هـ).



الإيمان بالكتب المنزلة على المرسلين



الإيمان بالكتب المنزلة على المرسلين

وأما الإيمان بالكتب المنزلة على المرسلين[1]، فنؤمن بما سمَّى الله تعالى منها في كتابه، من التوراة والإنجيل والزبور، ونؤمن بأن لله تعالى سوى ذلك كتباً أنزلها على أنبيائه، لا يعرف أسماءَها وعددَها إلا الله تعالى.

وأما الإيمان بالقرآن، فالإقرار به، واتباع ما فيه، وذلك أمر زائد على الإيمان بغيره من الكتب. فعلينا الإيمان بأن الكتب المنزلة على رسل الله أتتهم من عند الله، وأنها حق وهدى ونور وبيان وشفاء. قال تعالى: ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا﴾ إلى قوله: ﴿وَمَآ أُوتِيَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمۡ﴾ [البقرة: ١٣٦]. إلى غير ذلك من الآيات الدالة على أن الله تكلم بها، وأنها نزلت من عنده. وفي ذلك إثبات صفة الكلام والعلو. وقال تعالى: ﴿كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗ فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ﴾ [البقرة: ٢١٣]. وأمثال ذلك في القرآن كثيرة.

عدم الجدال في القرآن:

(٤٣ ـ ٦٧) قوله: (ولا نجادل في القرآن، ونشهد أنه كلام رب العالمين، نزل به الروح الأمين، فعلَّمه سيدَ المرسلين محمداً ـ صلى الله عليه وعلى آله أجمعين ـ، وهو كلام الله تعالى، لا يساويه شيء من كلام المخلوقين، ولا نقول بخلقه، ولا نخالف جماعة المسلمين).

ش: فقوله: ولا نجادل في القرآن، يحتمل أنه أراد: أنَّا لا نقول فيه كما قال أهل الزيغ واختلفوا، وجادلوا بالباطل ليدحضوا به الحق، بل نقول: إنه كلام رب العالمين، نزل به الروح الأمين... إلى آخر كلامه. ويحتمل أنه

(١) قد اجتزأنا هذه الفقرة من كلام الشارح على قول الشيخ: (ونؤمن بالملائكة والنبيين...) فقرة رقم (٦٤).

أراد: أنَّا لا نجادل في القراءات الثابتة، بل نقرؤه بكل ما ثبت وصح. وكلٌّ من المعنيين حقٌّ، يشهد بصحة المعنى الثاني، ما ثبت[١] عن عبد الله بن مسعود ﷺ، أنه قال: سمعت رجلاً قرأ آية سمعت رسول الله ﷺ يقرأ خلافها، فأخذت بيده، فانطلقت به إلى رسول الله ﷺ، فذكرت ذلك له، فعرفتُ في وجهه الكراهة، وقال: «كلاكما محسن لا تختلفوا، فإن من كان قبلكم اختلفوا فهلكوا»[٢].

نهي ﷺ عن الاختلاف الذي فيه جحد كل واحد من المختلفين ما مع صاحبه من الحق؛ لأن كلا القارئين كان محسناً فيما قرأه، وعلَّل ذلك بأن من كان قبلنا اختلفوا فهلكوا. ولهذا قال حذيفة ﷺ لعثمان ﷺ: أدرك هذه الأمة لا تختلف كما اختلفت الأمم قبلهم[٣]. فجمع الناس على حرف واحد اجتماعاً سائغاً. وهم معصومون أن يجتمعوا على ضلالة، ولم يكن في ذلك تركٌ لواجب، ولا فعل لمحظور، إذ كانت قراءة القرآن على سبعة أحرف جائزةً لا واجبةً، رخصةً من الله تعالى، وقد جعل الاختيار إليهم في أي حرف اختاروه.

فلما رأى الصحابة أن الأمة تفترق وتختلف وتتقاتل ـ إنْ لم تجتمع على حرف واحد ـ جمعهم الصحابة عليه. هذا قول جمهور السلف من العلماء والقراء. قاله ابن جرير وغيره، ومنهم من يقول: إن الترخص في الأحرف السبعة كان في أول الإسلام لما في المحافظة على حرف واحد من المشقة عليهم أولاً، فلما تذللتْ ألسنتهم بالقراءة، وكان اتفاقهم على حرف واحد

---

(١) في الأصل: «ما روي عن» وما أثبتناه أولى، فإن لفظة «روي» من صيغ التمريض التي يصدر بها الحديث الضعيف دون الصحيح، وما كان ينبغي للشارح رحمه الله أن يصدر بها هذا الحديث الصحيح. قال في الباعث الحثيث (ص٩١): (من نقل حديثاً صحيحاً بغير إسناده وجب أن يذكره بصيغة الجزم، فيقول مثلاً: قال رسول الله ﷺ. ويقبح جداً أن يذكره بصيغة التمريض التي تشعر بضعف الحديث لئلا يقع في نفس القارئ أو السامع أنه حديث غير صحيح).اهـ.

(٢) أخرجه البخاري (٢٤١٠)، وأحمد (١/ ٣٩٣، ٤١٢).

(٣) أخرجه البخاري (٤٩٨٧)، والترمذي (٣١٠٤) عن أنس بن مالك.

يسيراً عليهم، وهو أوفق لهم: أجمعوا على الحرف الذي كان في العَرْضة الأخيرة. وذهب طوائفُ من الفقهاء وأهل الكلام إلى أن المصحف يشتمل على الأحرف السبعة؛ لأنه لا يجوز أن يهمل شيء من الأحرف السبعة.

والله تعالى قد أمرنا أن لا نجادل أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن إلا الذين ظلموا منهم، فكيف بمناظرة أهل القبلة؟ فإن أهل القبلة من حيث الجملة خير من أهل الكتاب، فلا يجوز أن يناظر من لم يظلم منهم إلا بالتي هي أحسن، وليس إذا أخطأ يقال: إنه كافر، قبل أن تقامَ عليه الحجة التي حكم الرسول بكفر من تركها. والله تعالى قد عفا لهذه الأمة عن الخطأ والنسيان. ولهذا ذم السلفُ أهلَ الأهواء، وذكروا أن آخر أمرهم السيف.

وقوله: (نزل به الروح الأمين): هو جبريل عليه السلام، سمي روحاً لأنه حامل الوحي الذي به حياةُ القلوب إلى الرسل من البشر ـ صلوات الله عليهم أجمعين ـ، وهو أمينٌ حقٌّ أمين، صلوات الله عليه. قال تعالى: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴿١٩٥﴾﴾ [الشعراء: ١٩٣ ـ ١٩٥].



الباب الرابع

الإيمان بالرسل

وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: الإيمان بالرسل إجمالاً، وبمن سمى الله في كتابه تفصيلاً.

الفصل الثاني: أبحاث في النبوة والرسالة.

الفصل الثالث: الإيمان بنبينا ﷺ.

الفصل الأول

الإيمان بالرسل إجمالاً
وبمن سمى الله في كتابه تفصيلاً



الفصل الأول



الإيمان بالرسل إجمالاً
وبمن سمى الله في كتابه تفصيلاً

علينا الإيمان[١] بمن سمَّى الله تعالى في كتابه من رسله، والإيمان بأن الله تعالى أرسل رسلاً سواهم وأنبياء، لا يعلم أسماءهم وعددهم إلا الله تعالى الذي أرسلهم. فعلينا الإيمان بهم جملةً لأنه لم يأت في عددهم نصّ. وقد قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِّن قَبْلِكَ مِنْهُم مَّن قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُم مَّن لَّمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ﴾ [غافر: ٧٨]. وعلينا الإيمان بأنهم بلَّغوا جميعَ ما أرسلوا به على ما أمرهم الله به، وأنهم بيَّنوه بياناً لا يسع أحداً ممن أرسلوا إليه جهله، ولا يحل له خلافه. قال تعالى: ﴿فَهَلْ عَلَى ٱلرُّسُلِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾ [النحل: ٣٥].

أولو العزم من الرسل:

وأما أولو العزم من الرسل. فقد قيل فيهم أقوال أحسنها: ما نقله البغوي وغيره عن ابن عباس وقتادة: أنهم نوح، وإبراهيم، وموسى، وعيسى، ومحمد، صلوات الله وسلامه عليهم. قال: وهم المذكورون في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَٰقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ وَإِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ﴾ [الأحزاب: ٧]. وفي قوله تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ أَنْ أَقِيمُوا ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾ [الشورى: ١٣]، وأما الإيمان بمحمد فتصديقه واتباع ما جاء به من الشرائع إجمالاً وتفصيلاً.

---

(١) نقلنا هذه الفقرة والتي بعدها من كلام الشارح على قول الشيخ: «ونؤمن بالملائكة والنبيين» فقرة رقم (٦٤).

بعض خصائص البيت الإبراهيمي[١]:

لما كان بيت إبراهيم عليه السلام أشرف بيوت العالم على الإطلاق، خصهم الله بخصائص: منها: أنه جعل فيه النبوة والكتاب، فلم يأت بعد إبراهيم نبي إلا من أهل بيته.

ومنها: أنه سبحانه جعلهم أئمة يهدون بأمره إلى يوم القيامة، فكل من دخل الجنة من أولياء الله بعدهم فإنما دخل من طريقهم وبدعوتهم.

ومنها: أنه سبحانه اتخذ منهم الخليلين، كما تقدم ذكره.

ومنها: أنه جعل صاحب هذا البيت إماماً للناس. قال تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ١٢٤].

ومنها: أنه أجرى على يديه بناء بيته الذي جعله قياماً للناس ومثابةً للناس وأمناً، وجعله قبلةً لهم وحجاً، فكان ظهور هذا البيت من أهل هذا البيت الأكرمين.

ومنها: أنه أمر عباده أن يصلُّوا على أهل هذا البيت... إلى غير ذلك من الخصائص.

عدم التفريق بين أحد من رسل الله:

(٤٤ ـ ٧٨) قوله: (ونحن مؤمنون بذلك كله، لا نفرق بين أحد من رسله، ونصدقهم كلهم على ما جاؤوا به).

ش: الإشارة بذلك إلى ما تقدم، مما يجب الإيمان به تفصيلاً، وقوله: لا نُفرق بين أحد من رسله... إلى آخر كلامه؛ أي: لا نُفرق بينهم بأن نؤمن ببعضٍ ونكفر ببعض، بل نؤمن بهم ونصدقهم كلهم، فإن من آمن ببعض وكفر ببعض، كافر بالكل. قال تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ﴿١٥٠﴾ أُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا﴾ [النساء: ١٥٠ ـ ١٥١]. فإن المعنى الذي لأجله آمن بمن آمن به منهم موجود في الذي لم يؤمن به،

(١) نقلنا هذه الفقرة من كلام الشارح على قول الشيخ: (ونقول: إن الله اتخذ إبراهيم خليلاً...) فقرة رقم (٦٣).

وذلك الرسول الذي آمن به قد جاء بتصديق بقية المرسلين، فإذا لم يؤمن ببعض المرسلين كان كافراً بمن في زعمه أنه مؤمن به؛ لأن ذلك الرسول قد جاء بتصديق المرسلين كلهم، فكان كافراً حقاً، وهو يظن أنه مؤمن، فكان من الأخسرين أعمالاً، الذين ضلَّ سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعاً.





الفصل الثاني

أبحاث في النبوة والرسالة

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الفرق بين النبي والرسول.

المبحث الثاني: إثبات النبوة.

المبحث الثالث: بين النبوة والولاية.

المبحث الأول
الفرق بين النبي والرسول(١)

وقد ذكروا فروقاً بين النبي والرسول:

وأحسنها: أن من نبّأه الله بخبر السماء، إن أمره أن يبلغ غيره، فهو نبي رسول، وإن لم يأمره أن يبلغ غيره، فهو نبي وليس برسول.

فالرسول أخص من النبي، فكل رسول نبي، وليس كل نبي رسولاً، ولكن الرسالة أعم من جهة نفسها، فالنبوة جزء من الرسالة، إذ الرسالة تتناول النبوة وغيرها، بخلاف الرسل، فإنهم لا يتناولون الأنبياء وغيرهم، بل الأمر بالعكس. فالرسالة أعم من جهة نفسها وأخص من جهة أهلها(٢).

---

(١) نقلنا هذه الفقرة من كلام الشارح على قول الشيخ: (وإن محمداً عبده المصطفى...) فقرة رقم (٢٩).

(٢) يمكن توضيح ما ذكره الشارح من علاقة بين النبوة والرسالة وبين النبي والرسول بالرسم التالي:

الرسالة — النبوة
الرسالة أعم من جهة نفسها

الأنبياء — المرسلون
الرسالة أخص من جهة أهلها

واعلم أنه مما يعكر على ما ذهب إليه الشارح من فرق بين النبي والرسول أن الله قد أخذ على أهل العلم أن يبيّنوه للناس ولا يكتموه كما قال تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ﴾ فكيف بالأنبياء الذين هم أعلى مقاماً من العلماء؟ ولعلّ الأقرب ما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية من أن النبي هو من أوحى الله إليه، وهو يبلغ ما أوحي إليه لكنه لم يرسل إلى قوم كافرين ليخرجهم من الكفر إلى الإيمان. أما الرسول فهو من أرسل إلى قوم كفار يدعوهم للتوحيد، فإن الله قال: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِىٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلْقَى ٱلشَّيْطَٰنُ فِىٓ أُمْنِيَّتِهِۦ﴾ فذكر أن الإرسال يعم الرسول والنبي، وخص أحدهما بأنه رسول، وهذا هو الرسول المطلق الذي أمر بتبليغ رسالة الله إلى قوم خالفوا أمر الله ووقعوا في الشرك، كما كان شأن =

المبحث الثاني
إثبات النبوة[1]

والطريقة المشهورة عند أهل الكلام والنظر، تقرير نبوة الأنبياء بالمعجزات، لكن كثير منهم لا يعرف نبوَّة الأنبياء إلا بالمعجزات، وقرروا ذلك بطرق مضطربة، والتزم كثير منهم إنكار خرق العادات لغير الأنبياء، حتى أنكروا كرامات الأولياء والسحر، ونحو ذلك.

ولا ريب أن المعجزات دليل صحيح، ولكنَّ الدليل غير محصور في المعجزات.

قرائن الأحوال:

فإن النبوة إنما يدّعيها أصدق الصادقين أو أكذب الكاذبين، ولا يلتبس هذا بهذا إلا على أجهل الجاهلين. بل قرائن أحوالهما تعرب عنهما، وتعرِّف بهما، والتمييز بين الصادق والكاذب له طرق كثيرة فيما دون دعوى النبوة، فكيف بدعوى النبوة؟ وما أحسن ما قال حسان رضي الله عنه:

= نوح وقد ثبت في الصحيح أنه أول رسول بعث إلى الأرض، وقد كان قبله أنبياء كآدم، وشيث وإدريس عليهم السلام.
وقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ﴾ دليل على أنَّ النبي مرسل ولا يسمى رسولاً عند الإطلاق، لأنه لم يرسل إلى قوم بما لا يعرفونه بل كان يأمر المؤمنين بما يعرفونه أنه حق كالعالم، وليس من شرط الرسول أن يأتي بشريعة جديدة، فإن يوسف كان رسولاً، وكان على ملة إبراهيم، وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَآءَكُمْ يُوسُفُ مِن قَبْلُ بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَمَا زِلْتُمْ فِى شَكٍّ مِّمَّا جَآءَكُم بِهِۦ حَتَّىٰٓ إِذَا هَلَكَ قُلْتُمْ لَن يَبْعَثَ ٱللَّهُ مِنۢ بَعْدِهِۦ رَسُولًا﴾. انظر: كتاب النبوات (ص٢٥٥ ـ ٢٥٧)، ط. دار القلم، بيروت، بدون تاريخ.

(١) هذا المبحث مأخوذ من كلام الشارح على الفقرة رقم (٢٩) وأولها: (وإن محمداً عبده المصطفى...).

لو لم يكن فيه آيات مبيِّنة كانت بديهتُه تأتيك بالخبر

وما من أحد ادعى النبوة من الكذابين إلا وقد ظهر عليه من الجهل والكذب والفجور واستحواذ الشياطين عليه ما ظهر لمن له أدنى تمييز.

بل كل شخصين ادَّعيا أمراً: أحدهما صادق والآخر كاذب، لا بد أن يظهر صدق هذا وكذب هذا، ولو بعد مدة، إذ الصدق مستلزم للبر، والكذب مستلزم للفجور، كما في الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال: «عليكم بالصدق، فإن الصدق يهدي إلى البر، وإن البر يهدي إلى الجنة، وما يزال الرجل يصْدق ويتحرى الصدق حتى يكتب عند الله صديقاً، وإياكم والكذب فإن الكذب يهدي إلى الفجور، وإن الفجور يهدي إلى النار، ولا يزال الرجل يكذب ويتحرى الكذب، حتى يكتب عند الله كذاباً»[١].

والكهان ونحوهم، وإن كانوا أحياناً يخبرون بشيء من الغيبيات، ويكون صدقاً، فمعهم من الكذب والفجور ما يبين أن الذي يخبرون به ليس عن مَلَك، وليسوا بأنبياء. ولهذا لما قال النبي ﷺ لابن صَيَّاد: «قد خبأت لك خبيئاً»، وقال: «الدُّخُّ» قال له النبي ﷺ: «اخسأ فلن تعدو قدرك»[٢]، يعني:

---

(١) أخرجه مسلم (٢٦٠٧)، وأبو داود (٤٩٨٩)، والترمذي (١٩٧١) من حديث ابن مسعود، وقد أخرج البخاري بعضه مختصراً (٦٠٩٤).

(٢) أخرجه البخاري (١٣٥٤)، ومسلم (٢٩٣٠)، وأبو داود (٤٣٢٩)، والترمذي (٢٢٤٩) من حديث ابن عمر، وأما شأن ابن صياد هذا، فقد قال النووي في شرح مسلم (١٨/٤٦ ـ ٤٨): (وقصته مشكلة وأمره مشتبه في أنه هل هو المسيح الدجال المشهور أم غيره، ولا شك في أنه دجال من الدجاجلة. قال العلماء: وظاهر الأحاديث أن النبي ﷺ لم يوحَ إليه بأنه المسيح الدجال ولا غيره إنما أوحي إليه بصفات الدجال، وكان في ابن صياد قرائن محتملة، فلذلك كان النبي ﷺ لا يقطع بأنه الدجال ولا غيره... قال الخطابي: واختلف السلف في أمره بعد كبره فروي عنه أنه تاب من ذلك القول ومات بالمدينة... وكان ابن عمر وجابر يحلفان أن ابن صياد هو الدجال لا يشكان فيه... وكان أمر ابن صياد فتنة ابتلى الله بها عباده فعصم الله تعالى منها المسلمين ووقاهم شرها).اهـ.

وأما امتحان النبي ﷺ له فقد نقل النووي في شرح مسلم (١٨/٤٨) عن الخطابي أن ذلك كان لأنه كان يبلغه ما يدّعيه من الكهانة فامتحنه ليعلم حقيقة حاله ويظهر إبطال حاله للصحابة، وأنه كاهن ساحر يأتيه الشيطان فيلقي على لسانه ما يلقيه الشياطين =

إنما أنت كاهن. وقد قال للنبي ﷺ: «أرى عرشاً على الماء»[(١)]، وذلك هو عرش الشيطان.

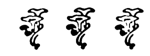
فإذا كان صدق المخبر وكذبه يُعلم بما يقترن به من القرائن، فكيف بدعوى المدعي أنه رسول الله؟!، كيف يخفى صدق هذا من كذبه؟ وكيف لا يتميز الصادق في ذلك من الكاذب بوجوه من الأدلة؟.

ونحن اليوم إذا علمنا بالتواتر من أحوال الأنبياء وأوليائهم وأعدائهم علمنا يقيناً أنهم كانوا صادقين على الحق من وجوه متعددة.

منها: أنهم أخبروا الأمم بما سيكون من انتصارهم وخذلان أولئك وبقاء العاقبة لهم.

ومنها: ما أحدثه الله لهم من نصرهم وإهلاك عدوهم، إذا عُرف الوجه الذي حصل عليه؛ كغرق فرعون، وغرق قوم نوح، وبقية أحوالهم عُرف صدق الرسل.

ومنها: أن من عَرف ما جاء به الرسل من الشرائع وتفاصيل أحوالها، تبين له أنهم أعلم الخلق، وأنه لا يحصل مثل ذلك من كذاب جاهل.



= إلى الكهنة، فامتحنه بإضمار قول الله تعالى: ﴿فَٱرْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِي ٱلسَّمَآءُ بِدُخَانٍ مُّبِينٍ﴾ وقال: «خبأت لك خبيئاً». فقال: هو الدخ؛ أي الدخان، وهي لغة فيه.
قال النووي (١٨/٤٩): (قال القاضي: وأصح الأقوال أنه لم يهتد من الآية التي أضمر النبي ﷺ إلا لهذا اللفظ الناقص على عادة الكهان إذا ألقى الشيطان إليهم بقدر ما يخطف قبل أن يدركه الشهاب).

(١) أخرجه مسلم (٢٩٢٥)، والترمذي (٢٢٤٧) من حديث أبي سعيد الخدري، وفيه: أن النبي ﷺ قال له: «ما ترى؟» قال: أرى عرشاً على الماء. فقال رسول الله ﷺ: «ترى عرش إبليس على البحر».

المبحث الثالث

بين النبوة والولاية

(٤٥ ـ ١١٣) قوله: (ولا نفضل أحداً من الأولياء على أحد من الأنبياء عليهم السلام، ونقول: نبي واحد أفضل من جميع الأولياء).

ش: يشير الشيخ رحمه الله إلى الرد على الاتحادية وجهلة المتصوفة، وإلا فأهل الاستقامة يوصون بمتابعة العلم ومتابعة الشرع. فقد أوجب الله على الخلق كلهم متابعة الرسل، قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ ٱللَّهِۚ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ﴾ [النساء: ٦٤]، إلى أن قال: ﴿وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥]. وكثير من هؤلاء يظن أنه يصل برياسته واجتهاده في العبادة، وتصفية نفسه، إلى ما وصلت إليه الأنبياء من غير اتباع لطريقتهم! ومنهم من يظن أنه قد صار أفضل من الأنبياء!! ومنهم من يقول: إن الأنبياء والرسل إنما يأخذون العلم بالله من مشكاة خاتم الأولياء!! ويدّعي لنفسه أنه خاتم الأولياء!! وهؤلاء ظنوا أن الوجود المخلوق هو الوجود الخالق؛ كابن عربي وأمثاله!! وهو لما رأى أن الشرع الظاهر لا سبيل إلى تغييره قال: النبوة ختمت، لكن الولاية لم تختم! وادعى من الولاية ما هو أعظم من النبوة وما يكون للأنبياء والمرسلين، وأن الأنبياء مستفيدون منها! كما قال:

مقام النبوة في برزخ ... فويق الرسول ودون الولي!

وهذا قلب للشريعة، فإن الولاية ثابتة للمؤمنين المتقين، كما قال تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ ﴿٦٣﴾﴾ [يونس: ٦٢ ـ ٦٣]. والنبوة أخص من الولاية، والرسالة أخصُّ من النبوة، كما تقدم التنبيه على ذلك. وكفر ابن عربي وأمثاله فوق كفر القائلين: ﴿لَن نُّؤْمِنَ حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَآ أُوتِىَ رُسُلُ ٱللَّهِ﴾ [الأنعام: ١٢٤]. ولكن ابن

عربي وأمثاله منافقون زنادقة، اتحادية في الدرك الأسفل من النار، والمنافقون يعاملون معاملة المسلمين، لإظهارهم الإسلام، كما كان يظهره المنافقون في حياة النبي ﷺ ويبطنون الكفر، وهو يعاملهم معاملة المسلمين لما يظهر منهم. فلو أنه ظهر من أحد منهم ما يبطنه من الكفر، لأجرى عليه حكم المرتد.



الفصل الثالث

الإيمان بنبينا ﷺ

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: اصطفاء الله لنبيه ﷺ.

المبحث الثاني: أدلة نبوة محمد ﷺ.

المبحث الثالث: بعض خصائصه وفضائله ﷺ.

المبحث الأول
اصطفاء الله لنبيه ﷺ

(٤٦ ـ ٢٩): (وإن محمداً عبده المصطفى، ونبيه المجتبى، ورسوله المرتضى).

ش: الاصطفاء والاجتباء والارتضاء: متقارب المعنى. واعلم أن كمال المخلوق في تحقيق عبوديته لله تعالى. وكلما ازداد العبد تحقيقاً للعبودية ازداد كماله وعلت درجته، ومن توهم أن المخلوق يخرج عن العبودية بوجه من الوجوه، وأن الخروج عنها أكمل، فهو من أجهل الخلق وأضلهم، قال تعالى: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَٰنُ وَلَدًا ۗ سُبْحَانَهُ ۚ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴿٢٦﴾﴾ [الأنبياء: ٢٦].. إلى غير ذلك من الآيات. وذكر الله نبيه ﷺ باسم العبد في أشرف المقامات، فقال في ذكر الإسراء: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ﴾ [الإسراء: ١]. وقال تعالى: ﴿وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ﴾ [الجن: ١٩]. وقال تعالى: ﴿فَأَوْحَىٰ إِلَىٰ عَبْدِهِ مَا أَوْحَىٰ ﴿١٠﴾﴾ [النجم: ١٠]. وقال تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾ [البقرة: ٢٣]. وبذلك استحق التقديم على الناس في الدنيا والآخرة. ولذلك يقول المسيح عليه السلام يوم القيامة، إذا طلبوا منه الشفاعة بعد الأنبياء عليهم السلام: «اذهبوا إلى محمد، عبد غُفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر»(١). فحصلت له تلك المرتبة بتكميل عبوديته لله تعالى.

❊ ❊ ❊

(١) قطعة من حديث الشفاعة الطويل الذي أخرجه البخاري (٤٤٧٦)، ومسلم (١٩٣)، وابن ماجه (٤٣١٢) من حديث أنس بن مالك.

المبحث الثاني
أدلة نبوة محمد ﷺ

١ ـ قرائن الحال تدل على صدقه ﷺ:

١ ـ لما كانت خديجة رضي الله عنها تعلم من النبي ﷺ أنه الصادق البار، قال لها لما جاءه الوحي: «إني قد خشيت على نفسي».

فقالت: كلا، والله لا يخزيك الله أبداً، إنك لتصل الرحم، وتصدق الحديث، وتحمل الكَل، وتَقْري الضيف، وتَكسب المعدوم، وتعين على نوائب الحق[(١)]. فهو لم يخف من تعمد الكذب، فهو يعلم من نفسه ﷺ أنه لم يكذب، وإنما خاف أن يكون قد عرض له عارض سوء، وهو المقام الثاني، فذكرت خديجة ما ينفي هذا، وهو ما كان مجبولاً عليه من مكارم الأخلاق ومحاسن الشيم، وقد عُلم من سنة الله أن من جبله على الأخلاق المحمودة ونزهه عن الأخلاق المذمومة، فإنه لا يخزيه.

٢ ـ وكذلك قال النجاشي لما استخبرهم عما يخبر به واستقرأهم القرآن فقرؤوا عليه: «إن هذا والذي جاء به موسى ليخرج من مشكاة واحدة»[(٢)].

٣ ـ وكذلك ورقة بن نوفل، لما أخبره النبي ﷺ بما رآه، وكان ورقة قد تنصَّر، وكان يكتب الإنجيل بالعربية، فقالت له خديجة: «أي عم، اسمع من

---

(١) قطعة من حديث بدء الوحي الطويل، أخرجه: البخاري (٣)، ومسلم (١٦٠)، وأحمد (٦/ ٢٣٣) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) أخرجه أحمد (١/ ٢٠١)، وابن هشام في السيرة (١/ ٣٣٤ ـ ٣٣٧) من حديث أم سلمة، وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد (٦/ ٢٤ ـ ٢٧) وقال: رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح، غير ابن إسحاق، وقد صرح بالسماع.

ابن أخيك ما يقول، فأخبره النبي ﷺ بما رأى، فقال: هذا هو الناموس الذي كان يأتي موسى»[(١)].

٤ ـ وكذلك هرقل ملك الروم، فإن النبي ﷺ لما كتب إليه كتاباً يدعوه فيه إلى الإسلام، طلب مَن كان هناك من العرب، وكان أبو سفيان قد قدم في طائفة من قريش في تجارة إلى الشام، وسألهم عن أحوال النبي ﷺ، فسأل أبا سفيان، فكان من إجابته أنه لم يكن من آبائه ملك، وأنه فيهم ذو نسب، وأنه لا يكذب، وأنه يتبعه الضعفاء، وأنه لا يغدر، وغير ذلك. فقال هرقل: هذه صفة نبي، وقد كنت أعلم أن نبياً يبعث، ولم أكن أظنه منكم، ولوددت أني أخلص إليه، ولولا ما أنا فيه من الملك لذهبت إليه، وإن يكن ما تقول حَقّاً فسيملك موضع قدميَّ هاتين[(٢)].

٢ ـ إنكار رسالته طعن في الله تعالى:

بل إنكار رسالته ﷺ طعن في الرب تبارك وتعالى، ونسبةٌ له إلى الظلم والسفه، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، بل جحدٌ للرب بالكلية وإنكار.

وبيان ذلك: أنه إذا كان محمد عندهم ليس بنبي صادق، بل مَلِك ظالم، فقد تهيأ له أن يفتري على الله ويتقوّل عليه، ويستمر حتى يحلل ويحرم، ويفرض الفرائض، ويشرع الشرائع، وينسخ الملل، ويضرب الرقاب، ويقتل أتباع الرسل وهم أهل الحق، وينسب ذلك كله إلى أمر الله له ومحبته له، والرب تعالى يشاهده وهو يفعل بأهل الحق، وهو مستمر في الافتراء عليه ثلاثاً وعشرين سنة، وهو مع ذلك كله يؤيده وينصره، ويُعلي أمره، ويمكّن له من أسباب النصر الخارجة عن عادة البشر.

وأبلغ من ذلك أنه يجيب دعواته، ويهلك أعداءه، ويرفع له ذكره، هذا وهو عندهم في غاية الكذب والافتراء والظلم، فيلزمهم أن يقولوا: لا صانع للعالم ولا مدبر، ولو كان له مدبر قدير حكيم، لأخذ على يديه ولقابله أعظم

---

(١) قطعة من حديث عائشة المتقدم في بدء الوحي.

(٢) قد اختصرت القصة هنا، وقد أخرجها من حديث ابن عباس عن أبي سفيان: البخاري (٧)، وأحمد (١/٢٦٢).

مقابلة، وجعله نكالاً للصالحين؛ إذ لا يليق بالملوك غير ذلك، فكيف بملك الملوك وأحكم الحاكمين؟.

ونحن لا ننكر أن كثيراً من الكذابين قام في الوجود، وظهرت له شوكة، ولكن لم يتم أمره، ولم تطل مدته، بل سلط الله عليه رسله وأتباعهم، فقطعوا دابره واستأصلوه. هذه سنة الله التي قد خلت من قبل، حتى إن الكفار يعلمون ذلك. قال تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ نَّتَرَبَّصُ بِهِۦ رَيْبَ ٱلْمَنُونِ ﴿٣٠﴾ قُلْ تَرَبَّصُوا۟ فَإِنِّى مَعَكُم مِّنَ ٱلْمُتَرَبِّصِينَ ﴿٣١﴾﴾ [الطور: ٣٠ ـ ٣١].



المبحث الثالث

بعض خصائصه وفضائله ﷺ

١ ـ خاتم النبيين:

(٤٧ ـ ٣٠) قوله: (وإنه خاتم الأنبياء).

ش: قال تعالى: ﴿وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [الأحزاب: ٤٠]. وقال ﷺ: «إن مثلي ومثل الأنبياء من قبلي كمثل رجل بنى بيتاً فأحسنه وأجمله إلا موضع لبنة من زاوية، فجعل الناس يطوفون به، ويعجبون له، ويقولون: هلا وضعت هذه اللبنة؟ قال: فأنا اللبنة، وأنا خاتم النبيين»[١] خرجاه في الصحيحين.

وقال ﷺ: «إن لي أسماء: أنا محمد، وأنا أحمد، وأنا الماحي؛ يمحو الله بي الكفر، وأنا الحاشر، الذي يحشر الناس على قدمي؛ وأنا العاقب، والعاقب الذي ليس بعده نبي»[٢].

(٤٨ ـ ٣٤) قوله: (وكل دعوى النبوة بعده فغي وهوى)[٣].

(١) أخرجه البخاري (٣٥٣٥)، ومسلم (٢٢٨٦)، وأحمد (٢/٢٥٦) من حديث أبي هريرة، وفي الباب عن جابر عند البخاري (٣٥٣٤)، ومسلم (٢٢٨٧)، والترمذي (٢٨٦٢)، وعن أبي سعيد الخدري عند مسلم (٢٢٨٦)، وعن أبيّ بن كعب عند الترمذي (٣٦١٣).

هذا وكان الشارح ﷺ قد ذكر الحديث بلفظ آخر، وعزاه للصحيحين، وليس فيهما، كما نبّه عليه الشيخ الألباني والشيخ الأرناؤوط، فحذفنا ما ذكره الشارح، وأثبتنا بدلاً منه لفظ الصحيحين.

(٢) أخرجه البخاري (٣٥٣٢)، ومسلم (٢٣٥٤)، والترمذي (٢٨٤٠) من حديث جبير بن مطعم.

(٣) انظر تعليقاً بشأن هذه الفقرة (ص٢٥).

شرح: لما ثبت أنه خاتم النبيين، عُلم أن من ادعى بعده النبوة فهو كاذب.

والغي ضد الرشاد. والهوى: عبارة عن شهوة النفس. أي: أن تلك الدعوى بسبب هوى النفس، لا عن دليل، فتكون باطلة.

٢ ـ إمام الأتقياء:

(٤٩ ـ ٣١) قوله: (وإمام الأتقياء).

شرح: الإمام الذي يؤتم به، أي: يقتدون به. والنبي ﷺ إنما بعث للاقتداء به، لقوله تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١]. وكل من اتبعه واقتدى به فهو من الأتقياء.

٣ ـ سيد المرسلين:

(٥٠ ـ ٣٢) قوله: (وسيد المرسلين).

شرح: قال ﷺ: «أنا سيد ولد آدم يوم القيامة، وأول من ينشق عنه القبر، وأول شافع، وأول مُشفَّع»[١].

وإنما أخبر ﷺ أنه سيد ولد آدم؛ لأنا لا يمكننا أن نعلم ذلك إلا بخبره، إذ لا نبي بعده يخبرنا بعظيم قدره عند الله، كما أخبرنا هو بفضائل الأنبياء قبله، صلى الله عليهم وسلم أجمعين. ولهذا أتبعه بقوله: «ولا فخر» كما جاء في رواية[٢].

الجمع بين ذلك وبين ما ورد من عدم تفضيله على الأنبياء:

فإن قيل: يشكل على هذا قوله ﷺ: «لا تفضلوني على موسى، فإن الناس يصعقون يوم القيامة، فأكون أول من يفيق، فأجد موسى باطشاً بساق العرش، فلا أدري هل أفاق قبلي أو كان ممن استثنى الله؟»[٣] خرجاه في

---

(١) أخرجه مسلم (٢٢٧٨)، وأبو داود (٤٦٧٣)، وأحمد (٢/ ٥٤٠) من حديث أبي هريرة.

(٢) في حديث آخر يأتي تخريجه بعد قليل.

(٣) أخرجه البخاري (٢٤١١)، ومسلم (٢٣٧٣)، وأبو داود (٤٦٧١) من حديث أبي هريرة بلفظ: «لا تخيّروني على موسى». وفي رواية: «لا تفضلوا بين أنبياء الله» كما سيأتي.

الصحيحين. فكيف يُجمع بين هذا وبين قوله: «أنا سيد ولد آدم ولا فخر»(١).

فالجواب: أن هذا كان له سبب، فإنه كان قد قال يهودي: لا والذي اصطفى موسى على البشر، فلطمه مسلمٌ، وقال: أتقول هذا ورسول الله ﷺ بين أظهرنا؟ فجاء اليهودي فاشتكى من المسلم الذي لطمه، فقال النبي ﷺ هذا؛ لأن التفضيل إذا كان على وجه الحمية والعصبية وهوى النفس كان مذموماً، بل نفس الجهاد إذا قاتل الرجل حمية وعصبية كان مذموماً، فإن الله حرم الفخر، وقد قال تعالى: ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ اللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣]. فعُلم أن المذموم إنما هو التفضيل على وجه الفخر أو على وجه الانتقاص بالمفضول. وعلى هذا يحمل أيضاً قوله ﷺ: «لا تفضلوا بين الأنبياء»(٢).

جواب آخر على هذا الإشكال:

وقد أجاب بعضهم بجواب آخر، وهو: أن قوله ﷺ: «لا تفضلوني على موسى»، وقوله: «لا تفضلوا بين الأنبياء» نهي عن التفضيل الخاص، أي: لا يفضل بعض الرسل على بعض بعينه، بخلاف قوله: «أنا سيد ولد آدم ولا فخر» فإنه تفضيل عام فلا يمنع منه.

عدم صحة حديث: «لا تفضلوني على يونس»:

وأما ما يروى أن النبي ﷺ قال: «لا تفضلوني على يونس».

فإن هذا الحديث بهذا اللفظ لم يروه أحد من أهل الكتب التي يعتمد عليها، وإنما اللفظ الذي في الصحيح: «لا ينبغي لعبد أن يقول: أنا خير من

---

(١) أخرجه الترمذي (٣٦١٥)، وابن ماجه (٤٣٠٨)، وأحمد (٣/ ٢) من حديث أبي سعيد الخدري، وقال الترمذي: حديث حسن صحيح. وأخرجه أحمد (١/ ٢٨١) من حديث ابن عباس، والحديث صحيح بشواهده كما أشار إليه المحقق (ص١٥٥).

(٢) أخرجه البخاري (٣٤١٤) بلفظ: «لا تفضلوا بين أولياء الله»، ومسلم (٢٣٧٣) بلفظ: «بين أنبياء الله» وهو رواية من حديث أبي هريرة المتقدم قبل قليل، وأخرجه من حديث أبي سعيد: البخاري (٢٤١٢)، ومسلم (٢٣٧٤)، وأبو داود (٤٦٦٨) بلفظ: «لا تخيّروا بين الأنبياء».

يونس بن متى»(١)، وفي رواية: «من قال: إني خير من يونس بن متى فقد كذب»، وهذا اللفظ يدل على العموم؛ أي لا ينبغي لأحد أن يفضل نفسه على يونس بن متى، ليس فيه نهي المسلمين أن يفضلوا محمداً على يونس، وذلك لأن الله تعالى قد أخبر عنه أنه التقمه الحوت وهو مليم، أي: فاعل ما يلام عليه. وقال تعالى: ﴿وَذَا ٱلنُّونِ إِذ ذَّهَبَ مُغَٰضِبًا فَظَنَّ أَن لَّن نَّقۡدِرَ عَلَيۡهِ فَنَادَىٰ فِي ٱلظُّلُمَٰتِ أَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبۡحَٰنَكَ إِنِّي كُنتُ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ۝٨٧﴾ [الأنبياء: ٨٧]. فقد يقع في نفس بعض الناس أنه أكمل من يونس، فلا يحتاج إلى هذا المقام، إذ لا يفعل ما يلام عليه. ومن ظن هذا فقد كذب، بل كل عبد من عباد الله يقول ما قال يونس: ﴿لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبۡحَٰنَكَ إِنِّي كُنتُ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾.

وفي صحيح مسلم عن النبي ﷺ أنه قال: «أوحي إليَّ أن تواضعوا، حتى لا يفخر أحدٌ على أحد، ولا يبغي أحد على أحد»(٢). فالله تعالى نهى أن يُفخر على عموم المؤمنين، فكيف على نبي كريم؟!.

٤ ـ الخلّة والمحبة:

(٥١ ـ ٣٣) قوله: (وحبيب رب العالمين).

ش: ثبت له ﷺ أعلى مراتب المحبة، وهي الخُلة، كما صح عنه ﷺ أنه قال: «إن الله اتخذني خليلاً كما اتخذ إبراهيم خليلاً»(٣)، وقال: «ولو كنت متخذاً من أهل الأرض خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً، ولكن صاحبكم

---

(١) أخرجه البخاري (٣٤١٦)، ومسلم (٢٣٧٦) من حديث أبي هريرة، وأخرجه البخاري (٣٤١٣)، ومسلم (٢٣٧٧)، وأبو داود (٤٦٦٩) من حديث ابن عباس، وأخرجه البخاري (٣٤١٢) من حديث ابن مسعود بلفظ: «لا يقولن أحدكم: إني خير من يونس»، وأخرجه البخاري (٤٦٠٤) من حديث أبي هريرة بلفظ: «من قال: أنا خير من يونس بن متى، فقد كذب».

(٢) أخرجه مسلم (٢٨٦٥)، وأبو داود (٤٨٩٥)، وابن ماجه (٤١٧٩) من حديث عياض بن حمار، وأخرجه ابن ماجه (٤٢١٤) من حديث أنس.

(٣) أخرجه مسلم (٥٣٢) من حديث جندب.

خليل الرحمن»[1]. والحديثان في الصحيح، وهما يبطلان قول من قال: الخلة لإبراهيم، والمحبة لمحمد، والمحبة قد ثبتت لغيره. قال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٤]. ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [البقرة: ٢٢٢]. فبطل قول من خص الخُلة بإبراهيم والمحبة بمحمد، بل الخلة خاصة بهما، والمحبة عامة.

٥ ـ عموم بعثته ﷺ:

(٥٢ ـ ٣٥) قوله: (وهو المبعوث إلى عامة الجن وكافة الورى، بالحق والهدى، وبالنور والضياء).

ش: أما كونه مبعوثاً إلى عامة الجن، فقد قال تعالى حكاية عن قول الجن: ﴿يَٰقَوْمَنَآ أَجِيبُوا۟ دَاعِىَ ٱللَّهِ﴾ الآية [الأحقاف: ٣١]. وكذا سورة الجن تدل على أنه أرسل إليهم أيضاً.

وقال ابن عباس رضي الله عنهما: الرسل من بني آدم، ومن الجن نُذرٌ[2]. وظاهر قوله تعالى حكاية عن الجن: ﴿إِنَّا سَمِعْنَا كِتَٰبًا أُنزِلَ مِنۢ بَعْدِ مُوسَىٰ﴾ الآية [الأحقاف: ٣٠] يدل على أن موسى مرسلٌ إليهم أيضاً. والله أعلم.

وأما كونه مبعوثاً إلى كافة الورى، فقد قال: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ [سبأ: ٢٨]. وقال تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾ [الأعراف: ١٥٨].

---

(١) أخرجه مسلم (٢٣٨٣) من حديث ابن مسعود بلفظ: «لو كنت متخذاً من أهل الأرض خليلاً لاتخذت ابن أبي قحافة خليلاً، ولكن صاحبكم خليل الله». وأخرجه الترمذي (٣٦٥٥)، وابن ماجه (٩٣).

(٢) أخرج الطبري (١٣٨٩٧) في تفسير قوله تعالى: ﴿يَٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٠]. قال ابن جريج: قال ابن عباس: هم الجن الذين لقوا قومهم، وهم رسل إلى قومهم، قال ابن جرير: «فتأويل الآية على هذا التأويل الذي قاله ابن عباس ألم يأتكم أيها الجن والإنس رسل منكم، فأما رسل الإنس فرسل من الله إليهم، وأما رسل الجن فرسل رسل الله من بني آدم، وهم الذين إذا سمعوا القرآن ولوا إلى قومهم منذرين».اهـ، وابن جريج لم يدرك ابن عباس، وقد قال يحيى بن سعيد عنه: إذا قال: قال، فهو شبه الريح، وقال أحمد: إذا قال ابن جريج: قال فلان، وقال فلان، وأخبرت جاء بمناكير، وإذا قال: أخبرني وسمعت، فحسبك به. تهذيب التهذيب (٣/٥٠٢).

وقال ﷺ: «أعطيت خمساً لم يعطهن أحدٌ من الأنبياء قبلي: نُصرت بالرعب مسيرة شهر، وجُعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً، فأيما رجل من أمتي أدركته الصلاة فليصل، وأُحلت لي الغنائم، ولم تحلَّ لأحد قبلي، وأُعطيت الشفاعة، وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة وبعثت إلى الناس عامة»[1]، أخرجاه في الصحيحين.

وكونه ﷺ مبعوثاً إلى الناس كافة معلومٌ من دين الإسلام بالضرورة.

كذب النصارى في ادعائهم أنه رسول للعرب خاصة:

وأما قول بعض النصاري: إنه رسول إلى العرب خاصة؛ فظاهر البطلان، فإنهم لمَّا صدقوا بالرسالة لزمهم تصديقه في كل ما يخبر به، وقد قال: إنه رسول الله إلى الناس عامة، والرسول لا يكذب، فلزم تصديقه حتماً، فقد أرسل رسله وبعث كتبه في أقطار الأرض إلى كسرى وقيصر والنجاشي والمقوقس، وسائر ملوك الأطراف، يدعو إلى الإسلام.

٦ ـ الإسراء المعراج:

(٥٣ ـ ٤٧) قوله: (والمعراج حق، وقد أُسري بالنبي ﷺ وعُرج بشخصه في اليقظة، إلى السماء، ثم إلى حيث شاء الله من العلا وأكرمه الله بما شاء، وأوحى إليه ما أوحى، ما كذب الفؤاد ما رأى. فصلى الله عليه [وسلم][2] في الآخرة والأولى).

ش: «المعراج»: مفعال، من العروج، أي: الآلة التي يعرج فيها، أي يُصعد، وهو بمنزلة السُّلم، لكن لا نعلم كيف هو، وحكمه كحكم غيره من المغيَّبات، نؤمن به ولا نشتغل بكيفيته.

كون الإسراء بالروح والجسد يقظة:

وقوله: وقد أسري بالنبي ﷺ وعُرج بشخصه في اليقظة.

مما يدل على أن الإسراء بجسده في اليقظة، قوله تعالى: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾ [الإسراء: ١]. والعبد

---

(١) أخرجه البخاري (٣٣٥)، ومسلم (٥٢١)، والنسائي (٤٣٢) من حديث جابر.

(٢) الزيادة من متن الطحاوية بشرح وتعليق الشيخ الألباني.

عبارةٌ عن مجموع الجسد والروح، كما أن الإنسان اسم لمجموع الجسد والروح، هذا هو المعروف عند الإطلاق، وهو الصحيح. فيكون الإسراء بهذا المجموع، ولا يمتنع ذلك عقلاً، ولو جاز استبعاد صعود البشر لجاز استبعاد نزول الملائكة، وذلك يؤدي إلى إنكار النبوة، وهو كُفر[(١)].

خطا من قال بتكرار الإسراء والمعراج:

وقيل: كان الإسراء مرتين؛ مرة يقظة، ومرة مناماً. وأصحاب هذا القول كأنهم أرادوا الجمع بين حديث شريك، وقوله: «ثم استيقظتُ»[(٢)]، وبين سائر الروايات. وكذلك منهم من قال: بل كان مرتين، مرة قبل الوحي، ومرة بعده. ومنهم من قال: بل ثلاث مرات، مرة قبل الوحي، ومرتين بعده. وكلما اشتبه عليهم لفظٌ زادوا مرة، للتوفيق!! وهذا يفعله ضعفاء أهل الحديث، وإلا فالذي عليه أئمة النقل: أن الإسراء كان مرة واحدة بمكة، بعد البعثة، قبل الهجرة بسنة، وقيل: بسنة وشهرين، ذكره ابن عبد البر. قال الشيخ شمس الدين ابن القيم: يا عجباً لهؤلاء الذين زعموا أنه كان مراراً! كيف ساغ لهم أن يظنوا أنه في كل مرة تفرض عليهم الصلوات خمسين، ثم يتردد بين ربه وبين موسى حتى تصير خمساً، فيقول: «أمضيت فريضتي وخففت عن عبادي»، ثم يعيدها في المرة الثانية إلى خمسين، ثم يحطها إلى خمس؟! وقد غلَّط الحفَّاظ شريكاً في ألفاظ من حديث الإسراء، ومسلم أورد المسند منه، ثم قال: «فقدَّم وأخَّر وزاد ونقص» ولم يسرد الحديث. فأجاد رَحِمَهُ اللَّهُ. انتهى كلام الشيخ شمس الدين رَحِمَهُ اللَّهُ[(٣)].

ذكر حديث الإسراء مختصراً:

وكان من حديث الإسراء: «أنه ﷺ أسري بجسده في اليقظة من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى، راكباً على البراق، صحبة جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ، فنزل

---

(١) مما يدل على بطلان القول بأنه كان مناماً ما حدث من تكذيب مشركي قريش له ﷺ فيما أخبرهم به، ولو كان مناماً لما كان هناك داعٍ لتكذيبه، فالإنسان يرى في منامه غرائب وعجائب، ولا يعترض أحد.

(٢) قال المحقق (ص٢٧١): هو مما تفرد به شريك، وعُد من أوهامه.

(٣) زاد المعاد (٢/ ٤٩).

هناك وصلى بالأنبياء إماماً، وربط البراق بحلقة باب المسجد ثم عرج به من بيت المقدس إلى السماء الدنيا، فرأى هناك آدم أبا البشر، ثم عُرج به إلى السماء الثانية. فرأى فيها يحيى بن زكريا وعيسى بن مريم، ثم عرج به إلى السماء الثالثة، فرأى فيها يوسف، ثم عرج به إلى السماء الرابعة، فرأى فيها إدريس، ثم عرج به إلى السماء الخامسة، فرأى فيها هارون بن عمران، ثم عرج به إلى السماء السادسة، فلقي فيها موسى، ثم عرج به إلى السابعة، فلقي فيها إبراهيم، ثم رُفع إلى سدرة المنتهى، ثم رفع له البيت المعمور، ثم عُرج به إلى الجبَّار، جل جلاله وتقدست أسماؤه، فأوحى إلى عبده ما أوحى، وفرض عليه خمسين صلاة، فرجع حتى مر على موسى، فقال: بِمَ أمِرت؟ قال: بخمسين صلاة، فقال: إن أمتك لا تطيق ذلك، ارجع إلى ربك فاسأله التخفيف لأمتك، فعلا به جبريل حتى أتى به الجبار تبارك وتعالى. فوضع عنه عشراً، ثم نزل حتى مر بموسى، فأخبره، فقال: ارجع إلى ربك فاسأله التخفيف، فلم يزل يتردد بين موسى وبين الله تبارك وتعالى، حتى جعلها خمساً، فأمره موسى بالرجوع وسؤال التخفيف، فقال: «قد استحييتُ من ربي، ولكن أرضى وأسلّم»، فلما نفذ، نادى مناد: قد أمضيتُ فريضتي وخففتُ عن عبادي»[(١)].

الحكمة في كون الإسراء إلى بيت المقدس أولاً:

فإن قيل: فما الحكمة في الإسراء إلى بيت المقدس أولاً؟ فالجواب ـ والله أعلم ـ: أن ذلك كان إظهاراً لصدق دعوى الرسول ﷺ المعراج حين سألته قريشٌ عن نعت بيت المقدس فنعته لهم[(٢)]، ولو كان عروجه إلى السماء

(١) نقل الشارح هنا ما ذكره ابن القيم من حديث الإسراء في زاد المعاد (٢/ ٤٧ ـ ٤٨)، وابن القيم كَلَلهُ قد ذكر الحديث بالمعنى، واختصرت هنا ما ذكره ابن القيم، وحذفت منه ما عدّه العلماء من أوهام شريك التي غلطه العلماء فيها، وقصة الإسراء ثابتة من حديث عدد من الصحابة، وما ذكره ابن القيم هو معنى حديث أنس بن مالك، عن مالك بن صعصعة الذي أخرجه البخاري (٣٢٠٧)، ومسلم (١٦٤)، والنسائي (٤٤٨).

(٢) أخرج البخاري (٣٨٨٦)، ومسلم (١٧٠) من حديث جابر بن عبد الله أنّ رسول الله ﷺ =

من مكة لما حصل ذلك، إذ لا يمكن اطلاعهم على ما في السماء لو أخبرهم عنه، وقد اطلعوا على بيت المقدس، فأخبرهم بنعته.

هل رأى رسول الله ربه ليلة الإسراء(١)؟

حكى القاضي عياض في كتابه «الشفا» اختلاف الصحابة ﷺ، ومن بعدهم في رؤيته ﷺ ربه وإنكار عائشة ﷺ أن يكون ﷺ رأى ربه بعين رأسه، وأنها قالت لمسروق حين سألها: هل رأى محمد ربه؟ فقالت: لقد قَفَّ شعري مما قلت، ثم قالت: من حدثك أن محمداً رأى ربه فقد كذب(٢).

وعن ابن عباس ﷺ: أنه ﷺ رآه بعينه(٣) وروى عطاء عنه: أنه رآه بقلبه(٤). ثم قال: وأما وجوبه لنبينا ﷺ والقول بأنه رآه بعينه، فليس فيه قاطع ولا نص، والمعوَّل فيه على آية النجم(٥)، والتنازع فيها مأثور، والاحتمال لها ممكن. وهذا القول الذي قاله القاضي عياض ﷺ هو الحق، فإن الرؤية في الدنيا ممكنة، إذ لو لم تكن ممكنة، لما سألها موسى ﷺ، لكن لم يرد نص بأنه ﷺ رأى ربه بعين رأسه، بل ورد ما يدل على نفي الرؤية، وهو ما رواه

= قال: «لما كذبتني قريش قمت في الحجر فجلَّا الله لي بيت المقدس، فطفقت أخبرهم عن آياته وأنا أنظر إليه».

(١) نقلنا غالبية هذا المبحث من حديث الشارح على قول الشيخ: (والرؤية حق لأهل الجنة) فقرة رقم (٣٨) لأنا رأيناه أليق بهذا الموضع.

(٢) أخرجه البخاري (٤٨٥٥)، ومسلم (١٧٧)، والترمذي (٣٠٦٨).

(٣) لم يثبت عن ابن عباس لفظ صريح بأنه رآه بعينه كما بيّنه شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى (٦/٥٠٩). وأما ما ورد عنه ﷺ في قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلرُّءْيَا ٱلَّتِىٓ أَرَيْنَٰكَ إِلَّا فِتْنَةً لِّلنَّاسِ﴾ أنه قال: (رؤيا عين أريها النبي ﷺ ليلة أسري به) فهو صحيح، أخرجه البخاري (٤٧١٦)، والترمذي (٣١٣٤)، وابن أبي عاصم في كتاب السنّة (٤٦٢). لكن ليس المقصود منه رؤية النبي ﷺ لربه بل المراد رؤية الآيات التي أخبر ﷺ أنه رآها ليلة الإسراء. انظر: مجموع الفتاوى (٦/ ٥١٠)، وفتح الباري (٧/ ٢٥٩).

(٤) أخرجه مسلم (١٧٦)، وفي رواية عن أبي العالية عنه: (رآه بفؤاده مرتين). وأخرجه الترمذي (٣٢٨١) من طريق سماك عن عكرمة عنه.

(٥) أي: قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ﴿١٣﴾﴾.

مسلم في «صحيحه» عن أبي ذر ﷺ قال: «سألت رسول الله ﷺ: هل رأيت ربك؟ فقال: «نور أنَّى أراه»[1]. وفي رواية: «رأيت نوراً». وقد روى مسلم أيضاً عن أبي موسى الأشعري ﷺ أنه قال: قام فينا رسول الله ﷺ بخمس كلمات، وفيه: «حجابه النور ـ وفي رواية: النار ـ لو كشفه لأحرقت سُبُحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه»[2]، فيكون ـ والله أعلم ـ معنى قوله لأبي ذر: «رأيت نوراً»: أنه الحجاب، ومعنى قوله: «نورٌ أنَّى أراه»: النور الذي هو الحجاب يمنع من رؤيته، فأنَّى أراه؟ أي فكيف أراه والنور حجاب بيني وبينه يمنعني من رؤيته؟ فهذا صريح في نفي الرؤية. والله أعلم[3].

والصحيح أنه رآه بقلبه ولم يره بعين رأسه[4].

وقوله: ﴿مَا كَذَبَ ٱلْفُؤَادُ مَا رَأَىٰٓ ۝١١﴾ [النجم: ١١]. ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ۝١٣﴾ [النجم: ١٣]، صح عن النبي ﷺ أن هذا المرئي جبريل، رآه مرتين على صورته التي خُلق عليها[5].

الدنوّ والتدلي في سورة النجم خاص بجبريل:

وأما قوله تعالى في سورة النجم: ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ ۝٨﴾ [النجم: ٨]، فهو

---

(١) أخرجه مسلم (١٧٨)، والترمذي (٣٢٨٢)، وأحمد (٥/ ١٤٧).

(٢) أخرجه مسلم (١٧٩)، وابن ماجه (١٩٥)، وأحمد (٤/ ٤٠٥).

(٣) إلى هنا ينتهي ما نقلناه من كلام الشارح على الفقرة رقم (٣٨).

(٤) قال الحافظ في الفتح (٨/ ٤٧٤): (جاءت عن ابن عباس أخبار مطلقة، وأخرى مقيدة فيجب حمل مطلقها على مقيدها، فمن ذلك ما أخرجه النسائي بسند صحيح، وصححه الحاكم أيضاً من طريق عكرمة عن ابن عباس قال: أتعجبون أن تكون الخلة لإبراهيم، والكلام لموسى والرؤية لمحمد؟... ومنها ما أخرجه مسلم... عن ابن عباس قال: (رأى ربه بفؤاده مرتين). وأصرح من ذلك ما أخرجه ابن مردويه من طريق عطاء عن ابن عباس قال: لم يره رسول الله ﷺ بعينه إنما رآه بقلبه. وعلى هذا فيمكن الجمع بين إثبات ابن عباس ونفي عائشة بأن يحمل نفيها على رؤية البصر، وإثباته على رؤية القلب. ثم المراد برؤية الفؤاد رؤية القلب لا مجرد حصول العلم، لأنه ﷺ كان عالماً بالله على الدوام).

(٥) أخرجه مسلم (١٧٧)، والترمذي (٣٠٦٨) من حديث عائشة وفيه: فقالت: (أنا أول هذه الأمة سأل عن ذلك رسول الله ﷺ فقال: «إنما هو جبريل لم أره على صورته التي خلق عليها غير هاتين المرتين...»).

غير الدنو والتدلي المذكورين في قصة الإسراء، فإن الذي في سورة النجم هو دنو جبريل وتدلّيه، كما قالت عائشة[١] وابن مسعود[٢] رضي الله عنهما، فإنه قال: ﴿عَلَّمَهُۥ شَدِيدُ ٱلْقُوَىٰ ۝٥ ذُو مِرَّةٍ فَٱسْتَوَىٰ ۝٦ وَهُوَ بِٱلْأُفُقِ ٱلْأَعْلَىٰ ۝٧ ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ ۝٨﴾ [النجم: ٥ ـ ٨]. فالضمائر كلها راجعة إلى هذا المعلم الشديد القوى، وأما الدنوّ والتدلي الذي في حديث الإسراء، فذلك صريح في أنه دنوّ الرب تعالى وتدليه[٣].



(١) أخرجه البخاري (٣٢٣٥)، ومسلم (١٧٧، ٢٩٠) من طريق ابن الأشوع عن الشعبي عن مسروق، قال: قلت لعائشة: فأين قوله: ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ ۝٨ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ ۝٩ فَأَوْحَىٰٓ إِلَىٰ عَبْدِهِۦ مَآ أَوْحَىٰ ۝١٠﴾ قالت: إنما ذاك جبريل. . . .

(٢) أخرجه البخاري (٣٢٣٢)، ومسلم (١٧٤)، والترمذي (٣٢٧٧) من طريق زر بن حبيش قال: أخبرني ابن مسعود أن النبي ﷺ رأى جبريل له ستمائة جناح.

(٣) لكن هذا الدنو والتدلي مما انفرد به شريك، وهو معدود من أوهامه، كما ذكره المحقق (ص٢٧٢، ٢٧٦).

الباب الخامس

الإيمان باليوم الآخر

فيه ثمانية فصول:

الفصل الأول: الحديث عن الروح.

الفصل الثاني: عذاب القبر ونعيمه.

الفصل الثالث: ما ينتفع به الميت من عمل الأحياء.

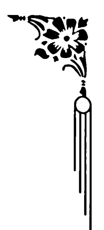
الفصل الرابع: أشراط الساعة.

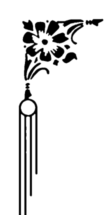
الفصل الخامس: البعث والجزاء.

الفصل السادس: وجود الجنة والنار وأبديتهما.

الفصل السابع: الرؤية.

الفصل الثامن: الشفاعة.





الفصل الأول

الحديث عن الروح(١)

حقيقة الروح

اختلف في الروح: ما هي؟.

والذي يدل عليه الكتاب والسنة وإجماعُ الصحابة وأدلةُ العقل: أن النفس جسم مخالف بالماهية لهذا الجسم المحسوس، وهو جسم نوراني عُلوي، خفيف حي متحرك، ينفذ في جوهر الأعضاء، ويسري فيها سريان الماء في الورد، وسريان الدهن في الزيتون، والنار في الفحم، فما دامت هذه الأعضاء صالحة لقبول الآثار الفائضة عليها من هذا الجسم اللطيف، بقي ذلك الجسم اللطيف سارياً في هذه الأعضاء، وأفادها هذه الآثار، من الحس والحركة الإرادية، وإذا فسدتْ هذه بسبب استيلاء الأخلاط الغليظة عليها، وخرجت عن قبول تلك الآثار، فارق الروح البدن، وانفصل إلى عالم الأرواح. والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا﴾ الآية [الزمر: ٤٢]، ففيها الإخبار بتوفيّها وإمساكها وإرسالها. وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ فِى غَمَرَٰتِ ٱلْمَوْتِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَاسِطُوٓا۟ أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوٓا۟ أَنفُسَكُمُ﴾ [الأنعام: ٩٣]، ففيها بسط الملائكة أيديَهم لتناولها، ووصفها بالإخراج

---

(١) لما كان الحديث عن اليوم الآخر يبدأ بالموت والحديث عن الموت متصل بالحديث عن الروح، آثرنا البدء بالكلام عن الروح فنقلنا ما ذكره الشارح عنها عند قول الطحاوي ﷺ: (ونؤمن بملك الموت...) فقرة رقم (٩١)، وكذا طرفاً مما ذكره عند الحديث على قول الشيخ: (والميثاق الذي أخذه الله تعالى من آدم وذريته حق)، فقرة رقم (٥٠).

والخروج، والإخبار بعذابها ذلك اليوم، والإخبار عن مجيئها إلى ربها.

وقال ﷺ: «إن الروح إذا قبض تبعه البصر»(١) ففيه وصفه بالقبض، وأن البصر يراه.

هل الروح قديمة أم مخلوقة؟

قيل: الروح قديمة، وقد أجمعت الرسل على أنها محدَثة مخلوقة، مصنوعة مربوبة مدبَّرة. وهذا معلوم بالضرورة من دينهم، أن العالم محدَث، ومضى على هذا الصحابة والتابعون، حتى نبغتْ نابغة ممن قصر فهمه في الكتاب والسنة، فزعم أنها قديمة، واحتج بأنها من أمر الله، وأمرُه غير مخلوق! وبأن الله أضافها إليه بقوله: ﴿قُلِ ٱلرُّوحُ مِنۡ أَمۡرِ رَبِّي﴾ [الإسراء: ٨٥]، وبقوله: ﴿وَنَفَخۡتُ فِيهِ مِن رُّوحِي﴾ [الحجر: ٢٩]، كما أضاف إليه علمه وقدرته وسمعَه وبصره ويَدَه، وتوقف آخرون. واتفق أهل السنة والجماعة على أنها مخلوقة. وممن نقل الإجماع على ذلك: محمدُ بن نصر المرْوَزي، وابن قُتيبة وغيرهما. ومن الأدلة على أن الروح مخلوقة، قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [الرعد: ١٦، والزمر: ٦٢]، فهذا عامّ لا تخصيص فيه بوجه مّا، ولا يدخل في ذلك صفاتُ الله تعالى، فإنها داخلةٌ في مسمى اسمه. فالله تعالى هو الإله الموصوف بصفات الكمال، فعلمه وقدرته وحياته وسمعه وبصره وجميع صفاته داخل في مسمى اسمه، فهو سبحانه بذاته وصفاته الخالقُ، وما سواه مخلوق، ومعلومٌ قطعاً أن الروح ليست هي الله، ولا صفةً من صفاته، وإنما هي من مصنوعاته. ومنها قوله تعالى: ﴿هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ حِينٞ مِّنَ ٱلدَّهۡرِ لَمۡ يَكُن شَيۡـٔٗا مَّذۡكُورًا ۝١﴾ [الدهر: ١]. وقوله تعالى لزكريا: ﴿وَقَدۡ خَلَقۡتُكَ مِن قَبۡلُ وَلَمۡ تَكُ شَيۡـٔٗا﴾ [مريم: ٩]. والإنسان اسم لروحه وجسده، والخطاب لزكريا، لروحه وبدنه، والروح توصف بالوفاة والقبض والإمساك والإرسال، وهذا شأن المخلوق المحدَث. وأما احتجاجُهم بقوله: ﴿مِنۡ أَمۡرِ رَبِّي﴾ فليس المراد هنا بالأمر الطلب، بل المراد به المأمور، والمصدر يُذكر ويراد به اسمُ المفعول،

(١) أخرجه مسلم (٩٢٠)، وأبو داود (٣١١٨)، وابن ماجه (١٤٥٤) من حديث أم سلمة.

وهذا معلوم مشهور. وأما استدلالهم بإضافتها إليه بقوله: ﴿مِن رُّوحِي﴾ فينبغي أن يُعلم أن المضاف إلى الله تعالى نوعان: صفاتٌ لا تقوم بأنفسها، كالعلم والقدرة والكلام والسمع والبصر، فهذه إضافة صفة إلى الموصوف بها، فعلمه وكلامه وقدرته وحياته صفاتٌ له، وكذا وجهه ويدُه سبحانه. والثاني: إضافة أعيان منفصلة عنه، كالبيت والناقة والعبد والرسول والروح، فهذه إضافةُ مخلوق إلى خالقه، لكنها إضافةٌ تقتضي تخصيصاً وتشريفاً، يتميز بها المضاف عن غيره.

هل خلق الأرواح سابق لخلق الأجساد؟

اختُلف في الروح: هل هي مخلوقة قبل الجسد أم بعده؟.

وقد روى الترمذي عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «لما خلق الله آدم مسح ظهرَه، فسقط من ظهره كل نسمة هو خالقها من ذريته إلى يوم القيامة...»[1] الحديث. وفي ذلك أحاديث أُخر أيضاً كلها دالة على أن الله استخرج ذرية آدم من صلبه، وميز بين أهل النار وأهل الجنة. ومن هنا قال من قال: إن الأرواح مخلوقة قبل الأجساد، وهذه الآثار لا تدل على سبق الأرواح الأجساد سبقاً مستقراً ثابتاً، وغايتها أن تدل على أن بارئها وفاطرها سبحانه صوَّر النسمة وقدَّر خلقها وأجلها وعملها، واستخرج تلك الصور من مادتها، ثم أعادها إليها، وقدَّر خروج كل فرد من أفرادها في وقته المقدر له، ولا يدل على أنها خلقت خلقاً مستقراً واستمرت موجودة ناطقة كلها في موضع واحد ثم يرسل منها إلى الأبدان جملة بعد جملة، كما قاله ابن حزم. فهذا لا تدل الآثار عليه؛ نعم، الربُّ سبحانه يخلق منها جملة بعد جملة على الوجه الذي سبق به التقدير أولاً، فيجئ الخلق الخارجي مطابقاً للتقدير السابق، كشأنه سبحانه في جميع مخلوقاته، فإنه قدر لها أقداراً وآجالاً، وصفات وهيآت، ثم أبرزها إلى الوجود مطابقة لذلك التقدير السابق. فالآثار المروية في ذلك إنما تدل على القدر السابق.

---

(١) أخرجه الترمذي (٣٠٧٦) وقال: حسن صحيح، والحاكم (٢/ ٣٢٥)، وقال: صحيح على شرط مسلم، ووافقه الذهبي.

هل النفس هي الروح؟

وأما اختلاف الناس في مسمى النفس والروح: هل هما متغايران، أو مسمّاهما واحد؟ فالتحقيق: أن النفس تطلق على أمور، وكذلك الروح، فيتحد مدلولهما تارةً، ويختلف تارةً. فالنفس تطلق على الروح، ولكن غالب ما تسمّى نفساً إذا كانت متصلةً بالبدن، وأما إذا أخذت مجردةً فتسمية الروح أغلب عليها. وتطلق على الدم، ففي الحديث: «ما لا نفس له سائلةً لا ينجس الماء إذا مات فيه»[1]. والنفس: العين، يقال: أصابت فلاناً نفس، أي: عين. والنفس: الذات، ﴿فَسَلِّمُوا عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ﴾ [النور: ٦١]، ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓا أَنفُسَكُمْ﴾ [النساء: ٢٩]، ونحو ذلك. وأما الروح فلا تطلق على البدن، لا بانفراده، ولا مع النفس. وتطلق الروح على القرآن، وعلى جبريل، ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا﴾ [الشورى: ٥٢]، ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾﴾ [الشعراء: ١٩٣]. وتطلق الروح على الهواء المتردد في بدن الإنسان أيضاً. وأما ما يؤيدُ الله به أولياءه، فهي روح أخرى، كما قال تعالى: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ كَتَبَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ﴾ [المجادلة: ٢٢]. وكذلك القُوى التي في البدن، فإنها أيضاً تسمى أرواحاً، فيقال: الروح الباصر، والروح السامع، والروح الشامُّ. وتطلق الروح على أخص من هذا كله، وهو: قوة المعرفة بالله والإنابة إليه ومحبته وانبعاث الهمة إلى طلبه وإرادته. ونسبة هذه الروح إلى الروح، كنسبة الروح إلى البدن، فللعلم روح، وللإحسان روح، وللمحبة روح، وللتوكل روح، وللصدق روح، والناس متفاوتون في هذه الروح؛ فمن

---

(١) أخرج البيهقي (١/ ٢٥٣)، وابن عدي في الكامل (٣/ ١٢٤٢) من حديث سلمان الفارسي قال: (قال رسول الله ﷺ: «يا سلمان كل طعام وشراب وقعت فيه دابة ليست لها دم فماتت فيه، فهو حلال أكله وشربه ووضوؤه». وفي سنده سعيد بن أبي سعيد الزبيدي. قال ابن عدي في الكامل (٣/ ١٢٤١): شيخ مجهول، وفي سنده أيضاً علي بن زيد بن جدعان، وهو ضعيف كما في التقريب (٢/ ٣٧).

أما اللفظ الذي أورده الشارح فقد قال الشيخ الألباني (ص٣٩٤): لا أعرف له أصلاً وإنما هو من كلام الفقهاء.اهـ. وقد ذكر الإمام ابن القيم في زاد المعاد (٣/ ١٠٠) أن أول من حفظ عنه هذه الكلمة هو إبراهيم النخعي، وعنه تلقاها الفقهاء.

الناس من تغلب عليه هذه الأرواح فيصير روحانياً، ومنهم من يفقدها أو أكثرَها فيصير أرضياً بهيمياً.

مراتب النفوس

وقد وقع في كلام كثير من الناس أن لابن آدم ثلاث أنفس: مطمئنة، ولوّامة، وأمّارة، قالوا: وإن منهم من تغلب عليه هذه، ومنهم من تغلب عليه هذه، كما قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ ٱلْمُطْمَئِنَّةُ ﴿٢٧﴾﴾ [الفجر: ٢٧]. ﴿وَلَآ أُقْسِمُ بِٱلنَّفْسِ ٱللَّوَّامَةِ ﴿٢﴾﴾ [القيامة: ٢]. ﴿إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةٌۢ بِٱلسُّوٓءِ﴾ [يوسف: ٥٣]. والتحقيق: أنها نفسٌ واحدة، لها صفات، فهي أمّارة بالسوء، فإذا عارضها الإيمان صارت لوّامة، تفعل الذنب ثم تلوم صاحبها، وتلوم بين الفعل والترك، فإذا قوي الإيمان صارت مطمئنةً. ولهذا قال النبي ﷺ: «من سرّته حسنتُه وساءته سيئتُه فهو مؤمن»[1] مع قوله: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن...»[2] الحديث.

هل تموت الروح؟

واختلف الناس: هل تموت الروح أم لا؟ فقالت طائفة: تموت؛ لأنها نفس، وكل نفس ذائقة الموت، وقد قال تعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴿٢٦﴾ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴿٢٧﴾﴾ [الرحمن: ٢٦ ـ ٢٧]. وقال تعالى: ﴿كُلُّ شَىْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨]. قالوا: وإذا كانت الملائكة تموت، فالنفوس البشرية أولى بالموت. وقال آخرون: لا تموت الأرواح، فإنها خُلقت للبقاء، وإنما تموت الأبدان. قالوا: وقد دل على ذلك الأحاديثُ الدالة على نعيم الأرواح وعذابها بعد المفارقة إلى أن يرْجعها الله في أجسادها. والصواب أن يقال: موت النفوس هو مفارقتُها لأجسادها وخروجُها منها، فإن أريد بموتها

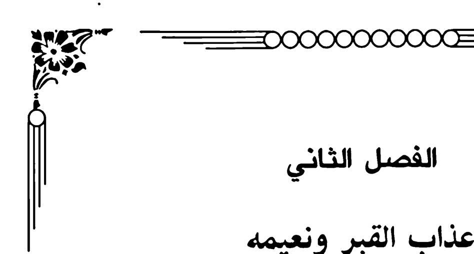
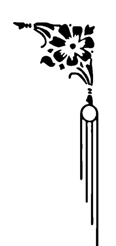
---

(١) قطعة من حديث أخرجه من حديث عمر: الترمذي (٢١٦٥) وقال: حسن صحيح، وأحمد (١/١٨)، والحاكم (١/١١٤) وقال: صحيح على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي، وأخرجه ابن ماجه (٢٣٦٣) وليس عنده القطعة المذكورة.

(٢) سبق تخريجه (ص١٣١).

هذا القدر، فهي ذائقة الموت، وإن أريد أنها تعدم وتفنى بالكلية، فهي لا تموت بهذا الاعتبار، بل هي باقية بعد خلقها في نعيم أو في عذاب، كما سيأتي، إن شاء الله تعالى. وقد أخبر سبحانه أن أهل الجنة ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلْمَوْتَ إِلَّا ٱلْمَوْتَةَ ٱلْأُولَىٰ﴾ [الدخان: ٥٦]، وتلك الموتةُ هي مفارقة الروح للجسد. وأما قول أهل النار: ﴿رَبَّنَآ أَمَتَّنَا ٱثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا ٱثْنَتَيْنِ﴾ [غافر: ١١]، وقوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨]، فالمراد: أنهم كانوا أمواتاً وهم نُطَف في أصلاب آبائهم وفي أرحام أمهاتهم، ثم أحياهم بعد ذلك، ثم أماتهم، ثم يحييهم يوم النشور، وليس في ذلك إماتة أرواحهم قبل يوم القيامة، وإلا كانت ثلاثَ مَوْتَات. وصعقُ الأرواح عند النفخ في الصور لا يلزم منه موتُها، فإن الناس يُصعقون يوم القيامة إذا جاء الله لفصل القضاء، وأشرقت الأرض بنوره، وليس ذلك بموت. وسيأتي ذكر ذلك، إن شاء الله تعالى. وكذلك صَعْق موسى عليه السلام لم يكن موتاً، والذي يدل عليه أن نفخة الصعق ـ والله أعلم ـ موت كل من لم يذق الموت قبلها من الخلائق، وأما من ذاق الموت، أو لم يُكتب عليه الموتُ من الحور والولدان وغيرهم، فلا تدل الآية على أنه يموت موتةً ثانية. والله أعلم.



الفصل الثاني

عذاب القبر ونعيمه

(٥٤ ـ ٩٢) قوله: (وبعذاب القبر لمن كان له أهلاً، وسؤال منكرٍ ونكير في قبره عن ربه ودينه ونبيه، على ما جاءت به الأخبار عن رسول الله ﷺ، وعن الصحابة رضوان الله عليهم. والقبر روضة من رياض الجنة، أو حفرة من حفر النيران).

ش: قال تعالى: ﴿وَحَاقَ بِـَٔالِ فِرْعَوْنَ سُوٓءُ ٱلْعَذَابِ ﴿٤٥﴾ ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا ۖ وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدْخِلُوٓا۟ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ ﴿٤٦﴾﴾ [غافر: ٤٥ ـ ٤٦]. وقال تعالى: ﴿وَإِنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ عَذَابًا دُونَ ذَٰلِكَ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٤٧﴾﴾ [الطور: ٤٧]. وهذا يحتمل أن يُراد به عذابهم بالقتل وغيره في الدنيا، وأن يُراد به عذابهم في البرزَخ، وهو أظهر؛ لأن كثيراً منهم مات ولم يعذَّب في الدنيا، أو المراد أعم من ذلك. وعن البراء بن عازب ﷺ، قال: كنا في جنازة في بَقيع الغَرْقد، فأتانا النبي ﷺ، فقعد وقعدنا حوله، كأنّ على رؤوسنا الطير، وهو يُلحَد له، فقال: «أعوذ بالله من عذاب القبر» ثلاث مرات... الحديث، وفيه عن العبد المؤمن: «فتعاد روحه في جسده، فيأتيه ملكان، فيجلسانه، فيقولان له: من ربُّك؟ فيقول: ربي الله، فيقولان له: ما دينُك؟ فيقول: ديني الإسلام، فيقولان له: ما هذا الرجل الذي بعث فيكم؟ فيقول: هو رسول الله، فيقولان له: ما عِلمُك؟ فيقول: قرأت كتاب الله فآمنت به وصدقتُ، فينادي مناد من السماء: أن صدق عبدي، فأفرِشُوه من الجنة، وافتحوا له باباً إلى الجنة»... وفيه عن العبد الكافر: ويأتيه ملكان فيجلسانه، فيقولان له: من ربك؟ فيقول: هَاهْ، هَاهْ، لا أدري فيقولان له: ما هذا الرجل الذي بعث فيكم؟ فيقول: هَاهْ هَاهْ لا أدري، فينادي مناد من السماء: أن كذب، فأفرِشُوه

من النار وافتحوا له باباً إلى النار، فيأتيه من حرّها وَسمومها، ويضيق عليه قبره، حتى تختلف أضلاعه»(١).

وعن ابن عباس رضي الله عنهما: أن النبي ﷺ مر بقبرين، فقال: «إنهما ليعذّبان، وما يُعذبان في كبير، أما أحدهما فكان لا يستتر من بوله، وأما الآخر فكان يمشي بالنميمة»، فدعا بجريدة رطبة، فشقها نصفين، وقال: «لعله يخفف عنهما ما لم ييبسا»(٢). وعن أبي هريرة، قال: قال النبي ﷺ: «إذا قُبر أحدكم ـ أو الإنسانُ ـ أتاه مَلَكان أسودان أزرقان، يقال لأحدهما: المنكر وللآخر: النكير»(٣). . . الحديث.

عذاب القبر ونعيمه بلا كيفية معلومة:

وقد تواترت الأخبار عن رسول الله ﷺ في ثبوت عذاب القبر ونعيمه لمن كان لذلك أهلاً، وسؤال الملكين، فيجب اعتقاد ثبوت ذلك والإيمانُ به، ولا نتكلّم في كيفيته، إذْ ليس للعقل وقوف على كيفيته، لكونه لا عهد له به في هذه الدار، والشرع لا يأتي بما يحيله المعقول، ولكنه قد يأتي بما تَحارُ فيه العقول. فإن عود الروح إلى الجسد ليس على الوجه المعهود في الدنيا، بل تعاد الروح إليه إعادةً غيرَ الإعادة المألوفة في الدنيا. فالروح لها بالبدن خمسة أنواع من التعلق، متغايرةُ الأحكام:

أحدها: تعلقها به في بطن الأم جنيناً.

الثاني: تعلقها به بعد خروجه إلى وجه الأرض.

الثالث: تعلقها به في حال النوم، فلها به تعلق من وجه، ومفارقة من وجه.

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٧٥٣)، وأحمد (٤/٢٨٧ ـ ٢٨٨)، والحاكم (١/٣٧ ـ ٤٠) وقال: صحيح على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي، وصححه ابن القيم في تهذيب سنن أبي داود (٧/١٣٩ ـ ١٤٦).

(٢) أخرجه البخاري (٢١٦)، ومسلم (٢٩٢)، وأبو داود (٢٠)، والترمذي (٧٠)، والنسائي (٣١)، وابن ماجه (٣٤٧).

(٣) أخرجه الترمذي (١٠٧١) وقال: حديث حسن غريب، وابن أبي عاصم في السنّة (٨٦٤) قال الألباني (ص٣٩٩): (وإسناده حسن وفيه رد على من أنكر من المعاصرين تسمية الملكين بمنكر ونكير).

الرابع: تعلقها به في البرزخ، فإنها وإن فارقته وتجردت عنه فإنها لم تفارقه فراقاً كلياً بحيث لا يبقى لها إليه التفات البتة، فإنه ورد أنه يسمع خفق نعالهم حين يولون عنه(١)، وهذا الرد إعادة خاصة لا يوجب حياة البدن قبل يوم القيامة.

الخامس: تعلقها به يوم بعث الأجساد، وهو أكمل أنواع تعلقها بالبدن، ولا نسبة لما قبله من أنواع التعلق إليه، إذْ هو تعلق لا يقبل البدنُ معه موتاً ولا نوماً ولا فساداً، فالنوم أخو الموت، فتأملْ هذا يُزِحْ عنك إشكالات كثيرة.

فالحاصل أن الدُّور ثلاث: دار الدنيا، ودار البرزخ، ودار القَرار. وقد جعل الله لكل دار أحكاماً تخصها، وركَّب هذا الإنسان من بدن ونفس، وجعل أحكام الدنيا على الأبدان، والأرواح تبعٌ لها، وجعل أحكام البرزخ على الأرواح، والأبدان تبع لها، فإذا كان يوم حشر الأجساد وقيام الناس من قبورهم صار الحكم والنعيم والعذاب على الأرواح والأجساد جميعاً. فإذا تأملت هذا المعنى حقَّ التأمل، ظهر لك أن كون القبر روضة من رياض الجنة أو حُفرة من حفر النار مطابق للعقل، وأنه حق لا مرْية فيه، وبذلك يتميز المؤمنون بالغيب من غيرهم. ويجب أن يُعلم أن النار التي في القبر والنعيم، ليس من جنس نار الدنيا ولا نعيمها، وإن كان الله تعالى يحمي عليه الترابَ والحجارة التي فوقه وتحته حتى يكون أعظم حَراً من جمر الدنيا، ولو مسها أهل الدنيا لم يحسُّوا بها. بل أعجب من هذا أن الرجلين يدفن أحدهما إلى جنب صاحبه، وهذا في حفرة من حفر النار، وهذا في روضة من رياض الجنة، لا يصل من هذا إلى جاره شيء من حرّ ناره، ولا من هذا إلى جاره شيء من نعيمه. وقدرةُ الله أوسع من ذلك وأعجب، وإذا شاء الله أن يطلع على ذلك بعض عباده أطلعه وَغيَّبه عن غيره، ولو أطلع الله على ذلك العبادَ كلهم لزالتْ حكمةُ التكليف والإيمان بالغيب، ولما تَدافن الناس، كما في

(١) أخرجه البخاري (١٣٣٨)، ومسلم (٢٨٧٠)، وأبو داود (٣٢٣١)، والنسائي (٢٠٥٠) من حديث أنس بن مالك.

«الصحيح» عنه ﷺ: «لولا أن لا تَدافَنوا لَدَعوتُ الله أن يُسمعكم من عذاب القبر ما أسمع»[١]، ولمّا كانت هذه الحكمةُ منتفية في حق البهائم سمعت ذلك وأدركته.

سؤال القبر للروح والجسد معاً:

وليس السؤال في القبر للروح وحدها، كما قال ابن حزم وغيره، وأفسد منه قول من قال: إنه للبدن بلا روح! والأحاديث الصحيحة ترد القولين. وكذلك عذاب القبر يكون للنفس والبدن جميعاً، باتفاق أهل السنة والجماعة، تنعم النفسُ وتعذب مفردة عن البدن ومتصلة به.

واعلم أن عذاب القبر هو عذاب البرزخ، فكل من مات وهو مستحق للعذاب ناله نصيبه منه، قُبر أو لم يُقبر، أكلته السباع أو احترق حتى صار رماداً ونسف في الهواء، أو صُلب أو غرق في البحر وصل إلى روحه وبدنه من العذاب ما يصل إلى المقبور. وما ورد من إجلاسه واختلاف أضلاعه ونحو ذلك، فيجب أن يُفهم عن الرسول ﷺ مراده من غير غلوّ ولا تقصير، فلا يُحمَّل كلامه ما لا يحتمله، ولا يقصر به عن مراده وما قصدَه من الهدى والبيان، فكم حصل بإهمال ذلك والعدول عنه من الضلال والعدول عن الصواب ما لا يعلمه إلا الله. بل سوء الفهم عن الله ورسوله أصل كل بدعة وضلالة نشأت في الإسلام، وهو أصل كل خطأ في الفروع والأصول، ولا سيما إن أضيف إليه سوء القصد. والله المستعان.

هل سؤال القبر خاص بهذه الأمة؟:

وللناس في سؤال منكر ونكير، هل هو خاص بهذه الأمة أم لا؟ ثلاثةُ أقوال: الثالث التوقف، وهو قول جماعة، منهم: أبو عمر بن عبد البر، فقال: وفي حديث زيد بن ثابت عن النبي ﷺ. قال: «إن هذه الأمة تبتلى في قبورها»[٢]، منهم من يرويه: «تُسأل»، وعلى هذا اللفظ يحتمل أن تكون هذه الأمة قد خصت بذلك، وهذا أمر لا يقطع به، ويظهر عدم الاختصاص، والله أعلم.

---

(١) أخرجه مسلم (٢٨٦٧)، وأحمد (٥/ ١٩٠) من حديث زيد بن ثابت.

(٢) هو قطعة من حديث زيد بن ثابت الذي سبق تخريجه قبل قليل.

سؤال الأطفال:

وكذلك اختلف في سؤال الأطفال أيضاً[١].

هل عذاب القبر دائم أو منقطع؟:

وهل يدوم عذاب القبر أو ينقطع؟ جوابه: أنه نوعان:

منه ما هو دائم، كما قال تعالى: ﴿ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدْخِلُوٓا۟ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ ﴿٤٦﴾﴾ [غافر: ٤٦]. وكذلك في حديث البراء بن عازب في قصة الكافر: «ثم يفتح له باب إلى النار فينظر إلى مقعده فيها حتى تقومَ الساعة»[٢] رواه الإمام أحمد في بعض طرقه.

والنوع الثاني: أنه مدة ثم ينقطع، وهو عذاب بعض العصاة الذين خفَّت جرائمهم، فيعذب بحسب جرمه، ثم يخفف عنه.

مستقر الأرواح بعد الموت:

وقد اختلف في مستقرّ الأرواح ما بين الموت إلى قيام الساعة، ويضيق هذا المختصر عن بسط أدلة هذه الأقوال والكلام عليها.

ويتلخص من أدلتها: أن الأرواح في البرزخ متفاوتةٌ أعظم تفاوت، فمنها: أرواح في أعلى عليين، في الملأ الأعلى، وهي أرواح الأنبياء صلوات الله عليهم وسلامه، وهم متفاوتون في منازلهم. ومنها أرواحٌ في حواصل طير خُضر، تسرح في الجنة حيث شاءت، وهي أرواح بعض الشهداء لا كلّهم، بل من الشهداء من تحبس روحه عن دخول الجنة لديْن عليه. كما في «المسند» عن محمد بن عبد الله بن جحش: أن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله، ما لي إن قتلت في سبيل الله؟ قال: «الجنة» فلما ولَّى،

---

(١) أي على قولين: فالأول قول من قال: إنهم يُسألون. واحتج بأنه يشرع الصلاة عليهم والدعاء لهم وسؤال الله أن يقيهم عذاب القبر. والثاني: قول من قال بعدم سؤالهم، لأن السؤال يكون لمن عقل الرسول والمرسل فيسأل هل آمن بالرسول وأطاعه أم لا؟ أما الطفل الذي لا تمييز له كيف يقال له: ما كنت تقول في هذا الرجل؟ انظر: الروح لابن القيم (ص١١٠ ـ ١١١).

(٢) سبق تخريجه (ص٢٢٦).

قال: «إلا الدّين، سارّني به جبريل آنفاً»(١)، ومن الأرواح من يكون محبوساً على باب الجنة، كما في الحديث الذي قال فيه رسول الله ﷺ: «رأيت صاحبكم محبوساً على باب الجنة»(٢)، ومنهم من يكون محبوساً في قبره(٣)، ومنهم من يكون محبوساً في الأرض(٤)، ومنها أرواح تكون في تَنُّور الزُّناة والزواني، وأرواحٌ في نهر الدم تسبح فيه وتُلقم الحجارة(٥)، كل ذلك تشهد له السُّنة، والله أعلم. وأما الحياة التي اختص بها الشهيد وامتاز بها عن غيره، في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًۢا ۚ بَلْ أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ ﴿١٦٩﴾﴾ [آل عمران: ١٦٩]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا۟ لِمَن يُقْتَلُ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتٌۢ ۚ بَلْ أَحْيَآءٌ وَلَٰكِن لَّا تَشْعُرُونَ ﴿١٥٤﴾﴾ [البقرة: ١٥٤]، فهي: أن الله تعالى جعل أرواحهم في أجواف طير خُضر. كما في حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لما أصيب إخوانكم ـ يعني: يوم أحد ـ

---

(١) أخرجه أحمد (٤/ ٣٥٠)، وأورده الهيثمي في المجمع (٤/ ١٢٧) وقال: (وفيه أبو كثير وهو مستور، وبقية رجاله رجال ثقات).اهـ.
قلت: أبو كثير مولى آل جحش، ويقال: مولى الليثيين، وثقه الحافظ في التقريب (٢/ ٤٦٦) فالإسناد جيد كما في إرواء الغليل للألباني (٥/ ١٨).

(٢) أخرجه ابن ماجه (٢٤٣٣)، وأحمد (٤/ ١٣٦) عن سعد بن الأطول أن أخاه مات وترك ثلاثمائة درهم، وترك عيالاً. قال: فأردت أن أنفقها على عياله فقال النبي ﷺ: «إن أخاك محتبس بدينه، فاقض عنه...» الحديث، وهو صحيح كما ذكر الشيخ الألباني في أحكام الجنائز (ص١٥).

(٣) كحديث صاحب الشملة التي غلّها ثم استشهد فقال الناس: هنيئاً له الجنة، فقال النبي ﷺ: «والذي نفسي بيده إن الشملة التي غلّها لتشتعل عليه ناراً في قبره». أفاده الإمام ابن القيم في كتاب الروح (ص١٤٣)، وحديث صاحب الشملة، أخرجه: البخاري (٤٢٣٤)، ومسلم (١١٥)، والنسائي (٣٨٢٧)، ومالك (٢/ ٤٥٩) من حديث أبي هريرة، لكني لم أجد فيه لفظة: «في قبره».

(٤) قال ابن القيم في الروح (ص١٤٣): (فإنها كانت روحاً سفلية أرضية فإن الأنفس الأرضية لا تجامع الأنفس السماوية كما لا تجامعها في الدنيا).

(٥) كما في حديث رؤيا النبي ﷺ الذي أخرجه البخاري (٧٠٤٧) من حديث سَمُرة بن جندب، وفيه: «... وأما الرجال والنساء العراة الذين في مثل بناء التنور فهم الزناة والزواني، وأما الرجل الذي أتيت عليه يسبح في النهر ويلقم الحجر فإنه آكل الربا...» الحديث. وأخرجه أيضاً أحمد (٥/ ١٠).

جعل الله أرواحهم في أجواف طير خُضر، ترد أنهارَ الجنة، وتأكل من ثمارها، وتأوي إلى قناديل من ذهب مذللة في ظل العرش»[١] الحديث رواه الإمام أحمد وأبو داود، وبمعناه في حديث ابن مسعود، رواه مسلم.

فإنهم لما بذلوا أبدانهم لله ﷻ حتى أتلفها أعداؤه فيه، أعاضهم منها في البرزخ أبداناً خيراً منها، تكون فيها إلى يوم القيامة، ويكون تنعمها بواسطة تلك الأبدان، أكملَ من تنعُّم الأرواح المجردة عنها. ولهذا كانت نَسمَة المؤمن في صورة طير، أو كطير، ونسمة الشهيد في جَوْف طير. وتأمل لفظ الحديثين؛ ففي الموطأ أن كعب بن مالك كان يحدث أن رسول الله ﷺ، قال: «إن نسمة المؤمن طائرٌ يعلق في شجر الجنة، حتى يَرْجعه الله إلى جسده يوم يبعثه»[٢]، فقوله: «نسمة المؤمن» تعم الشهيد وغيره، ثم خَص الشهيد بأن قال: «هي في جوف طير خضر»، ومعلوم أنها إذا كانت في جوف طير صدق عليها أنها طير، فتدخل في عموم الحديث الآخر بهذا الاعتبار، فنصيبهم من النعيم في البرزخ أكملُ من نصيب غيرهم من الأموات على فُرُشهم، وإن كان الميت على فراشه أعلى درجةً من كثير منهم، فله نعيم يختص به لا يشاركه فيه من هو دونه والله أعلم. وحرم الله على الأرض أن تأكل أجساد الأنبياء، كما روي في «السنن»[٣] وأما الشهداء فقد شُوهد منهم بعد مُدَد من دفنه كما هو لم

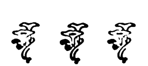
---

(١) أخرجه أبو داود (٢٥٢٠)، وأحمد (١/ ٢٦٦)، والحاكم (٢/ ٨٨) من حديث ابن عباس، وصححه الحاكم على شرط مسلم، ووافقه الذهبي. وأما حديث ابن مسعود فأخرجه مسلم (١٨٨٧)، والترمذي (٣٠١١)، وابن ماجه (٢٨٠١).

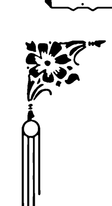
(٢) أخرجه مالك في الموطأ (١/ ٢٤٠)، وعنه النسائي (٢٠٧٣)، وابن ماجه (٤٢٧١)، وأحمد (٣/ ٤٥٥) وهو حديث صحيح. قال الإمام ابن كثير في تفسيره (١/ ٤٢٨) عن إسناد أحمد: (وهو بإسناد صحيح عزيز عظيم اجتمع فيه ثلاثة من الأئمة الأربعة أصحاب المذاهب المتبعة، فإن الإمام أحمد ؒ رواه عن محمد بن إدريس الشافعي ؒ، عن مالك بن أنس الأصبحي ؒ، عن الزهري، عن عبد الرحمٰن بن كعب بن مالك، عن أبيه ؓ).

(٣) أخرجه من حديث أوس بن أوس: أبو داود (١٠٤٧) وفيه: (إن الله ﷻ حرم على الأرض أجساد الأنبياء). وأخرجه النسائي (١٣٧٤)، وابن ماجه (١٠٨٥)، والحاكم (٢/ ٢٨٧) وصححه ووافقه الذهبي، وصححه النووي في الأذكار (ص٩٧).

يتغير[1] فيحتمل بقاؤه كذلك في تربته إلى يوم محشره، ويحتمل أنه يبلى مع طول المدة، والله أعلم. وكأنه ـ والله أعلم ـ كلما كانت الشهادة أكمل، والشهيد أفضل، كان بقاء جسده أطول.



(١) أخرج البخاري (١٣٥١) من حديث جابر بن عبد الله قال: (لما حضر أحد دعاني أبي من الليل فقال: ما أراني إلا مقتولاً في أول من يقتل من أصحاب النبي ﷺ، وإني لا أترك بعدي أعز عليَّ منك غير نفس رسول الله ﷺ، وإن عليَّ ديناً فاقض واستوص بأخواتك خيراً، فأصبحنا، فكان أول قتيل، ودفن معه آخر في قبر، ثم لم تطب نفسي أن أتركه مع الآخر فاستخرجته بعد ستة أشهر، فإذا هو كيوم وضعته هُنيَّة غير أذنه). وأخرجه بنحوه أبو داود (٣٢٣٢)، وانظر في ذلك: فتح الباري (٣/٢٥٧)، ومعارج القبول (٢/٢١٧ ـ ٢١٨).





الفصل الثالث

ما ينتفع به الميت من عمل الأحياء

(٥٥ ـ ١٠٠) قوله: (وفي دعاء الأحياء وصدقاتهم منفعة للأموات).

موطن الاتفاق في هذا الأمر:

ش: اتفق أهل السنة أن الأموات ينتفعون من سعي الأحياء بأمرين: أحدهما: ما تسبب إليه الميت في حياته. والثاني: دعاء المسلمين واستغفارهم له، والصدقة والحج، على نزاع فيما يصل إليه من ثواب الحج: فعن محمد بن الحسن رَحِمَهُ اللهُ: أنه إنما يصل إلى الميت ثواب النفقة، والحج للحاجّ. وعند عامة العلماء: ثواب الحج للمحجوج عنه، وهو الصحيح.

موطن الخلاف:

واختلف في العبادات البدنية، كالصوم والصلاة وقراءة القرآن والذكر؛ فذهب أبو حنيفة وأحمد وجمهور السلف إلى وصولها، والمشهور من مذهب الشافعي ومالك عدم وصولها. وذهب بعض أهل البدع من أهل الكلام إلى عدم وصول شيء البتة، لا الدعاء ولا غيره.

وقولهم مردود بالكتاب والسنة، لكنهم استدلوا بالمتشابه من قوله تعالى: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴿٣٩﴾﴾ [النجم: ٣٩]. وقوله: ﴿وَلَا تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [يس: ٥٤]. وقوله: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦]. وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية، أو ولد صالح يدعو له، أو علم ينتفع به من بعده»[١]،

---

(١) أخرجه مسلم (١٦٣١)، وأبو داود (٢٨٨٠)، والترمذي (١٣٧٦)، والنسائي (٣٦٥١) من حديث أبي هريرة.

فأخبر أنه إنما ينتفع بما كان تسبب فيه في الحياة، وما لم يكن تسبب فيه في الحياة فهو منقطع عنه.

الأدلة على انتفاع الميت بغير ما تسبب فيه:

والدليل على انتفاع الميت بغير ما تسبب فيه: الكتاب والسنة والإجماع والقياس الصحيح.

١ ـ الكتاب:

أما الكتاب، فقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُو مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ﴾ [الحشر: ١٠]. فأثنى عليهم باستغفارهم للمؤمنين قبلهم، فدل على انتفاعهم باستغفار الأحياء.

٢ ـ السنة:

وصول الدعاء:

الأدعية التي وردت بها السنة في صلاة الجنازة مستفيضة. وكذا الدعاء له بعد الدفن، ففي «سنن أبي داود»، من حديث عثمان بن عفان ﵁، قال: كان النبي ﷺ إذا فرغ من دفن الميت وقف عليه فقال: «استغفروا لأخيكم، واسألوا له التثبيت فإنه الآن يُسأل»[١]، وكذلك الدعاء لهم عند زيارة قبورهم، كما في «صحيح مسلم»، من حديث بُريدة بن الحصيب، قال: كان رسول الله ﷺ يعلمهم إذا خرجوا إلى المقابر أن يقولوا: «السلام عليكم أهل الديار من المؤمنين والمسلمين، وإنا إن شاء الله بكم لاحقون، نسأل الله لنا ولكم العافية»[٢].

الصدقة:

وأما وصول ثواب الصدقة، ففي «الصحيحين»، عن عائشة ﵂: أن رجلاً أتى النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله، إن أمي افتُلتتْ نفسها، ولم توص،

---

(١) أخرجه أبو داود (٣٢٢١)، والبيهقي (٤/ ٥٦)، والحاكم (١/ ٣٧٠) وصححه ووافقه الذهبي، وقال النووي في المجموع (٥/ ٢٩٢): إسناد جيد.

(٢) سبق تخريجه (ص١٥٠).

وأظنها لو تكلمت تصدقت، أفلها أجرٌ إن تصدقت عنها؟ قال: «نعم»(١).

الصوم:

وأما وصول ثواب الصوم، ففي «الصحيحين»، عن عائشة ﵂: أن رسول الله ﷺ قال: «من مات وعليه صيامٌ صام عنه وليُّه»(٢)؛ وله نظائر في الصحيح.

الحج:

وأما وصول ثواب الحج، ففي «صحيح البخاري»، عن ابن عباس ﵄: أن امرأة من جُهينة جاءت إلى النبي ﷺ، فقالت: إن أمي نذرت أن تحجّ فلم تحج حتى ماتت، أفأحج عنها؟ قال: «نعم حجي عنها، أرأيت لو كان على أمك دينٌ، أكنت قاضيتَه؟ اقضوا الله، فالله أحق بالوفاء»(٣).

٣ ـ الإجماع:

وقد دل على انتفاع الميت بالدعاء إجماع الأمة على الدعاء له في صلاة الجنازة، وأجمع المسلمون على أن قضاء الدين يُسقطه من ذمة الميت، ولو كان من أجنبي، ومن غير تركته. وقد دل على ذلك حديث أبي قتادة، حيث ضَمِن الدينارين عن الميت، فلما قضاهما قال النبي ﷺ: «الآن برَّدتَ عليه جلدَتَه»(٤).

٤ ـ القياس:

وكل ذلك جارٍ على قواعد الشرع، وهو محض القياس، فإن الثواب حق العامل، فإذا وهبه لأخيه المسلم لم يُمنع من ذلك، كما لم يمنع من هبة ماله

---

(١) أخرجه البخاري (١٣٨٨)، ومسلم (١٠٠٤)، والنسائي (٣٦٤٩)، وابن ماجه (٢٧١٧) من حديث عائشة، وأخرجه أبو داود (٢٨٨١) بلفظ: «أن امرأة قالت...».

(٢) أخرجه البخاري (١٩٥٢)، ومسلم (١١٤٧)، وأبو داود (٢٤٠٠).

(٣) أخرجه البخاري (١٨٥٢)، والنسائي (٢٦٣٣)، وأحمد (١/ ٢٧٩).

(٤) أخرجه من حديث جابر بن عبد الله: أحمد (٣/ ٣٣٠)، والحاكم (٢/ ٥٨) وصححه ووافقه الذهبي، وأورده الهيثمي في المجمع (٣/ ٣٩) وقال: رواه أحمد والبزار وإسناده حسن.

له في حياته، وإبرائه له منه بعد وفاته. وقد نبّه الشارع بوصول ثواب الصوم على وصول ثواب القراءة ونحوها من العبادات البدنية. يوضحه: أن الصوم كفُّ النفس عن المفطرات بالنية، وقد نص الشارع على وصول ثوابه إلى الميت، فكيف بالقراءة التي هي عمل ونية؟!.

الجواب على استدلالات النافين

١ ـ والجواب عما استدلوا به من قوله تعالى: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴿٣٩﴾﴾ [النجم: ٣٩]. قد أجاب العلماء بأجوبة؛ أصحها جوابان:

أحدهما: أن الإنسان بسعيه وحسن عشرته اكتسب الأصدقاء، وأولد الأولاد، ونكح الأزواج، وأسدى الخير وتودَّد إلى الناس، فترحَّموا عليه، ودَعَوْا له، وأهدَوْا له ثواب الطاعات، فكان ذلك أثرَ سعيه، يوضحه: أن الله تعالى جعل الإيمان سبباً لانتفاع صاحبه بدعاء إخوانه من المؤمنين وسعيهم، فإذا أتى به فقد سعى في السبب الذي يُوصِلُ إليه ذلك.

الثاني: وهو أقوى منه: أن القرآن لم ينفِ انتفاع الرجل بسعي غيره، وإنما نفى مِلكه لغير سعيه، وبين الأمرين فرق لا يخفى. فأخبر تعالى أنه لا يملك إلا سعيه، وأما سعي غيره فهو ملكٌ لساعيه، فإن شاء أن يبذله لغيره، وإن شاء أن يبقيه لنفسه.

وقوله سبحانه: ﴿أَلَّا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ﴿٣٨﴾ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴿٣٩﴾﴾ [النجم: ٣٨ ـ ٣٩]. آيتان محكمتان، تقتضيان عدل الرب تعالى؛ فالأولى تقتضي أنه لا يعاقب أحداً بجرم غيره، والثانية تقتضي أنه لا يفلح إلا بعمله، لِيَقطَع طَمَعه من نجاته بعمل آبائه وسلفه ومشايخه، كما عليه أصحاب الطمع الكاذب، وهو سبحانه لم يقل: لا ينتفع إلا بما سعى.

٢ ـ وكذلك قوله تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦]. وقوله: ﴿وَلَا تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [يس: ٥٤]، على أن سياق هذه الآية يدل على أن المنفي عقوبة العبد بعمل غيره، فإنه تعالى قال: ﴿فَٱلْيَوْمَ لَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْـًٔا وَلَا تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٥٤﴾﴾ [يس: ٥٤].

٣ ـ وأما استدلالهم بقوله ﷺ: «إذا مات ابن آدم انقطع عمله»[١] فاستدلال ساقط فإنه لم يقل انقطاع انتفاعه، وإنما أخبر عن انقطاع عمله. وأما عمل غيره فهو لعامله، فإن وهبه له وصل إليه ثواب عمل العامل، لا ثواب عمله هو، وهذا كالدَّين يوفيه الإنسان عن غيره، فتبرأ ذمته، ولكن ليس له ما وفى به الدين.

٤ ـ وأما تفريق من فرق بين العبادات المالية والبدنية، فقد شرع النبي ﷺ الصوم عن الميت، كما تقدم، مع أن الصوم لا تجري فيه النيابة، وكذلك حديث جابر رضي الله عنه، قال: صليت مع رسول الله ﷺ عيد الأضحى، فلما انصرف أتى بكبش فذبحه، فقال: «بسم الله والله أكبر، اللهم هذا عني وعمن لم يضحّ من أمتي»[٢] والقُربة في الأضحية إراقةُ الدم، وقد جعلها لغيره. وكذلك عبادة الحج بدنية، وليس المال ركناً فيه، وإنما هو وسيلة، ألا تَرى أن المكي يجب عليه الحج إذا قدر على المشي إلى عرفات، من غير شرط المال. وهذا هو الأظهر، أعني أن الحج غير مركب من مال وبدن، بل بدني محض، كما قد نص عليه جماعة من أصحاب أبي حنيفة المتأخرين: وانظر إلى فروض الكفايات: كيف قام فيها البعض عن الباقين؟ ولأن هذا إهداء ثواب، وليس من باب النيابة، كما أن الأجير الخاصّ ليس له أن يستنيب عنه، وله أن يعطي أجرته لمن شاء.

حرمة أخذ الأجرة على التلاوة:

وأما استئجار قوم يقرؤون القرآن ويهدونه للميت!! فهذا لم يفعله أحد من السلف ولا أمر به أحد من أئمة الدين، ولا رخص فيه. والاستئجار على نفس التلاوة غير جائز بلا خلاف. وإنما اختلفوا في جواز الاستئجار على التعليم ونحوه، مما فيه منفعة تصل إلى الغير. والثواب لا يصل إلى الميت إلا

---

(١) سبق تخريجه (ص٢٣٣).

(٢) أخرجه أبو داود (٢٨١٠)، والترمذي (١٥٢١)، وأحمد (٣/ ٣٥٦)، والحاكم (٤/ ٢٩٩)، وقال: صحيح الإسناد ووافقه الذهبي. قال الشيخ الألباني: وهو كما قالا. انظر: إرواء الغليل (٤/ ٣٥٠).

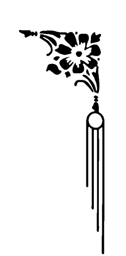
إذا كان العمل لله، وهذا لم يقع عبادةً خالصة، فلا يكون ثوابه مما يُهدى إلى الموتى!! ولهذا لم يقل أحد أنه يكتري من يصوم ويصلي ويهدي ثواب ذلك إلى الميت، لكن إذا أعطى لمن يقرأ القرآن ويعلمه ويتعلمه معونةً لأهل القرآن على ذلك، كان هذا من جنس الصدقة عنه، فيجوز.

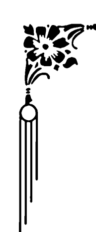
وصول ثواب القراءة بغير أجر:

وأما قراءة القرآن وإهداؤها له تطوّعاً بغير أجرة، فهذا يصل إليه، كما يصل ثواب الصوم والحج. فإن قيل: هذا لم يكن معروفاً في السلف، ولا أرشدهم إليه النبي ﷺ؟ فالجواب: إنْ كان مورد هذا السؤال معترفاً بوصول ثواب الحج والصيام والدعاء، قيل له: ما الفرق بين ذلك وبين وصول ثواب قراءة القرآن؟ وليس كون السلف لم يفعلوه حجةً في عدم الوصول، ومن أين لنا هذا النفي العام؟ فإن قيل: فرسول الله ﷺ أرشدهم إلى الصوم والحج والصدقة دون القراءة؟ قيل: هو ﷺ لم يبتدئهم بذلك، بل خرج ذلك منه مخرج الجواب لهم، فهذا سأله عن الحج عن ميته فأذن له فيه، وهذا سأله عن الصوم عنه، فأذن له فيه، ولم يمنعهم مما سوى ذلك، وأي فرق بين وصول ثواب الصوم ـ الذي هو مجرد نية وإمساك ـ وبين وصول ثواب القراءة والذكر؟ ومن قال: إن الميت ينتفع بقراءة القرآن عنده، باعتبار سماعه كلام الله، فهذا لم يصحّ عن أحد من الأئمة المشهورين. ولا شك في سماعه[1]، ولكن انتفاعه بالسماع لا يصح، فإن ثواب الاستماع مشروط بالحياة، فإنه عمل اختياريّ، وقد انقطع بموته.

---

(١) قال المحقق (ص٦٧٤): (قوله: (ولا شك في سماعه) ليس على إطلاقه؛ لأن الله سبحانه نفى سماع الموتى بقوله ﷻ: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُسۡمِعٖ مَّن فِي ٱلۡقُبُورِ﴾. وقوله سبحانه: ﴿إِنَّكَ لَا تُسۡمِعُ ٱلۡمَوۡتَىٰ﴾. وما جاء في معنى ذلك من الآيات والأحاديث وإنما يستثنى من ذلك ما صحت به الأحاديث من سماع الميت سؤال منكر ونكير، وسماع قرع نعال المشيعين، وسماع قتلى بدر كلام الرسول ﷺ ونحو ذلك مما صح به النص، وما سوى ذلك فالأصل عدم سماعهم للقرآن وغيره).





الفصل الرابع

أشراط الساعة



(٥٦ ـ ١١٥) قوله: (ونؤمن بأشراط الساعة: من خروج الدجال، ونزول عيسى بن مريم عليه السلام من السماء، ونؤمن بطلوع الشمس من مغربها، وخروج دابة الأرض من موضعها).

شنن: عن حُذَيفة بن أسيد، قال: اطلع النبي ﷺ علينا ونحن نتذاكر الساعة، فقال: «ما تذاكرون»؟ قالوا: نذكر الساعة، فقال: «إنها لن تقوم حتى تَرَوْن قبلها عشر آيات» فذكر: «الدخان، والدجال، والدابة، وطلوع الشمس من مغربها، ونزول عيسى ابن مريم، ويأجوج ومأجوج، وثلاثة خسوف: خسفٌ بالمشرق، وخسفٌ بالمغرب، وخسفٌ بجزيرة العرب، وآخر ذلك نار تخرج من اليمن تطرد الناس إلى محشرهم»[(١)].

ذكر الدجال ونزول عيسى عليه السلام:

وعن أنس بن مالك رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «ما من نبي إلا أنذر قومه الأعور الدجال، ألا إنه أعور، وإن ربكم ليس بأعور، ومكتوب بين عينيه ك ف ر»[(٢)] فسره في رواية: «أي كافر». وروى البخاري وغيره، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «والذي نفسي بيده ليوشكنّ أن ينزل فيكم ابنُ مريم حكماً عدلاً، فيكسر الصليب، ويقتل الخنزير، ويضع الجزية،

---

(١) أخرجه مسلم (٢٩٠١)، وأبو داود (٤٣١١)، والترمذي (٢١٨٣)، وابن ماجه (٤٠٥٥).

(٢) أخرجه البخاري (٧١٣١)، ومسلم (٢٩٣٣)، وأبو داود (٤٣١٦)، والترمذي (٢٢٤٥).

ويفيض المال حتى لا يقبله أحد، حتى تكون السجدة خيراً من الدنيا وما فيها» ثم يقول أبو هريرة: واقرؤوا إن شئتم: ﴿وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ قَبْلَ مَوْتِهِۦ ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا ﴿١٥٩﴾﴾ [النساء: ١٥٩][(١)]. وأحاديث الدجال، وعيسى ابن مريم عليه السلام، ينزل من السماء ويقتله، ويخرج يأجوج ومأجوج في أيامه بعد قتله الدجال، فيهلكهم الله أجمعين في ليلة واحدة ببركة دعائه عليهم؛ ويضيق هذا المختصر عن بسطها.

خروج الدابة، وطلوع الشمس من مغربها:

وأما خروج الدابة وطلوع الشمس من المغرب فقال تعالى: ﴿۞ وَإِذَا وَقَعَ ٱلْقَوْلُ عَلَيْهِمْ أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَآبَّةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ أَنَّ ٱلنَّاسَ كَانُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا لَا يُوقِنُونَ ﴿٨٢﴾﴾ [النمل: ٨٢]. وقال تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَوْ يَأْتِىَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِىَ بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ ۗ يَوْمَ يَأْتِى بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِىٓ إِيمَٰنِهَا خَيْرًا ۗ قُلِ ٱنتَظِرُوٓا۟ إِنَّا مُنتَظِرُونَ ﴿١٥٨﴾﴾ [الأنعام: ١٥٨]. وروى البخاري عند تفسير الآية، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تقوم الساعة حتى تطلع الشمس من مغربها، فإذا رآها الناس آمن مَنْ عليها، فذلك حين لا ينفع نفساً إيمانها لم تكن آمنت من قبل»[(٢)] وروى مسلم عن عبد الله بن عمرو، قال: حفظت من رسول الله ﷺ حديثاً لم أنسه بعد، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن أول الآيات خروجاً طلوع الشمس من مغربها، وخروج الدابة على الناس ضُحىً، وأيهما ما كانت قبل صاحبتها فالأخرى على إثرها قريباً»[(٣)]. أي

---

(١) أخرجه البخاري (٢٢٢٢، ٣٤٤٨)، ومسلم (١٥٥)، والترمذي (٢٢٣٣)، وابن ماجه (٤٠٧٨).

قال الشيخ الألباني (ص٥٠١): (واعلم أن أحاديث الدجال ونزول عيسى عليه السلام متواترة يجب الإيمان بها، ولا تغتر بمن يدّعي فيها أنها أحاديث آحاد، فإنهم جهال بهذا العلم، وليس فيهم من تتبّع طرقها ولو فعل لوجدها متواترة كما شهد بذلك أئمة هذا العلم كالحافظ ابن حجر وغيره...).

(٢) أخرجه البخاري (٤٦٣٥)، ومسلم (١٥٧)، وأبو داود (٤٣١٢)، وابن ماجه (٤٠٦٨).

(٣) أخرجه مسلم (٢٩٤١)، وأبو داود (٤٣١٠)، وابن ماجه (٤٠٦٩).

أول الآيات التي ليست مألوفة، وإن كان الدجال ونزول عيسى عليه السلام من السماء قبل ذلك، وكذلك خروج يأجوج ومأجوج، كل ذلك أمور مألوفة؛ لأنهم بشر، مشاهدة مثلهم مألوفة، وأما خروج الدابة على شكل غريب غير مألوف، ثم مخاطبتها الناس ووسمها إياهم بالإيمان أو الكفر فأمر خارجٌ عن مجاري العادات. وذلك أول الآيات الأرضية، كما أن طلوع الشمس من مغربها، على خلاف عادتها المألوفة أول الآيات السماوية.





الفصل الخامس

البعث والجزاء

(٥٧ ـ ٩٣) قوله: (ونؤمن بالبعث وجزاء الأعمال يوم القيامة، والعرض والحساب، وقراءة الكتاب، والثواب والعقاب، والصراط والميزان).

(٥٨ ـ ٤٨) قوله: (والحوض ـ الذي أكرمه الله تعالى به غياثاً لأمته ـ حق).

ش: الإيمان بالمعاد مما دل عليه الكتاب والسنة، والعقل والفطرة السليمة. فأخبر الله سبحانه عنه في كتابه العزيز، وأقام الدليل عليه، وردّ على منكريه في غالب سور القرآن. وذلك: أن الأنبياء عليهم السلام كلهم متفقون على الإيمان بالآخرة، فإن الإقرار بالربّ عام في بني آدم، وهو فطريّ، كلهم يقرّ بالرب، إلا من عاند؛ كفرعون، بخلاف الإيمان باليوم الآخر، فإن منكريه كثيرون، ومحمد ﷺ لما كان خاتم الأنبياء، وكان قد بُعث هو والساعة كهاتين[1]، وكان هو الحاشر المقفّي[2] بيَّن تفصيل الآخرة بياناً لا يوجد في شيء من كتب الأنبياء. ولهذا ظن طائفة من المتفلسفة ونحوهم، أنه لم يفصح بمعاد الأبدان إلا محمد ﷺ، وجعلوا هذه حجة لهم في أنه من باب التخييل والخطاب الجمهوري. وهذا كذب، فإن القيامة الكبرى هي معروفة عند الأنبياء، من آدم إلى نوح، إلى إبراهيم وموسى وعيسى وغيرهم عليهم السلام، وقد أخبر الله بها من حين أهبط آدم، فقال تعالى: ﴿قَالَ ٱهْبِطُوا۟ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ۖ وَلَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَـٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ ﴿٢٤﴾ قَالَ فِيهَا تَحْيَوْنَ وَفِيهَا تَمُوتُونَ وَمِنْهَا تُخْرَجُونَ ﴿٢٥﴾﴾ [الأعراف: ٢٤ ـ ٢٥]. ولما قال إبليس اللعين: ﴿رَبِّ فَأَنظِرْنِىٓ

---

(١) أخرج البخاري (٤٩٣٦)، ومسلم (٢٩٥٠) من حديث سهل بن سعد قال: رأيت رسول الله ﷺ قال بإصبعه هكذا بالوسطى والتي تلي الإبهام: «بعثت والساعة كهاتين».

(٢) انظر (ص٢٠٦) تخريج حديث جبير بن مطعم في أسماء النبي ﷺ.

إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴿٧٩﴾ قَالَ فَإِنَّكَ مِنَ ٱلْمُنظَرِينَ ﴿٨٠﴾ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْوَقْتِ ٱلْمَعْلُومِ ﴿٨١﴾﴾ [ص: ٧٩ ـ ٨١]. وأما نوح عليه السلام فقال: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا ﴿١٧﴾ ثُمَّ يُعِيدُكُمْ فِيهَا وَيُخْرِجُكُمْ إِخْرَاجًا ﴿١٨﴾﴾ [نوح: ١٧ ـ ١٨]. وقال إبراهيم عليه السلام: ﴿وَٱلَّذِىٓ أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِى خَطِيٓـَٔتِى يَوْمَ ٱلدِّينِ ﴿٨٢﴾﴾ إلى آخر القصة [الشعراء: ٨٢]. وأما موسى عليه السلام، فقال الله تعالى لمّا ناجاه: ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا لِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍۭ بِمَا تَسْعَىٰ ﴿١٥﴾ فَلَا يَصُدَّنَّكَ عَنْهَا مَن لَّا يُؤْمِنُ بِهَا وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ فَتَرْدَىٰ ﴿١٦﴾﴾ [طه: ١٥ ـ ١٦]. وأخبر عن أهل النار أنهم إذا قال لهم خزنتها: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَتْلُونَ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِ رَبِّكُمْ وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَآءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَا ۚ قَالُوا۟ بَلَىٰ وَلَٰكِنْ حَقَّتْ كَلِمَةُ ٱلْعَذَابِ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [الزمر: ٧١]. وهذا اعتراف من أصناف الكفار الداخلين جهنم أن الرسل أنذرتهم لقاء يومهم هذا. فجميع الرسل أنذروا بما أنذر به خاتمهم، من عقوبات المذنبين في الدنيا والآخرة.

من حجج القرآن في إثبات المعاد:

من هذا قوله: ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِىَ خَلْقَهُۥ ۖ قَالَ مَن يُحْىِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ ﴿٧٨﴾﴾ [يس: ٧٨] إلى آخر السورة. فلو رام أعلم البشر وأفصحهم وأقدرهم على البيان، أن يأتي بأحسن من هذه الحجة، أو بمثلها بألفاظ تشابه هذه الألفاظ في الإيجاز ووضع الأدلة وصحة البرهان لما قدَرَ؛ فإنه سبحانه افتتح هذه الحجة بسؤال أورده ملحدٌ، اقتضى جواباً، فكان في قوله: ﴿وَنَسِىَ خَلْقَهُۥ﴾ ما وفَّى بالجواب. وأقام الحجة وأزال الشبهة لولا ما أراد[1] سبحانه من تأكيد الحجة. وزيادة تقريرها فقال: ﴿قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِىٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾، فاحتج بالإبداء على الإعادة وبالنشأة الأولى على النشأة الأخرى.

إذ كل عاقل يعلم ضروريّاً أن من قدَر على هذه قدر على هذه، وأنه لو كان عاجزاً عن الثانية لكان عن الأولى أعجزَ وأعجزَ. ولما كان الخلق يستلزم قدرة الخالق على مخلوقه وعلمه بتفاصيل خلقه أتبع ذلك بقوله: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ﴾ [يس: ٧٩]. فهو عليم بتفاصيل الخلق الأول وجزئياته، ومواده وصورته، فكذلك الثاني. فإذا كان تام العلم، كامل القدرة، كيف يتعذر عليه

(١) في الأصل: «لو ما أراد»، والمثبت من مختصر الصواعق المرسلة (١/ ٦٥)، وهو الموضع الذي نقل عنه الشارح هذه الفقرة.

أن يحيي العظام وهي رميم؟ ثم أكد الأمر بحجة قاهرة، وبرهان ظاهر، يتضمن جواباً عن سؤال ملحد آخر يقول: العظام إذا صارت رميماً عادت طبيعتها باردةً يابسة، والحياة لا بد أن تكون مادتها وحاملها طبيعته حارةً رطبةً بما يدل على أمر البعث، ففيه الدليل والجواب معاً، فقال: ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلشَّجَرِ ٱلْأَخْضَرِ نَارًا فَإِذَآ أَنتُم مِّنْهُ تُوقِدُونَ ﴿٨٠﴾﴾ [يس: ٨٠]. فأخبر سبحانه بإخراج هذا العنصر، الذي هو في غاية الحرارة واليبوسة، من الشجر الأخضر الممتلئ بالرطوبة والبرودة، فالذي يخرج الشيء من ضده، وتنقاد له مواد المخلوقات وعناصرها ولا تستعصي عليه هو الذي يفعل ما أنكره الملحد ودَفعه، من إحياء العظام وهي رميم. ثم أكد هذا بأخذ الدلالة من الشيء الأجلّ الأعظم على الأيسر الأصغر، فإن كل عاقل يعلم أن من قدر على العظيم الجليل، فهو على ما دونه بكثير أقدرُ وأقدرُ، فمن قدر على حمل قنطار فهو على حمل أوقية أشد اقتدراً؛ فقال: ﴿أَوَلَيْسَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُم﴾ [يس: ٨١]. فأخبر أن الذي أبدع السمٰوات والأرض على جلالتهما، وعظم شأنهما، وكبر أجسامهما، وسعتهما، وعجيب خلقهما، أقدرُ على أن يحيي عظاماً قد صارت رميماً، فيردّها إلى حالتها الأولى. كما قال في موضع آخر: ﴿لَخَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ ٱلنَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٥٧﴾﴾ [غافر: ٥٧]. ثم أكد سبحانه ذلك وبينه ببيان آخر، وهو أنه ليس فعله بمنزلة غيره، الذي يفعل بالآلات والكلفة، والتعب والمشقة، ولا يمكنه الاستقلال بالفعل، بل لا بدّ معه من آلة ومعين، بل يكفي في خلقه لما يريد أن يخلقه ويكوّنه نفسُ إرادته، وقوله للمكوَّن: «كن»، فإذا هو كائن كما شاءه وأراده. ثم ختم هذه الحجة بإخباره أن ملكوت كل شيء بيده، فيتصرف فيه بفعله وقوله: ﴿وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [يس: ٨٣].

وكم في القرآن من مثل هذا الاحتجاج، كما في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّنَ ٱلْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ﴾ [الحج: ٥]، إلى أن قال: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْعَثُ مَن فِى ٱلْقُبُورِ﴾ [الحج: ٧]. وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن سُلَٰلَةٍ مِّن طِينٍ ﴿١٢﴾﴾ [المؤمنون: ١٢]، إلى أن قال: ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ تُبْعَثُونَ ﴿١٦﴾﴾ [المؤمنون: ١٦]، وذكر قصة أصحاب الكهف،

وكيف أبقاهم موتى ثلاثمائة سنة شمسية، وهي ثلاثمائة وتسع سنين قمرية[1] وقال فيها: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَعْثَرْنَا عَلَيْهِمْ لِيَعْلَمُوٓاْ أَنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَأَنَّ ٱلسَّاعَةَ لَا رَيْبَ فِيهَآ﴾ [الكهف: ٢١].

كيفية الإعادة:

والقول الذي عليه السلف وجمهور العقلاء: أن الأجسام تنقلب من حال إلى حال، فتستحيل تراباً، ثم ينشئها الله نشأة أخرى، كما استحال في النشأة الأولى؛ فإنه كان نطفةً، ثم صار علقةً، ثم صار مضغةً، ثم صار عظاماً ولحماً، ثم أنشأه خلقاً سوياً. كذلك الإعادة: يعيده الله بعد أن يبلى كله إلا عَجْبَ الذنَب، كما ثبت في «الصحيح» عن النبي ﷺ، أنه قال: «كل ابن آدم يبلى إلا عَجْبَ الذنب، منه خُلق ابن آدم، وفيه يُركب»[2].

فالنشأتان نوعان تحت جنس يتفقان ويتماثلان من وجه، ويفترقان ويتنوعان من وجه. والمُعَاد هو الأول بعينه، وإن كان بين لوازم الإعادة ولوازم البداءة فرق فعجبُ الذنب هو الذي يبقى، وأما سائره فيستحيل، فيعاد من المادة التي استحال إليها. ومعلوم أن من رأى شخصاً وهو صغير، ثم رآه وقد صار شيخاً، علم أن هذا هو ذاك، مع أنه دائماً في تحلل واستحالة. وكذلك سائر الحيوان والنبات، فمن رأى شجرة وهي صغيرة، ثم رآها كبيرة، قال: هذه تلك. وليست صفةُ تلك النشأة الثانية مماثلةً لصفة هذه النشأة، حتى يقال: إن الصفات هي المغيّرة، لا سيما أهل الجنة إذا دخلوها فإنهم يدخلونها على صورة آدم، طوله ستون ذراعاً، كما ثبت في

---

(١) ذلك أن عدد أيام السنة القمرية ينقص عن عدد أيام السنة الشمسية بأحد عشر يوماً تقريباً، فيكون تفاوت ما بين كل مائة سنة بالقمرية إلى الشمسية ثلاث سنين، فلهذا قال بعد الثلاثمائة: ﴿وَٱزْدَادُواْ تِسْعًا﴾. وانظر: تفسير ابن كثير (٣/ ٨٠).

(٢) أخرجه البخاري (٤٨١٤)، ومسلم (٢٩٥٥)، وأبو داود (٤٧٤٣)، والنسائي (٢٠٧٧)، وابن ماجه (٤٢٦٦) من حديث أبي هريرة.
قال الحافظ في الفتح (٨/ ٤١٥): (والعَجْب بفتح المهملة، وسكون الجيم... عظم لطيف في أصل الصلب وهو رأس العصعص، وهو مكان رأس الذنب من ذوات الأربع).

«الصحيحين»(١) وغيرهما، وتلك نشأةٌ باقيةٌ غيرُ معرّضة للآفات، وهذه النشأة فانية معرضة للآفات.

جزاء الأعمال

وقوله: وجزاء الأعمال؛ قال تعالى: ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ۝٤﴾ [الفاتحة: ٤]. ﴿يَوْمَئِذٍ يُوَفِّيهِمُ ٱللَّهُ دِينَهُمُ ٱلْحَقَّ وَيَعْلَمُونَ أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ ٱلْمُبِينُ ۝٢٥﴾ [النور: ٢٥]. والدّين: الجزاء، يقال: كما تَدين تُدان، أي: كما تُجازِي تُجازَى. وقال ﷺ، فيما يروي عن ربه ﷻ، من حديث أبي ذر الغفاري ﷺ: «يا عبادي، إنما هي أعمالكم أحصيها لكم، ثم أوفيكم إياها، فمن وجد خيراً فليحمد الله، ومن وجد غير ذلك فلا يلومنَّ إلا نفسه»(٢).

العرض والحساب

وقوله: والعرض والحساب، وقراءة الكتاب، والثواب والعقاب، قال تعالى: ﴿فَيَوْمَئِذٍ وَقَعَتِ ٱلْوَاقِعَةُ ۝١٥ وَٱنشَقَّتِ ٱلسَّمَآءُ فَهِىَ يَوْمَئِذٍ وَاهِيَةٌ ۝١٦ وَٱلْمَلَكُ عَلَىٰٓ أَرْجَآئِهَآ ۚ وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَٰنِيَةٌ ۝١٧ يَوْمَئِذٍ تُعْرَضُونَ لَا تَخْفَىٰ مِنكُمْ خَافِيَةٌ ۝١٨﴾ [الحاقة: ١٥ ـ ١٨]، إلى آخر السورة. ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلَٰقِيهِ ۝٦ فَأَمَّا مَنْ أُوتِىَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ ۝٧ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ۝٨ وَيَنقَلِبُ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ مَسْرُورًا ۝٩ وَأَمَّا مَنْ أُوتِىَ كِتَٰبَهُۥ وَرَآءَ ظَهْرِهِۦ ۝١٠ فَسَوْفَ يَدْعُوا۟ ثُبُورًا ۝١١ وَيَصْلَىٰ سَعِيرًا ۝١٢ إِنَّهُۥ كَانَ فِىٓ أَهْلِهِۦ مَسْرُورًا ۝١٣ إِنَّهُۥ ظَنَّ أَن لَّن يَحُورَ ۝١٤ بَلَىٰٓ إِنَّ رَبَّهُۥ كَانَ بِهِۦ بَصِيرًا ۝١٥﴾ [الانشقاق: ٦ ـ ١٥]. ﴿وَوُضِعَ ٱلْكِتَٰبُ فَتَرَى ٱلْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ وَيَقُولُونَ يَٰوَيْلَتَنَا مَالِ هَٰذَا ٱلْكِتَٰبِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّآ أَحْصَىٰهَا ۚ وَوَجَدُوا۟ مَا عَمِلُوا۟ حَاضِرًا ۗ وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا ۝٤٩﴾ [الكهف: ٤٩]. وروى البخاري رحمه الله في «صحيحه» عن عائشة، أن النبي ﷺ قال: «ليس أحد يحاسب يوم القيامة إلا هلك، فقلت: يا رسول الله أليس قد قال الله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِىَ كِتَٰبَهُۥ

---

(١) أخرجه البخاري (٣٣٢٦)، ومسلم (٢٨٤١)، وأحمد (٣/ ٣١٥)، وابن ماجه (٤٣٣٣) من حديث أبي هريرة.
(٢) سبق تخريجه (ص٥١).

بِيَمِينِهِۦ ﴿٧﴾ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ﴿٨﴾﴾ [الانشقاق: ٧ ـ ٨]، فقال رسول الله ﷺ: «إنما ذلك العرْضُ، وليس أحد يناقَش الحسابَ يوم القيامة إلا عُذب»[١]. يعني أنه لو ناقش في حسابه لعبيده لعذَّبهم وهو غيرُ ظالم لهم، ولكنه تعالى يعفو ويصفح. وسيأتي لذلك زيادة بيان إن شاء الله تعالى. وفي «الصحيح» عن النبي ﷺ، أنه قال: «إن الناس يصعقون يوم القيامة، فأكون أول من يفيق، فإذا موسى آخذ بقائمة العرش، فلا أدري أفاق قبلي، أم جوزي بصعقة يوم الطور؟»[٢] وهذا صعق في موقف القيامة، إذا جاء الله لفصل القضاء، وأشرقت الأرض بنوره، فحينئذ يصعق الخلائق كلهم. فموسى عليه السلام إن كان لم يصعق معهم، فيكون قد جوزي بصعقة يوم تجلى ربه للجبل فجعله دكاً فجعلت صعقة هذا التجلي عوضاً عن صعقة الخلائق لتجلي الرب يوم القيامة. فتأمل هذا المعنى العظيم ولا تهمله.

الحوض

الأحاديث الواردة في ذكر الحوض تبلغ حد التواتر، رواها من الصحابة بضعٌ وثلاثون صحابياً، ولقد استقصى طرقها شيخنا الشيخ عماد الدين بن كثير، تغمده الله برحمته، في آخر تاريخه الكبير، المسمى بـ«البداية والنهاية»[٣]. فمنها: ما رواه البخاري رحمه الله تعالى، عن أنس بن مالك رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: «إن قدر حوضي كما بين أيلة[٤] إلى صنعاء من اليمن، وإن فيه من الأباريق كعدد نجوم السماء»[٥]. وعنه أيضاً عن النبي ﷺ قال: «ليردنَّ عليَّ ناس من أصحابي الحوض، حتى إذا عرفتهم اختُلجوا دوني، فأقول: أصيحابي، فيقول: لا تدري ما أحدثوا بعدك»[٦]. رواه مسلم.

---

(١) أخرجه البخاري (١٠٣)، ومسلم (٢٨٧٦)، وأبو داود (٣٠٩٣)، والترمذي (٣٣٣٧).
(٢) سبق تخريجه (ص٢٠٧). (٣) انظر: النهاية (ص١٨٨ ـ ٢٠٩).
(٤) ذكر ياقوت الحموي أن أيلة مدينة على ساحل بحر القلزم (أي البحر الأحمر) مما يلي الشام، وقيل: هي آخر الحجاز وأول الشام. معجم البلدان (١/ ٢٩٢)، قلت: وموضعها اليوم مدينة العقبة الأردنية على خليج العقبة.
(٥) أخرجه البخاري (٦٥٨٠)، ومسلم (٢٣٠٣)، والترمذي (٢٤٤٢).
(٦) أخرجه البخاري (٦٥٨٢)، ومسلم (٢٣٠٤).

والذي يتلخص من الأحاديث الواردة في صفة الحوض: أنه حوض عظيم، ومورد كريم، يُمدُّ من شراب الجنة، من نهر الكوثر، الذي هو أشد بياضاً من اللبن، وأبرد من الثلج، وأحلى من العسل، وأطيب ريحاً من المسك، وهو في غاية الاتساع، عرضه وطوله سواء، كل زاوية من زواياه مسيرة شهر. وفي بعض الأحاديث: أنه كلما شرب منه وهو في زيادة واتساع، وأنه ينبت في حال[١] من المسك والرضراض من اللؤلؤ وقضبان الذهب، ويثمر ألوان الجواهر، فسبحان الخالق الذي لا يعجزه شيء. وقد ورد في أحاديث: «أن لكل نبي حوضاً، وأن حوض نبينا ﷺ أعظمها وأحلاها وأكثرها وارداً»[٢]. جعلنا الله منهم بفضله وكرمه.

الحوض قبل الميزان والصراط:

والحوض في العَرَصات قبل الصراط؛ لأنه يختلج عنه، ويمنع منه أقوامٌ قد ارتدّوا على أعقابهم، ومثل هؤلاء لا يجاوزون الصراط. وروى البخاري ومسلم عن جندب بن عبد الله البجلي، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «أنا فَرَطكم على الحوض»[٣]. والفَرط: الذي يسبق إلى الماء.

قال العلامة أبو عبد الله القرطبي[٤] رحمه الله تعالى في

(١) ذكر المحقق (ص٢٨١) أن الحال هو التراب اللين، والرضراض ما دق من الحصى.

(٢) كما في حديث سَمُرَة بن جندب قال: قال رسول الله ﷺ: «إن لكل نبي حوضاً وإنهم يتباهون أيهم أكثر واردةً وإني أرجو الله أن أكون أكثرهم واردة». أخرجه الترمذي (٢٤٤٣)، والبخاري في التاريخ (١/ ١/ ٤٤)، وابن أبي عاصم (٧٣٤)، وقال الترمذي: (هذا حديث غريب وقد روى الأشعث بن عبد الملك هذا الحديث عن الحسن عن النبي ﷺ مرسلاً ولم يذكر فيه عن سمرة، وهو أصح). والحديث أورده الهيثمي في المجمع (١٠/ ٣٦٣) بأتم من هذا اللفظ وعزاه للطبراني. وقال: (وفيه مروان بن جعفر السمري، وثقه ابن أبي حاتم، وقال الأزدي: يتكلمون فيه، وبقية رجاله ثقات). والحديث أورده الشيخ ناصر في السلسلة الصحيحة (١٥٨٩) وصححه لطرقه وشواهده.

(٣) أخرجه البخاري (٦٥٨٩)، ومسلم (٢٢٨٩)، وأحمد (٤/ ٣١٣).

(٤) قال المحقق (ص٢٨١): هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي المالكي صاحب التفسير المشهور... المتوفى سنة (٦٧١هـ)، =

«التذكرة»[(١)]: واختلف في الميزان والحوض: أيهما يكون قبل الآخر؟ فقيل: الميزان قبل، وقيل: الحوض. قال أبو الحسن القابسي[(٢)]: والصحيح أن الحوض قبل. قال القرطبي: والمعنى يقتضيه، فإن الناس يخرجون عطاشاً من قبورهم، كما تقدم فيقدَّم قبل الميزان والصراط. ثم قال القرطبي: ولا يخطر ببالك أنه في هذه الأرض، بل في الأرض المبدلة، أرض بيضاء كالفضة، لم يسفك فيها دم، ولم يظلم على ظهرها أحد قط، تظهر لنزول الجبار جل جلاله لفصل القضاء. انتهى. فقاتل الله المنكرين لوجود الحوض، وأخلق بهم أن يُحال بينهم وبين وروده يوم العطش الأكبر.

الميزان

وقوله: والميزان، أي: ونؤمن بالميزان. قال تعالى: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْـًٔا ۖ وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا ۗ وَكَفَىٰ بِنَا حَٰسِبِينَ ﴿٤٧﴾﴾ [الأنبياء: ٤٧].

قال القرطبي[(٣)]: قال العلماء: إذا انقضى الحساب كان بعده وزن الأعمال؛ لأن الوزن للجزاء، فينبغي أن يكون بعد المحاسبة، فإن المحاسبة لتقرير الأعمال، والوزن لإظهار مقاديرها ليكون الجزاء بحسبها، قال[(٤)]: وقوله: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ يحتمل أن يكون ثَمَّ موازين متعددة توزن فيها الأعمال، ويحتمل أن يكون المراد الموزونات، فجمع باعتبار تنوع الأعمال الموزونة، والله أعلم.

= وهو غير القرطبي المحدث أبي العباس أحمد بن عمر صاحب «المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم»، المتوفى في سنة (٦٥٦هـ)، فهذا شيخ المفسر، وقد سمع عنه بعض شرحه هذا.

(١) (ص٣٤٧، ٣٥٠).

(٢) قال المحقق (ص٢٨٢): هو الإمام الحافظ الفقيه، عالم المغرب، أبو الحسن علي بن خلف القروي القابسي المالكي، كان مصنفاً يقظاً ديّناً تقياً، وكان رحمه الله ضريراً، توفي سنة (٤٠٣هـ).

(٣) التذكرة (ص٣٥٩).

(٤) انظر: التذكرة (ص٣٧١، ٣٧٢).

وزن صحائف الأعمال:

والذي دلت عليه السنة: أن ميزان الأعمال له كفتان حسيتان مشاهدتان. روى الإمام أحمد، من حديث أبي عبد الرحمن الحُبُلي، قال: سمعت عبد الله بن عمرو ﵁ يقول: قال رسول الله ﷺ: «إن الله سيُخلِّصُ رجلاً من أمتي على رؤوس الخلائق يوم القيامة، فينشر عليه تسعةً وتسعين سجلاً، كل سجل مدُّ البصر، ثم يقول له: أتنكر من هذا شيئاً؟ أظلمك كتبتي الحافظون؟ قال: لا يا رب، فيقول: ألك عذر أو حسنة؟ فيُبهت الرجل، فيقول: لا يا رب، فيقول: بلى، إن لك عندنا حسنةً واحدةً، لا ظلم عليك اليوم، فتُخرج له بطاقةٌ فيها؛ أشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، فيقول: أحضروه، فيقول: يا رب، ما هذه البطاقة مع هذه السجلات؟! فيقول: إنك لا تظلم، قال: فتوضع السجلات في كفة والبطاقة في كفة. قال: فطاشت السجلات، وثقلت البطاقة، ولا يثقُلُ شيء بسم الله الرحمن الرحيم»[1].

وزن العامل:

روى البخاري عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «إنه ليأتي الرجل العظيم السمين يوم القيامة، لا يَزن عند الله جناح بعوضة»، وقال: «اقرؤوا إن شئتم: ﴿فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزْنًا﴾ [الكهف: ١٠٥]»[2]، وروى الإمام أحمد، عن ابن مسعود: أنه كان يجتني سواكاً من الأراك، وكان دقيق الساقين، فجعلت الريح تكفؤه، فضحك القوم منه، فقال رسول الله ﷺ: «ممَّ تضحكون؟» قالوا: يا نبي الله، من دقة ساقيه، فقال: «والذي نفسي بيده، لهما أثقل في الميزان من أُحُد»[3].

(١) أخرجه الترمذي (٢٦٣٩) وحسنه، والحاكم (١/٦) وصححه ووافقه الذهبي، وفي روايتيهما: «ولا يثقل مع اسم الله شيء». وأخرجه ابن ماجه (٤٣٠٠)، والحاكم (١/ ٥٢٩) بغير هذه الزيادة، وأما رواية: «ولا يثقل شيء باسم الله الرحمٰن الرحيم»، فهي عند أحمد (٢/٢١٣)، وهي شاذة كما ذكر الشيخ ناصر (ص٤١٨).

(٢) أخرجه البخاري (٤٧٢٩)، ومسلم (٢٧٨٥).

(٣) أخرجه أحمد (١/ ٤٢١ ـ ٤٢٢) من حديث ابن مسعود، وأورده الهيثمي في المجمع (٩/ ٢٨٩) وقال: (رواه أحمد وأبو يعلى والبزار والطبراني من طرق... وأمثل طرقها =

وفي هذا فائدة جليلة، وهي أن العامل يوزن مع عمله.

وزن الأعمال نفسها:

وقد وردت الأحاديث أيضاً بوزن الأعمال أنفسها، كما في «صحيح مسلم»، عن أبي مالك الأشعري، قال: قال رسول الله ﷺ: «الطهور شطر الإيمان، والحمد لله تملأ الميزان»[(١)]. وفي «الصحيحين» وهو خاتمة كتاب البخاري، قوله ﷺ: «كلمتان خفيفتان على اللسان، حبيبتان إلى الرحمن، ثقيلتان في الميزان: سبحان الله وبحمده، سبحان الله العظيم»[(٢)]. فلا يلتفت إلى ملحد معاند يقول: الأعمال أعراضٌ لا تقبل الوزنَ، وإنما يقبل الوزنَ الأجسامُ!! فإن الله يقلب الأعراض أجساماً، كما تقدم، وكما روى الإمام أحمد، عن أبي هريرة ﷺ، أن رسول الله ﷺ قال: «يؤتى بالموت كبشاً أغبر، فيوقف بين الجنة والنار، فيقال: يا أهل الجنة، فيشرئبون وينظرون، ويقال: يا أهل النار، فيشرئبون وينظرون، ويرون أن قد جاء الفرج؛ فيُذبح، ويقال: خلود لا موت»[(٣)]، ورواه البخاري بمعناه[(٤)]. فثبت وزنُ الأعمال والعامل، وصحائف الأعمال، وثبت أن الميزان له كفتان. والله تعالى أعلم بما وراء ذلك من الكيفيات.

الإيمان بالميزان من الإيمان بالغيب:

فعلينا الإيمان بالغيب، كما أخبر الصادق ﷺ، من غير زيادة ولا نقصان. ويا خيبة من ينفي وضع الموازين القسط ليوم القيامة كما أخبر الشارع لخفاء الحكمة عليه، ويقدح في النصوص بقوله: لا يحتاج إلى الميزان إلا

= فيه عاصم بن أبي النجود، وهو حسن الحديث على ضعفه وبقية رجال أحمد وأبي يعلى رجال الصحيح). وأخرج القصة من حديث قرة بن إياس الحاكم (٣/ ٣١٧) وصححه ووافقه الذهبي، وأورده الهيثمي في المجمع (٩/ ٢٨٩)، وعزاه للبزار والطبراني، وقال: ورجالهما رجال الصحيح.

(١) مسلم (٢٢٣)، والترمذي (٣٥١٧)، والنسائي (٢٤٣٧)، وابن ماجه (٢٨٠).

(٢) البخاري (٦٤٠٦، ٧٥٦٣)، ومسلم (٢٦٩٤)، والترمذي (٣٤٦٧)، وابن ماجه (٣٨٠٦) من حديث أبي هريرة.

(٣) أخرجه أحمد (٢/ ٤٢٣) وسنده صحيح، كما قال الشيخ الألباني (ص٤١٩).

(٤) من حديث أبي سعيد الخدري، وقد سبق تخريجه (ص٥١).

البقال والفوَّال!! وما أحرَاهُ بأن يكون من الذين لا يقيمُ الله لهم يوم القيامة وزناً. ولو لم يكن من الحكمة في وزن الأعمال إلا ظهورُ عدله سبحانه لجميع عباده. فلا أحدَ أحبّ إليه العذرُ من الله، من أجل ذلك أرسل الرسل مبشرين ومنذرين، فكيف ووراء ذلك من الحكم ما لا اطلاع لنا عليه.

الصراط

وهو جسر على جهنم، إذا انتهى الناس بعد مفارقتهم مكان الموقف إلى الظلمة التي دون الصراط، كما قالت عائشة ﵄: إن رسول الله ﷺ سُئل: أين الناس يوم تبدَّل الأرض غيرَ الأرض والسمٰوات؟ فقال: «هم في الظلمة دون الجسر»[(١)]، وفي هذا الموضع يفترق المنافقون عن المؤمنين، ويتخلفون عنهم، ويسبقهم المؤمنون، ويحال بينهم بسور يمنعهم من الوصول إليهم. وروى البيهقي بسنده، عن مسروق، عن عبد الله، قال: «يجمع الله الناس يوم القيامة...»، إلى أن قال: «فيعطون نورَهم على قدر أعمالهم»، قال: «فمنهم من يعطى نوره مثل الجبل بين يديه، ومنهم من يعطى نوره فوق ذلك، ومنهم من يعطى نوره مثل النخلة بيمينه، ومنهم من يعطى دون ذلك بيمينه، حتى يكون آخر ذلك من يعطى نوره على إبهام قدمه، يضيء مرةً ويُطفأ مرةً، إذا أضاء قدّم قدَمه، وإذا طفئ قام، قال: فيمرُّ ويمرون على الصراط، والصراط كحد السيف، دَحْضٌ، مزَلة، فيقال لهم: امضوا على قدر نوركم، فمنهم من يمر كانقضاض الكوكب، ومنهم من يمر كالريح، ومنهم من يمر كالطرف، ومنهم من يمر كشدّ الرَّحل، ويَرْمُل رَمَلاً، فيمرون على قدر أعمالهم، حتى يمر الذي نوره على إبهام قدمه، تُجرُّ يد، وتَعلقُ يد، وتُجرُّ رجل، وتَعلق رجل، وتصيب جوانبه النار، قال: فيَخلُصون، فإذا خَلَصوا قالوا: الحمد لله

---

(١) قطعة من حديث أخرجه مسلم (٣١٥) لكنه من حديث ثوبان ﵁، وأخرجه أيضاً عبد الرزاق عن معمر في الجامع الملحق بالمصنف (٢٠٨٨٤)، وفيه: أن حبراً من أحبار اليهود هو الذي سأل عن ذلك. أما حديث عائشة فقد أخرجه مسلم (٢٧٩١) ولفظه: سألت رسول الله ﷺ عن قوله ﷻ: ﴿يَوْمَ تُبَدَّلُ ٱلْأَرْضُ غَيْرَ ٱلْأَرْضِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ﴾، فأين يكون الناس يومئذ يا رسول الله؟ فقال: «على الصراط». وأخرجه أيضاً الترمذي (٣١٢١)، وابن ماجه (٤٢٧٩).

الذي نجّانا منك بعد أن أراناك، لقد أعطانا الله ما لم يُعطِ أحداً»[1].. الحديث.

المراد بالورود:

واختلف المفسرون في المراد بالورود المذكور في قوله تعالى: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مريم: ٧١]، ما هو؟ والأظهر والأقوى: أنه المرور على الصراط، قال تعالى: ﴿ثُمَّ نُنَجِّي ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوا وَّنَذَرُ ٱلظَّٰلِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا ۝٧٢﴾ [مريم: ٧٢]. وفي «الصحيح» أنه ﷺ قال: «والذي نفسي بيده، لا يلج النارَ أحدٌ بايع تحت الشجرة»، قالت حفصة: فقلت: يا رسول الله، أليس الله يقول: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مريم: ٧١]، فقال: «ألم تسمعيه قال: ﴿ثُمَّ نُنَجِّي ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوا وَّنَذَرُ ٱلظَّٰلِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا ۝٧٢﴾ [مريم: ٧٢]؟»[2]. أشار ﷺ إلى أن ورود النار لا

---

(١) أخرجه موقوفاً على ابن مسعود: الحاكم (٢/ ٣٧٦ ـ ٣٧٧)، وعنه البيهقي كما في النهاية لابن كثير (ص٢٦٥)، ولم يذكر ابن كثير أين أخرجه البيهقي ولم أجده فيما وقفت عليه من كتب البيهقي ﵀، والأثر صححه الحاكم، ووافقه الذهبي. وقد ورد الحديث مرفوعاً أيضاً، فقد أخرجه الحاكم (٤/ ٥٩٠ ـ ٥٩٢) من طريق أبي خالد الدالاني، ثنا المنهال بن عمرو، عن أبي عبيدة، عن مسروق، عن عبد الله بن مسعود مرفوعاً، وصححه الحاكم وتعقبه الذهبي فقال: ما أنكره حديثاً على جودة إسناده، وأبو خالد شيعي منحرف. وأخرجه الطبراني في الكبير (٩٧٦٣) من طريق أبي خالد الدالاني بالإسناد السابق، وفي الموضع نفسه من طريق إسماعيل بن عبيد بن أبي كريمة، عن زيد بن أبي أنيسة، عن المنهال بن عمرو فذكروه بنحوه. وأخرجه البيهقي في البعث (٤٧٩) من طريق زيد بن أبي أنيسة عن المنهال بن عمرو به بنحوه.

وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد (١٠/ ٣٤٠ ـ ٣٤٣) وقال: رواه كله الطبراني من طرق ورجال أحدها رجال الصحيح غير أبي خالد الدالاني، وهو ثقة.اهـ.

قلت: ومع ذلك فلم يتفرد به أبو خالد بل تابعه ـ كما سبق ـ زيد بن أبي أنيسة، وهو ثقة من رجال الستة، كما في التقريب (١/ ٢٧٢). والحديث أورده أيضاً ابن حجر في المطالب العالية (٤/ ٣٦٥ ـ ٣٦٧) وعزاه لإسحاق بن راهويه في مسنده، وقال: هذا إسناد صحيح متصل، رجاله ثقات.

(٢) أخرجه مسلم (٢٤٩٦) من حديث جابر: أخبرتني أم مبشر أنها سمعت النبي ﷺ يقول عند حفصة: «لا يدخل النار إن شاء الله من أصحاب الشجرة أحد الذين بايعوا تحتها»، قالت: بلى يا رسول الله! فانتهرها. فقالت حفصة: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ فقال النبي ﷺ: «قد قال الله ﷻ: ﴿ثُمَّ نُنَجِّي ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوا وَّنَذَرُ ٱلظَّٰلِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا ۝٧٢﴾». وأخرجه أحمد (٦/ ٢٨٥) من حديث حفصة بنحوه.

يستلزم دخولها، وأن النجاة من الشر لا تستلزم حصوله، بل تستلزم انعقاد سببه، فمن طلبه عدوُّه ليهلكوه ولم يتمكنوا منه، يقال: نجاه الله منهم. ولهذا قال تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا هُودًا﴾ [هود: ٥٨]. ﴿فَلَمَّا جَآءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا صَٰلِحًا﴾ [هود: ٦٦]. ﴿وَلَمَّا جَآءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا شُعَيْبًا﴾ [هود: ٩٤]. ولم يكن العذاب أصابهم، ولكن أصاب غيرهم، ولولا ما خصهم الله به من أسباب النجاة لأصابهم ما أصاب أولئك، وكذلك حال الواردين النارَ، يمرون فوقها على الصراط، ثم ينجي الله الذين اتقوا ويذَرُ الظالمين فيها جثياً. فقد بيّن ﷺ في حديث جابر المذكور: أن الورود هو المرور على الصراط[1].

القنطرة [الصراط الثاني]:

في «الصحيحين»: أن المؤمنين إذا عبروا الصراط وقفوا على قنطرة بين الجنة والنار، فيقتصُّ لبعضهم من بعض، فإذا هُذِّبوا ونُقُّوا أذن لهم في دخول الجنة[2]. وجعل القرطبي في «التذكرة»[3] هذه القنطرة صراطاً ثانياً للمؤمنين خاصة، وليس يسقط منه أحدٌ في النار، والله تعالى أعلم.

---

(١) ما استظهره الشارح من أن الورود المرور هو قول شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٤/ ٢٧٩)، والنووي في شرح مسلم (١٦/ ٥٨)، والقول الآخر: أن الورود الدخول، فكل الناس يدخلون النار، ثم تكون على المؤمنين برداً وسلاماً، واستُدل لهذا القول بحديث ابن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «يرد الناس النار كلهم ثم يصدرون عنها بأعمالهم». أخرجه أحمد (١/ ٤٣٥)، والترمذي (٣١٥٩)، وحسّنه والحاكم (٢/ ٣٧٥) وصححه على شرط مسلم، ووافقه الذهبي، والقول بأن الورود الدخول هو قول ابن عباس، وذلك حين جادله نافع بن الأزرق، واحتج رضي الله عنه على ذلك بقوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنتُمْ لَهَا وَٰرِدُونَ ۝٩٨﴾ وقوله: ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَأَوْرَدَهُمُ ٱلنَّارَ﴾ فالورود في الآيتين الدخول، فكذلك هنا. انظر: الجامع لشعب الإيمان للبيهقي (٢/ ٢٥٥ ـ ٢٥٦) وممن رجّح أن المراد بالورود الدخول. القرطبي في التذكرة (ص٣٨٩)، ومن المعاصرين الشيخ الشنقيطي في أضواء البيان (٤/ ٣٥٠)، والشيخ الألباني في تحقيق رياض الصالحين (ص٣٤٩).

(٢) أخرجه البخاري (٢٤٤٠)، وأحمد (٣/ ١٣) من حديث أبي سعيد الخدري، وقد وهم الشارح رحمه الله في عزوه إلى الصحيحين فإن مسلماً لم يروه.

(٣) (ص٣٩٢).



الفصل السادس

وجود الجنة والنار وأبديتهما

(٥٩ ـ ٩٤) وقوله: (والجنة والنار مخلوقتان، لا تفنيان أبداً، ولا تبيدان، فإن الله تعالى خلق الجنة والنار قبل الخلق، وخلق لهما أهلاً).

شـ: أما قوله: إن الجنة والنار مخلوقتان؛ اتفق أهل السنة على أن الجنة والنار مخلوقتان موجودتان الآن، ولم يزل على ذلك أهل السنة حتى نبغت نابغة من المعتزلة والقدرية، فأنكرت ذلك، وقالت: بل ينشئهما الله يوم القيامة!! وحملهم على ذلك أصلهم الفاسد الذي وضعوا به شريعةً لما يفعله الله، وأنه ينبغي أن يفعل كذا، ولا ينبغي له أن يفعل كذا!! وقاسوه على خلقه في أفعالهم، فهم مشبهة في الأفعال، ودخل التجهم فيهم، فصاروا مع ذلك معطلة! وقالوا: خلْقُ الجنة قبل الجزاء عبثٌ! لأنها تصير معطلة مدداً متطاولة!! فردوا من النصوص ما خالف هذه الشريعة الباطلة التي وضعوها للرب تعالى، وحرفوا النصوص عن مواضعها، وضللوا وبدّعوا من خالف شريعتهم.

أدلة وجودهما الآن:

قوله تعالى عن الجنة: ﴿أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٣].

وعن النار: ﴿أُعِدَّتْ لِلْكَـٰفِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٣١].

وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ﴿١٣﴾ عِندَ سِدْرَةِ ٱلْمُنتَهَىٰ ﴿١٤﴾ عِندَهَا جَنَّةُ ٱلْمَأْوَىٰٓ ﴿١٥﴾﴾ [النجم: ١٣ ـ ١٥]. وقد رأى النبي ﷺ سدرة المنتهى، ورأى عندها جنة المأوى. كما في «الصحيحين»، من حديث أنس ﷺ، في قصة الإسراء، وفي آخره: «ثم انطلق بي جبريل، حتى أتى سدرة المنتهى، فغشيها

ألوانٌ لا أدري ما هي - قال: - ثم دخلت الجنة، فإذا هي جنابذ اللؤلؤ، وإذا ترابها المسك»[١]، وفي «الصحيحين» من حديث عبد الله بن عمر ﵄، أن رسول الله ﷺ قال: «إن أحدكم إذا مات عرض عليه مقعده بالغداة والعشي، إن كان من أهل الجنة فمن أهل الجنة، وإن كان من أهل النار فمن أهل النار، يقال: هذا مقعدك حتى يبعثك الله يوم القيامة»[٢].

وفي «الموطأ والسنن»، من حديث كعب بن مالك، قال: قال رسول الله ﷺ: «إنما نسمة المؤمن طيرٌ يعلق في شجر الجنة، حتى يرجعها الله إلى جسده يوم القيامة»[٣]، وهذا صريح في دخول الروح الجنة قبل يوم القيامة.

وفي «صحيح مسلم» و«السنن» و«المسند» من حديث أبي هريرة ﵁، أن رسول الله ﷺ قال: «لما خلق الله الجنة والنار، أرسل جبريل إلى الجنة، فقال: اذهب فانظر إليها وإلى ما أعددت لأهلها فيها، فذهب فنظر إليها وإلى ما أعد الله لأهلها فيها، فرجع فقال: وعزتك، لا يسمع بها أحد إلا دخلها، فأمر بالجنة فحُفَّتْ بالمكاره، فقال: ارجع فانظر إليها وإلى ما أعددت لأهلها فيها، قال: فنظر إليها، ثم رجع فقال: وعزتك، لقد خشيتُ أن لا يدخلها أحد، قال: ثم أرسله إلى النار، قال: اذهب فانظر إليها وإلى ما أعددت لأهلها فيها، قال: فنظر إليها، فإذا هي يَركب بعضها بعضاً، ثم رجع فقال: وعزتك، لا يدخلها أحد سمع بها، فأمر بها فحفَّتْ بالشهوات، ثم قال: اذهب فانظر إلى ما أعددت لأهلها فيها، فذهب فنظر إليها، فرجع فقال: وعزتك، لقد خشيت أن لا ينجوَ منها أحد إلا دخلها»[٤].

---

(١) سبق تخريجه (ص٢١٣) هامش رقم (٢).

(٢) أخرجه البخاري (١٣٧٩)، ومسلم (٢٨٦٦)، والترمذي (١٠٧٢)، والنسائي (٢٠٧٠).

(٣) تقدم (ص٢٣١).

(٤) أخرجه أبو داود (٤٧٤٤)، والترمذي (٢٥٦٠)، والنسائي (٣٧٦٣) وعزوه لمسلم خطأ، وإنما أخرج مسلم من حديث أنس (٢٨٢٢): «حفت الجنة بالمكاره وحفت النار بالشهوات». وأخرجه من حديث أبي هريرة (٢٨٢٣) بمثله، وهذا الجزء عند البخاري أيضاً (٦٤٨٧) من حديث أبي هريرة.

ونظائر ذلك في السنة كثيرة.

وأما على قول من قال: إن الجنة الموعود بها هي الجنة التي كان فيها آدم ثم أخرج منها، فالقول بوجودها الآن ظاهر، والخلاف في ذلك معروف(١).

شبهة وردها:

وأما شبهة من قال: إنها لم تخلق بعد، وهي: أنها لو كانت مخلوقة الآن لوجب اضطراراً أن تفنى يوم القيامة وأن يهلك كل من فيها ويموت، لقوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨]. ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾ [آل عمران: ١٨٥]، وقد روى الترمذي في جامعه، من حديث أبي الزبير عن جابر عن النبي ﷺ قال: «من قال: سبحان الله وبحمده غرست له نخلة في الجنة»(٢) قال: هذا حديث حسن صحيح.

قالوا: فلو كانت مخلوقةً مفروغاً منها لم يكن لهذا الغراس معنى. قالوا: وكذا قوله تعالى عن امرأة فرعون إنها قالت: ﴿رَبِّ ٱبْنِ لِي عِندَكَ بَيْتًا فِي ٱلْجَنَّةِ﴾ [التحريم: ١١].

فالجواب: إنكم إن أردتم بقولكم أنها الآن معدومة بمنزلة النفخ في الصور، وقيام الناس من القبور، فهذا باطل، يرده ما تقدم من الأدلة وأمثالها مما لم يذكر، وإن أردتم أنها لم يكمل خلق جميع ما أعد الله فيها لأهلها، وأنها لا يزال الله يُحدث فيها شيئاً بعد شيء، وإذا دخلها المؤمنون أحدث الله فيها عند دخولهم أموراً أخر فهذا حق لا يمكن ردّه، وأدلتكم هذه إنما تدل على هذا القدر. وأما احتجاجكم بقول تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨]، فأتيتم من سوء فهمكم فلم توفقوا لفهم معنى الآية، وإنما وفق لذلك أئمة الإسلام. فمن كلامهم: أن المراد كل شيء مما كتب الله عليه

---

(١) انظر: حادي الأرواح لابن القيم (ص٤١ ـ ٦٣).

(٢) أخرجه الترمذي (٣٤٦٤، ٣٤٦٥)، والحاكم (١/٥٠١ ـ ٥٠٢) وصححه على شرط مسلم، وفي الحديث أبو الزبير، وهو مدلس، وقد عنعنه لكن قواه الشيخ الألباني بشاهدين. انظر: السلسلة الصحيحة (٦٤).

الفناء والهلاك هالك، والجنة والنار خلقتا للبقاء لا للفناء، وكذلك العرش، فإنه سقف الجنة.

بطلان القول بفناء الجنة والنار:

وقوله: لا تفنيان أبداً ولا تبيدان؛ هذا قول جمهور الأئمة من السلف والخلف. وقال ببقاء الجنة وبفناء النار جماعة من السلف والخلف[1]. والقولان مذكوران في كثير من كتب التفسير وغيرها. وقال بفناء الجنة والنار الجهم بن صفوان إمام المعطلة، وليس له سلف قط، لا من الصحابة ولا من التابعين لهم بإحسان، ولا من أئمة المسلمين، ولا من أهل السنة. وأنكره عليه عامة أهل السنة، وكفَّروه به، وصاحوا به وبأتباعه من أقطار الأرض.

الأدلة على أبدية الجنة:

فأما أبدية الجنة، وأنها لا تفنى ولا تبيد، فهذا مما يُعلم بالضرورة أن الرسول ﷺ أخبر به، قال تعالى: ﴿۞ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ عَطَآءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ ﴿١٠٨﴾﴾ [هود: ١٠٨]، أي غير مقطوع، ولا ينافي ذلك قوله: ﴿إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ﴾ واختلف السلف في هذا الاستثناء؛ فقيل: معناه إلا مدة مكثهم في النار، وهذا يكون لمن دخل منهم إلى النار ثم أخرج منها، لا لكلهم. وقيل: إلا مدة مقامهم في الموقف. وقيل: إلا مدة مقامهم في القبور والموقف. وقيل: هو استثناء استثناه الرب ولا يفعله، كما تقول: والله لأضربنك إلا أن أرى غير ذلك، وأنت لا تراه، بل تجزم بضربه. وقيل غير ذلك، وعلى كل تقدير، فهذا الاستثناء من المتشابه، وقوله: ﴿عَطَآءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ﴾، محكم. وكذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَرِزْقُنَا مَا لَهُۥ مِن نَّفَادٍ ﴿٥٤﴾﴾ [ص: ٥٤]. وقوله: ﴿أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَا﴾ [الرعد: ٣٥]. وقوله: ﴿وَمَا هُم مِّنْهَا بِمُخْرَجِينَ﴾ [الحجر: ٤٨]. وقد أكد الله خلود أهل الجنة بالتأبيد في عدة مواضع من القرآن، وأخبر أنهم: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا

---

(١) قال الشيخ الألباني (ص٤٢٤): (لم يثبت القول بفناء النار عن أحد من السلف، وإنما هي آثار واهية لا تقوم بها حجة، وبعض أحاديثه موضوعة لو صحت لم تدل على الفناء المزعوم، وإنما على بقاء النار، وخروج الموحدين منها).

﴿ٱلْمَوْتَ إِلَّا ٱلْمَوْتَةَ ٱلْأُولَىٰ﴾ [الدخان: ٥٦]، وهذا الاستثناء منقطع، وإذا ضممته إلى الاستثناء في قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ﴾ تبين لك المراد من الآيتين، واستثناء الوقت الذي لم يكونوا فيه في الجنة من مدة الخلود، كاستثناء الموتة الأولى من جملة الموت، فهذه موتة تقدمت على حياتهم الأبدية، وذاك مفارقة للجنة تقدمت على خلودهم فيها.

والأدلة من السنة على أبدية الجنة ودوامها كثيرة؛ كقوله ﷺ: «ينادي مناد: يا أهل الجنة، إن لكم أن تَصِحّوا فلا تسقموا أبداً، وأن تشبّوا فلا تهرموا أبداً، وأن تحيوا فلا تموتوا أبداً»[1] وتقدم ذكر ذبح الموت بين الجنة والنار، ويقال: «يا أهل الجنة، خلود فلا موت؛ يا أهل النار، خلود فلا موت»[2].

القول في أبدية النار:

وأما أبدية النار ودوامها، فللناس في ذلك ثمانية أقوال:

أحدها: أن من دخلها لا يخرج منها أبد الآباد، وهذا قول الخوارج والمعتزلة.

والثاني: أن أهلها يعذبون فيها، ثم تنقلب طبيعتهم وتبقى طبيعة نارية يتلذذون بها لموافقتها لطبعهم! وهذا قول إمام الاتحادية ابن عربي الطائي!!.

الثالث: أن أهلها يعذبون فيها إلى وقت محدود، ثم يخرجون منها، ويخلفهم فيها قوم آخرون، وهذا القول حكاه اليهود للنبي ﷺ وأكذبهم فيه[3]، وقد أكذبهم الله تعالى، فقال عز من قائل: ﴿وَقَالُوا۟ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَةً ۚ قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِندَ ٱللَّهِ عَهْدًا فَلَن يُخْلِفَ ٱللَّهُ عَهْدَهُۥٓ ۖ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٨٠﴾ بَلَىٰ مَن كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَٰطَتْ بِهِۦ خَطِيٓـَٔتُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٨١﴾﴾ [البقرة: ٨٠ ـ ٨١].

---

(١) أخرجه مسلم (٢٨٣٧)، والترمذي (٣٢٤٦)، وأحمد (٢/ ٣١٩) من حديث أبي هريرة، وأبي سعيد الخدري.

(٢) تقدم تخريجه (ص٥١).

(٣) أخرج البخاري (٣١٦٩)، وأحمد (٢/ ٤٥١) من حديث أبي هريرة أن النبي ﷺ سأل اليهود: «من أهل النار؟» قالوا: نكون فيها يسيراً ثم تخلفونا فيها. فقال النبي ﷺ: «اخسئوا فيها، والله لا نخلفكم فيها أبداً».

الرابع: يخرجون منها وتبقى على حالها ليس فيها أحد.

الخامس: أنها تفنى بنفسها؛ لأنها حادثة وما ثبت حدوثه استحال بقاؤه!! وهذا قول الجهم وشيعته، ولا فرق عنده في ذلك بين الجنة والنار، كما تقدم.

السادس: تفنى حركات أهلها ويصيرون جماداً، لا يحسّون بألم، وهذا قول أبي الهذيل العلّاف.

السابع: أن الله يخرج منها من يشاء كما ورد في السنة، ثم يبقيها ما يشاء، ثم يفنيها، فإنه جعل لها أمداً تنتهي إليه.

الثامن: أن الله تعالى يخرج منها من يشاء، كما ورد في السنة، ويبقى فيها الكفار، بقاءً لا انقضاء له، كما قال الشيخ رَحِمَهُ اللهُ. وما عدا هذين القولين الأخيرين ظاهر البطلان.

وهذان القولان لأهل السنة ينظر في أدلتهما.

أدلة القائلين بفناء النار:

فمن أدلة القول الأول منهما: قوله تعالى: ﴿قَالَ ٱلنَّارُ مَثْوَىٰكُمْ خَٰلِدِينَ فِيهَآ إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُۗ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾ [الأنعام: ١٢٨]. وقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ شَقُوا۟ فَفِى ٱلنَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ ﴿١٠٦﴾ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَۚ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١٠٧﴾﴾ [هود: ١٠٦ ـ ١٠٧]. ولم يأت بعد هذين الاستثناءين ما أتى بعد الاستثناء المذكور لأهل الجنة، وهو قوله: ﴿عَطَآءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ﴾ [هود: ١٠٨]. وقوله تعالى: ﴿لَّٰبِثِينَ فِيهَآ أَحْقَابًا ﴿٢٣﴾﴾ [النبأ: ٢٣]. وهذا القول ـ أعني: القول بفناء النار دون الجنة ـ منقول عن عمر، وابن مسعود، وأبي هريرة، وأبي سعيد، وغيرهم[1].

قالوا: والنار موجَب غضبه، والجنة موجَب رحمته. وقد قال ﷺ: «لما قضى الله الخلق، كتب كتاباً، فهو عنده فوق العرش: إن رحمتي سبقت

---

(١) لم يثبت هذا القول عن أحد من الصحابة رضوان الله عليهم كما بيّن الصنعاني في رسالته «رفع الأستار لإبطال أدلة القائلين بفناء النار»، ط. المكتب الإسلامي سنة (١٤٠٥هـ) بتحقيق الشيخ الألباني.

غضبي»(١)، وفي رواية: «تغلب غضبي». رواه البخاري في «صحيحه» من حديث أبي هريرة ﷺ. قالوا: والله سبحانه يخبر عن العذاب أنه ﴿عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ [الأنعام: ١٥]. و﴿أَلِيمٌ﴾ [هود: ٢٦]. و﴿عَقِيمٍ﴾ [الحج: ٥٥]. ولم يخبر ولا في موضع واحد عن النعيم أنه نعيم يوم. وقد قال تعالى: ﴿عَذَابِيٓ أُصِيبُ بِهِۦ مَنْ أَشَآءُ وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأعراف: ١٥٦]. وقال تعالى حكاية عن الملائكة: ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا﴾ [غافر: ٧]. فلا بد أن تسع رحمته هؤلاء المعذَّبين، فلو بقوا في العذاب لا إلى غاية لم تسعهم رحمته. وقد ثبت في «الصحيح» تقدير يوم القيامة بخمسين ألف سنة(٢)، والمعذبون فيها متفاوتون في مدة لبثهم في العذاب بحسب جرائمهم وليس في حكمة أحكم الحاكمين ورحمة أرحم الراحمين أن يخلق خلقاً يعذبهم أبد الآباد عذاباً سرمداً لا نهاية له. وأما أنه يخلق خلقاً ينعم عليهم ويحسن إليهم نعيماً سرمداً، فمن مقتضى الحكمة. والإحسان مرادٌ لذاته، والانتقام مرادٌ بالعرض.

قالوا: وما ورد من الخلود فيها، والتأبيد، وعدم الخروج، وأن عذابها مقيم، وأنه غرام: كله حق مسلَّم، لا نزاع فيه، وذلك يقتضي الخلود في دار العذاب ما دامت باقيةً، وإنما يخرج منها في حال بقائها أهل التوحيد. ففرقٌ بين من يخرج من الحبس وهو حبسٌ على حاله، وبين من يبطل حبسه بخراب الحبس وانتقاضه(٣).

---

(١) سبق تخريجه (ص٩٨).

(٢) أخرجه مسلم (٩٨٧) من حديث أبي هريرة وفيه: «ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدي منها حقها إلا إذا كان يوم القيامة صفحت له صفائح من نار، فأحمي عليها في نار جهنم فيكوى بها جنبه وجبينه وظهره، كلما بردت أعيدت له في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة...» إلخ. وقد أخرجه أبو داود (١٦٥٨)، والنسائي (٢٤٤٢).

(٣) الصحيح أن الجنة والنار باقيتان لا تفنيان أبداً ولا تبيدان، كما ذكره الطحاوي رحمه الله. وانظر في رد استدلالات القائلين بفناء النار، رسالة الصنعاني المشار إليها سابقاً.
(تنبيه هام): قد شاع عند الكثيرين من أهل العلم ـ ومنهم الصنعاني في رسالته المشار إليها ـ نسبة القول بفناء النار إلى شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم رحمه الله.
والذي عندي ـ والله أعلم ـ أنه لا يمكن الجزم بنسبة ذلك إليهما على وجه القطع واليقين. أما ابن تيمية فإننا لا نعلم نقلاً صحيحاً صريحاً عنه في القول بفناء النار، وكل ما اعتمد عليه من نسب ذاك القول إليه هو كلام تلميذه ابن القيم رحمه الله، لكن ليس فيه نسبة ذلك صريحاً إليه، وغاية ما فيه أن ابن القيم ينقل عن شيخه الخلاف في =

....

= المسألة وأن هناك قولاً لبعض السلف بفناء النار. وقد ذكر الشيخ الألباني ـ في تقديمه لرسالة الصنعاني ـ أنه وقف في مخطوطات المكتب الإسلامي على ثلاث صفحات بخط لعلّه من خطوط القرن الحادي عشر، نقلها كاتبها الذي لم يكشف عن اسمه من رسالة ابن تيمية كَلَلهُ في الرد على من قال بفناء الجنة والنار. وفي هذه الصفحات التصريح بفناء النار، لكن النفس لا تطمئن إلى صحة نسبة تلك الصفحات لشيخ الإسلام. فناقلها مجهول، ومن أدرانا بحاله، وأنه ليس من المشنعين؟ أوَ ليس من الممكن أن ينقل هذا الكاتب المجهول بعض ما ذكره ابن القيم من أدلة القائلين بفناء النار ثم ينسبه إلى ابن تيمية؟ ثم إن هناك نصوصاً واضحة لشيخ الإسلام ابن تيمية في القول ببقاء النار وعدم فنائها. فمنها قوله في مجموع الفتاوى (٣٠٧/١٨): (وقد اتفق سلف الأمة وأئمتها وسائر السنّة والجماعة على أن من المخلوقات ما لا يعدم ولا يفنى بالكلية كالجنة والنار والعرش، وغير ذلك). وقال في درء تعارض العقل والنقل (٣٥٨/٢): (وقال أهل الإسلام جميعاً: ليس للجنة والنار آخر، وإنهما لا تزالان باقيتين، وكذلك أهل الجنة لا يزالون في الجنة يتنعمون، وأهل النار في النار يعذّبون ليس لذلك آخر ولا لمعلومات الله ﷻ ومقدوراته غاية ولا نهاية).

وأما الإمام ابن القيم فقد تردد في المسألة، وما استطعت أن أقف عليه من أقواله يبيّن أنه تردد بين ثلاث مواقف:

أما الموقف الأول: فهو ميله في حادي الأرواح إلى القول بفنائها، لكنه لا يصرح بذلك تصريحاً جازماً، وإنما يظهر ذلك من طريقة ذكره لأدلة الفريقين وخصوصاً الفصل الذي عقده للفرق بين دوام الجنة والنار شرعاً وعقلاً (ص٣٥٢ ـ ٣٧٠).

وأما الموقف الثاني: فهو التوقف في المسألة كما يظهر في قوله في حادي الأرواح (ص٣٧٠): (فإن قيل: فإلى أين انتهى قدمكم في هذه المسألة العظيمة الشأن: التي هي أكبر من الدنيا بأضعاف مضاعفة؟ قيل: إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ وإلى هنا انتهى قدم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﷺ فيها، حيث ذكر دخول أهل الجنة الجنة وأهل النار النار، وما يلقاه هؤلاء وهؤلاء، وقال: ثم يفعل الله بعد ذلك ما يشاء).

وأما الموقف الثالث: فهو القول ببقائها كما في الوابل الصيب حيث يقول (ص٢٥): (ولما كان الناس على ثلاث طبقات: طيب لا يشينه خبث، وخبيث لا طيب فيه، وآخرون فيهم خبث وطيب كانت دورهم ثلاثة: دار الطيب المحض، ودار الخبيث المحض، وهاتان الداران لا تفنيان، ودار لمن معه خبث وطيب، وهي الدار التي تفنى، وهي دار العصاة فإنه لا يبقى في جهنم من عصاة الموحدين أحد، فإنهم إذا عذبوا بقدر جزائهم أخرجوا من النار فأدخلوا الجنة، ولا يبقى إلا دار الطيب المحض، ودار الخبيث المحض). =

من أدلة القائلين بعدم فناء النار:

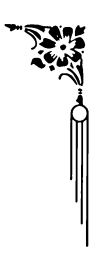
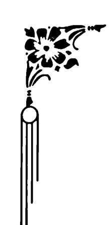
ومن أدلة القائلين ببقائها وعدم فنائها: قوله: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٧]، ﴿لَا يُفَتَّرُ عَنْهُمْ وَهُمْ فِيهِ مُبْلِسُونَ ۝﴾ [الزخرف: ٧٥]، ﴿خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا﴾ [النساء: ١٦٩ والأحزاب: ٦٥]، ﴿وَمَا هُم بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ﴾ [البقرة: ١٦٧] ﴿وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّىٰ يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ﴾ [الأعراف: ٤٠]. ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُم مِّنْ عَذَابِهَا﴾ [فاطر: ٣٦]. ﴿إِنَّ عَذَابَهَا كَانَ غَرَامًا﴾ [الفرقان: ٦٥]، أي مقيماً لازماً. وقد دلت السنة المستفيضة: أنه يخرج من النار من قال: لا إله إلا الله، وأحاديث الشفاعة صريحةٌ في خروج عصاة الموحدين من النار، وأن هذا حكمٌ مختصٌ بهم، فلو خرج الكفار منها لكانوا بمنزلتهم، ولم يختصّ الخروج بأهل الإيمان. وبقاء الجنة والنار ليس لذاتهما، بل بإبقاء الله لهما.

الله خلق لكل من الجنة والنار أهلاً:

وقوله: وخلق لهما أهلاً؛ قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ﴾ الآية [الأعراف: ١٧٩]. وعن عائشة رضي الله عنها، قالت: دعي رسول الله ﷺ إلى جنازة صبي من الأنصار، فقلت: يا رسول الله، طوبى لهذا، عصفور من عصافير الجنة، لم يعمل السوء ولم يدركه، فقال: «أو غير ذلك يا عائشة، إن الله خلق للجنة أهلاً، خلقهم لها وهم في أصلاب آبائهم، وخلق للنار أهلاً، خلقهم لها وهم في أصلاب آبائهم»[1].

= فهذا ما تحصل لنا من أقوال ابن القيم رحمه الله، ونحن نحسن الظن به فنقول: لعلّ القول ببقاء النار هو آخر كلامه رحمه الله، ومن مسلكه رحمه الله في حادي الأرواح يبين أنه بعد أن مال إلى قول القائلين بفنائها كأنه حدث له نوع تردد وشك، فتوقف في المسألة، وربما يكون قد بان له بعد ذلك ما يدعوه إلى القول ببقائها، وترك التردد في المسألة، والله أعلم. ثم إني وقفت بعد كتابة ما سبق على رسالة طيبة بعنوان «كشف الأستار لإبطال ادعاء فناء النار، المنسوب لشيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن قيم الجوزية» للدكتور علي بن علي جابر الحربي اليماني. وقد بيّن مؤلفها ـ جزاه الله خيراً ـ عدم صحة تلك النسبة لشيخ الإسلام كما استظهر أن يكون القول ببقائها هو آخر أقوال ابن القيم رحمه الله. فراجع تلك الرسالة، فإنها مهمة فريدة في بابها.

(١) أخرجه مسلم (٢٦٦٢)، وأبو داود (٤٧١٣)، والنسائي (١٩٤٧)، وابن ماجه (٨٢).

الفصل السابع

الرؤيـــة

(٦٠ ـ ٣٨) قوله: (والرؤية حق لأهل الجنة، بغير إحاطة ولا كيفية، كما نطق به كتاب ربنا: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾ [القيامة: ٢٢ ـ ٢٣]. وتفسيره على ما أراد الله تعالى وعلمه، وكل ما جاء في ذلك من الحديث الصحيح عن رسول الله ﷺ فهو كما قال، ومعناه على ما أراد، لا ندخل في ذلك متأولين بآرائنا ولا متوهمين بأهوائنا).

ش: المخالف في الرؤية الجهميةُ والمعتزلةُ ومن تبعهم من الخوارج والإمامية. وقولهم باطل مردود بالكتاب والسنة. وقد قال بثبوت الرؤية الصحابة والتابعون، وأئمة الإسلام المعروفون بالإمامة في الدين، وأهل الحديث، وسائر طوائف أهل الكلام المنسوبون إلى السنة والجماعة.

وهذه المسألة من أشرف مسائل أصول الدين وأجلها، وهي الغاية التي شمَّر إليها المشمّرون، وتنافس فيها المتنافسون، وحُرِمها الذين هم عن ربهم محجوبون، وعن بابه مطرودون.

أدلة الرؤية:

١ ـ وقد ذكر الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ من الأدلة قوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾ [القيامة: ٢٢ ـ ٢٣]، وهي من أظهر الأدلة. وأما من أبى إلا تحريفها بما يسميه تأويلاً؛ فتأويل نصوص المعاد والجنة والنار والحساب، أسهل من تأويلها على أرباب التأويل. ولا يشاء مبطل أن يتأول النصوص ويحرّفها عن مواضعها إلا وجد إلى ذلك من السبيل ما وجده متأول هذه النصوص.

وإضافة النظر إلى الوجه، الذي هو محله في هذه الآية، وتعديته بأداة «إلى» الصريحة في نظر العين، وإخلاء الكلام من قرينة تدل على خلاف حقيقته وموضوعه، صريح في أن الله أراد بذلك نظر العين التي في الوجه إلى الرب جل جلاله.

فإن النظر له عدة استعمالات، بحسب صِلاته وتعديه: فإن عدي بنفسه فمعناه: التوقف والانتظار؛ كقوله: ﴿ٱنظُرُونَا نَقْتَبِسْ مِن نُّورِكُمْ﴾ [الحديد: ١٣]. وإن عدي بـ«في» فمعناه: التفكر والاعتبار، كقوله: ﴿أَوَلَمْ يَنظُرُواْ فِى مَلَكُوتِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الأعراف: ١٨٥]. وإن عدي بـ«إلى» فمعناه: المعاينة بالأبصار، كقوله تعالى: ﴿ٱنظُرُوٓاْ إِلَىٰ ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثْمَرَ﴾ [الأنعام: ٩٩]. فكيف إذا أضيف إلى الوجه الذي هو محل البصر؟!.

٢ ـ وقال تعالى: ﴿لَهُم مَّا يَشَآءُونَ فِيهَا وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ ﴿٣٥﴾﴾ [ق: ٣٥]، قال أنس بن مالك: هو النظر إلى وجه الله ﷻ[1].

٣ ـ وقال تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُواْ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦]، فالحسنى: الجنة، والزيادة: هي النظر إلى وجهه الكريم، فسرها بذلك رسول الله ﷺ والصحابة من بعده، كما روى مسلم في صحيحه عن صهيب، قال: قرأ رسول الله ﷺ: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُواْ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ قال: «إذا دخل أهل الجنة الجنة، وأهل النار النار، نادى منادٍ: يا أهل الجنة، إن لكم عند الله موعداً ويريد أن ينجزكموه، فيقولون: ما هو؟ ألم يُثقّل موازيننا ويبيّض وجوهنا ويدخلنا الجنة ويُجِرْنا من النار؟ فيكْشِف الحجابَ، فينظرون إليه، فما أعطاهم شيئاً أحب إليهم من النظر إليه، وهي الزيادة»[2].

٤ ـ وقال تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ﴿١٥﴾﴾ [المطففين: ١٥]. احتج الشافعي رحمه الله وغيره من الأئمة بهذه الآية على الرؤية لأهل الجنة، ذكر ذلك الطبري وغيره عن المزني عن الشافعي. وقال الحاكم: حدثنا الأصم،

---

(١) قال الهيثمي في المجمع (٧/ ١١٢): عن أنس في قوله: ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ قال: (يتجلى لهم كل جمعة). رواه البزار، وفيه: عثمان بن عمير، وهو ضعيف.

(٢) مسلم (١٨١)، والترمذي (٢٥٥٥)، وابن ماجه (١٨٧) واللفظ الذي ساقه الشارح هو لغير مسلم كما نبّه عليه المحقق (ص٢١١).

حدثنا الربيع بن سليمان قال: حضرت محمد بن إدريس الشافعي، وقد جاءت رقعة من الصعيد فيها، ما تقول في قول الله ﷻ: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ﴿١٥﴾﴾؟ [المطففين: ١٥] فقال الشافعي: لما أن حُجب هؤلاء في السخط، كان في هذا دليل على أن أولياءه يرونه في الرضى[(١)].

٥ ـ وأما الأحاديث عن النبي ﷺ وأصحابه، الدالة على الرؤية فمتواترة، رواها أصحاب الصحاح والمسانيد والسنن، فمنها: حديث أبي هريرة: «أن ناساً قالوا: يا رسول الله، هل نرى ربنا يوم القيامة؟ فقال رسول الله ﷺ: «هل تضارون في رؤية القمر ليلة البدر؟» قالوا: لا يا رسول الله، قال: «هل تضارون في الشمس ليس دونها سحاب؟» قالوا: لا، قال: «فإنكم ترونه كذلك...»[(٢)] الحديث، أخرجاه في «الصحيحين» بطوله. وحديث أبي سعيد الخدري في الصحيحين نظيره[(٣)]، وحديث جرير بن عبد الله البجلي، قال: كنا جلوساً مع النبي ﷺ، فنظر إلى القمر ليلة أربع عشرة، فقال: «إنكم سترون ربكم عياناً، كما ترون هذا، لا تضامون في رؤيته»[(٤)] الحديث، أخرجاه في «الصحيحين».

وقد روى أحاديث الرؤية نحو ثلاثين صحابياً. ومن أحاط بها معرفة يقطع بأن الرسول قالها؛ ولولا أني التزمت الاختصار لسقت ما في الباب من الأحاديث.

تشبيه الرؤية بالرؤية لا المرئي بالمرئي:

وليس تشبيه رؤية الله تعالى برؤية الشمس والقمر تشبيهاً لله، بل هو تشبيه الرؤية بالرؤية، لا تشبيه المرئي بالمرئي، فـ[الحديث: أدخل «كاف» التشبيه على «ما» المصدرية الموصولة بترون التي تتأول مع صلتها إلى المصدر الذي

---

(١) أورد هذا القول البيهقي في مناقب الشافعي (١/٤١٩)، وفي الاعتقاد (ص١٣١).
(٢) سبق تخريجه (ص١٠١) هامش رقم (٢).
(٣) أخرجه البخاري (٧٤٣٩)، ومسلم (١٨٣).
(٤) أخرجه البخاري (٥٥٤)، ومسلم (٦٣٣)، وأبو داود (٤٧٢٩)، والترمذي (٢٥٥١)، وابن ماجه (١٧٧).

هو الرؤية، فيكون التشبيه في الرؤية لا في المرئي][1].

الرد على استدلالات نفاة الرؤية:

وأما استدلال المعتزلة بقوله تعالى: ﴿لَن تَرَىٰنِى﴾ [الأعراف: ١٤٣]، وبقوله تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]. فالآيتان دليل عليهم:

أما الآية الأولى: فالاستدلال منها على ثبوت رؤيته من وجوه:

أحدها: أنه لا يظن بكليم الله ورسوله الكريم وأعلم الناس بربه في وقته أن يسأل ما لا يجوز عليه، بل هو عندهم من أعظم المحال.

الثاني: أن الله لم ينكر عليه سؤاله، ولما سأل نوح ربه نجاة ابنه أنكر عليه سؤاله، وقال: ﴿إِنِّىٓ أَعِظُكَ أَن تَكُونَ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ [هود: ٤٦].

الثالث: أنه تعالى قال: ﴿لَن تَرَىٰنِى﴾، ولم يقل: إني لا أرى، أو لا تجوز رؤيتي، أو لستُ بمرئي. والفرق بين الجوابين ظاهر. ألا ترى أن من كان في كمه حجر فظنه رجل طعاماً فقال: أطعمنيه، فالجواب الصحيح: أنه لا يؤكل، أما إذا كان طعاماً صح أن يقال: إنك لن تأكله. وهذا يدل على أنه سبحانه مرئي، ولكن موسى لا تحتمل قواه رؤيته في هذه الدار، لضعف قوى البشر فيها عن رؤيته تعالى. يوضحه.

الوجه الرابع: وهو قوله: ﴿وَلَٰكِنِ ٱنظُرْ إِلَى ٱلْجَبَلِ فَإِنِ ٱسْتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوْفَ تَرَىٰنِى﴾ [الأعراف: ١٤٣]. فأعلمه أن الجبل مع قوته وصلابته لا يثبت للتجلي في هذه الدار، فكيف بالبشر الذي خُلق من ضعف؟.

الخامس: أن الله سبحانه قادر على أن يجعل الجبل مستقرّاً، وذلك ممكن، وقد علق به الرؤية، ولو كانت محالاً لكان نظير أن يقول: إن استقر الجبل فسوف آكل وأشرب وأنام والكل عندهم سواء.

السادس: قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكًّا﴾ [الأعراف: ١٤٣]، فإذا جاز أن يتجلى للجبل، الذي هو جماد لا ثواب له ولا عقاب، فكيف يمتنع أن يتجلى لرسله وأوليائه في دار كرامته؟! ولكن الله أعلم

(١) ما بين المعقوفتين من كلام الشارح على الفقرة رقم (٤٣) والتي يقول فيها الشيخ: (ولا يصح الإيمان بالرؤية لأهل دار السلام...) إلخ.

موسى ﷺ أن الجبل إذا لم يثبت لرؤيته في هذه الدار، فالبشر أضعف.

السابع: أن الله كلم موسى وناداه وناجاه، ومن جاز عليه التكلم والتكليم وأن يَسمعَ مخاطبُه كلامَه بغير واسطة فرؤيته أولى بالجواز. ولهذا لا يتم إنكار رؤيته إلا بإنكار كلامه، وقد جمعوا بينهما.

وأما دعواهم تأبيد النفي بـ«لن» وأن ذلك يدل على نفي الرؤية في الآخرة: ففاسد، فإنها لو قيدت بالتأبيد لا يدل على دوام النفي في الآخرة، فكيف إذا أطلقت؟! قال تعالى: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ [البقرة: ٩٥]، مع قوله: ﴿وَنَادَوْا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧]. ولأنها لو كانت للتأبيد المطلق لما جاز تحديد الفعل بعدها، وقد جاء ذلك، قال تعالى: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِي أَبِي﴾ [يوسف: ٨٠]. فثبت أن «لن» لا تقتضي النفي المؤبد.

قال الشيخ جمال الدين بن مالك رحمه الله:

ومن رأى النفي بلن مؤبداً فقوله اردد وسواه فاعضدا[(١)]

الرد على استدلالهم بقوله: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾:

وأما الآية الثانية: فالاستدلال بها على الرؤية من وجه حسن لطيف، وهو: أن الله تعالى إنما ذكرها في سياق التمدح، ومعلوم أن المدح إنما يكون بالصفات الثبوتية، وأما العدم المحض فليس بكمال فلا يمدح به، وإنما يمدح

---

(١) بل ذكر ابن القيم في بدائع الفوائد عن ابن تيمية أن النفي بلا يمتد أكثر مما يمتد النفي بلن. قال: (وتأمل حرف (لا) كيف تجدها لاماً بعدها ألف يمتد بها الصوت ما لم يقطعه ضيق نفس، فأذن امتداد لفظها بامتداد معناها ولن بعكس ذلك، فتأمله فإنه معنى بديع). ثم فرّق رحمه الله بين قوله تعالى في سورة الجمعة: ﴿وَلَا يَتَمَنَّوْنَهُ أَبَدًا﴾ وبين قوله في سورة البقرة: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ بما حاصله أن آية الجمعة اقترن فيها حرف الشرط بالفعل فصار من صيغ العموم؛ لأنه قال قبلها: ﴿إِن زَعَمْتُمْ أَنَّكُمْ أَوْلِيَاءُ لِلَّهِ مِن دُونِ النَّاسِ فَتَمَنَّوُا الْمَوْتَ ...﴾ كأنه يقول: متى زعموا ذلك لوقت من الأوقات، وقيل لهم: تمنوا الموت فلا يتمنونه أبداً، فانسحب ذلك على جميع الأزمنة، أما آية البقرة فليس فيها معنى العموم؛ لأنه قال: ﴿قُلْ إِن كَانَتْ لَكُمُ الدَّارُ الْآخِرَةُ عِندَ اللَّهِ خَالِصَةً مِّن دُونِ النَّاسِ فَتَمَنَّوُا الْمَوْتَ ...﴾ فكأنه يقول: فتمنوا الموت الآن ثم قال في الجواب: ولن يتمنوه فانتظم معنى الجواب بمعنى الخطاب في الآيتين جميعاً. انظر: بدائع الفوائد (١/ ٩٥ ـ ٩٦).

الرب تعالى بالنفي إذا تضمن أمراً وجودياً، كمدحه بنفي السّنة والنوم، المتضمن كمال القيُّومية.

فإذن المعنى: أنه يُرى ولا يُدرك ولا يحاط به، فقوله: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، يدل على كمال عظمته، وأنه أكبر من كل شيء، وأنه لكمال عظمته لا يدرك بحيث يحاط به، فإن الإدراك هو الإحاطة بالشيء، وهو قدر زائد على الرؤية، كما قال تعالى: ﴿فَلَمَّا تَرَٰٓءَا ٱلْجَمْعَانِ قَالَ أَصْحَٰبُ مُوسَىٰٓ إِنَّا لَمُدْرَكُونَ ۝٦١ قَالَ كَلَّآ﴾ [الشعراء: ٦١ ـ ٦٢]. فلم ينف موسى عليه السلام الرؤية، وإنما نفى الإدراك، فالرؤية والإدراك كل منهما يوجد مع الآخر وبدونه، فالرب تعالى يُرى ولا يُدرك، كما يعلم ولا يحاط به علماً، وهذا هو الذي فهمه الصحابة والأئمة من الآية، كما ذُكرت أقوالهم في تفسير الآية. بل هذه الشمس المخلوقة لا يتمكن رائيها من إدراكها على ما هي عليه.

رؤية أهل المحشر:

وقوله: والرؤية حق لأهل الجنة، تخصيص أهل الجنة بالذكر، يفهم منه نفي الرؤية عن غيرهم، ولا شك في رؤية أهل الجنة لربهم في الجنة، وكذلك يرونه في المحشر قبل دخولهم الجنة، كما ثبت ذلك في «الصحيحين» عن رسول الله ﷺ(1). ويدل عليه قوله تعالى: ﴿تَحِيَّتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُۥ سَلَٰمٌ﴾ [الأحزاب: ٤٤]. واختُلف في رؤية أهل المحشر على ثلاثة أقوال:

أحدها: أنه لا يراه إلا المؤمنون.

الثاني: يراه أهل الموقف، مؤمنهم وكافرهم، ثم يحتجب عن الكفار ولا يرونه بعد ذلك.

---

(١) كما في حديث أبي سعيد الخدري المتقدم (ص٢٦٦) هامش (٣)، وفيه: «ينادي مناد ليذهب كل قوم إلى ما كانوا يعبدون... إلى أن قال: فيتساقطون حتى يبقى من كان يعبد الله من برّ أو فاجر... فيأتيهم الجبار في صورة غير صورته التي رأوه فيها أول مرة فيقول: أنا ربكم... فيقول: هل بينكم وبينه آية تعرفونه؟ فيقولون: الساق، فيكشف عن ساقه، فيسجد له كل مؤمن ويبقى من كان يسجد لله رياء وسمعة فيذهب كيما يسجد فيعود ظهره طبقاً واحداً...» الحديث.

الثالث: يراه مع المؤمنين المنافقون دون بقية الكفار. وكذلك الخلاف في تكليمه لأهل الموقف.

هل يراه أحد في الدنيا بعينه؟:

واتفقت الأمة على أنه لا يراه أحد في الدنيا بعينيه، ولم يتنازعوا في ذلك إلا في نبينا ﷺ خاصة: منهم من نفى رؤيته بالعين، ومنهم من أثبتها له ﷺ[1].

وإنما لم نره في الدنيا لعجز أبصارنا لا لامتناع الرؤية، فهذه الشمس إذا حدَّق الرائي البصر في شعاعها ضعف عن رؤيتها لا لامتناع في ذات المرئي، بل لعجز الرائي، فإذا كان في الدار الآخرة أكمل الله قُوى الآدميين حتى أطاقوا رؤيته.

الرد على من تأول الرؤية بالعلم:

(٦١ ـ ٤٣) قوله: (ولا يصح الإيمان بالرؤية لأهل دار السلام لمن اعتبرها منهم بوهم، أو تأولها بفهم، إذ كان تأويل الرؤية وتأويل كل معنى يضاف إلى الربوبية تركَ التأويل، ولزومَ التسليم، وعليه دين المسلمين).

شـ: يشير الشيخ رحمه الله إلى الرد على المعتزلة ومن يقول بقولهم في نفي الرؤية، فإن النبي ﷺ قال: «إنكم ترون ربكم كما ترون القمر ليلة البدر»[2]، وهذا بيّن واضح في أن المراد إثبات الرؤية وتحقيقها، ودفع الاحتمالات عنها. وماذا بعد هذا البيان وهذا الإيضاح؟! فإذا سُلِّط التأويل على مثل هذا النص، كيف يستدل بنص من النصوص؟! وهل يحتمل هذا النص أن يكون معناه: إنكم تعلمون ربكم كما تعلمون القمر ليلة البدر؟! ويستشهد لهذا التأويل الفاسد بقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَٰبِ ٱلْفِيلِ ۝١﴾ [الفيل: ١]. ونحو ذلك مما استعمل فيه «رأى» التي من أفعال القلوب!! ولا شك أن «رأى» تارة تكون بصرية، وتارة تكون قلبية، وتارة تكون من رؤيا الحُلم، وغير ذلك، ولكن ما يخلو الكلام من قرينة تخلّص أحد معانيه من الباقي. وإلا لو أخلى المتكلم كلامه من القرينة المخلّصة لأحد المعاني لكان مجملاً مُلغزاً، لا مبيَّناً

---

(١) راجع (ص٢١٤): (هل رأى رسول الله ربه ليلة الإسراء؟).

(٢) تقدم (ص١٠١).

موضحاً. وأي بيان وقرينة فوق قوله: «ترون ربكم كما ترون الشمس في الظهيرة ليس دونها سحاب»[(١)]؟، فهل مثل هذا مما يتعلق برؤية البصر، أو برؤية القلب؟ وهل يخفى مثل هذا إلا على من أعمى الله قلبه؟!.

فإن قالوا: ألجأنا إلى هذا التأويل، حكم العقل بأن رؤيته تعالى محال لا يُتصور إمكانها!.

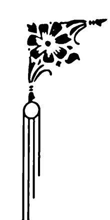
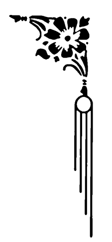
فالجواب: أن هذه دعوى منكم، خالفكم فيها أكثر العقلاء، وليس في العقل ما يحيلها، بل لو عرض على العقل موجود قائم بنفسه لا يمكن رؤيته لحكم بأن هذا محال.

وقوله: «لمن اعتبرها منهم بوهم»، أي توهم أن الله تعالى يُرى على صفة كذا، فيتوهم تشبيهاً، ثم بعد هذا التوهم إن أثبت ما توهمه من الوصف فهو مشبه، وإن نفى الرؤية من أصلها لأجل ذلك التوهم فهو جاحد معطل. بل الواجب دفع ذلك الوهم وحده، ولا يعم بنفيه الحق والباطل، فينفيهما رداً على من أثبت الباطل، بل الواجب رد الباطل وإثبات الحق.

وقوله: «أو تأولها بفهم» أي ادعى أنه فهم لها تأويلاً يخالف ظاهرها، وما يفهمه كل عربي من معناها، فإنه قد صار اصطلاح المتأخرين في معنى التأويل: أنه صرف اللفظ عن ظاهره، وبهذا تسلط المحرّفون على النصوص، وقالوا: نحن نؤول ما يخالف قولنا، فسموا التحريف: تأويلاً، تزييناً له وزخرفة ليقبل، والعبرة للمعاني لا للألفاظ.

ثم أكد هذا المعنى بقوله: «إذ كان تأويل الرؤية وتأويل كل معنى يضاف إلى الربوبية ترك التأويل، ولزوم التسليم، وعليه دين المسلمين». ومراده ترك التأويل الذي يسمونه تأويلاً، وهو تحريف. ولكن الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ تأدب وجادل بالتي هي أحسن، وليس مراده ترك كل ما يسمى تأويلاً، ولا ترك شيءٍ من الظواهر لبعض الناس لدليل راجح من الكتاب والسنة. وإنما مراده ترك التأويلات الفاسدة المبتدعة، المخالفة لمذهب السلف، التي يدل الكتاب والسنة على فسادها، وترك القول على الله بلا علم.

(١) سبق تخريجه (ص١٠١).

الفصل الثامن

الشفـاعـة

(٦٢ ـ ٤٩) قوله: (والشفاعة التي ادخرها لهم حق، كما روي في الأخبار).

شـ: الشفاعة أنواع: منها ما هو متفق عليه بين الأمة، ومنها ما خالف فيه المعتزلة ونحوهم من أهل البدع.

النوع الأول: الشفاعة الأولى ـ وهي العظمى ـ الخاصة بنبينا ﷺ من بين سائر إخوانه من الأنبياء والمرسلين ـ صلوات الله عليهم أجمعين.

في «الصحيحين» وغيرهما عن جماعة من الصحابة ـ رضي الله عنهم أجمعين ـ أحاديث الشفاعة، منها: عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «أُتيَ رسول الله ﷺ بلحم، فدفع إليه منها الذراع، وكانت تعجبه، فنهس منها نهسة، ثم قال: أنا سيد الناس يوم القيامة، وهل تدرون مم ذلك؟ يجمع الله الأولين والآخرين في صعيد واحد يسمعهم الداعي وينفذهم البصر وتدنو الشمس، فيبلغ الناس من الغم والكرب ما لا يطيقون ولا يحتملون، فيقول بعض الناس لبعض: ألا ترون ما أنتم فيه؟ ألا ترون ما قد بلغكم؟ ألا تنظرون من يشفع لكم إلى ربكم؟ فيقول بعض الناس لبعض: أبوكم آدم، فيقولون: يا آدم، أنت أبو البشر خلقك الله بيده، ونفخ فيك من روحه، وأمر الملائكة فسجدوا لك، فاشفع لنا إلى ربك، ألا ترى ما نحن فيه؟ ألا ترى ما قد بلغنا؟ فيقول آدم: إن ربي قد غضب اليوم غضباً لم يغضب قبله مثله، ولن يغضب بعده مثله، وإنه نهاني عن الشجرة فعصيت، نفسي، نفسي، نفسي، اذهبوا إلى غيري، اذهبوا إلى نوح، فيأتون نوحاً، فيقولون: يا نوح، أنت أول الرسل إلى أهل الأرض، وسمّاك الله عبداً شكوراً، فاشفع لنا إلى ربك، ألا ترى ما نحن فيه؟

ألا ترى ما قد بلغنا؟ فيقول نوح: إن ربي قد غضب اليوم غضباً لم يغضب قبله مثله ولن يغضب بعده مثله، وإنه كانت لي دعوة دعوت بها على قومي، نفسي، نفسي، نفسي، اذهبوا إلى غيري، اذهبوا إلى إبراهيم، فيأتون إبراهيم، فيقولون: يا إبراهيم أنت نبي الله وخليله من أهل الأرض، ألا ترى ما نحن فيه؟ ألا ترى ما قد بلغنا؟ فيقول: إن ربي قد غضب اليوم غضباً لم يغضب قبله مثله، ولن يغضب بعده مثله، وذكر كَذباته، نفسي نفسي نفسي، اذهبوا إلى غيري، اذهبوا إلى موسى، فيأتون موسى، فيقولون: يا موسى، أنت رسول الله اصطفاك الله برسالاته وبتكليمه على الناس، اشفع لنا إلى ربك، ألا ترى ما نحن فيه؟ ألا ترى ما قد بلغنا؟ فيقول لهم موسى: إن ربي قد غضب اليوم غضباً لم يغضب قبله مثله، ولن يغضب بعده مثله، وإني قتلت نفساً لم أومر بقتلها، نفسي نفسي نفسي، اذهبوا إلى غيري، اذهبوا إلى عيسى، فيأتون عيسى، فيقولون: يا عيسى أنت رسول الله وكلمتُه ألقاها إلى مريم وروحٌ منه، قال: هكذا هو، وكلَّمت الناس في المهد، فاشفع لنا إلى ربك، ألا ترى ما نحن فيه؟ ألا ترى ما قد بلغنا؟ فيقول لهم عيسى: إن ربي قد غضب اليوم غضباً لم يغضب قبله مثله، ولن يغضب بعده مثله ـ ولم يذكر ذنباً ـ اذهبوا إلى غيري، اذهبوا إلى محمد ﷺ، فيأتوني، فيقولون: يا محمد، أنت رسول الله، وخاتم الأنبياء، غفر الله لك ما تقدم من ذنبك، وما تأخر، فاشفع لنا إلى ربك، ألا ترى ما نحن فيه؟ ألا ترى ما قد بلغنا؟ فأقوم، فآتي تحت العرش، فأقع ساجداً لربي ﷻ، ثم يفتح الله عليَّ ويلهمني من محامده وحسن الثناء عليه ما لم يفتحه على أحد قبلي، فيقال: يا محمد، ارفعْ رأسك، سلْ تعطه، اشفع تُشفَّع، فأقول: يا رب أمتي أمتي، يا رب أمتي أمتي، يا رب أمتي أمتي، فيقال: أدخلْ من أمتك من لا حساب عليه من الباب الأيمن من أبواب الجنة، وهم شركاء الناس فيما سواه من الأبواب»[1]. أخرجاه في الصحيحين بمعناه واللفظ للإمام أحمد.

والعجب كل العجب، من إيراد الأئمة لهذا الحديث من أكثر طرقه، لا

---

(١) أخرجه البخاري (٤٧١٢)، ومسلم (١٩٤)، وأحمد (٢/ ٤٣٥ ـ ٤٣٦).

يذكرون أمر الشفاعة الأولى، في أن يأتي الرب تعالى لفصل القضاء، فإنه المقصود في هذا المقام، ومقتضى سياق أول الحديث، فإن الناس إنما يستشفعون إلى آدم فمن بعده من الأنبياء في أن يفصل بين الناس ويستريحوا من مقامهم، كما دلت عليه سياقاته من سائر طرقه، فإذا وصلوا إلى المحز إنما يذكرون الشفاعة في عُصاة الأمة إخراجهم من النار(١). وكأن مقصود السلف في الاقتصار على هذا المقدار من الحديث هو الرد على الخوارج ومن تابعهم من المعتزلة، الذين أنكروا خروج أحد من النار بعد دخولها، فيذكرون هذا القدر من الحديث الذي فيه النص الصريح في الرد عليهم، فيما ذهبوا إليه من البدعة المخالفة للأحاديث.

النوع الثاني والثالث من الشفاعة: شفاعته ﷺ في أقوام قد تساوت حسناتهم وسيئاتهم، فيشفع فيهم ليدخلوا الجنة(٢)، وفي أقوام آخرين قد أمِر بهم إلى النار، أن لا يدخلوها(٣).

---

(١) وقد أجاب القاضي عياض عن هذا الإشكال بما ورد في حديث حذيفة الذي أخرجه مسلم (١٩٥) وفيه: «فيأتون محمداً ﷺ فيقوم ويؤذن له وترسل الأمانة والرحم فيقومان جنبتي الصراط يميناً وشمالاً...» الحديث. قال ﷺ: (وبهذا يتصل الحديث لأن هذه هي الشفاعة التي لجأ الناس إليه فيها، وهي الإراحة من الموقف والفصل بين العباد، ثم بعد ذلك حلّت الشفاعة في أمته ﷺ وفي المذنبين). انظر: شرح مسلم للنووي (٣/ ٥٧ ـ ٥٨). ومقصود القاضي ﷺ أن قوله: «ويؤذن له» معناه: أن يؤذن له في تلك الشفاعة وهي الإراحة من هول الموقف فَيَشْفَع فيستجاب له، ثم بعد ذلك بنصب الصراط على نحو ما هو مذكور في الأحاديث، ولكن هذا الأمر ذُكر في حديث حذيفة مختصراً، ولم يذكر في أحاديث أخر فكأن بعض الرواة حفظ ما لم يحفظ الآخر، كما قال الحافظ في الفتح (١١/ ٤٤٦).

(٢) قال المحقق (ص٢٢٨): (ومستند هذا النوع قول ابن عباس الذي رواه الطبراني في الكبير (١١٤٥٤) ولفظه: «السابق بالخيرات يدخل الجنة بغير حساب، والمقتصد يدخل الجنة برحمة الله، والظالم لنفسه وأصحاب الأعراف يدخلون الجنة بشفاعة محمد». وفي سنده موسى بن عبد الرحمٰن الصنعاني. قال الذهبي في الميزان: معروف ليس بثقة، فإن ابن حبان قال فيه: دجال. وقال ابن عدي: منكر الحديث، وعد هذا الخبر من منكراته. وقال الهيثمي في المجمع (١٠/ ٣٧٨) بعد أن نسبه للطبراني في الكبير والأوسط: وفيه موسى بن عبد الرحمٰن الصنعاني وهو وضاع.

(٣) ذكر الحافظ في الفتح (١١/ ٤٣٦): أن دليل هذا النوع قوله في حديث حذيفة عند =

النوع الرابع: شفاعته ﷺ في رفع درجات من يدخل الجنة فيها فوق ما كان يقتضيه ثواب أعمالهم[(١)]. وقد وافقت المعتزلة على هذه الشفاعة خاصة، وخالفوا فيما عداها من المقامات، مع تواتر الأحاديث فيها.

النوع الخامس: الشفاعة في أقوام أن يدخلوا الجنة بغير حساب، ويحسن أن يستشهد لهذا النوع بحديث عكاشة بن محصن، حين دعا له رسول الله ﷺ أن يجعله من السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب، والحديث مخرَّج في الصحيحين[(٢)].

النوع السادس: الشفاعة في تخفيف العذاب عمن يستحقه، كشفاعته في عمه أبي طالب أن يخفف عنه عذابه[(٣)] ثم قال القرطبي في «التذكرة» بعد ذكر

= مسلم (١٩٥): «ونبيكم على الصراط يقول: ربّ سلّم».اهـ. وقد أورد ابن كثير عند ذكره لهذا النوع في النهاية (ص٣١٣) حديث ابن عباس ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «يوضع للأنبياء منابر من ذهب...» الحديث، وفيه: «فما أزال أشفع حتى أعطى صكاكاً برجال قد بعث بهم إلى النار حتى إن مالكاً خازن النار ليقول: يا محمد ما تركت لغضب ربك في أمتك من نقمة». والحديث أخرجه الحاكم (١/ ٦٥ ـ ٦٦)، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد، غير أن الشيخين لم يحتجا بمحمد بن ثابت البناني، وهو قليل الحديث يجمع حديثه، والحديث غريب في أخبار الشفاعة. وتعقبه الذهبي فقال في محمد بن ثابت: ضعفه غير واحد، والحديث منكر.اهـ. والحديث أورده الهيثمي في المجمع (١٠/ ٣٨٠)، وعزاه للطبراني في الكبير والأوسط، وقال: وفيه محمد بن ثابت البناني، وهو ضعيف.

(١) ذكر ابن كثير في النهاية (ص٣١٤): أن مستند هذا النوع قوله ﷺ: «اللهم اغفر لعبيد أبي عامر واجعله يوم القيامة فوق كثير من خلقك». أخرجه البخاري (٤٣٢٣)، ومسلم (٢٤٩٨) من حديث أبي موسى، وكذا حديث أم سلمة: (اللهم اغفر لأبي سلمة وارفع درجته في المهديين). أخرجه مسلم (٩٢٠)، وأبو داود (٣١١٨).

(٢) أخرجه البخاري (٥٨١١)، ومسلم (٢١٦) من حديث أبي هريرة، وأخرجه من حديث عمران بن حصين ﷺ: مسلم (٢١٨)، وأخرجه من حديث ابن عباس ﷺ: البخاري (٦٥٤١)، ومسلم (٢٢٠)، والترمذي (٢٤٤٦).

(٣) حديث شفاعة النبي ﷺ في عمه أبي طالب وأنه بشفاعته يكون فقط في ضحضاح من النار، يبلغ كعبيه يغلي منه دماغه. أخرجه البخاري (٣٨٨٥)، ومسلم (٢١٠) من حديث أبي سعيد الخدري، وأخرجه من حديث العباس بن عبد المطلب: البخاري (٣٨٨٣)، ومسلم (٢٠٩).

هذا النوع: فإن قيل: فقد قال تعالى: ﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ ﴿٤٨﴾﴾ [المدثر: ٤٨]. قيل له: لا تنفعه في الخروج من النار، كما تنفع عصاة الموحدين الذين يخرُجون منها ويدخلون الجنة[١].

النوع السابع: شفاعته أن يؤذن لجميع المؤمنين في دخول الجنة، وفي «صحيح مسلم» عن أنس ﵁، أن رسول الله ﷺ قال: «أنا أول شفيع في الجنة»[٢].

النوع الثامن: شفاعته في أهل الكبائر من أمته، ممن دخل النار، فيخرجون منها، وقد تواترت بهذا النوع الأحاديث. وقد خفي علم ذلك على الخوارج والمعتزلة، فخالفوا في ذلك، جهلاً منهم بصحة الأحاديث، وعناداً ممن علم ذلك واستمر على بدعته. وهذه الشفاعة تشاركه فيها الملائكة والنبيون والمؤمنون أيضاً. وهذه الشفاعة تتكرر منه ﷺ أربع مرات. ومن أحاديث هذا النوع حديث أنس بن مالك ﵁، قال: قال رسول الله ﷺ: «شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي»[٣].

أقوال الناس في الشفاعة:

ثم إن الناس في الشفاعة على ثلاثة أقوال: فالمشركون والنصارى والمبتدعون من الغلاة في المشايخ وغيرهم: يجعلون شفاعة من يعظِّمونه عند الله كالشفاعة المعروفة في الدنيا. والمعتزلة والخوارج أنكروا شفاعة نبينا ﷺ وغيره في أهل الكبائر. وأما أهل السنة والجماعة، فيقرون بشفاعة نبينا ﷺ في أهل الكبائر وشفاعة غيره، لكن لا يشفع أحدٌ حتى يأذن الله له ويحُد له حداً، كما في الحديث الصحيح، حديث الشفاعة: «إنهم يأتون آدم

---

(١) التذكرة (ص٢٨٧).

(٢) أخرجه مسلم (١٩٦)، وأحمد (٣/ ١٤٠)، وأخرج مسلم (١٩٧)، وأحمد (٣/ ١٣٦) من حديث أنس أيضاً قوله ﷺ: «آتي باب الجنة يوم القيامة، فأستفتح فيقول الخازن: من أنت؟ فأقول: محمد. فيقول: بك أمرت لا أفتح لأحد قبلك».

(٣) أخرجه أبو داود (٤٧٣٩)، والترمذي (٢٤٣٥) وقال: حسن صحيح غريب من هذا الوجه، وأحمد (٣/ ٢١٣)، والحاكم (١/ ٦٩) وصححه. والحديث صحيح بطرقه وشواهده، كما قال المحقق (ص٢٩٠)، والشيخ الألباني في ظلال الجنة (٨٣١).

ثم نوحاً، ثم إبراهيم، ثم موسى، ثم عيسى، فيقول لهم عيسى ﷺ: اذهبوا إلى محمد، فإنه عبدٌ غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر، فيأتوني، فأذهب، فإذا رأيت ربي خررتُ له ساجداً، فأحمد ربي بمحامد يفتحها علي، لا أحسنها الآن، فيقول: أيْ محمد، ارفع رأسك، وقل يُسمع، واشفع تشفع، فأقول: ربي: أمتي، فيحدُّ لي حداً، فأدخلهم الجنة، ثم أنطلق فأسجد، فيحد لي حداً...»[1] ذكر هذا ثلاث مرات.



(١) أخرجه البخاري (٤٤٧٦، ٧٤١٠، ٧٤٤٠، ٧٥١٠)، ومسلم (١٩٣)، وابن ماجه (٤٣١٢) من حديث أنس بن مالك.

الباب السادس

الإيمان بالقدر

وفيه تسعة فصول وخاتمة.

الفصل الأول: قول أهل السنة في القدر.

الفصل الثاني: علمه السابق المحيط بكل شيء.

الفصل الثالث: الإرادة الإلٰهية.

الفصل الرابع: مشيئة الله النافذة.

الفصل الخامس: الهدى والضلال.

الفصل السادس: خلق أفعال العباد.

الفصل السابع: الحسنة والسيئة.

الفصل الثامن: الاستطاعة.

الفصل التاسع: النهي عن التعمق في أمر القدر.

خاتمة في القدر.



الفصل الأول

قول أهل السنة في القدر

(٦٣ ـ ١٩) قوله: (وقدر لهم أقداراً)[١].

قال تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾﴾ [القمر: ٤٩]. وتقدم قوله ﷺ في حديث جبريل: «وتؤمن بالقدر خيره وشره»[٢]، وفي صحيح مسلم عن النبي ﷺ أنه قال: «قدَّر الله مقادير الخلق قبل أن يخلق السمٰوات والأرض بخمسين ألف سنة»[٣]، والنزاع بين الناس في مسألة القدر مشهور.

والذي عليه أهل السنة والجماعة: أن كل شيء بقضاء الله وقدره، وأن الله تعالى خالق أفعال العباد، وقال تعالى: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا﴾ [الفرقان: ٢]. وأن الله تعالى يريد الكفر من الكافر ويشاؤه، ولا يرضاه ولا يحبه، فيشاؤه كوناً، ولا يرضاه ديناً.

وخالف في ذلك القدرية والمعتزلة[٤]، وزعموا: أن الله شاء الإيمان من الكافر، ولكنَّ الكافر شاء الكفر، فروا إلى هذا لئلا يقولوا: شاء الكفر من

---

(١) غالبية هذا المبحث مأخوذ من كلام الشارح على الفقرة رقم (٥٣)، وهي قول الشيخ: (وأصل القدر سر الله تعالى في خلقه. . .) إلخ.

(٢) سبق تخريجه (ص١٤٢).

(٣) سبق تخريجه (ص٥٤).

(٤) المخالفون لأهل السنة في مسألة القدر هم: القدرية والمعتزلة في جانب والجبرية في جانب آخر. فأما القدرية والمعتزلة فقالوا: بما أن الله لا يحب الكفر ولا يرضاه إذن لا يقدره، وقالوا: إن العباد خالقون لأفعالهم. وأما الجبرية فقد أثبتوا القدر ولكنهم غالوا فيه فقالوا: إن الله لا يقدر شيئاً إلا أحبّه ورضيه فزعموا أن الكافر قد فعل بكفره ما يحبه الله ويرضاه، وقالوا: إن الله خالق كل شيء لكنهم نفوا أن يكون للعبد إرادة مطلقاً، فهو عندهم كريشة في مهب الريح مجبر على كل شيء.

الكافر وعذَّبه عليه! ولكن صاروا: كالمستجير من الرمضاء بالنار[1]! فإنهم هربوا من شيء فوقعوا فيما هو شر منه! فإنه يلزمهم أن مشيئة الكافر غلبت مشيئة الله تعالى، فإن الله قد شاء الإيمان منه ـ على قولهم ـ والكافر شاء الكفر، فوقعتْ مشيئةُ الكافر دون مشيئة الله تعالى!! وهذا من أقبح الاعتقاد، وهو قول لا دليل عليه، بل هو مخالف للدليل.

وروى عمر بن الهيثم قال: خرجنا في سفينة، وصحبنا فيها قدري ومجوسي، فقال القدري للمجوسي: أسلم، قال المجوسي: حتى يريد الله. فقال القدري: إن الله يريد ولكن الشيطان لا يريد! قال المجوسي: أراد الله وأراد الشيطان، فكان ما أراد الشيطان! هذا شيطان قوي!! وفي رواية أنه قال: فأنا مع أقواهما!!. ووقف أعرابي على حلْقة فيها عمرو بن عبيد[2] فقال: يا هؤلاء إن ناقتي سُرقت فادعوا الله أن يردها عليّ، فقال عمرو بن عبيد: اللهم إنك لم تُرد أن تُسرق ناقته فسرقتْ، فارددْها عليه! فقال الأعرابي: لا حاجة لي في دعائك! قال: ولم؟ قال: أخافُ ـ كما أراد أن لا تُسرق فسُرقتْ ـ أن يريد ردّها فلا تُردا!. وقال رجل لأبي عصام القسطلاني: أرأيت إن منعني الهدى وأوردني الضلال ثم عذّبني، أيكون منصفاً؟ فقال له أبو عصام: إن يكن الهدى شيئاً هو له فله أن يعطيه من يشاء ويمنعه من يشاء.

الأدلة على قول أهل السنة والجماعة:

وأما الأدلة من الكتاب والسنة: فقد قال تعالى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ

---

(١) عجز بيت لأبي نجدة لُخيم بن سعد شاعر من بني عجل، وصدره:

المستجير بعمرو عند كربته

ومناسبته على ما ذكر صاحب الأغاني (٢٠/ ١٣١): أن قائداً من قوّاد أحمد بن عبد العزيز التجأ إلى عمرو بن الليث وهو يومئذ بخراسان، فاغتم لذلك أحمد فدخل عليه أبو نجدة، فأنشده هذا البيت ضمن أبيات أُخر يواسيه. فسرّ بذلك أحمد وسري عنه.

(٢) عمرو بن عبيد بن باب أبو عثمان البصري، شيخ المعتزلة في عصره. قال عنه يحيى بن معين: كان من الدهرية الذين يقولون: إنما الناس مثل الزرع، توفي سنة (١٤٤هـ) بمران قرب مكة. وفيات الأعيان (١/ ٣٨٤).

نَفْسٍ هُدَىٰهَا وَلَٰكِنْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ مِنِّى لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴿١٣﴾﴾ [السجدة: ١٣]. وقال تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَءَامَنَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا۟ مُؤْمِنِينَ ﴿٩٩﴾﴾ [يونس: ٩٩].

ومنشأ الضلال: من التسوية بين: المشيئة، والإرادة، وبين: المحبة، والرضى؛ فسوّى بينهما الجبرية والقدرية، ثم اختلفوا.

فقالت الجبرية: الكون كله بقضائه وقدره، فيكون محبوباً مرضياً.

وقالت القدرية النفاة: ليست المعاصي محبوبة لله ولا مرضية له، فليست مقدَّرة، فهي خارجة عن مشيئته وخلقه. وقد دل على الفرق بين المشيئة والمحبة الكتاب والسنةُ والفطرةُ الصحيحة. أما نصوص المشيئة والإرادة من الكتاب، فقد تقدم ذكر بعضها، وأما نصوص المحبة والرضى، فقال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْفَسَادَ﴾ [البقرة: ٢٠٥]. ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ﴾ [الزمر: ٧].

وفي «الصحيح» عن النبي ﷺ: «إن الله كره لكم ثلاثاً: قيل وقال، وكثرة السؤال، وإضاعة المال»[(١)].

إذا كان الكفر بقضاء الله فكيف نكرهه؟:

فإن قيل: إذا كان الكفر بقضاء الله وقدره، ونحن مأمورون أن نرضى بقضاء الله، فكيف ننكره ونكرهه؟!.

فالجواب: أن يقال: أولاً: نحن غير مأمورين بالرضى بكل ما يقضيه الله ويقدّره، ولم يرد بذلك كتابٌ ولا سُنة، بل من المقضيّ ما يُرضَى به، ومنه ما يُسخط ويمقت، كما لا يرضى به القاضي لأقضيته سبحانه، بل من القضاء ما يُسخَط، كما أن من الأعيان المقضية ما يغضب عليه ويمقت ويلعن ويذم.

ويقال: ثانياً: هنا أمران: قضاء الله، وهو فعل قائم بذات الله تعالى.

---

(١) أخرجه البخاري (١٤٧٧)، ومسلم (٥٩٣) في كتاب الأقضية، باب النهي عن كثرة المسائل من غير حاجة، وأحمد (٤/٢٤٦) من حديث المغيرة بن شعبة. وأخرجه مسلم (١٧١٥)، وأحمد (٢/٣٢٧) من حديث أبي هريرة بلفظ: «إن الله يرضى لكم ثلاثاً ويكره لكم ثلاثاً، فيرضى لكم أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئاً وأن تعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرّقوا، ويكره لكم قيل وقال، وكثرة السؤال، وإضاعة المال».

ومقضي: وهو المفعول المنفصل عنه. فالقضاء كله خير وعدل وحكمة، نرضى به كله. والمقضي: قسمان: منه ما يُرضى به، ومنه ما لا يُرضى به.

ويقال: ثالثاً: القضاء له وجهان؛ أحدهما: تعلقه بالرب تعالى ونسبته إليه، فمن هذا الوجه يرضى به. والوجه الثاني: تعلقه بالعبد ونسبته إليه، فمن هذا الوجه ينقسم إلى ما يرضى به وإلى ما لا يرضى به. مثال ذلك: قتل النفس، له اعتباران، فمن حيث قدّره الله وقضاه وكتبه وشاءه وجعله أجلاً للمقتول ونهاية لعمره نرضى به، ومن حيث صدَرَ من القاتل وباشره وكسبه وأقدم عليه باختياره وعصى الله بفعله نسخطه ولا نرضى به.

ما أخطأ العبد لم يكن ليصيبه:

(٦٤ ـ ٥٧) قوله: (وما أخطأ العبد لم يكن ليصيبه، وما أصابه لم يكن ليخطئه).

شـ: هذا بناء على ما تقدم من أن المقدور كائن لا محالة، ولقد أحسن القائل حيث يقول:

اقنع بما ترزق يا ذا الفتى فليس ينسى ربُّنا نملهْ
إنْ أقبل الدهرُ فقم قائماً وإن تولى مدبراً نم لهْ

الإيمان بالقدر لا ينافي الأخذ بالأسباب(١):

وقد ظن بعض الناس أن التوكل ينافي الاكتساب وتعاطي الأسباب، وأن الأمور إذا كانت مقدرة فلا حاجة إلى الأسباب! وهذا فاسد، فإن الاكتساب: منه فرضٌ، ومنه مستحبّ، ومنه مباح، ومنه مكروه، ومنه حرام، كما قد عرف في موضعه. وقد كان النبي ﷺ أفضلَ المتوكلين، يلبس لأمةَ الحرب، ويمشي في الأسواق للاكتساب، حتى قال الكافرون: ﴿مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ يَأْكُلُ ٱلطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي ٱلْأَسْوَاقِ﴾ [الفرقان: ٧]. ولهذا تجد كثيراً ممن يرى أن الاكتساب ينافي التوكل يرزقون على يد من يعطيهم، إما صدقة، وإما هدية، وقد يكون ذلك من مكّاس، أو والي شرطة، أو نحو ذلك.

---

(١) قد نقلت هذه الفقرة من كلام الشارح على الفقرة رقم (٥٦) وهي قول الشيخ: (فلو اجتمع الخلق كلهم على شيء كتبه الله تعالى...) إلخ.

ما يتضمنه الإيمان بالقدر(١):

والقدر الذي هو التقدير المطابق للعلم: يتضمن أصولاً عظيمة:

أحدها: أنه عالم بالأمور المقدَّرة قبل كونها، فيثبت علمه القديم، وفي ذلك الرد على من ينكر علمه القديم.

الثاني: أن التقدير يتضمن مقادير المخلوقات، ومقاديرها هي صفاتها المعينة المختصة بها، فإن الله قد جعل لكل شيء قَدْراً، قال تعالى: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا﴾ [الفرقان: ٢]. فالخلق يتضمن التقدير، تقديرَ الشيء في نفسه، بأن يُجعل له قَدْر، وتقديره قبل وجوده. فإذا كان قد كتب لكل مخلوق قدره الذي يخصه في كميته وكيفيته، كان ذلك أبلغ في العلم بالأمور الجزئية المعيَّنة، خلافاً لمن أنكر ذلك، وقال: إنه يعلم الكليات دون الجزئيات! فالقدَر يتضمن العلم القديم والعلمَ بالجزئيات.

الثالث: أنه يتضمن أنه أخبر بذلك وأظهره قبل وجود المخلوقات إخباراً مفصلاً، فيقتضي أنه يمكن أن يعلم العباد الأمور قبل وجودها علماً مفصلاً، فيدل ذلك بطريق التنبيه على أن الخالق أولى بهذا العلم، فإنه إذا كان يُعلِم عباده بذلك فكيف لا يعلمه هو؟!.

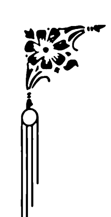
الرابع: أنه يتضمن أنه مختار لما يفعله، محدث له بمشيئته وإرادته، ليس لازماً لذاته.

الخامس: أنه يدل على حدوث هذا المقدور، وأنه كان بعد أن لم يكن، فإنه يقدّره ثم يخلُقه.



---

(١) قد نقلت هذه الفقرة من كلام الشارح على الفقرة رقم (٥٩) والتي يقول فيها الشيخ: (وذلك من عقد الإيمان. . .) إلخ.



الفصل الثاني

علمه السابق المحيط بكل شيء

(٦٥ ـ ٢١) قوله: (لم يخف عليه شيء قبل أن يخلقهم، وعلم ما هم عاملون قبل أن يخلقهم).

شرح: يعلم سبحانه ما كان وما يكون وما لم يكن أن لو كان كيف يكون، كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ﴾ [الأنعام: ٢٨]. وإن كان يعلم أنهم لا يُردون، ولكن أخبر أنهم لو ردوا لعادوا، كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا وَهُم مُّعْرِضُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [الأنفال: ٢٣]. وفي ذلك رد على الرافضة والقدرية الذين قالوا: إنه لا يعلم الشيء قبل أن يخلقه ويوجده.

علمه بعدد من يدخل الجنة والنار:

(٦٦ ـ ٥١) قوله: (وقد علم الله تعالى فيما لم يزل عدد من يدخل الجنة وعدد من يدخل النار جملة واحدة، فلا يزاد في ذلك العدد ولا ينقص منه، وكذلك أفعالهم فيما علم منهم أن يفعلوه).

شرح: قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الأنفال: ٧٥]. ﴿وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٤٠]. فالله تعالى موصوف بأنه بكل شيء عليم أزلاً وأبداً، لم يتقدم علمَه بالأشياء جهالةٌ. ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ [مريم: ٦٤]. وعن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، قال: كنا في جنازة في بقيع الغرقد، فأتانا رسول الله ﷺ، فقعد وقعدنا حوله، ومعه مِخْصَرة، فنكس رأسه فجعل ينكت بمخصرته ثم قال: «ما من نفس منفوسة إلا قد كتب الله مكانها من الجنة والنار، وإلا قد كُتبت شقية أو سعيدة»، قال: فقال رجل: يا رسول الله، أفلا نمكث على كتابنا وندع العمل؟ فقال: «من كان من أهل السعادة فسيصير إلى

عمل أهل السعادة، ومن كان من أهل الشقاوة فسيصير إلى عمل أهل الشقاوة. ثم قال: اعملوا فكل ميسَّر لما خلق له، أما أهل السعادة فييسَّرون لعمل أهل السعادة، وأما أهل الشقاوة فييسرون لعمل أهل الشقاوة»، ثم قرأ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ۝٥ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ ۝٦ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَىٰ ۝٧ وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَىٰ ۝٨ وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَىٰ ۝٩ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَىٰ ۝١٠﴾ [الليل: ٥ ـ ١٠]، خرجاه في «الصحيحين»[(١)].

الأعمال بالخواتيم:

(٦٧ ـ ٥٢) قوله: (وكلٌّ ميسرٌ لما خُلق له، والأعمال بالخواتيم، والسعيد من سعد بقضاء الله، والشقي من شقي بقضاء الله).

شـ: تقدم حديث علي ﷺ وقوله ﷺ: «اعملوا فكل ميسر لما خُلق له»، وعن سهل بن سعد الساعدي ﷺ، أن رسول الله ﷺ قال: «إن الرجل ليعمل عملَ أهل الجنة فيما يبدو للناس وهو من أهل النار، وإن الرجل ليعمل عمل أهل النار فيما يبدو للناس وهو من أهل الجنة»[(٢)]. خرجاه في «الصحيحين» وزاد البخاري: «وإنما الأعمال بالخواتيم».

الإيمان باللوح والقلم:

(٦٨ ـ ٥٥) قوله: (ونؤمن باللوح والقلم، وبجميع ما فيه قد رقم).

شـ: قال تعالى: ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَجِيدٌ ۝٢١ فِي لَوْحٍ مَحْفُوظٍ ۝٢٢﴾ [البروج: ٢١ ـ ٢٢]. اللوح المذكور هو الذي كتب الله مقادير الخلائق فيه، والقلم المذكور هو الذي خلقه الله وكتب به في اللوح المذكور المقاديرَ، كما في «سنن أبي داود»، عن عُبادة بن الصامت، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إنَّ أوَّل ما خلق الله تعالى القلمُ، فقال له: اكتبْ، قال: يا رب، وماذا أكتبُ؟ قال: اكتبْ مقادير كل شيء حتى تقوم الساعة»[(٣)].

---

(١) أخرجه البخاري (١٣٦٢)، ومسلم (٢٦٤٧)، وأبو داود (٤٦٩٤)، والترمذي (٢١٣٦)، وابن ماجه (٧٨).

(٢) أخرجه البخاري (٢٨٩٨، ٦٦٠٧)، ومسلم (١١٢)، وأحمد (٥/ ٣٣٢).

(٣) أخرجه أبو داود (٤٧٠٠)، والترمذي (٢١٥٥)، وأحمد (٥/ ٣١٧) والحديث صحيح كما بيّن الشيخ الألباني (ص٢٦٤).

واختلف العلماء: هل القلم أول المخلوقات أو العرش؟ على قولين، أصحهما: أن العرش قبل القلم، لما ثبت في «الصحيح» من حديث عبد الله بن عمرو، قال: قال رسول الله ﷺ: «كتب الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السمٰوات والأرض بخمسين ألف سنة وعرشه على الماء»[1]. فهذا صريح أن التقدير وقع بعد خلق العرش، والتقدير وقع عند أول خلق القلم بحديث عبادة هذا.

(٦٩ ـ ٥٦) قوله: (فلو اجتمع الخلق كلهم على شيء كتبه الله تعالى فيه أنه كائن ليجعلوه غير كائن لم يقدروا عليه. ولو اجتمعوا كلهم على شيء كتبه الله تعالى فيه أنه غير كائن ليجعلوه كائناً لم يقدروا عليه. جفَّ القلمُ بما هو كائن إلى يوم القيامة).

ش: عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: كنت خلف رسول الله ﷺ يوماً، فقال: «يا غلام ألا أعلمك كلمات: احفظ الله يحفظك، احفظ الله تجده تُجاهَك، إذا سألت فاسأل الله، وإذا استعنت فاستعن بالله، واعلم أن الأمة لو اجتمعت على أن ينفعوك بشيء لم ينفعوك إلا بشيء قد كتبه الله لك، وإن اجتمعوا على أن يضروك بشيء لم يضروك إلا بشيء قد كتبه الله عليك، رُفعت الأقلامُ، وجفت الصحف»[2].

أنواع الأقلام:

والذي دلت عليه السّنة أن الأقلام أربعة:

القلم الأول: العام الشامل لجميع المخلوقات، وهو الذي تقدم ذكره مع اللوح.

---

(١) سبق تخريجه (ص٥٤).

(٢) أخرجه الترمذي (٢٥١٦) وقال: حسن صحيح. وأحمد (١/٢٩٣)، وابن السني في عمل اليوم والليلة (٤٢٥)، وقد ذكر ابن رجب في جامع العلوم والحكم (ص١٦١): أن طريق الترمذي حسنة جيدة، والحديث صححه الشيخ الألباني في ظلال الجنة (٣١٦).

القلم الثاني: حين خلق آدم عليه السلام، وهو قلم عام أيضاً، لكن لبني آدم، ورد في هذا آياتٌ تدل على أن الله قدَّر أعمال بني آدم وأرزاقهم وآجالهم وسعادتهم، عقيب خلق أبيهم.

القلم الثالث: حين يُرسل الملك إلى الجنين في بطن أمه، فينفخ فيه الروح، ويؤمر بأربع كلمات: بكتب رزقه، وأجله، وعمله، وشقي أو سعيد. كما ورد ذلك في الأحاديث الصحيحة(١).

القلم الرابع: الموضوع على العبد عند بلوغه، الذي بأيدي الكرام الكاتبين، الذين يكتبون ما يفعله بنو آدم، كما ورد ذلك في الكتاب والسنة(٢).

وإذا علم العبد أن كلاً من عند الله، فالواجب إفراده سبحان بالخشية والتقوى. قال تعالى: ﴿فَلَا تَخْشَوُا ٱلنَّاسَ وَٱخْشَوْنِ﴾ [المائدة: ٤٤]. ﴿وَإِيَّٰىَ فَٱرْهَبُونِ﴾ [البقرة: ٤٠].

علم الله السابق لا ناقض له:

(٧٠ ـ ٥٨) قوله: (وعلى العبد أن يعلم أن الله قد سبق علمه في كل كائن من خلقه، فقدر ذلك تقديراً محكماً مبرماً، ليس فيه ناقض، ولا معقّب ولا مزيل ولا مغير ولا محول ولا ناقص ولا زائد من خلقه في سماواته وأرضه).

ش: هذا بناء على ما تقدم من أن الله تعالى قد سبق علمه بالكائنات، وأنه قدر مقاديرها قبل خلقها، كما قال ﷺ: «قدَّر الله مقادير الخلق قبل أن يخلق السمٰوات والأرض بخمسين ألف سنة، وعرشه على الماء»(٣). فيعلم أن الله قد علم أن الأشياء تصير موجودة لأوقاتها، على ما اقتضته حكمته البالغة فكانت كما علم، فإن حصول المخلوقات على ما فيها من غرائب الحكم لا يتصوّر إيجادها إلا من عالم قد سبق علمه على إيجادها. قال تعالى: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴿١٤﴾﴾ [الملك: ١٤]. وأنكر غلاة

---

(١) كما في حديث ابن مسعود الذي أخرجه البخاري (٣٢٠٨)، ومسلم (٢٦٤٣)، وأبو داود (٤٧٠٨)، والترمذي (٢١٣٧)، وابن ماجه (٧٦).

(٢) راجع مبحث «الكرام الكاتبون» (ص١٧٨).

(٣) سبق تخريجه (ص٥٤).

المعتزلة أن الله كان عالماً في الأزل، وقالوا: إن الله تعالى لا يعلم أفعال العباد حتى يفعلوا! تعالى الله عما يقولون علوًّا كبيراً. قال الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللهُ تعالى: ناظروا القدرية بالعلم، فإن أقرّوا به خُصموا، وإن أنكروا كفروا. فالله تعالى يعلم أن هذا مستطيع يفعل ما استطاعه فيثيبه، وهذا مستطيع لا يفعل ما استطاعه فيعذبه، فإنما يعذبه لأنه لا يفعل مع القدرة، وقد علم الله ذلك منه، ومن لا يستطيع لا يأمره ولا يعذبه على ما لم يستطعه.





الفصل الثالث

الإرادة الإلٰهية

(٧١ ـ ٧) قوله: (ولا يكون إلا ما يريد).

ش: هذا رد لقول القَدَرية والمعتزلة، فإنهم زعموا أن الله أراد الإيمان من الناس كلّهم، والكافر أراد الكفر. وقولهم فاسد مردود، لمخالفته الكتاب والسنة والمعقول الصحيح.

وسموا قَدَرية لإنكارهم القَدَر، وكذلك تسمى الجبرية المحتجون بالقدر قدرية أيضاً. والتسمية على الطائفة الأولى أغلب.

أما أهل السنة فيقولون: إن الله وإن كان يريد المعاصي قَدَراً فهو لا يحبها ولا يرضاها ولا يأمر بها، بل يبغضها ويسخطها ويكرهها وينهى عنها. وهذا قول السلف قاطبة، فيقولون: ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن. ولهذا اتفق الفقهاء على أن الحالف لو قال: والله لأفعلن كذا إن شاء الله، لم يحنث إذا لم يفعله وإن كان واجباً أو مستحباً. ولو قال: إن أحب الله، حنث إذا كان واجباً أو مستحباً.

نوعا الإرادة في كتاب الله:

والمحققون من أهل السنة يقولون: الإرادة في كتاب الله نوعان: إرادة قدرية كونية خَلْقية، وإرادة دينية أمرية شرعية، فالإرادة الشرعية هي المتضمنة للمحبة والرضى، والكونية هي المشيئة الشاملة لجميع الحوادث.

الإرادة الكونية:

أما الإرادة الكونية فهي الإرادة المذكورة في قول المسلمين: ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن.

وهذا كقوله تعالى: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ ۖ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ [الأنعام: ١٢٥]، وقوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [البقرة: ٢٥٣].

الإرادة الشرعية:

وأما الإرادة الدينية الشرعية الأمرية، فكقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وقوله: ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلشَّهَوَٰتِ أَن تَمِيلُوا۟ مَيْلًا عَظِيمًا ﴿٢٧﴾ يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ ۚ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا ﴿٢٨﴾﴾ [النساء: ٢٧ ـ ٢٨].

فهذه الإرادة هي المذكورة في مثل قول الناس لمن يفعل القبائح: هذا يفعل ما لا يريده الله؛ أي: لا يحبه ولا يرضاه ولا يأمر به[١].

لا يلزم من الأمر بالشيء الإعانة عليه:

والفرق ثابت بين إرادة المريد أن يفعل، وبين إرادته من غيره أن يفعل. فإذا أراد الفاعل أن يفعل فعلاً فهذه الإرادة المعلقة بفعله، وإذا أراد من غيره أن يفعل فعلاً فهذه الإرادة لفعل الغير، وكلا النوعين معقول للناس، والأمر[٢] يستلزم الإرادة الثانية دون الأولى، فالله تعالى إذا أمر العباد بأمر فقد يريد إعانة المأمور على ما أمر به وقد لا يريد ذلك، وإن كان مريداً منه فِعلَه.

والقدرية تضرب مثلاً بمن أمر غيره بأمره، فإنه لا بد أن يفعل ما يكون المأمور أقرب إلى فعله، كالبشر والطلاقة وتهيئة المساند والمقاعد ونحو ذلك.

فيقال لهم: هذا يكون على وجهين:

أحدهما: أن تكون مصلحة الأمر تعود إلى الآمر، كأمر الملك جنده بما يؤيد ملكه، وأمر السيد عبده بما يصلح ملكه، وأمر الإنسان شريكه بما يصلح الأمر المشترك بينهما، ونحو ذلك.

---

(١) ويجتمع في حق المؤمن نوعا الإرادة، فقد أراد الله منه الإيمان بالمعنى الشرعي والمعنى الكوني. أما الكافر فقد أراد الله منه الإيمان شرعاً ولم يرده كوناً.

(٢) أي: الأمر الشرعي، وليس الأمر الكوني، فإن الأمر نوعان، كما سيأتي إن شاء الله.

الثاني: أن يكون الآمر يرى الإعانة للمأمور مصلحة له، كالأمر بالمعروف، وإذا أعان المأمور على البر والتقوى فإنه قد علم أن الله يثيبه على إعانته على الطاعة، وأنه في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه. فأما إذا قدر أن الآمر إنما أمر المأمور لمصلحة المأمور، لا لنفع يعود على الآمر من فعل المأمور، كالناصح المشير، وقدر أنه إذا أعانه لم يكن ذلك مصلحة للآمر، وأن في حصول مصلحة المأمور مضرة على الآمر، مثل الذي جاء من أقصى المدينة يسعى، وقال لموسى عليه السلام: ﴿إِنَّ ٱلْمَلَأَ يَأْتَمِرُونَ بِكَ لِيَقْتُلُوكَ فَٱخْرُجْ إِنِّى لَكَ مِنَ ٱلنَّٰصِحِينَ ﴿٢٠﴾﴾ [القصص: ٢٠]. فهذا مصلحته في أن يأمر موسى عليه السلام بالخروج، لا في أن يعينه على ذلك، إذ لو أعانه لضره قومه. ومثل هذا كثير.

والمقصود: أنه يمكن في حق المخلوق الحكيم أن يأمر غيره بأمر ولا يعينه عليه، فالخالق أولى بإمكان ذلك في حقه مع حكمته. فمن أمره وأعانه على فعل المأمور كان ذلك المأمور به قد تعلق به خلقه وأمره نشأة وخلقاً ومحبة، فكان مراداً بجهة الخلق ومراداً بجهة الأمر. ومن لم يُعنه على فعل المأمور كان ذلك المأمور قد تعلق به أمره ولم يتعلق به خلقه، لعدم الحكمة المقتضية لتعلق الخلق به، ولحصول الحكمة المتقضية لخلق ضده.

كيف يرضى لعبده شيئاً ولا يعينه عليه؟(١):

فإن قيل: كيف يرضى لعبده شيئاً ولا يعينه عليه؟ قيل: لأن إعانته عليه قد تستلزم فوات محبوب له أعظمَ من حصول تلك الطاعة التي رضيها له، وقد يكون وقوع تلك الطاعة منه يتضمن مفسدة هي أكره إليه سبحانه من محبته لتلك الطاعة. وقد أشار تعالى إلى ذلك في قوله: ﴿وَلَوْ أَرَادُوا۟ ٱلْخُرُوجَ لَأَعَدُّوا۟ لَهُۥ عُدَّةً وَلَٰكِن كَرِهَ ٱللَّهُ ٱنۢبِعَاثَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ ...﴾ الآيتين [التوبة: ٤٦ ـ ٤٧]. فأخبر سبحانه أنه كره انبعاثهم إلى الغزو مع رسوله، وهو طاعة، فلما كرهه منهم ثبَّطهم عنه، ثم ذكر سبحانه بعض المفاسد التي كانت تترتب على

---

(١) من هنا حتى آخر الفصل مأخوذ ـ إلا قليلاً ـ من كلام الشارح على الفقرة رقم (٥٣)، والتي أولها: (وأصل القدر سر الله في خلقه...).

خروجهم مع رسوله، فقال: ﴿لَوْ خَرَجُوا فِيكُم مَّا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا﴾، أي فساداً وشراً، ﴿وَلَأَوْضَعُوا خِلَالَكُمْ﴾، أي سعوْا بينكم بالفساد والشّر، ﴿يَبْغُونَكُمُ الْفِتْنَةَ وَفِيكُمْ سَمَّاعُونَ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٤٧]، أي قابلون منهم مستجيبون لهم، فيتولد من سعي هؤلاء وقبول هؤلاء من الشر ما هو أعظم من مصلحة خروجهم، فاقتضت الحكمة والرحمة أن أقعدهم عنه، فاجعلْ هذا المثال أصلاً، وقس عليه.

[وتفصيل حكمة الله في خلقه وأمره، يعجز عن معرفتها عقول البشر، والقدرية دخلوا في التعليل على طريقة فاسدة: مثلوا الله فيها بخلقه، ولم يثبتوا حكمة تعود إليه][1].

كيف يريد الله أمراً ولا يرضاه؟:

فإن قيل: كيف يريد الله أمراً ولا يرضاه ولا يحبه؟ وكيف يشاؤه ويكوّنه؟ وكيف يجتمع إرادته له وبغضه وكراهته؟.

قيل: هذا السؤال هو الذي افترق الناس لأجله فرقاً، وتباينت طرقهم وأقوالهم. فاعلم أن المراد نوعان: مرادٌ لنفسه، ومراد لغيره.

فالمراد لنفسه، مطلوب محبوب لذاته وما فيه من الخير، فهو مراد إرادةَ الغايات والمقاصد. والمراد لغيره، قد لا يكون مقصوداً للمريد، ولا فيه مصلحة له بالنظر إلى ذاته، وإن كان وسيلة إلى مقصوده ومراده، فهو مكروه له من حيث نفسه وذاته، مراد له من حيث إفضاؤه وإيصاله إلى مراده. فيجتمع فيه الأمران: بغضه، وإرادته. ولا يتنافيان؛ لاختلاف متعلقهما. وهذا كالدواء الكريه، إذا علم المتناول له أن فيه شفاءه، وقطع العضو المتآكل، إذا علم أن في قطعه بقاء جسده، وكقطع المسافة الشاقة، إذا علم أنها توصل إلى مراده ومحبوبه. بل العاقل يكتفي في إيثار هذا المكروه وإرادته بالظن الغالب، وإن خفيت عنه عاقبته، فكيف بمن لا يخفى عليه خافية؟ فهو سبحانه يكره الشيء، ولا ينافي ذلك إرادته لأجل غيره، وكونه سبباً إلى أمر هو أحبُّ إليه من فوته.

(١) ما بين المعقوفتين من كلام الشارح على الفقرة رقم (٧)، وهي قول الشيخ: (ولا يكون إلا ما يريد).

حكمة خلق إبليس:

من ذلك: أنه خلق إبليس، الذي هو مادة لفساد الأديان والأعمال والاعتقادات والإرادت، وهو سبب لشقاوة كثير من العباد، وعملهم بما يغضب الرب تبارك وتعالى، وهو الساعي في وقوع خلاف ما يحبه الله ويرضاه. ومع هذا فهو وسيلة إلى محابّ كثيرة للرب تعالى ترتبت على خلقه، ووجودها أحبُّ إليه من عدمها. منها:

١ ـ أنه تظهر للعباد قدرة الرب تعالى على خلق المتضادات المتقابلات، فخلق هذه الذات، التي هي أخبث الذوات وشرها، وهي سبب كل شر، في مقابلة ذات جبريل، التي هي من أشرف الذوات وأطهرها وأزكاها، وهي مادة كل خير، فتبارك خالق هذا وهذا. كما ظهرت قدرته في خلق الليل والنهار، والدواء والداء، والحياة والموت، وذلك من أدل دليل على كمال قدرته وعزته وملكه وسلطانه، فإنه خلق هذه المتضادات، وقابل بعضها ببعض، وجعلها محالّ تصرفه وتدبيره، فخلو الوجود عن بعضها بالكلية تعطيل لحكمته وكمال تصرفه وتدبير مملكته.

٢ ـ ومنها: ظهور آثار أسمائه القهرية، مثل: القهار، والمنتقم، وذي البطش الشديد. ولو كان الجن والإنس على طبيعة الملائكة لم يظهر أثر هذه الأسماء.

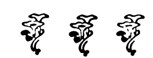
٣ ـ ومنها: ظهور آثار أسمائه المتضمنة لحلمه وعفوه ومغفرته وستره وتجاوزه عن حقه وعتقه لمن شاء من عبيده، فلولا خلق ما يكرهه من الأسباب المفضية إلى ظهور آثار هذه الأسماء لتعطلت هذه الحِكم والفوائد. وقد أشار النبي ﷺ إلى هذا بقوله: «لو لم تذنبوا لذهب الله بكم ولجاء بقوم يذنبون ويستغفرون فيغفر لهم»[(١)].

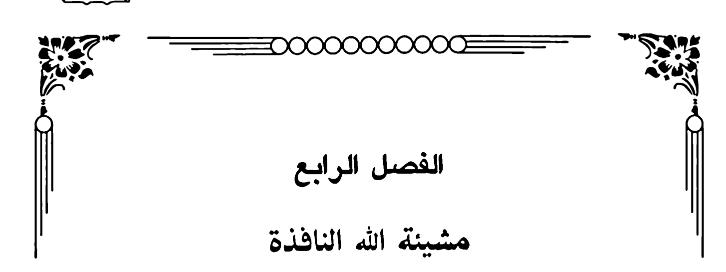
٤ ـ ومنها: ظهور آثار أسماء الحكمة والخبرة، فإنه الحكيم الخبير، الذي يضع الأشياء مواضعها، فهو أعلم حيث يجعل رسالاته، وأعلم بمن يصلح لقبولها ويشكره على انتهائها إليه، وأعلم بمن لا يصلح لذلك. فلو قدر

(١) أخرجه مسلم (٢٧٤٩)، والترمذي (٢٥٢٦) وأحمد (٢/ ٣٠٥) من حديث أبي هريرة.

عدم الأسباب المكروهة، لتعطلت حكم كثيرة، ولفاتت مصالح عديدة، ولو تعطلت تلك الأسباب لما فيها من الشر، لتعطل الخير الذي هو أعظم من الشر الذي في تلك الأسباب.

٥ ـ ومنها: حصول العبودية المتنوعة التي لولا خلق إبليس لما حصلت، فإن عبودية الجهاد من أحبّ أنواع العبودية إليه سبحانه. ولو كان الناس كلهم مؤمنين لتعطلت هذه العبودية وتوابعها من الموالاة لله ﷻ، والمعاداة فيه، وعبودية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وعبودية الصبر ومخالفة الهوى وإيثار محابّ الله تعالى، وعبودية التوبة والاستغفار، وعبودية الاستعاذة بالله أن يجيره من عدوه ويعصمه من كيده وأذاه. إلى غير ذلك من الحكم التي تعجز العقول عن إدراكها.





الفصل الرابع

مشيئة الله النافذة

(٧٢ ـ ٩٩) قوله: (وكل شيء يجري بمشيئة الله تعالى وعلمه وقضائه وقدره. غلبت مشيئته المشيئات كلها، وغلب قضاؤه الحيل كلها، يفعل ما يشاء، وهو غير ظالم أبداً، ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [الأنبياء: ٢٣]).

ش: قوله: «وكل شيء يجري بمشيئة الله وعلمه وقضائه وقدره» يريد بقضائه القضاء الكوني لا الشرعي، فإن القضاء يكون كونياً وشرعياً، وكذلك الإرادة والأمر والإذن والكتاب والحكم والتحريم والكلمات، ونحو ذلك[1].

القضاء:

أما القضاء الكوني، ففي قوله تعالى: ﴿فَقَضَىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَاتٍ فِى يَوْمَيْنِ﴾ [فصلت: ١٢]. والقضاء الديني الشرعي، في قوله تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٢٣].

الإرادة:

وأما الإرادة الكونية والدينية، فقد تقدم ذكرها عند قول الشيخ: «ولا يكون إلا ما يريد»[2].

الأمر:

وأما الأمر الكوني، ففي قوله تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ

---

(١) أما المشيئة فلم تأتِ إلا بالمعنى الكوني القدري، كقوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ وقوله: ﴿مَن يَشَإِ ٱللَّهُ يُضْلِلْهُ وَمَن يَشَأْ يَجْعَلْهُ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾.

(٢) انظر (ص٢٩١) وما بعدها.

﴿لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٨٢﴾﴾ [يس: ٨٢]. والأمر الشرعي، في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَـٰنِ﴾ [النحل: ٩٠].

الإذن:

وأما الإذن الكوني، ففي قوله تعالى: ﴿وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِۦ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٠٢]، والإذن الشرعي، في قوله تعالى: ﴿مَا قَطَعْتُم مِّن لِّينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَآئِمَةً عَلَىٰٓ أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [الحشر: ٥].

الكتاب:

وأما الكتاب الكوني، ففي قوله تعالى: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِۦٓ إِلَّا فِى كِتَـٰبٍ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [فاطر: ١١]. والكتاب الشرعي الديني، في قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ﴾ [البقرة: ١٨٣].

الحكم:

وأما الحكم الكوني، ففي قوله تعالى عن ابن يعقوب عليه السلام: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِىٓ أَبِىٓ أَوْ يَحْكُمَ ٱللَّهُ لِى ۖ وَهُوَ خَيْرُ ٱلْحَـٰكِمِينَ﴾ [يوسف: ٨٠]. والحكم الشرعي، في قوله تعالى: ﴿أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَـٰمِ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّى ٱلصَّيْدِ وَأَنتُمْ حُرُمٌ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ ﴿١﴾﴾ [المائدة: ١].

التحريم:

وأما التحريم الكوني، ففي قوله تعالى: ﴿قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ ۛ أَرْبَعِينَ سَنَةً ۛ يَتِيهُونَ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [المائدة: ٢٦]. والتحريم الشرعي، في قوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ﴾ [المائدة: ٣].

الكلمات:

وأما الكلمات الكونية، ففي قوله تعالى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ ٱلْحُسْنَىٰ عَلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ بِمَا صَبَرُوا۟﴾ [الأعراف: ١٣٧]. والكلمات الشرعية الدينية، في قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَـٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّ﴾ [البقرة: ١٢٤].

ولا يظلم ربك أحداً:

وقوله: «يفعل ما يشاء، وهو غير ظالم أبداً» الذي دل عليه القرآن من

تنزيه الله نفسه عن ظلم العباد، يقتضي قولاً وسطاً بين قولي القدرية والجبرية[١]، فليس ما كان من بني آدم ظلماً وقبيحاً يكون منه ظلماً وقبيحاً، كما تقوله القدرية والمعتزلة ونحوهم! فإن ذلك تمثيل لله بخلقه! وقياس له عليهم! هو الرب الغني القادر، وهم العباد الفقراء المقهورون.

ليس الظلم هو الممتنع على الله:

وليس الظلم عبارةً عن الممتنع الذي لا يدخل تحت القدرة، كما يقوله من يقوله من المتكلمين وغيرهم، يقولون: إنه يمتنع أن يكون في الممكن المقدور ظلم! بل كل ما كان ممكناً فهو منه ـ لو فعله ـ عدل، إذ الظلم لا يكون إلا من مأمور من غيره منهي، والله ليس كذلك.

نقض القول السابق:

إن قوله تعالى: ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا ﴿١١٢﴾﴾ [طه: ١١٢]، وقوله تعالى: ﴿مَا يُبَدَّلُ ٱلْقَوْلُ لَدَىَّ وَمَآ أَنَا۠ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴿٢٩﴾﴾ [ق: ٢٩]. يدل على نقيض هذا القول، ومنه قوله الذي رواه عنه رسوله: «يا عبادي، إني حرّمت الظلم على نفسي، وجعلته بينكم محرماً، فلا تظَالموا»[٢] فهذا دل على شيئين:

أحدهما: أنه حرم على نفسه الظلم، والممتنع لا يوصف بذلك.

---

(١) قالت القدرية: إن الظلم إضرار غير مستحق أو عقوبة العبد على ما ليس من فعله أو عقوبته على ما هو مفعول منه ونحو ذلك. قالوا: فلو كان الله خالقاً لأفعال العباد مقدراً لها، ثم عاقبهم عليها لكان ظالماً، وبناءً عليه نفوا أن يقدر الله الشر وأن يخلقه.

وقالت الجبرية: إن الظلم هو المحال الممتنع لذاته كالجمع بين الضدين، وأما ما تصور وجوده فهو عدل كائناً ما كان حتى إنه لو عذّب رسله وأولياءه أبد الآبدين وأبطل حسناتهم وحملهم أوزار غيرهم وعاقبهم عليها، وأثاب أولئك على طاعات غيرهم، وحرم ثوابها فاعلها لكان ذلك عدلاً محضاً.

وقال أهل السنّة والحديث: الظلم وضع الشيء في غير موضعه، وهو سبحانه حكم عدل لا يضع الشيء إلا في موضعه، ولا يعاقب إلا من يستحق العقوبة، ولا يعاقب أهل البر والتقوى. انظر: مختصر الصواعق المرسلة (ص١٨٩ ـ ١٩١).

(٢) سبق تخريجه (ص٥١).

الثاني: أنه أخبر أنه حرَّمه على نفسه، كما أخبر أنه كتب على نفسه الرحمة، وهذا يبطل احتجاجهم بأن الظلم لا يكون إلا من مأمور منهي، والله ليس كذلك.

فيقال لهم: هو سبحانه كتب على نفسه الرحمة، وحرّم على نفسه الظلم، وإنما كتب على نفسه، وحرمّ على نفسه ما هو قادر عليه، لا ما هو ممتنع عليه. وأيضاً فإن قوله: ﴿فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾ [طه: ١١٢]. قد فسره السلف بأن الظلم أن توضع عليه سيئات غيره، والهضم أن ينقص من حسناته.

وأيضاً فإن الإنسان لا يخاف الممتنع الذي لا يدخل تحت القدرة حتى يؤمَّن من ذلك، وإنما يؤمَّن مما يمكن، فلما آمنه من الظلم بقوله: ﴿فَلَا يَخَافُ﴾ [طه: ١١٢]. عُلم أنه ممكن مقدور عليه.

عدل الله وفضله:

(٧٣ ـ ٩٥) قوله: (فمن شاء منهم إلى الجنة فضلاً منه، ومن شاء منهم إلى النار عدلاً منه، وكل يعمل لما قد فرغ له، وصائر إلى ما خلق له، والخير والشر مقدَّران على العباد).

ش: قوله: فمن شاء منهم إلى الجنة فضلاً منه، ومن شاء منهم إلى النار عدلاً منه... إلخ، مما يجب أن يُعلم: أن الله تعالى لا يمنع الثواب إلا إذا مَنَعَ سَبَبه، وهو العمل الصالح، فإنه مَنْ: ﴿يَعْمَلْ مِنَ الصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا ﴿١١٢﴾﴾ [طه: ١١٢]. وكذلك لا يعاقب أحداً إلا بعد حصول سبب العقاب، فإن الله تعالى يقول: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُواْ عَن كَثِيرٍ ﴿٣٠﴾﴾ [الشورى: ٣٠]. وهو سبحانه المعطي المانع، لا مانع لما أعطى، ولا معطي لما منع. لكن إذا مَنَّ على الإنسان بالإيمان والعمل الصالح لا يمنعه موجب ذلك أصلاً، بل يعطيه من الثواب والقُرب ما لا عينٌ رأتْ، ولا أذنٌ سمعتْ، ولا خطر على قلب بشر. وحيث منعه ذلك فلانتفاء سببه، وهو العمل الصالح. ولا ريب أنه يهدي من يشاء، ويُضل من يشاء لكنّ ذلك كله حكمةٌ منه وعدلٌ، فمنعُه للأسباب التي هي الأعمال الصالحة من حكمته وعدله. وأما المسببات بعد وجود أسبابها، فلا

يمنعُها بحال، إذا لم تكن أسباباً غير صالحة؛ إما لفساد في العمل، وإما لسبب يعارض موجبه ومقتضاه، فيكون ذلك لعدم المقتضي، أو لوجود المانع. وإذا كان منعُه وعقوبته من عدم الإيمان والعمل الصالح، وهو لم يعط ذلك ابتداءً حكمةً منه وعدلاً. فله الحمد في الحالين، وهو المحمود على كل حال، كل عطاء منه فضل، وكل عقوبة منه عدل، فإنه تعالى حكيم يضعُ الأشياء في مواضعها التي تصلح لها.

[(١)]وروى أبو داود من حديث ابن عباس، وعُبادة بن الصامت، وزيد بن ثابت عن النبي ﷺ: «لو أن الله عذَّب أهل سمواته وأهل أرضه، لعذبهم وهو غير ظالم لهم، ولو رحمهم كانت رحمتُه خيراً لهم من أعمالهم»[(٢)] وهذا الحديث مما يحتج به الجبرية، وأما القدرية فلا يتأتى على أصولهم الفاسدة! ولهذا قابلوه إما بالتكذيب أو التأويل!! وأسعد الناس به أهل السنة، الذين قابلوه بالتصديق، وعلموا من عظمة الله وجلاله، قدْرَ نِعَم الله على خلقه، وعدم قيام الخلق بحقوق نعمه عليهم؛ إما عجزاً، وإما جهلاً، وإما تفريطاً وإضاعةً، وإما تقصيراً في المقدور من الشكر، ولو من بعض الوجوه. فإن حقه على أهل السموات والأرض أن يُطاع فلا يُعصى، ويُذْكر فلا يُنسى، ويُشكر فلا يُكفرَ، ومن الذي لم يصدر منه خلاف ما خُلق له، ولو في وقت من الأوقات؟ فلو وضع الربّ سبحانه عدله على أهل سمواته وأرضه، لعذبهم بعدله، ولم يكن ظالماً لهم. وغاية ما يُقدَّر، توبةُ العبد من ذلك واعترافه،

---

(١) من هنا إلى آخر المبحث منقول من كلام الشارح على الفقرة (٩٩)، وهي قول الشيخ: (وكل شيء يجري بمشيئته. . .).

(٢) أخرجه أبو داود (٤٦٩٩)، وابن ماجه (٧٧)، وأحمد (٥/ ١٨٥) من حديث زيد بن ثابت. قال الشيخ أحمد شاكر (ص٣٨٢): (لكن الشارح أخطأ في ذكر الصحابة الذين رووه فلم يروه ابن عباس ولا عبادة بن الصامت، وإنما الثابت في هذه الروايات أن ابن الديلمي سأل أبيّ بن كعب عن شيء من القدر فأجابه، ثم سأل ابن مسعود فأجابه بمثله، ثم سأل حذيفة بن اليمان، فقال له مثل ما قالا، ثم سأل زيد بن ثابت فأجابه كذلك، ولكنه ذكر له أنه سمع هذا من رسول الله ﷺ. فالحديث موقوف على أولئك الثلاثة، مرفوع عن زيد بن ثابت وحده، ولكن الموقوف عنهم هو موقوف لفظاً مرفوع حكماً؛ لأنه مما لا يعلم بالرأي، وهو حديث صحيح رجاله ثقات).اهـ.

وقبولُ التوبة محضُ فضله وإحسانه، وإلا فلو عذَّب عبدَه على جنايته لم يكن ظالماً ولو قُدّر أنه تاب منها. لكن أوجب على نفسه ـ بمقتضى فضله ورحمته ـ أنه لا يعذب من تاب، وقد كتب على نفسه الرحمة، فلا يسع الخلائق إلا رحمته وعفوه، ولا يبلغ عملُ أحد منهم أن ينجو به من النار، أو يدخل الجنة، كما قال أطوعُ الناس لربه، وأفضلهم عملاً، وأشدُّهم تعظيماً لربه وإجلالاً: «لن ينجي أحداً منكم عمله»، قالوا: ولا أنت يا رسول الله؟ قال: «ولا أنا، إلا أن يتغمدني الله برحمة منه وفضل»(١)، فإن لم يتسع فهمك لهذا، فانزلْ إلى وطأة النّعم، وما عليها من الحقوق، ووازنْ بين شُكرها وكُفرها، فحينئذ تعلم أنه سبحانه لو عذَّب أهل سمواته وأرضه، لعذّبهم وهو غيرُ ظالم لهم.

الآجال بيد الله وحده:

(٧٤ ـ ٢٠) قوله: (وضرب لهم آجالاً).

ش: يعني: أن الله ﷻ قدر آجال الخلائق، بحيث إذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون. قال تعالى: ﴿إِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ فَلَا يَسْتَـْٔخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ [يونس: ٤٩]. وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ كِتَٰبًا مُّؤَجَّلًا﴾ [آل عمران: ١٤٥]. وفي صحيح مسلم عن عبد الله بن مسعود قال: قالت أم حبيبة زوج النبي ﷺ: اللهم أمتعني بزوجي رسول الله، وبأبي أبي سفيان، وبأخي معاوية، قال: فقال النبي ﷺ: «قد سألت الله لآجال مضروبة، وأيام معدودة، وأرزاق مقسومة، لن يعجل شيئاً قبل حله، ولن يؤخر شيئاً عن حله، ولو كنت سألت الله أن يعيذك من عذاب في النار، وعذاب في القبر: كان خيراً وأفضل»(٢)، فالمقتول ميت بأجله، فعلم الله تعالى وقدَّر وقضى أن هذا يموت بسبب المرض، وهذا بسبب القتل، وهذا بسبب الهدم، وهذا بالحرق، وهذا بالغرق، إلى غير ذلك من الأسباب. والله سبحانه خلق

---

(١) أخرجه البخاري (٦٤٦٣)، ومسلم (٢٨١٦)، وابن ماجه (٤٢٠١) من حديث أبي هريرة.

(٢) أخرجه مسلم (٢٦٦٣)، وأحمد (١/ ٣٩٠).

الموت والحياة، وخلق سبب الموت والحياة. وعند المعتزلة: المقتول مقطوع عليه أجله، ولو لم يقتل لعاش إلى أجله فكان له أجلان، وهذا باطل؛ لأنه لا يليق أن ينسب إلى الله تعالى أنه جعل له أجلاً يعلم أنه لا يعيش إليه البتة، أو يجعل أجله أحد الأمرين، كفعل الجاهل بالعواقب، ووجوب القصاص والضمان على القاتل، لارتكابه المنهي عنه ومباشرته السبب المحظور.

الله خلق الخلق لعبادته:

(٧٥ ـ ٢٢) قوله: (وأمرهم بطاعته، ونهاهم عن معصيته).

[ش:] ذكر الشيخ الأمر والنهي، بعد ذكره الخلق والقدر، إشارة إلى أن الله تعالى خلق الخلق لعبادته، كما قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ۝٥٦﴾ [الذاريات: ٥٦]، وقال تعالى: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْمَوْتَ وَٱلْحَيَوٰةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [الملك: ٢].

لا رادّ لقضائه:

(٧٦ ـ ٢٧) قوله: (لا رادّ لقضائه، ولا معقّب لحكمه، ولا غالب لأمره).

[ش:] أي لا يرد قضاء الله راد ولا يؤخر حكمه مؤخر، ولا يغلب أمره غالب، بل هو الله الواحد القهار.

(٧٧ ـ ٢٨) قوله: (آمنا بذلك كله، وأيقنا أن كلاًّ من عنده).

الإيقان: الاستقرار، من يقن الماء في الحوض إذا استقر. والتنوين في «كلاًّ» بدل الإضافة؛ أي: كل كائن محدث من عند الله، أي: بقضائه وقدره وإرادته ومشيئته وتكوينه.

[ولقد أحسن القائل:

فما شئتَ كان وإن لم أشأ ... وما شئتُ إن لم تشأ لم يكن

وعن وهب بن منبه، أنه قال: نظرت في القدر فتحيرت، ثم نظرت فيه فتحيرت، ووجدت أعلم الناس بالقدر أكفّهم عنه، وأجهل الناس بالقدر أنطقَهم فيه][1].

---

(١) ما بين المعقوفتين مأخوذ من كلام الشارح على الفقرة رقم (٢٣) والتي أولها: (وكل شيء يجري بتقديره ومشيئته...) إلخ.

شبهتان حول المشيئة وردهما:

(٧٨ ـ ٢٣) قوله: (وكل شيء يجري بتقديره ومشيئته، ومشيئته تنفذ، لا مشيئة للعباد، إلا ما شاء لهم، فما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن).

ش: قال تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿٣٠﴾﴾ [الدهر: ٣٠]، وقال: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٩﴾﴾ [التكوير: ٢٩]. وقال تعالى: ﴿مَن يَشَإِ ٱللَّهُ يُضْلِلْهُ وَمَن يَشَأْ يَجْعَلْهُ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الأنعام: ٣٩]. إلى غير ذلك من الأدلة على أنه ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن. وكيف يكون في ملكه ما لا يشاؤه! ومن أضل سبيلاً وأكفر ممن يزعم أن الله شاء الإيمان من الكافر، والكافر شاء الكفر، فغلبت مشيئة الكافر مشيئة الله!! تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً.

الشبهة الأولى وجوابها:

فإن قيل: يشكل على هذا قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨]. فقد ذمهم الله تعالى حيث جعلوا الشرك كائناً منهم بمشيئة الله، وكذلك ذم إبليس حيث أضاف الإغواء إلى الله تعالى، إذ قال: ﴿رَبِّ بِمَآ أَغْوَيْتَنِى لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الحجر: ٣٩].

قيل: قد أجيب على هذا بأجوبة، من أحسنها: أنه أنكر عليهم ذلك لأنهم احتجوا بمشيئته على رضاه ومحبته، وقالوا: لو كره ذلك وسخطه لما شاءه، فجعلوا مشيئته دليل رضاه فرد الله عليهم ذلك أو أنه أنكر عليهم اعتقادهم أن مشيئة الله دليل على أمره به أو أنه أنكر عليهم معارضة شرعه وأمره الذي أرسل به رسله وأنزل به كتبه بقضائه وقدره، فجعلوا المشيئة العامة دافعة للأمر، فلم يذكروا المشيئة على جهة التوحيد، وإنما ذكروها معارضين بها لأمره، دافعين بها لشرعه، كفعل الزنادقة، والجهال إذا أمِروا أو نهوا احتجوا بالقدر. وقد احتج سارق على عمر رضي الله عنه بالقدَر، فقال: وأنا أقطع يدك بقضاء الله وقدره. يشهد لذلك قوله تعالى في الآية: ﴿كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٤٨]. فعلم أن مرادهم التكذيب، فهو مِن قَبْل الفعل، من أين له أن الله لم يقدره؟ أَطَّلع الغيب؟.

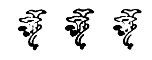
وأما قول إبليس: ﴿رَبِّ بِمَآ أَغْوَيْتَنِى﴾، إنما ذم على احتجاجه بالقدر، لا

على اعترافه بالقدر وإثباته له. ألم تسمع قول نوح عليه السلام: ﴿وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِيٓ إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ هُوَ رَبُّكُمْ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٣٤﴾﴾ [هود: ٣٤].

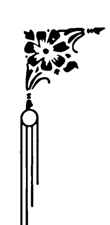
الشبهة الثانية: شبهة احتجاج آدم بالقدر على الذنب:

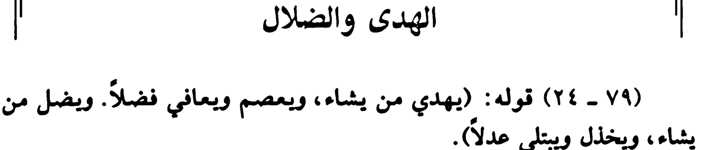
فإن قيل: فما تقولون في احتجاج آدم على موسى عليهما السلام بالقدر، إذ قال له: أتلومني على أمر كتبه الله عليّ قبل أن أخلق بأربعين عاماً؟ وشهد النبي ﷺ أن آدم حج موسى[1]، أي: غلبه بالحجة؟.

قيل: نتلقاه بالقبول والسمع والطاعة، لصحته عن رسول الله ﷺ، ولا نتلقاه بالرد والتكذيب لراويه، كما فعلت القدرية، ولا بالتأويلات الباردة. بل الصحيح أن آدم لم يحتجَّ بالقضاء والقدر على الذنب، وهو كان أعلم بربه وذنبه، بل آحاد بنيه من المؤمنين لا يحتجُّ بالقدر، فإنه باطل. وموسى عليه السلام كان أعلم بأبيه وبذنبه من أن يلوم آدم عليه السلام على ذنب قد تاب منه، وتاب الله عليه واجتباه وهداه، وإنما وقع اللوم على المصيبة التي أخرجت أولادَه من الجنة، فاحتج آدم بالقدر على المصيبة، لا على الخطيئة، فإن القدر يحتج به عند المصائب، لا عند المعايب. وهذا المعنى أحسن ما قيل في الحديث، فما قُدر من المصائب يجب الاستسلام له، فإنه من تمام الرضى بالله ربّاً، وأما الذنوب فليس للعبد أن يذنب، وإذا أذنب فعليه أن يستغفر ويتوب. فيتوب من المعايب، ويصبر على المصائب. قال تعالى: ﴿فَٱصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ﴾ [المؤمن: ٥٥]. وقال تعالى: ﴿وَإِن تَصْبِرُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْـًٔا﴾ [آل عمران: ١٢٠].



(١) أخرجه البخاري (٣٤٠٩)، ومسلم (٢٦٥٢)، وأبو داود (٤٧٠١)، والترمذي (٢١٣٤)، وابن ماجه (٨٠) من حديث أبي هريرة.





الفصل الخامس

الهدى والضلال

(٧٩ ـ ٢٤) قوله: (يهدي من يشاء، ويعصم ويعافي فضلاً. ويضل من يشاء، ويخذل ويبتلي عدلاً).

ش: هذا رد على المعتزلة في قولهم بوجوب فعل الأصلح للعبد على الله، وهي مسألة الهدى والضلال. قالت المعتزلة: الهدى من الله: بيان طريق الصواب، والإضلال: تسمية العبد ضالاً، أو حكمه تعالى على العبد بالضلال عند خلق العبد الضلال في نفسه. وهذا مبني على أصلهم الفاسد: أن أفعال العباد مخلوقة لهم. والدليل على ما قلناه قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾ [القصص: ٥٦]. ولو كان الهدى بيان الطريق لما صح هذا النفي عن نبيه؛ لأنه ﷺ بيَّن الطريق لمن أحب وأبغض. وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَءَاتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَىٰهَا﴾ [السجدة: ١٣]. ولو كان الهدى من الله البيان، وهو عام في كل نفس لما صح التقييد بالمشيئة. وكذلك قوله تعالى: ﴿مَن يَشَإِ ٱللَّهُ يُضْلِلْهُ وَمَن يَشَأْ يَجْعَلْهُ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الأنعام: ٣٩].

(٨٠ ـ ٢٥) قوله: (وكلهم يتقلبون في مشيئته، بين فضله وعدله).

ش: فإنهم كما قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ فَمِنكُمْ كَافِرٌ وَمِنكُم مُّؤْمِنٌ﴾ [التغابن: ٢]. فمن هداه إلى الإيمان فبفضله، وله الحمد، ومن أضله فبعدله، وله الحمد.





الفصل السادس

خلق أفعال العباد

(٨١ ـ ٩٧) قوله: (وأفعال العباد خلق الله وكسب من العباد)[(١)].

ش: اختلف الناس في أفعال العباد الاختيارية. فزعمت الجبرية ـ رئيسهم الجهم بن صفوان الترمذي ـ: أن التدبير في أفعال الخلق كلها لله تعالى، وهي كلها اضطرارية، كحركات المرتعش، والعروق النابضة، وحركات الأشجار، وإضافتها إلى الخلق مجاز! وهي على حسب ما يضاف الشيء إلى محله دون ما يضاف إلى محصله! وقابلتهم المعتزلة، فقالوا: إن جميع الأفعال الاختيارية من جميع الحيوانات بخلقها، لا تعلق لها بخلق الله تعالى. واختلفوا فيما بينهم: أن الله تعالى يقدر على أفعال العباد أم لا؟!.

---

(١) القول بالكسب ليس من قول أهل السنّة والجماعة، وإن كان الشارح قد فسّره بما لا يخالف عقيدة أهل السنّة كما سيأتي في آخر شرح هذه الفقرة، والمشهور عند أهل السنّة أن العباد فاعلون لأفعالهم حقيقة، والله خالقهم وخالق أفعالهم. أما القول بالكسب فهو قول الأشاعرة القائلين بأن أفعال العباد هي من خلق الله إبداعاً وإحداثاً، ولكنها من كسب العبد لوقوعها مقارنة لقدرته، أي أنهم يثبتون للعبد قدرة مقارنة لوقوع الفعل، لكن تلك القدرة لا تأثيرِ لها في الفعل، فالنار مثلاً ليس فيها قوة إحراق، ولكن عند وجود النار يخلق الله الإحراقَ بلا تأثير من النار، وكذلك السكِّين ليس فيها قوة القطع، وإنما عند مرورها على الشيء يخلق الله القطعَ بلا تأثير من السكين، ولذا يقول صاحب الخريدة:

وعندنا للعبد كسب كُلِّفا ... ولم يكن مؤثراً فلتعرفا

وهم إذا طولبوا بالفرق بين الكسب والفعل لم يذكروا فرقاً معقولاً، ولذا كان يقال عجائب الكلام ثلاثة: أحوال أبي هاشم، وطفرة النظام، وكسب الأشعري. وانظر أيضاً: رسالة الأجوبة الشوكانية على الأسئلة الحفظية بتحقيقنا (ص٤٦ ـ ٤٧).

قول أهل الحق:

وقال أهل الحق: أفعال العباد بها صاروا مطيعين وعصاة، وهي مخلوقة لله تعالى، والحق ﷻ منفرد بخلق المخلوقات، لا خالق لها سواه. فالجبرية غلوْا في إثبات القدر، فنفوْا صنع العبد أصلاً، كما غلت المشبهة في إثبات الصفات، فشبهوا. والقدرية نفاةُ القدر جعلوا العباد خالقين مع الله تعالى. ولهذا كانوا مجوس هذه الأمة، بل أرْدأ من المجوس، من حيث إن المجوس أثبتوا خالقَيْن، وهم أثبتوا خالقِين!! وهدى الله المؤمنين أهلَ السنة لما اختلفوا فيه من الحق بإذنه، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم. فكل دليل صحيح يقيمه الجبري، فإنما يدل على أن الله خالق كل شيء، وأنه على كل شيء قدير، وأن أفعال العباد من جملة مخلوقاته، وأنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، ولا يدل على أن العبد ليس بفاعل في الحقيقة ولا مريد ولا مختار، وأن حركاته الاختيارية بمنزلة حركة المرتعش وهبوب الرياح، وحركات الأشجار. وكل دليل صحيح يقيمه القَدري فإنما يدل على أن العبد فاعل لفعله حقيقةً، وأنه مريد له مختارٌ له حقيقةً، وأن إضافته ونسبته إليه إضافة حق، ولا يدل على أنه غير مقدور لله تعالى وأنه واقع بغير مشيئته وقدرته. فإذا ضممت ما مع كل طائفة منهما من حق إلى حق الأخرى فإنما يدل ذلك على ما دل عليه القرآن وسائر كتب الله المنزلة، من عموم قدرة الله ومشيئته لجميع ما في الكون من الأعيان والأفعال، وأن العباد فاعلون لأفعالهم حقيقةً، وأنهم يستوجبون عليها المدح والذم.

وهذا هو الواقع في نفس الأمر فإن أدلة الحق لا تتعارض، والحق يصدّق بعضه بعضاً، ويضيق هذا المختصر عن ذكر أدلة الفريقين، ولكنها تتكافأ وتتساقط، ويستفاد من دليل كل فريق بطلان قول الآخر. ولكن أذكر شيئاً مما استدل به كل من الفريقين، ثم أبيّن أنه لا يدل على ما استدل عليه من الباطل.

ذكر أدلة الجبرية:

١ ـ فمما استدلت به الجبرية، قوله تعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾ [الأنفال: ١٧]. فنفى الله عن نبيه الرمي، وأثبته لنفسه سبحانه، فدل على أنه لا صنع للعبد.

٢ ـ قالوا: والجزاء غير مرتب على الأعمال، بدليل قوله ﷺ: «لن يدخل أحدٌ الجنة بعمله» قالوا: ولا أنت يا رسول الله؟ قال: «ولا أنا إلا أن يتغمدني الله برحمة منه وفضل»[1].

ذكر أدلة القدرية:

١ ـ ومما استدل به القدرية، قوله تعالى: ﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَٰلِقِينَ﴾ [المؤمنون: ١٤].

٢ ـ قالوا: والجزاء مرتب على الأعمال ترتب العوض، كما قال تعالى: ﴿جَزَآءً بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [السجدة: ١٧، والأحقاف: ١٤، والواقعة: ٢٤]. ﴿وَتِلْكَ ٱلْجَنَّةُ ٱلَّتِىٓ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٧٢﴾﴾ [الزخرف: ٧٢]. ونحو ذلك.

نقض أدلة الفريقين:

١ ـ فأما ما استدلت به الجبرية من قوله تعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾ [الأنفال: ١٧] فهو دليل عليهم؛ لأنه تعالى أثبت لرسوله ﷺ رمياً، بقوله: ﴿إِذْ رَمَيْتَ﴾، فعلم أن المثبت غيرُ المنفي، وذلك أن الرمي له ابتداءٌ وانتهاء: فابتداؤه الحذف، وانتهاؤه الإصابة، وكل منهما يسمى رمياً، فالمعنى حينئذ ـ والله تعالى أعلم ـ وما أصبتَ إذْ حذَفتَ ولكن الله أصاب. وإلا فطرْدُ قولهم: وما صليتَ إذْ صليت ولكن الله صلى! وما صمت إذْ صمت! وما زنيت إذ زنيت! وما سرقت إذ سرقت!! وفساد هذا ظاهر.

٢ ـ وأما ترتّب الجزاء على الأعمال، فقد ضلت فيه الجبرية والقدرية، وهدَى الله أهل السنة، وله الحمد والمنَّة. فإن الباء التي في النفي غيرُ الباء التي في الإثبات، فالمنفي في قوله ﷺ: «لن يدخل الجنة أحد بعمله» باء العِوَض، وهو أن يكون العمل كالثمن لدخول الرجل إلى الجنة، كما زعمت المعتزلة أن العامل يستحق دخول الجنة على ربه بعمله! بل ذلك برحمة الله وفضله. والباء التي في قوله تعالى: ﴿جَزَآءً بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [السجدة: ١٧] ونحوها، باء السبب؛ أي بسبب عملكم، والله تعالى هو خالق الأسباب والمسببات، فرجع الكل إلى محض فضل الله ورحمته.

---

(١) سبق تخريجه (ص٣٠٢).

٣ ـ وأما استدلال المعتزلة بقوله تعالى: ﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحۡسَنُ ٱلۡخَٰلِقِينَ﴾ [المؤمنون: ١٤] فمعنى الآية: أحسن المصوّرين المقدّرين. والخلق يذكر ويراد به التقدير، وهو المراد هنا، بدليل قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [الرعد: ١٦، والزمر: ٦٢]، أي خالق كل شيء مخلوق، فدخلت أفعال العباد في عموم: كل. وما أفسد قولهم في إدخال كلام الله تعالى في عموم: كل، الذي هو صفة من صفاته، يستحيل عليه أن يكون مخلوقاً! وأخرجوا أفعالهم التي هي مخلوقة من عموم: كل!! وهل يدخل في عموم: كل إلا ما هو مخلوق؟! فذاته المقدسة وصفاته غير داخلة في هذا العموم، ودخل سائر المخلوقات في عمومها. وكذا قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمۡ وَمَا تَعۡمَلُونَ ٩٦﴾ [الصافات: ٩٦]. ولا نقول: إن «ما» مصدرية أي: خلقكم وعملكم إذ سياق الآية يأباه[1]؛ لأن إبراهيم عليه السلام إنما أنكر عليهم عبادةَ المنحوت، لا النحت، والآية تدل على أن المنحوت مخلوق لله تعالى، وهو ما صار منحوتاً إلا بفعلهم، فيكون ما هو من آثار فعلهم مخلوقاً لله تعالى، ولو لم يكن النحت مخلوقاً لله تعالى لم يكن المنحوت مخلوقاً له، بل الخشب أو الحجر لا غير.

لا منافاة بين إثبات القدر وكون العبد محدثاً لفعله:

لا منافاة بين كون العبد محدثاً لفعله وكون هذا الإحداث وجب وجوده بمشيئة الله تعالى، كما قال تعالى: ﴿وَنَفۡسٖ وَمَا سَوَّىٰهَا ٧ فَأَلۡهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقۡوَىٰهَا ٨﴾ [الشمس: ٧ ـ ٨]. فقوله: ﴿فَأَلۡهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقۡوَىٰهَا ٨﴾ إثبات للقدَر بقوله: ﴿فَأَلۡهَمَهَا﴾، وإثباتٌ لفعل العبد بإضافة الفجور والتقوى إلى نفسه، ليعلم أنها هي الفاجرة والمتقية. وقوله بعد ذلك: ﴿قَدۡ أَفۡلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ٩ وَقَدۡ خَابَ مَن دَسَّىٰهَا ١٠﴾ [الشمس: ٩ ـ ١٠] إثباتٌ أيضاً لفعل العبد. ونظائر ذلك كثيرة.

---

(١) مقصوده رحمه الله أن «ما» هنا موصولة فيكون المعنى: والله خلقكم وخلق الذي تعملونه وتنحتونه من الأصنام فكيف تعبدونه وهو مخلوق لله، وهذا الذي ذكره الشارح رجحه ابن القيم رحمه الله في بدائع الفوائد، وذكر أنها لو كانت مصدرية لكان الكلام إلى أن يكون حجة لهم أقرب من أن يكون حجة عليهم، إذ يكون المعنى: أتعبدون ما تنحتون والله خلق عبادتكم لها فأي معنى في هذا، وأي حجة عليهم. انظر: بدائع الفوائد (١/ ١٤٦ ـ ١٤٩)، وانظر أيضاً: تفسير ابن كثير (٤/ ١٤) فقد ذكر أن الآية تحتمل القولين، وإن كان القول بأنها مصدرية أظهر.

شبهة للمعتزلة وردها:

قالوا: كيف يستقيم الحكم على قولكم بأن الله يعذب المكلفين على ذنوبهم وهو خلقها فيهم؟ فأين العدل في تعذيبهم على ما هو خالقه وفاعله فيهم؟ وهذا السؤال لم يزل مطروقاً على ألسنة الناس، وكل منهم يتكلم في جوابه بحسب علمه ومعرفته.

والجواب الصحيح عنه، أن يقال: إن ما يُبتلى به العبد من الذنوب الوجودية، وإن كانت خلقاً لله تعالى، فهي عقوبة له على ذنوب قبلها، فالذنب يكسب الذنب، ومن عقاب السيئة السيئةُ بعدها. فالذنوب كالأمراض التي يورث بعضها بعضاً.

يبقى أن يقال: فالكلام في الذنب الأول الجالب لما بعده من الذنوب؟ يقال: هو عقوبة أيضاً على عدم فعل ما خُلق له وفُطر عليه، فإن الله سبحانه خلقه لعبادته وحدَه لا شريك له، وفطره على محبته وتأليهه والإنابة إليه، فلما لم يفعل ما خُلق له وفطر عليه، من محبة الله وعبوديته، والإنابة إليه عوقب على ذلك بأن زَين له الشيطان ما يفعله من الشرك والمعاصي، فإنه صادف قلباً خالياً قابلاً للخير والشر، ولو كان فيه الخيرُ الذي يمنع ضدَّه لم يتمكن منه الشر، كما قال تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ ٱلسُّوٓءَ وَٱلْفَحْشَآءَ ۚ إِنَّهُۥ مِنْ عِبَادِنَا ٱلْمُخْلَصِينَ﴾ [يوسف: ٢٤].

وإذا قيل: خَلْقُ الفعل مع العقوبة عليه ظلم؟! كان بمنزلة أن يقال: خلقُ أكل السم ثم حصول الموت به ظلم!! فكما أن هذا سببٌ للموت، فهذا سبب للعقوبة، ولا ظلم فيهما.

أفعال العباد نوعان:

وإذا ثبت كونُ العبد فاعلاً، فأفعاله نوعان: نوع يكون منه من غير اقتران قدرته وإرادته، فيكون صفةً له ولا يكون فعلاً، كحركات المرتعش، ونوع يكون منه مقارناً لإيجاد قدرته واختياره، فيوصف بكونه صفةً وفعلاً وكسباً للعبد، كالحركات الاختيارية. والله تعالى هو الذي جعل العبد فاعلاً مختاراً، وهو الذي يقدرُ على ذلك وحده لا شريك له. ولهذا أنكر السلف الجبر، فإن الجبر لا يكون إلا من عاجز، فلا يكون إلّا مع الإكراه، يقال: للأب ولايةُ

إجبار البكر الصغيرة على النكاح، وليس له إجبار الثَّيِّب البالغ، أي: ليس له أن يزوجها مكرهة. والله تعالى لا يوصف بالإجبار بهذا الاعتبار؛ لأنه سبحانه خالق الإرادة والمراد، قادرٌ أن يجعله مختاراً بخلاف غيره. ولهذا جاء في ألفاظ الشارع: «الجبْل» دون «الجبر» كما قال ﷺ لأشجّ عبد قيس: «إن فيك لخَلَّتين يحبهما الله: الحلمُ والأناة» فقال: أخُلقين تخلقتُ بهما؟ أم خُلقين جُبلتُ عليهما؟ فقال: «بل خُلقين جُبلتَ عليهما» فقال: الحمد لله الذي جبلني على خلقين يحبهما الله ورسوله»[1] والله تعالى إنما يعذب عبده على فعله الاختياري. والفرق بين العقاب على الفعل الاختياري وغير الاختياري مستقر في الفطَر والعقول.

خلاصة القول في خلق أفعال العباد:

فالحاصل: أن فعل العبد فعلٌ له حقيقةً، ولكنه مخلوقٌ لله تعالى ومفعول لله تعالى، ليس هو نفسَ فعل الله. ففرْقٌ بين الفعل والمفعول، والخلق والمخلوق. وإلى هذا المعنى أشار الشيخ رحمه الله بقوله: وأفعال العباد خلقُ الله وكسبٌ من العباد أثبت للعباد فعلاً وكسباً، وأضاف الخلق إلى الله تعالى: والكسب: هو الفعل الذي يعود على فاعله منه نفعٌ أو ضرر، كما قال تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦].

تعاليه سبحانه عن الأضداد والأنداد:

(٨٢ ـ ٢٦) قوله: (وهو متعال عن الأضداد والأنداد).

ش: الضد: المخالف، والند: المثْل. فهو سبحانه لا معارض له، بل ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، ولا مثْل له، كما قال تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾ [الإخلاص: ٤]. ويشير رحمه الله ـ بنفي الضد والند ـ إلى الرد على المعتزلة، في زعمهم أن العبد يخلق فعله.

---

(١) أخرجه أبو داود (٥٢٢٥) من حديث زارع بن عامر ـ وكان في وفد عبد القيس ـ، وقد نقل المنذري عن أبي عمر النمري تحسين الحديث. انظر: هامش سنن أبي داود (٥/٣٩٦)، وأخرج مسلم (١٧)، والترمذي (٢٠١١) من حديث ابن عباس أن النبي ﷺ قال لأشج عبد قيس: «إن فيك خصلتين يحبهما الله: الحلم والأناة».



الفصل السابع

الحسنة والسيئة(١)

قال تعالى: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَٰذِهِ مِنْ عِندِ اللَّهِ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَٰذِهِ مِنْ عِندِكَ قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ اللَّهِ فَمَالِ هَٰؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا ﴿٧٨﴾ مَّا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ﴾ الآية [النساء: ٧٨ ـ ٧٩].

فإن قيل: فكيف الجمع بين قوله: ﴿كُلٌّ مِّنْ عِندِ اللَّهِ﴾ وبين قوله: ﴿فَمِن نَّفْسِكَ﴾.

قيل: قوله: ﴿كُلٌّ مِّنْ عِندِ اللَّهِ﴾: الخصب والجدب، والنصر والهزيمة كلها من عند الله، وقوله: ﴿فَمِن نَّفْسِكَ﴾، أي ما أصابك من سيئة من الله فبذنب نفسك عقوبةً لك، كما قال تعالى: ﴿وَمَا أَصَابَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [الشورى: ٣٠]. والمراد بالحسنة هنا النعمة، وبالسيئة البلية، في أصح الأقوال.

ليس للقدرية الاحتجاج بقوله: ﴿فَمِن نَّفْسِكَ﴾:

وليس للقدرية أن يحتجوا بقوله تعالى: ﴿فَمِن نَّفْسِكَ﴾، فإنهم يقولون: إن فعل العبد ـ حسنةً كان أو سيئة ـ فهو منه لا من الله! والقرآن قد فرق بينهما، وهم لا يفرقون، ولأنه قال تعالى: ﴿كُلٌّ مِّنْ عِندِ اللَّهِ﴾، فجعل الحسنات من عند الله كما جعل السيئات من عند الله، وهم لا يقولون بذلك في الأعمال، بل في الجزاء.

---

(١) هذا المبحث مأخوذ من كلام الشارح على الفقرة رقم (٧٧) وأولها: (والإيمان هو الإيمان بالله وملائكته...).

الله لا يخلق شراً محضاً:

وقوله بعد هذا: ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنۡ حَسَنَةٖ﴾، و﴿مِن سَيِّئَةٖ﴾، مثل قوله: ﴿وَإِن تُصِبۡهُمۡ حَسَنَةٞ﴾، ﴿وَإِن تُصِبۡهُمۡ سَيِّئَةٞ﴾ وفرق ﷻ بين الحسنات التي هي النعم، وبين السيئات التي هي المصائب، فجعل هذه من الله، وهذه من نفس الإنسان، ولأن الحسنة مضافةٌ إلى الله، إذ هو أحسنَ بها من كل وجه، فما من وجه من وجوهها إلا وهو يقتضي الإضافة إليه، وأما السيئة، فهو إنما يخلقها لحكمة، وهي باعتبار تلك الحكمة من إحسانه، فإن الرب لا يفعل سيئةً قط، بل فعله كله حسن وخير.

ولهذا كان النبي ﷺ يقول في الاستفتاح: «والخير كله بيديك، والشر ليس إليك»[(١)]. أي: فإنك لا تخلق شراً محضاً، بل كل ما تخلقه ففيه حكمةٌ، هو باعتبارها خيرٌ، ولكن قد يكون فيه شرٌّ لبعض الناس، فهذا شرّ جزئي إضافي، فأما شر كُليّ، أو شر مطلق: فالرب ﷻ منزه عنه. وهذا هو الشر الذي ليس إليه، ولهذا لا يضاف الشر إليه مفرداً قط، بل إما أن يدخل في عموم المخلوقات، كقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [الزمر: ٦٢]، ﴿كُلّٞ مِّنۡ عِندِ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ٧٨]، وإما أن يضاف إلى السبب، كقوله: ﴿مِن شَرِّ مَا خَلَقَ ۝٢﴾ [الفلق: ٢]، وإما أن يحذف فاعله، كقول الجن: ﴿وَأَنَّا لَا نَدۡرِيٓ أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِي ٱلۡأَرۡضِ أَمۡ أَرَادَ بِهِمۡ رَبُّهُمۡ رَشَدٗا ۝١٠﴾ [الجن: ١٠]، وليس إذا خلق ما يتأذى به بعضُ الحيوان لا يكون فيه حكمة، بل لله من الرحمة والحكمة ما لا يُقدِّر قدرَه إلا الله تعالى، وليس إذا وقع في المخلوقات ما هو شر جزئي بالإضافة يكون شرّاً كلّياً عامّاً، بل الأمور العامة الكلية لا تكون إلا خيراً ومصلحةً للعباد، كالمطر العام وكإرسال رسول عام. وهذا مما يقتضي أنه لا يجوز أن يؤيد كذاباً عليه بالمعجزات التي أيّد بها الصادقين، فإن هذا شرّ عام للناس، يضلهم، فيفسدُ عليهم دينهم ودنياهم وأخراهم. وليس هذا كالملك الظالم والعدو، فإن الملك الظالم لا بد أن

---

(١) أخرجه مسلم (٧٧١)، وأبو داود (٧٦٠)، والترمذي (٣٤٢٢)، والنسائي (٨٩٧) من حديث علي رضي الله عنه.

يدفع الله به من الشر أكثر من ظلمه، وقد قيل: ستون سنةً بإمام ظالم خير من ليلة واحدة بلا إمام، وإذا قُدِّر كثرةُ ظلمه، فذاك خير في الدين، كالمصائب، تكون كفارةً لذنوبهم، ويثابون على الصبر عليه، ويرجعون فيه إلى الله، ويستغفرونه ويتوبون إليه، وكذلك ما يسلط عليهم من العدو. ولهذا قد يمكن الله كثيراً من الملوك الظالمين مدةً، وأما المتنبئون الكذابون فلا يطيل تمكينهم، بل لا بد أن يهلكهم؛ لأن فسادهم عامّ في الدين والدنيا والآخرة، قال تعالى: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ ﴿٤٤﴾ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِٱلْيَمِينِ ﴿٤٥﴾ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ ٱلْوَتِينَ ﴿٤٦﴾﴾ [الحاقة: ٤٤ ـ ٤٦].

وفي قوله: ﴿فَمِن نَّفْسِكَ﴾ من الفوائد: أن العبد لا يطمئن إلى نفسه ولا يسكن إليها، فإن الشر كامن فيها، لا يجيء إلا منها، ولا يشتغل بملام الناس ولا ذمهم إذا أساؤوا إليه، فإن ذلك من السيئات التي أصابته، وهي إنما أصابته بذنوبه، فيرجع إلى الذنوب، ويستعيذ بالله من شر نفسه وسيئات عمله، ويسأل الله أن يعينه على طاعته. فبذلك يحصل له كل خير، ويندفع عنه كل شر.





الفصل الثامن

الاستطـاعة

(٨٣ ـ ٩٦) قوله: (والاستطاعة التي يجب بها الفعل، من نحو التوفيق الذي لا يوصف المخلوق به تكون مع الفعل. وأما الاستطاعة من جهة الصحة والوسع، والتمكن وسلامة الآلات فهي قبل الفعل، وبها يتعلق الخطاب، وهو كما قال تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَاۚ﴾ [البقرة: ٢٨٦].

ش: الاستطاعة والطاقة والقدرة والوسع، ألفاظ متقاربة، وتقسيم الاستطاعة إلى قسمين، كما ذكره الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ هو قول عامة أهل السنة، وهو الوسط. وقالت القدرية والمعتزلة: لا تكون القدرة إلا قبل الفعل. وقابلهم طائفةٌ من أهل السنة فقالوا: لا تكون إلا مع الفعل.

والذي قاله عامة أهل السنة: أن للعبد قدرةً هي مناط الأمر والنهي، وهذه قد تكون قبله، لا يجب أن تكون معه، والقدرة التي يكون بها الفعل لا بد أن تكون مع الفعل، لا يجوز أن يوجد الفعل بقدرة معدومة.

النوع الأول: قدرة التمكن وسلامة الآلات:

أما القدرة التي من جهة الصحة والوسع، والتمكن وسلامة الآلات فقد تتقدم الأفعال. وهذه القدرة المذكورة في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًاۚ﴾ [آل عمران: ٩٧]. فأوجب الحج على المستطيع، فلو لم يستطع إلا من حج لم يكن الحجُّ قد وجبَ إلّا على من حج، ولم يعاقب أحداً على ترك الحج! وهذا خلاف المعلوم بالضرورة من دين الإسلام.

وكذا ما حكاه سبحانه من قول المنافقين: ﴿لَوِ ٱسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ﴾

[التوبة: ٤٢]. وكذَّبهم في ذلك القول. ولو كانوا أرادوا الاستطاعة التي هي حقيقةُ قدرة الفعل ما كانوا بنفيهم عن أنفسهم كاذبين، وحيث كذَّبهم دل أنهم أرادوا بذلك المرضَ أو فقدَ المال، على ما بيّن تعالى بقوله: ﴿لَّيْسَ عَلَى ٱلضُّعَفَآءِ وَلَا عَلَى ٱلْمَرْضَىٰ﴾ [التوبة: ٩١]، إلى أن قال: ﴿إِنَّمَا ٱلسَّبِيلُ عَلَى ٱلَّذِينَ يَسْتَـْٔذِنُونَكَ وَهُمْ أَغْنِيَآءُ﴾ [التوبة: ٩٣].

النوع الثاني: القدرة التي بها الفعل[1]:

وأما الاستطاعة التي هي حقيقة القدرة، فذاك ليس شرطاً في التكليف، وقد ذكروا فيها قوله تعالى: ﴿مَا كَانُوا۟ يَسْتَطِيعُونَ ٱلسَّمْعَ وَمَا كَانُوا۟ يُبْصِرُونَ﴾ [هود: ٢٠]. والمراد نفي حقيقة القدرة، لا نفي الأسباب والآلات؛ لأنها كانت ثابتة. ولكن هؤلاء لبغضهم الحقَّ وثقله عليهم، إما حسداً لصاحبه، وإما اتّباعاً للهوى لا يستطيعون السمع. وكذا قول صاحب موسى: ﴿إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِىَ صَبْرًا﴾ [الكهف: ٦٧]. والمراد منه حقيقة قدرة الصبر، لا أسباب الصبر وآلاته، فإن تلك كانت ثابتة له، ألا ترى أنه عاتبه على ذلك؟ وموسى عليه السلام لا يستطيع الصبر، لمخالفة ما يراه لظاهر الشرع وليس عنده منه علم. وهذه لغة العرب وسائر الأمم، فمن يبغض غيره يقال: إنه لا يستطيع الإحسان إليه، ومن يحبه يقال: إنه لا يستطيع عقوبته، لشدة محبته له، لا لعجزه عن عقوبته، فيقال ذلك للمبالغة، ولا يلام مَن عَدِم آلات الفعل وأسبابه على عدم الفعل، وإنما يلام من امتنع من الفعل لتضييع قدرة الفعل، لاشتغاله بغير ما أمر به، أو شغله إيّاها بضد ما أمر به.

لا تكليف إلا بما يطاق:

(٨٤ ـ ٩٨) قوله: (ولم يكلفهم الله تعالى إلا ما يطيقون، ولا يطيقون إلا ما كلفهم. وهو تفسير «لا حول ولا قوة إلا بالله»، نقول: لا حيلة لأحد ولا تحوُّل لأحد، ولا حركة عن معصية الله، إلا بمعونة الله، ولا قوة لأحد على إقامة طاعة الله والثبات عليها إلا بتوفيق الله تعالى).

---

(١) هذه الفقرة ملفقة من كلام الشارح على الفقرة التي بين أيدينا، وكلامه على الفقرة رقم (٩٨)، وأولها: (ولم يكلفهم الله تعالى إلا ما يطيقون. . .).

عدم التكليف بما لا يطاق:

ش: فقوله: لم يكلفهم الله تعالى إلا ما يطيقون، قال تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]. ﴿لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [الأنعام: ١٥٢، والأعراف: ٤٢، والمؤمنون: ٦٢]. وعن أبي الحسن الأشعري: أن تكليف ما لا يطاق جائزٌ عقلاً، ثم تردد أصحابُه أنه: هل ورد به الشرع أم لا؟ واحتج من قال بوروده بأمر أبي لهب بالإيمان، فإنه تعالى أخبر بأنه لا يؤمن، وأنه سيصلى ناراً ذاتَ لهب، فكان مأموراً بأن يؤمن بأنه لا يؤمن.. وهذا تكليف بالجمع بين الضدين، وهو محال. والجواب عن هذا بالمنع؛ فلا نسلم بأنه مامور بأن يؤمن بأنه لا يؤمن، والاستطاعة التي بها يقدر على الإيمان كانت حاصلةً، فهو غير عاجز عن تحصيل الإيمان، فما كلف إلا ما يطيقه كما تقدم في تفسير الاستطاعة. ولا يلزم قوله تعالى للملائكة: ﴿أَنۢبِـُٔونِى بِأَسْمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ [البقرة: ٣١]. مع عدم علمهم بذلك، ولا للمصورين يوم القيامة: «أحيوا ما خلقتم»[1] وأمثال ذلك؛ لأنه ليس بتكليف طلب فعل يثاب فاعله ويعاقب تاركه، بل هو خطاب تعجيز. وكذا لا يلزم دعاء المؤمنين في قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، لأن تحميل ما لا يطاق ليس تكليفاً، بل يجوز أن يحمله جبلاً لا يطيقه فيموت. وقال ابن الأنباري: أي لا تحملنا ما يثقل علينا أداؤه وإن كنا مطيقين له على تجشُّم وتحمل مكروه، قال: فخاطب العرب على حسب ما تعقل، فإن الرجل منهم يقول للرجل يبغضه: ما أطيق النظر إليك، وهو مطيق لذلك، لكنه يثقل عليه. ولا يجوز في الحكمة أن يكلفه بحمل جبل بحيث لو فعل يُثاب ولو امتنع يعاقَب، كما أخبر سبحانه عن نفسه أنه لا يكلف نفساً إلا وسعها.

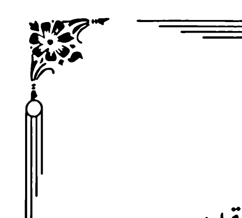
عدم القيام بأي عمل إلا بتوفيق الله:

وقوله: ولا يطيقون إلا ما كلفهم به.. إلى آخر كلامه، أي: ولا يطيقون إلا ما أقدرهم عليه. وهذه الطاقة هي التي من نحو التوفيق، لا التي من جهة الصحة والوسع والتمكن وسلامة الآلات، و«لا حول ولا قوة إلا بالله»، دليل

(١) أخرجه البخاري (٥٩٥١)، ومسلم (٢١٠٨)، والنسائي (٥٣٦١) من حديث ابن عمر.

على إثبات القَدر. وقد فسرها الشيخ بعدها. ولكن في كلام الشيخ إشكال: فإن التكليف لا يستعمل بمعنى الإقدار، وإنما يستعمل بمعنى الأمر والنهي، وهو قد قال: لا يكلفهم إلا ما يطيقون، ولا يطيقون إلا ما كلفهم. وظاهره أنه يرجع إلى معنى واحد، ولا يصح ذلك؛ لأنهم يطيقون فوق ما كلفهم به، لكنه سبحانه يريد بعباده اليسر والتخفيف، كما قال تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلۡيُسۡرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلۡعُسۡرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]. وقال تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمۡۚ﴾ [النساء: ٢٨]. وقال تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيۡكُمۡ فِي ٱلدِّينِ مِنۡ حَرَجٖۚ﴾ [الحج: ٧٨]. فلو زاد فيما كلفنا به لأطقناه، ولكنه تفضَّل علينا ورحمنا، وخفَّف عنا، ولم يجعل علينا في الدين من حرج. ففي العبارة قلق، فتأمله.





الفصل التاسع

النهي عن التعمق في القدر

القدر سر الله في خلقه:

(٨٥ ـ ٥٣) قوله: (وأصل القدر سرّ الله تعالى في خلقه، لم يطَّلِع على ذلك ملكٌ مقرَّب، ولا نبيٌّ مرسل، والتعمق والنظر في ذلك ذريعة الخذلان، وسُلم الحرمان، ودرجة الطغيان، فالحذر كل الحذر من ذلك نظراً وفكراً ووسوسة، فإن الله تعالى طوى علم القدر عن أنامه، ونهاهم عن مَرَامه، كما قال تعالى في كتابه: ﴿لَا يُسْئَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْئَلُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [الأنبياء: ٢٣]. فمن سأل: لم فعل؟ فقد ردَّ حكم الكتاب، ومن رد حكم الكتاب، كان من الكافرين).

ش: أصل القدر سرّ الله في خلقه، وهو كونه أوجد وأفنى، وأفقر وأغنى، وأمات وأحيا، وأضل وهدى. قال علي ﷺ: القدر سرّ الله فلا تكشفه.

وقوله: التعمق والنظر في ذلك ذريعة الخذلان.. إلى آخره. التعمق: هو المبالغة في طلب الشيء. والمعنى: أن المبالغة في طلب القدر والغوص في الكلام فيه ذريعة الخذلان. الذريعة: الوسيلة. والذريعة والدرجة والسلم متقارب المعنى، وكذلك الخذلان والحرمان والطغيان متقارب المعنى أيضاً. لكن الخذلان في مقابلة النصر. والحرمان في مقابلة الظفر والطغيان في مقابلة الاستقامة.

وقوله: فالحذر كل الحذر من ذلك نظراً وفكراً ووسوسة. عن أبي هريرة ﷺ، قال: جاء ناس من أصحاب النبي ﷺ إلى رسول الله ﷺ فسألوه: إنَّا نجد في أنفسنا ما يتعاظم أحدُنا أن يتكلم به؟ قال: «وقد

وجدتموه؟» قالوا: نعم، قال: «ذاك صريح الإيمان»[١] رواه مسلم، والإشارة بقوله: «ذاك صريح الإيمان» إلى تعاظمهم أن يتكلموا به.

وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، قال: خرج رسول الله ﷺ ذات يوم والناسُ يتكلمون في القدَر، قال: فكأنما تفقَّأ في وجهه حبّ الرّمان من الغضب، قال: فقال: «ما لكم تضربون كتاب الله بعضَه ببعض؟ بهذا هلك من كان قبلكم» قال: فما غبطتُ نفسي بمجلس فيه رسول الله لم أشهده، بما غبطتُ نفسي بذلك المجلس، أنّي لم أشهده[٢].

وقال تعالى: ﴿فَاسْتَمْتَعْتُم بِخَلَاقِكُمْ كَمَا اسْتَمْتَعَ الَّذِينَ مِن قَبْلِكُم بِخَلَاقِهِمْ وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾ [التوبة: ٦٩]، الخلاق: النصيب، قال تعالى: ﴿وَمَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ﴾ [البقرة: ٢٠٠]، أي: استمتعم بنصيبكم من الدنيا كما استمتع الذين من قبلكم بنصيبهم وخضتم كالذي خاضوا؛ أي: كالخوض الذي خاضوه، أو كالفوج أو الصنف أو الجيل الذي خاضوا. وجمع سبحانه بين الاستمتاع بالخلاق، وبين الخوض؛ لأن فساد الدين إما في العمل وإما في الاعتقاد، فالأول من جهة الشهوات، والثاني من جهة الشبهات.

لا يسأل عما يفعل:

وقوله: فمن سأل: لم فعل؟ فقد ردّ حكم الكتاب، ومن ردّ حكم الكتاب كان من الكافرين.

اعلم أن مبنى العبودية والإيمان بالله وكتبه ورسله على التسليم وعدم الأسئلة عن تفاصيل الحكمة في الأوامر والنواهي والشرائع. ولهذا لم يحكِ الله سبحانه عن أمة نبيّ صدقت بنبيها وآمنت بما جاء به، أنها سألته عن تفاصيل الحكمة فيما أمرها به ونهاها عنه وبلَّغها عن ربها، ولو فعلتْ ذلك لما كانت مؤمنة بنبيها، بل انقادت وسلمت وأذعنت، وما عرفتْ من الحكمة عرفته، وما

(١) مسلم (١٣٢)، وأبو داود (٥١١١)، وأحمد (٢/ ٣٩٧).

(٢) أخرجه ابن ماجه (٨٥)، وأحمد (٢/ ١٨١، ١٨٥) وسنده حسن، كما قال الشيخ الألباني في تخريج مشكاة المصابيح (١/ ٣٦)، والحديث أصله عند مسلم (٢٦٦٦).

خفي عنها لم تتوقف في انقيادها وتسليمها على معرفته، ولهذا كان سلف هذه الأمة، التي هي أكمل الأمم عقولاً ومعارف وعلوماً لا تسأل نبيها: لِمَ أمر الله بكذا؟ ولِمَ نهى عن كذا؟ ولِمَ قدَّر كذا؟ ولِمَ فعل كذا؟ لعلمهم أن ذلك مضادّ للإيمان والاستسلام، وأن قدَم الإسلام لا تثبت إلا على درجة التسليم.

الفرق بين من سأل مستفهماً، ومن سأل متعنتاً:

قال القرطبي ناقلاً عن ابن عبد البر[1]: فمن سأل مستفهماً راغباً في العلم ونفي الجهل عن نفسه، باحثاً عن معنى يجب الوقوف في الديانة عليه؛ فلا بأس به، فشفاء العي السؤال. ومن سأل متعنتاً غير متفقه ولا متعلم، فهو الذي لا يحل قليلُ سؤاله ولا كثيره.

ولا شك في تكفير من رد حكم الكتاب، ولكن من تأول حكم الكتاب لشبهة عرضت له، بُين له الصواب ليرجع إليه، والله ﷻ لا يُسأل عما يفعل، لكمال حكمته ورحمته وعدله، لا لمجرّد قهره وقدرته، كما يقول جهم وأتباعه.

علم القدر علم مفقود:

(٨٦ ـ ٥٤) قوله: (فهذا جملة ما يحتاج إليه من هو منوَّرٌ قلبه من أولياء الله تعالى، وهي درجة الراسخين في العلم؛ لأن العلم علمان: علم في الخلق موجود، وعلم في الخلق مفقود، فإنكار العلم الموجود كفر، وادعاء العلم المفقود كفر، ولا يثبت الإيمان إلا بقبول العلم الموجود، وترك طلب العلم المفقود).

ش: الإشارة بقوله: فهذا. إلى ما تقدم ذكره، مما يجب اعتقاده والعمل به، مما جاءت به الشريعة. وقوله: وهي درجة الراسخين في العلم؛

---

(١) هو حافظ المغرب أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري الأندلسي، الفقيه المالكي، صاحب التصانيف النافعة كالتمهيد والاستيعاب وغيرهما، ولي قضاء لشبونه وشنترين. قال أبو الوليد الباجي: التمهيد لصاحبنا أبي عمر لا أعلم في الكلام على فقه الحديث مثله أصلاً فكيف أحسن منه، توفي بشاطبة سنة (٤٦٣هـ). الأعلام (٨/ ٢٤٠)، تذكرة الحفاظ (٣/ ١١٢٨).

أي: علم ما جاء به الرسول جملة وتفصيلاً، نفياً وإثباتاً. ويعني بالعلم المفقود: علم القَدَر الذي طواه الله عن أنامه، ونهاهم عن مَرَامه. ويعني بالعلم الموجود: علمَ الشريعة، أصولها وفروعها، فمن أنكر شيئاً مما جاء به الرسول كان من الكافرين، ومن ادعى علم الغيب كان من الكافرين. قال تعالى: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ﴿٢٦﴾ إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ﴾ [الجن: ٢٦ ـ ٢٧]، ولا يلزم من خفاء حكمة الله علينا عدمُها، ولا من جهلنا انتفاءُ حكمته؛ لأن عدم العلم لا يكون علماً بالمعدوم.

خطورة البحث عن القدر:

(٨٧ ـ ٦٠) **قوله: (فويل لمن صار لله تعالى في القدر خصيماً، وأحضر للنظر فيه قلباً سقيماً لقد التمس بوهمه في فحص الغيب سرّاً كتيماً، وعاد بما قال فيه أفّاكاً أثيماً)**(١).

قوله: لقد التمس بوهمه في فحص الغيب سراً كتيماً. أي: طلب بوهمه في البحث عن الغيب سراً مكتوماً، إذ القدر سر الله في خلقه، فهو يروم ببحثه الاطلاع على الغيب، وقد قال تعالى: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ﴿٢٦﴾ إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ﴾ [الجن: ٢٦ ـ ٢٧]، إلى آخر السورة. وقوله: وعاد بما قال فيه، أي: في القدر، أفّاكاً: كذاباً، أثيماً: أي مأثوماً.

خاتمة في القدر

(٨٨ ـ ٥٩) **قوله: (وذلك من عقد الإيمان وأصول المعرفة والاعتراف بتوحيد الله تعالى وربوبيته، كما قال تعالى في كتابه: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا﴾ [الفرقان: ٢]. وقال تعالى: ﴿وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا﴾ [الأحزاب: ٣٨].**

ش: الإشارة إلى ما تقدم من الإيمان بالقدر وسبق علمه بالكائنات قبل خلقها. قال ﷺ في جواب السائل عن الإيمان: «أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، وتؤمن بالقدَر خيره وشرّه»(٢).

---

(١) انظر تعليقاً على هذه الفقرة من المتن (ص٢٧).

(٢) سبق تخريجه (ص١٤٢).

وقوله: والاعتراف بتوحيد الله وربوبيته؛ أي: لا يتم التوحيد والاعتراف بالربوبية إلا بالإيمان بصفاته تعالى، فإن من زعم خالقاً غير الله فقد أشرك، فكيف بمن يزعم أن كل أحد يخلق فعله؟! ولهذا كانت القدَريةُ مجوس هذه الأمة.

والقدر الذي لا ريب في دلالة الكتاب والسنة والإجماع عليه، وأن الذي جحدوه هم القدَرية المحضة بلا نزاع: هو ما قدّره الله من مقادير العباد. وعامة ما يوجد من كلام الصحابة والأئمة في ذم القدرية يُعنى به هؤلاء.



الباب السابع

متفرقات

وفيه خمسة فصول:

الفصل الأول: الاعتصام بالسنة والجماعة.

الفصل الثاني: الموقف من الصحابة.

الفصل الثالث: محبة أهل الإيمان وموالاتهم.

الفصل الرابع: ذم الكلام.

الفصل الخامس: وسطية الإسلام.

الفصل السادس: البراءة من الفرق الضالة.



الفصل الأول

الاعتصام بالسنة والجماعة

(٨٥ ـ ٨٩) قوله: (ونتّبع السنة والجماعة، ونجتنب الشذوذ والخلاف والفرقة).

ش: السنة: طريقة الرسول ﷺ، والجماعة: جماعة المسلمين، وهم الصحابة والتابعون لهم بإحسان إلى يوم الدين. فاتباعهم هدى، وخلافهم ضلال. قال الله تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا ﴿١١٥﴾﴾ [النساء: ١١٥]. وقال تعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٥٣﴾﴾ [الأنعام: ١٥٣]. وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُوا۟ دِينَهُمْ وَكَانُوا۟ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِى شَىْءٍ﴾ [الأنعام: ١٥٩].

وثبت في «السنن» الحديث الذي صححه الترمذي، عن العرباض بن سارية، قال: وعظنا رسول الله ﷺ موعظةً بليغةً، ذَرَفتْ منها العيون، ووَجِلتْ منها القلوب، فقال قائل: يا رسول الله، كأن هذه موعظةُ مُوَدِّع؟ فماذا تعهدُ إلينا؟ فقال: «أوصيكم بالسمع والطاعة، فإنه من يَعشْ منكم بعدي فسيرى اختلافاً كثيراً، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي، تمسكوا بها، وعضُّوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومُحدثات الأمور، فإن كل بدعة ضلالة»(١)، وقال ﷺ: «إن أهل الكتابين افترقوا في دينهم على ثنتين وسبعين ملة، وإن هذه الأمة ستفترق على ثلاث وسبعين ملة، يعني الأهواء، كلها في

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٦٠٧)، والترمذي (٢٦٧٦) وقال: حسن صحيح. وابن ماجه (٤٢)، والحاكم (١/ ٩٥) وصححه ووافقه الذهبي.

النار إلا واحدةً، وهي الجماعة»[١]، فبين ﷺ أن عامة المختلفين هالكون من الجانبين، إلا أهل السنة والجماعة. [وأن الاختلاف واقع لا محالة][٢].

وما أحسنَ قولَ عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، حيث قال: من كان منكم مستنّاً فليستن بمن قد مات، فإن الحي لا تؤمن عليه الفتنة، أولئك أصحاب محمد ﷺ، كانوا أفضل هذه الأمة، أبرَّها قلوباً، وأعمقها علماً وأقلَّها تكلفاً، قوم اختارهم الله لصحبة نبيه وإقامة دينه، فاعرفوا لهم فضلهم واتبعوهم في آثارهم وتمسكوا بما استطعتم من أخلاقهم ودينهم، فإنهم كانوا على الهدى المستقيم[٣].

خبر الواحد وحجيته

(٩٠ ـ ٧٣) قوله: (وجميع ما صح عن رسول الله ﷺ من الشرع والبيان كله حق).

ش: يشير الشيخ رحمه الله بذلك إلى الرد على الجهمية والمعطلة والمعتزلة والرافضة، القائلين بأن الأخبار قسمان: متواتر وآحاد، فالمتواتر ـ وإن كان

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٥٩٧)، وأحمد (٤/ ١٠٢)، والحاكم (١/ ١٢٨)، والدارمي (٢٤٢٣) من حديث معاوية، وقال الحاكم بعد ذكره لهذا الحديث ولحديث قبله عن أبي هريرة في نفس الباب: (هذه أسانيد تقام بها الحجة في تصحيح هذا الحديث). وقال الحافظ ابن حجر في تخريج الكشاف (ص٦٣): وإسناده حسن.

وفي الباب عن أبي هريرة عند أبي داود (٤٥٩٦)، والترمذي (٢٦٤٠)، وابن ماجه (٣٩٩١)، وأحمد (٢/ ٣٣٢)، والحاكم (١/ ١٢٨)، وعن أنس عند ابن ماجه (٣٩٩٣)، وأحمد (٣/ ١٢٠)، وعن عوف بن مالك عند ابن ماجه (٣٩٩٢)، وعن عبد الله بن عمرو عند الترمذي (٢٦٤١)، وقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٣/ ٣٤٥) عن حديث افتراق الأمة، الحديث صحيح مشهور في السنن والمسانيد.

(٢) ما بين المعقوفتين من كلام الشارح على الفقرة رقم (١١٧)، وهي قول الشيخ: (ونرى الجماعة حقاً وصواباً...).

(٣) أورده التبريزي في مشكاة المصابيح (١٩٣) وعزاه لرزين. وقال الشيخ الألباني في تعليقه على المشكاة: أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله... والهروي... من طريق قتادة عنه، فهو منقطع.

قطعيَّ السند ـ لكنه غير قطعي الدلالة، فإن الأدلة اللفظية لا تفيد اليقين! وبهذا قدحوا في دلالة القرآن على الصفات! قالوا: والآحاد لا تفيد العلم، ولا يُحتج بها من جهة طريقها، ولا من جهة متنها! فسدُّوا على القلوب معرفة الرب تعالى وأسمائه وصفاته وأفعاله من جهة الرسول، وأحالوا الناس على قضايا وهمية، ومقدمات خيالية، سموها قواطع عقلية، وبراهين يقينية!! وهي في التحقيق: ﴿كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ ٱلظَّمْـَٔانُ مَآءً حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَهُۥ لَمْ يَجِدْهُ شَيْـًٔا﴾ [النور: ٣٩].

طريق أهل السنة:

وطريق أهل السنة: أن لا يعدلوا عن النص الصحيح، ولا يعارضوه بمعقول، ولا قول فلان، كما أشار إليه الشيخ رحمه الله. وكما قال البخاري رحمه الله: سمعت الحميدي يقول: كنا عند الشافعي رحمه الله، فأتاه رجل فسأله عن مسألة، فقال: قضى فيها رسول الله ﷺ كذا وكذا، فقال رجل للشافعي: ما تقول أنت؟! فقال: سبحان الله! تراني في كنيسة! تراني في بيعة! ترى على وسطي زناراً؟! أقول لك: قضى رسول الله ﷺ، وأنت تقول: ما تقول أنت؟![1]. ونظائر ذلك في كلام السلف كثير. وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٣٦].

وخبر الواحد إذا تلقته الأمة بالقبول، عملاً به وتصديقاً له: يفيد العلم اليقيني عند جماهير الأمة، وهو أحد قسمي المتواتر. ولم يكن بين سلف الأمة في ذاك نزاع، كخبر عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «إنما الأعمال بالنيات»[2]، وهو نظير خبر الذي أتى مسجد قباء وأخبر أن القبلة تحولت إلى الكعبة، فاستداروا إليها[3].

وكان رسول الله ﷺ يرسل رسله آحاداً، ويرسل كتبه مع الآحاد، ولم

---

(١) عزاه المحقق (ص٥٠٠): لحلية الأولياء، وتاريخ ابن عساكر، ومناقب الشافعي، وتوالي التأسيس، ومفتاح الجنة.

(٢) أخرجه البخاري (١)، ومسلم (١٩٠٧)، وأبو داود (٢٢٠١)، والترمذي (١٦٤٧)، والنسائي (٧٥)، وابن ماجه (٤٢٢٧).

(٣) أخرجه البخاري (٤٠٣)، ومسلم (٥٢٦)، والنسائي (٧٤٥) من حديث ابن عمر.

يكن المرسَل إليهم يقولون لا نقبله لأنه خبر واحد! وقد قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ﴾ [التوبة: ٣٣]. فلا بد أن يحفظ الله حججه وبيناته على خلقه، لئلا تبطل حججه وبيناته.

ولهذا فضح الله من كَذَب على رسوله في حياته وبعد وفاته، وبيَّن حاله للناس. قال سفيان بن عيينة: ما ستر الله أحداً يكذب في الحديث. وقال عبد الله بن المبارك: لو هَمَّ رجل في السحَر أن يكذب في الحديث، لأصبح والناس يقولون: فلان كذاب. وخبر الواحد وإن كان يحتمل الصدق والكذب ولكن التفريق بين صحيح الأخبار وسقيمها لا يناله أحد إلا بعد أن يكون معظم أوقاته مشتغلاً بالحديث، والبحث عن سير الرواة، ليقف على أحوالهم وأقوالهم، ومن له عقل ومعرفة يعلم أن أهل الحديث لهم في العلم بأحوال نبيهم وسيرته وأخباره، ما ليس لغيرهم به شعور، فضلاً أن يكون معلوماً لهم أو مظنوناً. كما أن النحاة عندهم من أخبار سيبويه والخليل وأقوالهما ما ليس عند غيرهم، وعند الأطباء من كلام بقراط وجالينوس ما ليس عند غيرهم، وكل ذي صنعة هو أخبر بها من غيره، فلو سألت البقال عن أمر العطر، أو العطار عن البَز، ونحو ذلك!! لعد ذلك جهلاً كبيراً.

ويشير الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله: من الشرع والبيان. إلى أن ما صح عن النبي ﷺ نوعان: شرع ابتدائي، وبيان لما شرعه الله في كتابه العزيز، وجميع ذلك حق واجب الاتباع.

الجماعة حق والفرقة زيغ

(٩١ ـ ١١٧) قوله: (ونرى الجماعة حقّاً وصواباً، والفرقة زيغاً وعذاباً).

شٍ: قال الله تعالى: ﴿وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟﴾ [آل عمران: ١٠٣]. وقال تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ﴾ [هود: ١١٨ ـ ١١٩]. فجعل أهل الرحمة مستثنين من الاختلاف.

وفي الصحيحين عن النبي ﷺ: أنه قال لما نزل قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ﴾، قال: «أعوذ بوجهك» ﴿أَوْ مِن تَحْتِ

أَرْجُلِكُمْ﴾، قال: «أعوذ بوجهك» ﴿أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا وَيُذِيقَ بَعْضَكُم بَأْسَ بَعْضٍ﴾ [الأنعام: ٦٥]، قال: «هاتان أهون»[(١)]، فدل على أنه لا بد أن يلبسهم شيعاً ويذيق بعضهم بأس بعض، مع براءة الرسول ﷺ من هذه الحال، وهم فيها في جاهلية. ولهذا قال الزهري: وقعت الفتنة وأصحاب رسول الله ﷺ متوافرون، فأجمعوا على أن كل دم أو مال أو فرج أصيب بتأويل القرآن: فهو هدر، أنزلوهم منزلة الجاهلية[(٢)].

أدب الخلاف في الإسلام:

مسائل النزاع التي تنازع فيها الأئمة، في الأصول والفروع ـ إذا لم تردّ إلى الله والرسول ـ لم يتبين فيها الحق، بل يصير فيها المتنازعون على غير بيّنة من أمرهم، فإن رحمهم الله أقرَّ بعضهم بعضاً، ولم يبغ بعضهم على بعض، كما كان الصحابة في خلافة عمر وعثمان يتنازعون في بعض مسائل الاجتهاد، فيقر بعضهم بعضاً، ولا يَعتدي ولا يُعتدى عليه، وإن لم يرحموا وقع بينهم الاختلاف المذموم: فبغى بعضهم على بعض، إما بالقول، مثل تكفيره وتفسيقه، وإما بالفعل، مثل حبسه وضربه وقتله. والذين امتحنوا الناس بخلق القرآن كانوا من هؤلاء، ابتدعوا بدعةً، وكفَّروا من خالفهم فيها، واستحلوا منعَ حقه وعقوبته.

فالناس إذا خفي عليهم ما بعث الله به الرسول: إما عادلون وإما ظالمون، فالعادل فيهم: الذي يعمل بما وصل إليه من آثار الأنبياء، ولا يظلم غيره، والظالم: الذي يعتدي على غيره. وأكثرهم إنما يظلمون مع علمهم بأنهم يظلمون كما قال تعالى: ﴿وَمَا ٱخْتَلَفَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَـٰبَ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٩]. وإلا فلو سلكوا ما علموه من العدل، أقرّ بعضهم بعضاً، كالمقلدين لأئمة العلم، الذين يعرفون من أنفسهم

---

(١) أخرجه البخاري (٤٦٢٨)، والترمذي (٣٠٦٥)، وأحمد (٣/ ٣٠٩) من حديث جابر بن عبد الله، وقد وهم الشارح في عزوه للصحيحين فهو ليس في مسلم.

(٢) أخرجه بنحوه البيهقي (٨/ ١٧٥)، وعبد الرزاق في المصنف (١٨٥٨٤) وسنده إلى الزهري صحيح، غير أن الزهري لم يدرك الفتنة المشار إليها وهي وقعة صفين. انظر: الإرواء للشيخ الألباني (٨/ ١١٦).

أنهم عاجزون عن معرفة حكم الله ورسوله في تلك المسائل، فجعلوا أئمتهم نواباً عن الرسول، وقالوا: هذا غاية ما قدرنا عليه، فالعادل منهم لا يظلم الآخر، ولا يعتدي عليه بقول ولا فعل، مثل أن يدعي أن قول مقلّده هو الصحيح بلا حجة يبديها، ويذُم من خالفه. مع أنه معذور.

نوعا الاختلاف:

ثم إن أنواع الافتراق والاختلاف في الأصل قسمان:

اختلاف تنوع، واختلاف تضاد.

واختلاف التنوع على وجوه:

منه ما يكون كل واحد من القولين أو الفعلين حقّاً مشروعاً، كما في القراءات التي اختلف فيها الصحابة ﷺ، حتى زجرهم النبي ﷺ، وقال: «كلاكما محسن»[1]، ومثله اختلاف الأنواع في صفة الأذان، والإقامة، والاستفتاح، ومحل سجود السهو، ونحو ذلك، مما قد شُرع جميعه، وإن كان بعض أنواعه أرجحَ أو أفضلَ.

ومنه ما يكون كل من القولين هو في المعنى القولَ الآخر، لكن العبارتان مختلفتان، كما قد يختلف كثير من الناس في ألفاظ الحدود، وصوغ الأدلة، والتعبير عن المسميات، ونحو ذلك. ثم الجهل أو الظلم يَحملُ على حمد إحدى المقالتين وذَمِّ الأخرى والاعتداء على قائلها! ونحو ذلك. واختلاف التنوع، الذمُّ فيه واقع على من بغى على الآخر فيه. وقد دلَّ القرآن على حمد كل واحدة من الطائفتين في مثل ذلك، إذا لم يحصل بغي، كما في قوله تعالى: ﴿مَا قَطَعْتُم مِّن لِّينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَآئِمَةً عَلَىٰٓ أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [الحشر: ٥]. وقد كانوا اختلفوا في قطع الأشجار، فقطع قوم، وترك آخرون. وكما في قوله تعالى: ﴿وَدَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِى ٱلْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ ٱلْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَٰهِدِينَ ﴿٧٨﴾ فَفَهَّمْنَٰهَا سُلَيْمَٰنَ ۚ وَكُلًّا ءَاتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ [الأنبياء: ٧٨ ـ ٧٩]، فخص سليمان بالفهم وأثنى عليهما بالحكم والعلم. وكما في إقرار النبي ﷺ يوم بني قريظة لمن

---

(١) سبق تخريجه (ص١٨٤).

صلى العصر في وقتها ولمن أخَّرها إلى أن وصل إلى بني قريظة(١).

وأما اختلاف التضادّ، فهو القولان المتنافيان، إما في الأصول، وإمّا في الفروع، عند الجمهور الذين يقولون: المصيب واحد. والخطبُ في هذا أشد؛ لأن القولين يتنافيان، لكن نجد كثيراً من هؤلاء قد يكون القول الباطل الذي مع منازعه فيه حقّ ما، أو معه دليل يقتضي حقّاً ما، فيردّ الحق مع الباطل، حتى يبقى هذا مبطلاً في البعض، كما كان الأول مبطلاً في الأصل، وهذا يجري كثيراً لأهل السنة.

وأما أهل البدعة، فالأمر فيهم ظاهر. ومن جعل الله له هدايةً ونوراً رأى من هذا ما يبين له منفعة ما جاء في الكتاب والسنة من النهي عن هذا وأشباهه.

والاختلاف الثاني(٢)، هو ما حُمد فيه إحدى الطائفتين، وذُمَّت الأخرى، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلَ ٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ وَلَٰكِنِ ٱخْتَلَفُوا۟ فَمِنْهُم مَّنْ ءَامَنَ وَمِنْهُم مَّن كَفَرَ﴾ [البقرة: ٢٥٣]. وقوله تعالى: ﴿هَٰذَانِ خَصْمَانِ ٱخْتَصَمُوا۟ فِى رَبِّهِمْ ۖ فَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ قُطِّعَتْ لَهُمْ ثِيَابٌ مِّن نَّارٍ﴾ الآيات [الحج: ١٩].

وأكثر الاختلاف الذي يؤول إلى الأهواء بين الأمة من القسم الأول وكذلك إلى سفك الدماء واستباحة الأموال والعداوة والبغضاء؛ لأن إحدى الطائفتين لا تعترف للأخرى بما معها من الحق، ولا تنصفها، بل تزيد على ما مع نفسها من الحق زيادات من الباطل، والأخرى كذلك.

الاختلاف في الكتاب على نوعين:

ثم الاختلاف في الكتاب، من الذين يُقِرُّون به، على نوعين: أحدهما: اختلاف في تنزيله، والثاني: اختلاف في تأويله. وكلاهما فيه إيمان ببعض دون بعض:

فالأول: كاختلافهم في تكلم الله بالقرآن وتنزيله، فطائفة قالت: هذا

---

(١) أخرجه البخاري (٩٤٦)، ومسلم (١٧٧٠) من حديث ابن عمر.

(٢) أي: اختلاف التضاد.

الكلام حصل بقدرته ومشيئته لكنه مخلوق في غيره لم يقم به، وطائفة قالت: بل هو صفة له قائم بذاته ليس بمخلوق، لكنه لا يتكلم بمشيئته وقدرته. وكلٌّ من الطائفتين جمعت في كلامها بين حق وباطل، فآمنت ببعض الحق، وكذّبت بما تقوله الأخرى من الحق، وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك.

وأما الاختلاف في تأويله، الذي يتضمن الإيمان ببعضه دون بعض، فكثير، كما في حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، قال: خرج رسول الله ﷺ على أصحابه ذات يوم وهم يختصمون في القدر، هذا ينزع بآية وهذا ينزع بآية، فكأنما فقئ في وجهه حبُّ الرمان، فقال: «أبهذا أمِرتم؟ أم بهذا وكلتم؟ أن تضربوا كتاب الله بعضه ببعض؟ انظروا ما أمرتم به فاتَّبعوه، وما نهيتم عنه فانتهوا»(١).

وجميع أهل البدع مختلفون في تأويله، مؤمنون ببعضه دون بعض، يقرون بما يوافق رأيهم من الآيات، وما يخالفه: إما أن يتأولوه تأويلاً يحرّفون فيه الكلم عن مواضعه، وإما أن يقولوا: هذا متشابه لا يعلم أحد معناه، فيجحدون ما أنزله الله من معانيه! وهو في معنى الكفر بذلك؛ لأن الإيمان باللفظ بلا معنى هو من جنس إيمان أهل الكتاب، كما قال تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِيَّ﴾ [البقرة: ٧٨]، أي: إلا تلاوةً من غير فهم معناه. وليس هذا كالمؤمن الذي فهم ما فهم من القرآن فعمل به، واشتبه عليه بعضه فوكل علمه إلى الله، كما أمره النبي ﷺ بقوله: «فما عرفتم منه فاعملوا به، وما جهلتم منه فردوه إلى عالمه»(٢).

طاعة ولاة الأمر في غير معصية

(٩٢ ـ ٨٤) قوله: (ولا نرى الخروج على أئمتنا وولاة أمورنا، وإن جاروا، ولا ندعو عليهم، ولا ننزع يداً من طاعتهم، ونرى طاعتهم من طاعة الله ﷻ فريضة، ما لم يأمروا بمعصية، وندعو لهم بالصلاح والمعافاة)(٣).

(١) سبق تخريجه (ص٣٢١).

(٢) هو رواية للحديث السابق عند أحمد (٢/ ١٨١).

(٣) مما لا يخفى أن هذا القول إنما هو في الحاكم المسلم الذي يقع منه الظلم والجور، =

شرح: قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النساء: ٥٩]. وفي «الصحيح» عن النبي ﷺ، أنه قال: «من أطاعني فقد أطاع الله، ومن عصاني فقد عصى الله، ومن يطع الأمير فقد أطاعني، ومن يعص الأمير فقد عصاني»[١].

وفي «الصحيحين» أيضاً: «على المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحبّ وكره، إلا أن يؤمر بمعصية، فإن أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة»[٢].

وعن عوف بن مالك رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ، قال: «خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم، وتصلُّون عليهم ويصلون عليكم، وشرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم، وتلعنونهم ويلعنونكم»، فقلنا: يا رسول الله، أفلا ننابذهم بالسيف عند ذلك؟ قال: «لا ما أقاموا فيكم الصلاة ألَا مَن ولي عليه والٍ، فرآه يأتي شيئاً من معصية الله، فليكره ما يأتي من معصية الله، ولا ينزعنّ يداً من طاعته»[٣].

فقد دلّ الكتاب والسنة على وجوب طاعة أولي الأمر، ما لم يأمروا بمعصية، فتأمل قوله تعالى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النساء: ٥٩]. كيف قال: ﴿وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ ولم يقل: وأطيعوا أولي الأمر منكم؟ لأن أولي الأمر لا يُفردون بالطاعة، بل يُطاعون فيما هو طاعة لله ورسوله. وأعاد الفعل مع الرسول لأن من يطع الرسول فقد أطاع الله، فإن الرسول لا يأمر بغير طاعة الله، بل هو معصوم في ذلك، وأما وَليّ الأمر فقد يأمر بغير طاعة الله، فلا يُطاع إلا فيما هو طاعةٌ لله ورسوله. وأما لزوم طاعتهم وإن جارُوا، فلأنه يترتب على الخروج عن طاعتهم من المفاسد أضعاف ما يحصل

= لكن لا شريعة له إلا ما جاء به محمد ﷺ، أما إذا كفر الحاكم فإنه يخرج عليه. انظر في ذلك: فتح الباري (١٣/ ١٢٤)، وشرح مسلم للنووي (١٢/ ٢٢٩).

(١) أخرجه البخاري (٢٩٥٧)، ومسلم (١٨٣٥)، والنسائي (٤١٩٣)، وابن ماجه (٣، ٢٨٥٩) من حديث أبي هريرة.

(٢) أخرجه البخاري (٢٩٥٥)، ومسلم (١٨٣٩)، وأبو داود (٢٦٢٦)، والترمذي (١٧٠٧)، والنسائي (٤٢٠٦)، وابن ماجه (٢٨٦٤) من حديث ابن عمر.

(٣) أخرجه مسلم (١٨٥٥)، وأحمد (٦/ ٢٤).

من جورهم، بل في الصبر على جورهم تكفيرُ السيئات ومضاعفة الأجور، فإن الله تعالى ما سلّطهم علينا إلا لفساد أعمالنا، والجزاء من جنس العمل، فعلينا الاجتهادُ في الاستغفار والتوبة وإصلاح العمل. قال تعالى: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُواْ عَن كَثِيرٍ ۝٣٠﴾ [الشورى: ٣٠]. وقال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُوَلِّي بَعْضَ ٱلظَّٰلِمِينَ بَعْضًۢا بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ ۝١٢٩﴾ [الأنعام: ١٢٩]. فإذا أراد الرعية أن يتخلّصوا من ظلم الأمير الظالم، فليتركوا الظلم.

لا نرى السيف إلا على من وجب عليه السيف:

(٩٣ ـ ٨٣) قوله: (ولا نرى السيف على أحد من أمة محمد ﷺ إلا من وجب عليه السيف).

ش: في «الصحيح» عن النبي ﷺ، أنه قال: «لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله، إلا بإحدى ثلاث: الثيّب الزاني، والنفس بالنفس، والتارك لدينه المفارق للجماعة»[(١)].

الصلاة خلف كل بر وفاجر

(٩٤ ـ ٨٠) قوله: (ونرى الصلاة خلف كل برٍّ وفاجر من أهل القبلة، وعلى من مات منهم).

في «صحيح البخاري»: أن عبد الله بن عمر رضي الله عنه كان يصلي خلف الحجّاج بن يوسف الثقفي[(٢)]، وكان الحجاج فاسقاً ظالماً. وفي «صحيحه»

---

(١) أخرجه البخاري (٦٨٧٨)، ومسلم (١٦٧٦)، وأبو داود (٤٣٥٢)، والترمذي (١٤٠٢)، والنسائي (٤٠١٦)، وابن ماجه (٢٥٣٤) من حديث ابن مسعود.
وأخرجه مسلم (١٦٧٦)، وأبو داود (٤٣٥٣)، والنسائي (٤٠١٧) من حديث عائشة.
وأخرجه أبو داود (٤٥٠٢)، والترمذي (٢١٥٨)، والنسائي (٤٠١٩)، وابن ماجه (٢٥٣٣) من حديث عثمان رضي الله عنه.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٢/ ٣٧٨) عن عمير بن هانئ قال: (شهدت ابن عمر والحجاج محاصر ابن الزبير، فكان ربما حضر الصلاة مع هؤلاء، وربما حضر الصلاة مع هؤلاء). وأخرجه البيهقي (٣/ ١٢٢) بأتم منه، وهو حديث صحيح كما ذكر الشيخ الألباني في إرواء الغليل (٢/ ٣٠٣)، وقد نبّه إلى أنه لم يجده في البخاري، وكذا نبّه المحقق (ص٥٣٠)، فلعلّه وهم من الشارح رحمه الله.

أيضاً، أن النبي ﷺ قال: «يُصلون لكم، فإن أصابوا فلكم ولهم، وإن أخطأوا فلكم وعليهم»[١].

اعلم، رحمك الله وإيانا، أنه يجوز للرجل أن يصلي خلف من لم يعلم منه بدعةً ولا فسقاً، باتفاق الأئمة، وليس من شرط الائتمام أن يعلم المأموم اعتقاد إمامه، ولا أن يمتحنه، فيقول: ماذا تعتقد؟! بل يصلي خلف المستور الحال، ولو صلى خلف مبتدع يدعو إلى بدعته، أو فاسق ظاهر الفسق، وهو الإمام الراتب الذي لا يمكنه الصلاة إلا خلفه، كإمام الجمعة والعيدين، والإمام في صلاة الحج بعرفة ونحو ذلك: فإن المأموم يصلي خلفه، عند عامة السلف والخلف. ومن ترك الجمعة والجماعة خلف الإمام الفاجر، فهو مبتدع عند أكثر العلماء. والصحيح أنه يصليها ولا يعيدها، فإن الصحابة ﷺ كانوا يصلون الجمعة والجماعة خلف الأئمة الفُجّار ولا يعيدون.

ترك الصلاة خلف الفاسق والمبتدع زجراً له عن فسقه وبدعته:

والفاسق والمبتدع صلاتُه في نفسها صحيحة، فإذا صلى المأموم خلفه لم تبطل صلاته، لكن إنما كُره من كَره الصلاة خلفه؛ لأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب. ومن ذلك: أن من أظهر بدعة وفجوراً لا يُرتب إماماً للمسلمين، فإنه يستحق التعزير حتى يتوب، فإذا أمكن هجره حتى يتوب كان حسناً، وإذا كان بعض الناس إذا ترك الصلاة خلفه وصلى خلف غيره أثّر ذلك في إنكار المنكر حتى يتوب أو يُعزل أو ينتهي الناس عن مثل ذنبه، فمثل هذا إذا ترك الصلاة خلفه كان في ذلك مصلحة شرعية، ولم تفت المأموم جمعة ولا جماعة.

وأما إذا كان ترك الصلاة خلفه يُفوّت المأمومَ الجمعةَ والجماعةَ، فهنا لا يَترك الصلاة خلفه إلا مبتدعٌ مخالفٌ للصحابة ﷺ. وكذلك إذا كان الإمام قد رتبه ولاةُ الأمور، ليس في ترك الصلاة خلفه مصلحة شرعية، فهنا لا يَترك الصلاةَ خلفه، فإذا أمكن الإنسان أن لا يقدم مظهراً للمنكر في الإمامة، وجب

---

(١) أخرجه البخاري (٦٩٤)، وأحمد (٢/ ٣٥٥) من حديث أبي هريرة.

عليه ذلك، لكن إذا ولاه غيره، ولم يمكنه صرفه عن الإمامة، أو كان لا يتمكن من صرفه عن الإمامة إلا بشرٍّ أعظم ضرراً من ضرر ما أظهر من المنكر؛ فلا يجوز دفع الفساد القليل بالفساد الكثير، ولا دفع أخف الضررين بحصول أعظمهما؛ فإن الشرائع جاءت بتحصيل المصالح وتكميلها، وتعطيل المفاسد وتقليلها، بحسب الإمكان. فتفويتُ الجمع والجماعات أعظمُ فساداً من الاقتداء فيهما بالإمام الفاجر، لا سيما إذا كان التخلف عنها لا يدفع فجوراً، فيبقى تعطيل المصلحة الشرعية بدون دفع تلك المفسدة.

طاعة ولي الأمر في مواطن الاجتهاد:

وقد دلت نصوص الكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة أن وليّ الأمر، وإمام الصلاة، والحاكم، وأميرَ الحرب، وعامل الصدقة: يُطاع في مواضع الاجتهاد، وليس عليه أن يطيع أتباعه في موارد الاجتهاد، بل عليهم طاعته في ذلك، وترك رأيهم لرأيه، فإن مصلحة الجماعة والائتلاف، ومفسدةَ الفرقة والاختلاف، أعظمُ من أمر المسائل الجزئية، ولهذا لم يَجزْ للحكام أن ينقض بعضهم حكم بعض. والصواب المقطوع به صحةُ صلاة بعض هؤلاء خلف بعض، ويروى عن أبي يوسف: أنه لما حجَّ مع هارون الرشيد، فاحتجم الخليفة، وأفتاه مالك بأنه لا يتوضأ، وصلى بالناس، فقيل لأبي يوسف: أصليت خلفه؟ قال: سبحان الله! أميرُ المؤمنين. يريد بذلك أن ترك الصلاة خلف ولاة الأمور من فعل أهل البدع. وحديث أبي هريرة، الذي رواه البخاري، أن رسول الله ﷺ قال: «يُصَلون لكم، فإن أصابوا فلكم ولهم، وإن أخطأوا فلكم وعليهم»[1]؛ نص صحيح صريح في أن الإمام إذا أخطأ فخطؤه عليه، لا على المأموم. والمجتهد غايتُه أنه أخطأ بترك واجب اعتقد أنه ليس واجباً، أو فعل محظوراً اعتقد أنه ليس محظوراً.

الصلاة على من مات من المؤمنين:

وقوله: وعلى من مات منهم، أي ونرى الصلاة على من مات من

---

(١) سبق تخريجه (ص٣٣٧).

الأبرار والفجار، وإن كان يُستثنى من هذا العموم البُغاةُ وقطَّاع الطريق، وكذا قاتلُ نفسه، خلافاً لأبي يوسف، لا الشهيد، خلافاً لمالك والشافعي رحمهما الله، على ما عرف في موضعه. لكن الشيخ إنما ساق هذا لبيان أنّا لا نترك الصلاة على من مات من أهل البدع والفجور، لا للعموم الكلي، ولكن المظهرون للإسلام قسمان: إما مؤمن، وإما منافق، فمن عُلم نفاقه لم تجز الصلاة عليه والاستغفار له، ومن لم يعلم ذلك منه صُلي عليه. فإذا عَلم شخصٌ نفاقَ شخصٍ لم يُصلِّ هو عليه، وصلى عليه من لم يعلم نفاقه، وقد نهى الله سبحانه رسوله ﷺ عن الصلاة على المنافقين، وأخبر أنه لا يغفر لهم باستغفاره، وعلَّل ذلك بكفرهم بالله ورسوله، فمن كان مؤمناً بالله ورسوله لم يُنهَ عن الصلاة عليه، ولو كان له من الذنوب الاعتقادية البدعية أو العملية أو الفجورية ما له، بل قد أمره الله تعالى بالاستغفار للمؤمنين، فقال تعالى: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا اللَّهُ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ [محمد: ١٩].

الحج والجهاد ماضيان إلى قيام الساعة

(٩٥ ـ ٨٩) قوله: (والحج والجهاد[1] ماضيان مع أولي الأمر من

---

(١) اعلم أن مفهوم الجهاد قد تعرض في زماننا هذا إلى قدر كبير من التزييف والتشويه، فمن قائل: إن المقصود بالجهاد في الإسلام هو جهاد النفس والهوى فقط، أو إنه جهاد الفقر والجهل والمرض، ومن قائل: إن القتال في الإسلام إنما هو للدفاع فقط وإن الإسلام لا يعرف الحرب إلا رداً لاعتداء وقع عليه، والحق أن الجهاد في الإسلام يشمل جهاد الشيطان والنفس والدنيا، ولكن أعلاه قتال أعداء الله بالسيف والسنان وهو ذروة سنام الإسلام، وهو الذي يقصد عند إطلاق كلمة جهاد، وجهاد الدفع فرض عين كأن يداهم العدو بلداً من بلاد المسلمين، ففرض عين على أهلها أن يقوموا لرد المعتدين؛ فإن لم يقدروا، وجب الجهاد على من جاورهم، وهكذا.

وأما الجهاد الهجومي بمعنى أن يحارب المسلمون الكافرين من أجل نشر دين الله، وإخضاع الناس لحكم الله، فهو فرض كفاية، وهو الذي انتهى إليه أمر الجهاد، فإن فرضية الجهاد مرت بمراحل لخصها ابن القيم في زاد المعاد (٢/٥٨) فقال: (وكان محرماً، ثم مأذوناً به، ثم مأموراً به لمن بدأهم بالقتال، ثم مأموراً به لجميع المشركين).اهـ. وهذه المرحلة الأخيرة هي التي دلت عليها آية السيف ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَاحْصُرُوهُمْ وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ﴾. وكذا قوله تعالى: =

المسلمين، برّهم وفاجرهم إلى قيام الساعة، لا يبطلهما شيء، ولا ينقضهما).

شـ: يشير الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ إلى الرد على الرافضة، حيث قالوا: لا جهاد في سبيل الله حتى يخرج الرضا من آل محمد، وينادي مناد من السماء: اتبعوه!! وبطلان هذا القول أظهر من أن يُستدل عليه بدليل. وهم شرطوا في الإمام أن يكون معصوماً، اشتراطاً بغير دليل! والرافضة أخسر الناس صفقةً في هذه المسألة؛ لأنهم جعلوا الإمام المعصوم هو الإمام المعدوم، الذي لم ينفعهم في دين ولا دنيا!! فإنهم يدعون أنه الإمام المنتظر، محمد بن الحسن العسكري، الذي دخل السرْداب في زعمهم، سنة ستين ومائتين، أو قريباً من

= ﴿وَقَٰتِلُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ كَآفَّةً كَمَا يُقَٰتِلُونَكُمْ كَآفَّةً﴾ ولذا قال الشوكاني في السيل الجرار (٥/ ٥١٩): (أما غزو الكفار ومناجزة أهل الكتاب وحملهم على الإسلام أو تسليم الجزية أو القتل فهو معلوم من الضرورة الدينية... وما ورد في موادعتهم أو تركهم إذا تركوا المقاتلة فذلك منسوخ بإجماع المسلمين).اهـ. ومن المؤسف أنه حتى جهاد الدفع قد صار ممنوعاً عند البعض، وصارت قضية عصر الاستضعاف مشجباً يعلق عليه البعض تقصير المسلمين وقعودهم؛ فكلما قام فريق من أهل الحق يجاهدون طائفة من أهل الضلال الذين دلت النصوص على قتالهم قام من يؤثم أهل الحق بدعوى أننا في عصر استضعاف أشبه بالعصر المكي، ولا يصح الجهاد في عصر الاستضعاف، وهذا من أبطل الباطل فإن دين الله قد تمّ ونعمته قد كملت، ونحن مطالبون بآخر أمر النبي ﷺ الذي أوضحناه آنفاً، والمرحلة المكية قد انتهت، ولا عودة إليها، وغاية ما في الأمر أن المستضعف غير القادر على الجهاد لا يجب عليه الجهاد، ولكن ليس له أن ينهى غيره ممن وجد في نفسه قدرة على الجهاد فجاهد، وأيضاً فإن القدرة شرط في الوجوب لا الصحة فغير القادر لا يجب عليه، ولكنه إن تكلف الجهاد فجاهد فلا شيء عليه، بل هو مأجور إن شاء الله كما في قصة عاصم بن ثابت لما أرسله الرسول ﷺ على رأس نفر من أصحابه فخرج عليهم قرابة مائة رام... الحديث أخرجه البخاري (٣٠٤٥)، وأبو داود (٢٦٦٠) من حديث أبي هريرة، وفيه: (فقال عاصم أما أنا فلا أنزل في ذمة كافر... فقاتلوهم حتى قتلوا عاصماً في سبعة نفر بالنبل...). قال الشوكاني في نيل الأوطار (٧/ ٢٥٥) تعليقاً على هذا الحديث: (دلّ الحديث على أنه يجوز لمن لا طاقة له بعدوه أن يمتنع من الأسر وأن يستأسر). ويقول ابن قدامة في المغني (١٠/ ٥٤٤): (وإن غلب على ظنهم الهلاك في الإقامة والنجاة في الانصراف فالأولى لهم الانصراف، وإن ثبتوا جاز لأن لهم غرضاً في الشهادة...).

ذلك بسامَرًّا! وقد يقيمون هناك دابةً، إما بغلة وإما فرساً، ليركبها إذا خرج! ويقيمون هناك في أوقات عَينُوا فيها من ينادي عليه بالخروج. يا مولانا، اخرج! يا مولانا اخرج! ويشهرون السلاح، ولا أحد هناك يقاتلهم! إلى غير ذلك من الأمور التي يضحك عليهم فيها العقلاء!!.

وقوله: مع أولي الأمر برّهم وفاجرهم؛ لأن الحج والجهاد فرضان يتعلقان بالسفر، فلا بد من سائس يسوس الناس فيهما، ويقاوِمُ العدو، وهذا المعنى كما يحصل بالإمام البَرّ يحصل بالإمام الفاجر[١].

المسح على الخفين[٢]

(٩٦ ـ ٨٨) قوله: (ونرى المسح على الخفين، في السفر والحضر، كما جاء في الأثر).

ش: تواترت السنة عن رسول الله ﷺ بالمسح على الخفين، وبغسل الرجلين، والرافضةُ تخالف هذه السنة المتواترة، فيقال لهم: الذين نقلوا عن النبي ﷺ الوضوء قولاً وفعلاً، والذين تعلموا الوضوء منه وتوضؤوا على عهده وهو يراهم ويقرهم، ونقلوه إلى مَن بعدَهم: أكثر عدداً من الذين نقلوا لفظ هذه الآية[٣]. فإن جميع المسلمين كانوا يتوضؤون على عهده، ولم يتعلموا

---

(١) بل ويحصل بغير إمام للمسلمين فإن النصوص الشرعية قد أمرت بالجهاد، ولم تشترط له أن يكون هناك إمام ممكن خلافاً لمن زعم ذلك من المعاصرين، وفي هذه الحالة فإن على الطائفة المجاهدة أن تختار لها أميراً صالحاً تقاتل من ورائه. قال ابن قدامة في المغني (١٠/٣٦٩): (فإن عدم الإمام لم يؤخر الجهاد لأن مصلحته تفوت بتأخيره، وإن حصلت غنيمة قسمها أهلها على موجب الشرع).اهـ. وانظر أيضاً: مجموع فتاوى شيخ الإسلام (١٨/١٥٨)، وغياث الأمم للجويني (ص٣٨٦).

(٢) لما كان إنكار المسح على الخفين مما اشتهر به الرافضة حتى صار شعاراً لهم ناسب أن ينبّه عليه الطحاوي في عقيدته مع أنه من أمور الأحكام لا من أمور العقائد.

(٣) أي قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ . . .﴾ [المائدة: ٦]، والرافضة يستدلون بهذه الآية على أن الفرض في الرجلين هو المسح لا الغسل، ويقولون: إن قوله: ﴿أَرْجُلَكُمْ﴾ معطوف على قوله: ﴿بِرُءُوسِكُمْ﴾ فيكون فرضهما المسح ثم أنكروا المسح على الخفين؛ لأن المسح عندهم على القدمين. . . ويأتي في كلام الشارح الرد على فهمهم للآية.

الوضوء إلا منه، ونقلوا عنه ذِكر غسل الرجلين في ما شاء الله من الحديث، حتى نقلوا عنه من غير وجه، في كتب الصحيح وغيرها، أنه قال: «ويل للأعقاب وبطون الأقدام من النار»(١).

وإذا قالوا: لفظ الآية ثبت بالتواتر الذي لا يمكن فيه الكذب ولا الخطأ، فثبوت التواتر في نقل الوضوء عنه أولى وأكمل.

لفظ الآية لا يخالف السنة المتواترة(٢):

ولفظ الآية لا يخالف ما تواتر من السنة؛ فإن المسح كما يطلق ويراد به الإصابة كذلك يطلق ويراد به الإسالة، كما تقول العرب: تَمسَّحتُ للصلاة، وفي الآية ما يدل على أنه لم يرد بمسح الرجلين المسح الذي هو قسيم الغَسل، بل المسحَ الذي الغَسلُ قسمٌ منه، فإنه قال: ﴿إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: ٦]، ولم يقل: إلى الكعاب، كما قال: ﴿إِلَى ٱلْمَرَافِقِ﴾، فدل على أنه ليس في كل رجْل كعب واحد، كما في كل يد مرفقٌ واحد، بل في كل رجْل كعبان، فيكون تعالى قد أمر بالمسح إلى العظمين الناتئين، وهذا هو الغَسل، فإن من

---

(١) أخرجه أحمد (٤/ ١٩١)، والبيهقي (١/ ٧٠) من حديث عبد الله بن الحارث بن جزء الزبيدي، وأورده الهيثمي في المجمع (١/ ٢٤٠) وعزاه لأحمد والطبراني، ثم قال: ورجال أحمد والطبراني ثقات.

وأخرجه دون قوله: (وبطون الأقدام): البخاري (٦٠)، ومسلم (٢٤١)، وأبو داود (٩٧)، والنسائي (١١١) من حديث عبد الله بن عمرو، وفي الباب عن عائشة وأبي هريرة وابن عمر وجابر بن عبد الله.

(٢) حاصل ما أجيب به على استدلال الرافضة: أن في الآية قراءتين مشهورتين النصب والجر، فأما على قراءة النصب، فالآية نص في وجوب الغسل لأن ﴿أَرْجُلَكُمْ﴾ تكون معطوفة على قوله: ﴿وُجُوهَكُمْ﴾ فيكون التقدير: «واغسلوا أرجلكم» وإنما فصلت الآية بين الغسلين بمسح الرأس مراعاة للترتيب. أما ما قيل من أن النصب إنما جاء لأن العطف على المحل، فكأنه قال: وامسحوا رؤوسكم وأرجلكم فقد ردّه الشارح باختلاف المعنى كما ترى.

وأما على قراءة الجر فالتوجيه حينئذ أن يفسّر المسح بالغسل جمعاً بين الآية والسنّة المتواترة كما ذكره الشارح ﷺ. أو أن يقال: إنها جرت على الجوار كما قيل: (جحر ضبٍّ خربٍ) فكسرت كلمة (خرب) مع أن حقها الرفع لأنها صفة لجحر لكنها لما جاورت مكسوراً كسرت. والله أعلم.

يمسح المسح الخاص يجعل المسحَ لظهور القدمين، وجعْلُ الكعبين في الآية غايةً يردُّ قولهم.

وفي الآية قراءتان مشهورتان: النصب والخفض.

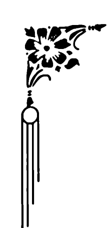
وقراءة النصب نص في وجوب الغَسل؛ لأن العطف على المحل إنما يكون إذا كان المعنى واحداً، كقوله:

فلسنا بالجبال ولا الحديدا[1]

وليس معنى: مسحت برأسي ورجلي هو معنى: مسحت رأسي ورجلي، بل ذكر الباء يفيد معنى زائداً على مجرد المسح، وهو إلصاق شيء من الماء بالرأس، فتعين العطف على قوله: ﴿وَأَيْدِيَكُمْ﴾ فالسنة المتواترة تقضي على ما يفهمه بعض الناس من ظاهر القرآن.



(١) عجز بيت لعقيبة بن هبيرة الأسدي، وصدره:
معاوي إننا بشر فأسجح
وانظر كلام المحقق على هذا البيت (ص٥٥٣).



الفصل الثاني

الموقف من الصحابة

حب الصحابة دين وإيمان

(٩٧ ـ ١٠٤) وقوله: (ونحب أصحاب رسول الله ﷺ، ولا نفرط في حب أحد منهم، ولا نتبرأ من أحد منهم، ونبغض من يبغضهم، وبغير الخير يذكرهم، ولا نذكرهم إلا بخير، وحبهم دين وإيمان وإحسان، وبغضهم كفر ونفاق وطغيان).

ش: يشير الشيخ رحمه الله إلى الرد على الروافض والنواصب[1]. وقد أثنى الله تعالى على الصحابة هو ورسوله، ورضي عنهم، ووعدهم الحسنى، كما قال تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ۝١٠٠﴾ [التوبة: ١٠٠]. وقال تعالى: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنْصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ ۝٨ وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ۝٩ وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ

---

(١) أهل السنّة في باب الصحابة وسط بين الروافض والنواصب. فأما الرافضة فإنهم يسبون الصحابة ويلعنونهم إلا قليلاً منهم، ويغلون في حب علي رضي الله عنه، وأهل بيته. وأما النواصب فهم الذين ينصبون العداوة لأهل البيت ويكفّرونهم ويطعنون فيهم. انظر: العقيدة الواسطية لشيخ الإسلام ابن تيمية بشرح الدكتور صالح الفوزان (ص٢٠٢).

رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٠﴾﴾ [الحشر: ٨ ـ ١٠]. وهذه الآيات تتضمن الثناء على المهاجرين والأنصار، وعلى الذين جاؤوا من بعدهم، يستغفرون لهم، ويسألون الله أن لا يجعل في قلوبهم غلاً لهم، وتتضمن أن هؤلاء هم المستحقون للفيء. فمن كان في قلبه غلّ للذين آمنوا ولم يستغفر لهم لا يستحق في الفيء نصيباً، بنص القرآن، وفي «الصحيحين» عن أبي سعيد الخدري ﷺ، قال: كان بين خالد بن الوليد وبين عبد الرحمن بن عوف شيء، فسبه خالد، فقال رسول الله ﷺ: «لا تسبوا أحداً من أصحابي، فإن أحدكم لو أنفق مثل أُحُد ذهباً، ما أدرك مُدّ أحدهم ولا نَصيفه»[1]، انفرد مسلم بذكر سب خالد لعبد الرحمن دون البخاري. فالنبي ﷺ يقول لخالد ونحوه: «لا تسبوا أصحابي»، يعني عبد الرحمن وأمثاله؛ لأن عبد الرحمن ونحوه هم السابقون الأولون، وهم الذين أسلموا من قبل الفتح وقاتلوا، وهم أهل بيعة الرضوان فهم أفضل وأخص بصحبته ممن أسلم بعد بيعة الرضوان، ومنهم خالد بن الوليد وهؤلاء أسبق ممن تأخر إسلامهم إلى فتح مكة وسموا الطلقاء. والمقصود أنه نهى من له صحبة آخراً أن يسب من له صحبةٌ أولاً، لامتيازهم عنهم من الصحبة بما لا يمكن أن يَشركوهم فيه، حتى لو أنفق أحدُهم مثل أُحُد ذهباً ما بلغ مُدّ أحدهم ولا نصيفهُ. فإذا كان هذا حال الذين أسلموا بعد الحديبية، وإن كان قبل فتح مكة فكيف حال من ليس من الصحابة بحال مع الصحابة؟.

تعريف السابقين الأولين:

والسابقون الأولون ـ من المهاجرين والأنصار ـ هم الذين أنفقوا من قبل الفتح وقاتلوا، وأهل بيعة الرضوان كلهم منهم، وكانوا أكثر من ألف وأربعمائة. وقيل: إن السابقين الأولين من صلى إلى القبلتين، وهذا ضعيف. فإن الصلاة إلى القبلة المنسوخة ليس بمجرده فضيلةً؛ لأن النسخ ليس من

(١) أخرجه البخاري (٣٦٧٣)، ومسلم (٢٥٤١)، وأبو داود (٤٦٥٨)، والترمذي (٣٨٦٠).

فعلهم، ولم يدل على التفضيل به دليل شرعي، كما دل على التفضيل بالسبق إلى الإنفاق والجهاد والمبايعة التي كانت تحت الشجرة.

الصحابة خير القرون:

وفي «الصحيحين» من حديث عمران بن حُصين وغيره، أن رسول الله ﷺ قال: «خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم». قال عمران: فلا أدري، أذكر بعد قرنه قرنين أو ثلاثة؟(١).

ولقد صدق عبد الله بن مسعود رضي الله عنه في وصفهم، حيث قال: إن الله تعالى نظر في قلوب العباد، فوجد قلب محمد خير قلوب العباد، فاصطفاه لنفسه، وابتعثه برسالته، ثم نظر في قلوب العباد بعد قلب محمد ﷺ، فوجد قلوب أصحابه خير قلوب العباد، فجعلهم وزراء نبيه، يقاتلون على دينه، فما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن، وما رأوه سيئاً فهو عند الله سيئ(٢).

فمن أضل ممن يكون في قلبه غل على خيار المؤمنين، وسادات أولياء الله تعالى بعد النبيين؟ بل قد فَضَلَتْهم اليهود والنصارى بخَصلة، قيل لليهود: من خير أهل ملتكم؟ قالوا: أصحاب موسى، وقيل للنصارى: من خير أهل ملتكم؟ قالوا: أصحاب عيسى، قيل للرافضة: من شَرُّ أهل ملتكم؟ قالوا: أصحاب محمد!! لم يستثنوا منهم إلا القليل.

لا غلو ولا براءة من أحد منهم:

وقوله: ولا نفرط في حب أحد منهم. أي: لا نتجاوز الحد في حب أحد منهم، كما تفعل الشيعة، فنكون من المعتدين. قال تعالى: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ﴾ [النساء: ١٧١].

---

(١) أخرجه البخاري (٢٦٥١)، ومسلم (٢٥٣٥)، وأبو داود (٤٦٥٧)، والترمذي (٢٢٢٢)، والنسائي (٣٨٠٩) من حديث عمران، وفي الباب عن عمر وابن مسعود وأبي هريرة وغيرهم.

(٢) أخرجه أحمد (١/ ٣٧٩)، وأخرج الحاكم القطعة الأخيرة منه (٣/ ٧٨) وقال: صحيح الإسناد ووافقه الذهبي، والحديث أورده الهيثمي في مجمع الزوائد (١/ ١٧٧ ـ ١٧٨) وقال: رواه أحمد والبزار والطبراني في الكبير، ورجاله موثقون.

وقوله: ولا نتبرأ من أحد منهم كما فعلت الرافضة! فعندهم لا ولاء إلا ببراء، أي: لا يتولى أهل البيت حتى يتبرأ من أبي بكر وعمر ﷺ!! وأهل السنة يوالونهم كلهم، وينزلونهم منازلهم التي يستحقونها، بالعدل والإنصاف، لا بالهوى والتعصب. وهذا معنى قول من قال من السلف: الشهادة بدعة، والبراءة بدعة، ومعنى الشهادة: أن يشهد على معيَّن من المسلمين أنه من أهل النار، أو أنه كافر، بدون العلم بما ختم الله له به.

وقوله: «وحبهم دين وإيمان وإحسان» لأنه امتثال لأمر الله فيما تقدم من النصوص.

وقوله: «وبغضهم كفر ونفاق وطغيان» تقدم الكلام في تكفير أهل البدع، وهذا الكفر نظير الكفر المذكور في قوله: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤]. وقد تقدم الكلام في ذلك.

إثبات خلافة أبي بكر

(٩٨ ـ ١٠٥) قوله: (ونثبت الخلافة بعد رسول الله ﷺ أولاً لأبي بكر الصديق ﷺ، تفضيلاً له وتقديماً على جميع الأمة).

شـ: اختلف أهل السنة في خلافة الصديق ﷺ: هل كانت بالنص، أو بالاختيار؟ فذهب الحسن البصري وجماعة من أهل الحديث إلى أنها ثبتت بالنص الخفي والإشارة، ومنهم من قال بالنص الجلي. وذهب جماعة من أهل الحديث والمعتزلة والأشعرية إلى أنها ثبتت بالاختيار.

أدلة القائلين بالنص:

والدليل على إثباتها بالنص أخبارٌ: من ذلك ما أسنده البخاري عن جُبير بن مُطعم، قال: أتت امرأة النبي ﷺ، فأمرها أن ترجع إليه، قالت: أرأيت إن جئتُ فلم أجدك؟ كأنها تريد الموت، قال: «إن لم تجديني فأتي أبا بكر»(١). وحديث حذيفة بن اليمان، قال: قال رسول الله ﷺ: «اقتدوا باللذين

---

(١) أخرجه البخاري (٣٦٥٩)، ومسلم (٢٣٨٦)، والترمذي (٣٦٧٦)، وأحمد (٤/ ٨٢).

من بعدي: أبي بكر وعمر»[١] رواه أهل السنن. وأحاديث تقديمه في الصلاة مشهورة معروفة، وهو يقول: «مروا أبا بكر فليصلّ بالناس»[٢]، وقد روجع في ذلك مرةً بعد مرة، فصلى بهم مدة مرض النبي ﷺ. وفي «الصحيحين» عن أبي هريرة، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «بينما أنا نائم رأيتُني على قليب، عليها دلو، فنزعت منها ما شاء الله، ثم أخذها ابن أبي قحافة، فنزع منها ذَنوباً أو ذنوبين، وفي نَزعه ضعف، والله يغفر له، ثم استحالت غَرْباً، فأخذها ابن الخطاب، فلم أرَ عبقريّاً من الناس يَفري فَرِيَّه، حتى ضرَب الناسُ بعَطن»[٣].

أدلة القائلين بالاختيار:

واحتج من قال: لم يستخلف، بالخبر المأثور، عن عبد الله بن عمر، عن عمر رضي الله عنهما، أنه قال: «إن أستخلف فقد استخلف من هو خير مني - يعني: أبا بكر -، وإن لا أستخلف، فلم يستخلف من هو خير مني - يعني: رسول الله ﷺ -»[٤]. وبما ثبت عن عائشة رضي الله عنها أنها سئلت من كان رسول الله ﷺ مستخلفاً لو استخلف[٥].

المقصود من عدم الاستخلاف:

والظاهر - والله أعلم - أن المراد أنه لم يستخلف بعهد مكتوب، ولو كتب عهداً لكتبه لأبي بكر، بل قد أراد كتابته ثم تركه، وقال: «يأبى الله

---

(١) أخرجه الترمذي (٣٦٦٢) وحسنه، وابن ماجه (٩٧)، وأحمد (٥/ ٣٨٢)، والحاكم (٣/ ٧٥) وصححه ووافقه الذهبي.

(٢) أخرجه البخاري (٦٦٤)، ومسلم (٤١٨)، والترمذي (٣٦٧٢)، والنسائي (٨٣٣)، وابن ماجه (١٢٣٢) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٣) أخرجه البخاري (٣٦٦٤)، ومسلم (٢٣٩٢)، وأحمد (٢/ ٣٦٨).

(٤) أخرجه البخاري (٧٢١٨)، ومسلم (١٨٢٣)، وأبو داود (٢٩٣٩)، والترمذي (٢٢٢٥).

(٥) أخرجه مسلم (٢٣٨٥) من طريق ابن أبي مليكة، وفيه أنها قالت: أبو بكر، فقيل لها: ثم من بعد أبي بكر؟ قالت: عمر. ثم قيل لها: من بعد عمر؟ قالت: أبو عبيدة بن الجراح...

والمسلمون إلا أبا بكر»[1]، فكان هذا أبلغ من مجرد العهد، فإن النبي ﷺ دلَّ المسلمين على استخلاف أبي بكر، وأرشدهم إليه بأمور متعددة، من أقواله وأفعاله، وأخبر بخلافته إخبار راض بذلك، حامد له، وعزم على أن يكتب بذلك عهداً، ثم علم أن المسلمين يجتمعون عليه، فترك الكتاب اكتفاءً بذلك.

عدم المنازعة في خلافة أبي بكر:

ولم ينازع أحد في خلافته إلا بعضُ الأنصار، طمعاً في أن يكون من الأنصار أمير ومن المهاجرين أمير، وهذا مما ثبت بالنصوص المتواترة عن النبي ﷺ بطلانه. ثم الأنصار كلهم بايعوا أبا بكر، إلا سعد بن عبادة، لكونه هو الذي كان يطلب الولاية. ولم يقل أحد من الصحابة قط: إن النبي ﷺ نصّ على غير أبي بكر، لا عليّ، ولا العباس، ولا غيرهما، كما قد قال أهل البدع!.

وفي الجملة: فجميع من نُقل عنه أنه طلب توليةَ غير أبي بكر، لم يذكر حجةً دينية شرعيةً، ولا ذكر أن غير أبي بكر أفضل منه، أو أحقُّ بها، وإنما نشأ من حب قبيلته وقومه فقط، وهم كانوا يعلمون فضل أبي بكر ﷺ، وحبَّ رسول الله ﷺ له. ففي «الصحيحين»، عن عمرو بن العاص: أن رسول الله ﷺ بعثه على جيش ذات السلاسل، فأتيته، فقلت: أي الناس أحبُّ إليك؟ قال: «عائشة» قلت: من الرجال؟ قال: «أبوها»، قلت: ثم من؟ قال: «عمر»، وعدَّ رجالاً[2].

وعن عائشة ﷺ: أن رسول الله ﷺ مات وأبو بكر بالسُنح ـ فذكرت الحديث ـ إلى أن قالت: واجتمع الأنصار إلى سعد بن عبادة، في سقيفة بني ساعدة، فقالوا: منا أمير، ومنكم أمير! فذهب إليهم أبو بكر، وعمر بن الخطاب، وأبو عبيدة بن الجراح، فذهب عمر يتكلم، فأسكته أبو بكر، وكان عمر يقول: والله ما أردتُ بذلك إلَّا أني هيأت في نفسي كلاماً قد أعجبني، خشيت أن لا يبلغه أبو بكر! ثم تكلم أبو بكر، فتكلم أبلغَ الناس، فقال في

---

(١) أخرجه البخاري (٥٦٦٦)، ومسلم (٢٣٨٧)، وأحمد (٦/ ٤٧) من حديث عائشة.
(٢) سبق تخريجه (ص١٢٣).

كلامه: نحن الأمراء، وأنتم الوزراء، فقال حباب بن المنذر: لا والله لا نفعل، منا أمير ومنكم أمير. فقال أبو بكر: لا ولكنا الأمراء وأنتم الوزراء. هم أوسط العرب، وأعزُهم أحساباً، فبايعوا عمر، أو أبا عبيدة بن الجراح، فقال عمر: بل نبايعك، فأنت سيدنا وخيرنا، وأحبنا إلى رسول الله ﷺ فأخذ عمر بيده، فبايعه، وبايعه الناس، فقال قائل: قتلتم سعداً، فقال عمر: قتله الله[1]. والسُّنح: العالية، وهي حديقة من حدائق المدينة معروفة بها.

خلافة عمر

(٩٩ ـ ١٠٦) قوله: (ثم لعمر بن الخطاب رضي الله عنه).

ش: أي وتثبت الخلافة بعد أبي بكر لعمر رضي الله عنهما وذلك بتفويض أبي بكر الخلافة إليه، واتفاق الأمة بعده عليه. وفضائله رضي الله عنه أشهر من أن تنكر وأكثر من أن تذكر. فقد روي عن محمد بن الحنفية أنه قال: قلت لأبي: يا أبتِ، من خير الناس بعد رسول الله ﷺ؟ فقال: يا بني، أوَ ما تعرف؟ فقلت: لا، قال: أبو بكر، قلت: ثم مَنْ؟ قال: عمر، وخشيت أن يقول: ثم عثمان! فقلت: ثم أنت؟ فقال: ما أنا إلا رجل من المسلمين[2].

وفي «صحيح مسلم»، عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: وُضع عمرُ على سريره فتكنَّفه الناس يدعون ويُثنون ويصلون عليه، قبل أن يُرفع، وأنا فيهم، فلم يَرُعْني إلا برجل قد أخذ بمنكبي من ورائي، فالتفت إليه فإذا هو علي، فترحم على عمر، وقال: ما خلَّفتَ أحداً أحبَّ إليَّ أن ألقى الله بمثل عمله منك، وايمُ الله، إن كنتُ لأظنُّ أن يجعلك الله مع صاحبيك، وذلك أني كنت كثيراً ما أسمع رسول الله ﷺ يقول: جئت أنا وأبو بكر وعمر، ودخلت أنا وأبو بكر وعمر، وخرجت أنا وأبو بكر وعمر، فإن كنت لأرجو، أو لأظنُّ أن يجعلك الله معهما[3].

---

(١) أخرجه البخاري (٣٦٦٧ ـ ٣٦٦٨).

(٢) أخرجه البخاري (٣٦٧١)، وأبو داود (٤٦٢٩).

(٣) أخرجه البخاري (٣٦٧٧، ٣٦٨٥)، ومسلم (٢٣٨٩)، وابن ماجه (٩٨).

وفي «الصحيحين»، من حديث سعد بن أبي وقاص، قال: استأذن عمر بن الخطاب على رسول الله ﷺ، وعنده نساء من قريش، يكلمنه، عالية أصواتهن... الحديث، وفيه فقال النبي ﷺ: «إيهاً يا ابن الخطاب! والذي نفسي بيده، ما لقيك الشيطان سالكاً فجاً إلّا سلك فجاً غيرَ فجك»[1].

وفي الصحيحين» أيضاً، عن النبي ﷺ، أنه كان يقول: «قد كان في الأمم قبلكم محدَّثون، فإن يكن في أمتي منهم أحدٌ، فإن عمر بن الخطاب منهم»[2].

قال ابن وهب: تفسير «محدَّثون»: ملهمون.

خلافة عثمان

(١٠٠ ـ ١٠٧) قوله: (ثم لعثمان رضي الله عنه).

ش: أي وثبت الخلافة بعد عمر لعثمان رضي الله عنهما، وقد ساق البخاري رحمه الله قصة قتل عمر رضي الله عنه، وأمرَ الشورى والمبايعة لعثمان، في «صحيحه»: عن عمرو بن ميمون، وفيه فقالوا: أوْص يا أمير المؤمنين، استخلف قال: ما أجد أحقَّ بهذا الأمر من هؤلاء النفر أو الرهط، الذين توفي رسول الله ﷺ وهو عنهم راض، فسمى علياً، وعثمان، والزبير، وطلحة، وسعداً، وعبد الرحمن، وقال: يشهدكم عبد الله بن عمر، وليس له من الأمر شيء، كهيئة التعزية له، فإن أصابت الإمرة سعداً فذاك، وإلا فليستعن به أيكم ما أُمِّر، فإني لم أعزله من عجز ولا خيانة...». وفيه: فلما فُرغ من دفنه اجتمع هؤلاء الرهط، فقال عبد الرحمن: اجعلوا أمركم إلى ثلاثة منكم، قال الزبير: قد جعلتُ أمري إلى علي، وقال طلحة: قد جعلت أمري إلى عثمان، وقال سعد: قد جعلت أمري إلى عبد الرحمن. فقال عبد الرحمن: أيكما تبرأ من هذا الأمر فنجعله إليه؟ والله عليه والإسلام لينظرنّ أفضلهم في نفسه، فأُسكِت الشيخان، فقال عبد الرحمن: أفتجعلونه إليّ؟ والله عليَّ أن لا آلو عن أفضلكم؟ قالا: نعم،

---

(١) أخرجه البخاري (٣٢٩٤، ٣٦٨٣)، ومسلم (٢٣٩٦)، وأحمد (١/ ١٧١).
(٢) أخرجه البخاري (٣٤٦٩)، ومسلم (٢٣٩٨) من حديث أبي هريرة.

فأخذ بيد أحدهما، فقال: لك قرابةٌ من رسول الله ﷺ والقدَم في الإسلام ما قد علمت، فبالله عليك، لئن أمَّرتك لتعدلن ولئن أمَّرتُ عليك لتسمعنّ ولتطيعن ثم خلا بالآخر، فقال له مثل ذلك، فلما أخذ الميثاق، قال: ارفَع يدك يا عثمان، فبايعه، فبايع له عليٌّ وولج أهل الدار فبايعوه»[(١)].

من فضائل عثمان:

ومن فضائل عثمان رضي الله عنه الخاصة: كونه خَتَنَ رسول الله ﷺ على ابنتيه[(٢)]، وفي «صحيح مسلم»، عن عائشة، قالت: كان رسول الله ﷺ مضطجعاً في بيته كاشفاً عن فخذيه أو ساقيه، فاستأذن أبو بكر، فأذن له وهو على تلك الحال، فتحدث، ثم استأذن عمر، فأذن له وهو كذلك، فتحدثَ، ثم استأذن عثمان، فجلس رسول الله ﷺ وسوّى ثيابه، فدخل فتحدث، فلما خرج قالت عائشة: دخل أبو بكر فلم تهشَّ له ولم تباله، ثم دخل عمر فلم تهش له ولم تباله، ثم دخل عثمان فجلست وسوّيت ثيابك؟ فقال: «ألا أستحي من رجل تستحي منه الملائكة»[(٣)]. وفي «الصحيح»: لما كان يوم بيعة الرضوان، وأن عثمان رضي الله عنه كان قد بعثه النبي ﷺ إلى مكة، وكانت بيعة الرضوان بعد ما ذهب عثمان إلى مكة، فقال رسول الله ﷺ بيده اليمنى: «هذه يد عثمان»، فضرب بها على يده، فقال: «هذه لعثمان»[(٤)].

خلافة علي

(١٠١ ـ ١٠٨) **قوله: (ثم لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه).**

ش: أي: ونثبت الخلافة بعد عثمان لعلي رضي الله عنهما. لما قتل عثمان وبايع الناس علياً صار إماماً حقاً واجب الطاعة، وهو الخليفة في زمانه خلافة نبوة، كما دل عليه حديث سفينة أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «خلافة النبوة ثلاثون سنة، ثم يؤتي الله ملكه من يشاء»[(٥)].

---

(١) أخرجه البخاري (٣٧٠٠).
(٢) رقية وأم كلثوم رضي الله عنهما.
(٣) أخرجه مسلم (٢٤٠٢)، وأحمد (٦/ ٦٢).
(٤) أخرجه البخاري (٣٦٩٨)، والترمذي (٣٧٠٦)، وأحمد (٢/ ١٠١) من حديث ابن عمر.
(٥) أخرجه أبو داود (٤٦٤٦)، والترمذي (٢٢٢٦) وحسنه، وأحمد (٥/ ٢٢٠ ـ ٢٢١)، =

أمر الفتنة:

فالخلافة ثبتت لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﷺ بعد عثمان ﷺ، بمبايعة الصحابة، سوى معاوية مع أهل الشام. والحقُّ مع علي ﷺ، فإن عثمان ﷺ لما قُتل كثر الكذب والافتراء على عثمان وعلى من كان بالمدينة من أكابر الصحابة كعلي وطلحة والزبير، وعظمت الشبهة عند من لم يعرف الحال وقويت الشهوة في نفوس ذوي الأهواء والأغراض، وكان في عسكر علي ﷺ ـ من أولئك الطغاة الخوارج، الذين قتلوا عثمان ـ من لم يُعرَف بعينه، ومن تنتصر له قبيلته، ومن لم تقم عليه حجة بما فعله، ومن في قلبه نفاق لم يتمكن من إظهاره كله، ورأى طلحة والزبير أنه إن لم يُنتصر للشهيد المظلوم، ويُقمع أهل الفساد والعدوان، وإلا استوجبوا غضب الله وعقابه. فجرت فتنة الجمل على غير اختيار من علي، ولا من طلحة والزبير، وإنما أثارها المفسدون بغير اختيار السابقين، ثم جرت فتنة صفّين لرأي، وهو أن أهل الشام لم يعدل عليهم، أو لا يتمكن من العدل عليهم وهم كافّون، حتى يجتمع أمر الأمة، وأنهم يخافون طغيان من في العسكر، كما طغوا على الشهيد المظلوم، وعلي ﷺ هو الخليفة الراشد المهديّ الذي تجب طاعته، ويجب أن يكون الناس مجتمعين عليه، اعتقد أن الطاعة والجماعة الواجبتين عليهم تحصل بقتالهم، وقعد عن القتال أكثر الأكابر، لما سمعوه من النصوص في الأمر بالقعود في الفتنة، ولما رأوه من الفتنة التي تربو مفسدتها على مصلحتها. والقول في الجميع بالحسنى: ﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠]، والفتن التي كانت في أيامه قد صان الله عنها أيدينا، فنسأل الله أن يصون عنها ألسنتنا، بمنّه وكرمه.

من فضائل علي:

ومن فضائل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﷺ: ما في «الصحيحين»

= والحاكم (٣/ ٧١) وصححه ووافقه الذهبي، وقد أورده الشيخ الألباني في السلسلة الصحيحة برقم (٤٥٩).

عن سعد بن أبي وقاص ﷺ، قال: قال رسول الله ﷺ لعلي: «أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي»[١]. وقال ﷺ يوم خيبر: «لأعطينّ الراية غداً رجلاً يحبُّ الله ورسوله، ويحبه الله ورسوله» قال: فتطاولنا لها، فقال: «ادعوا لي علياً»، فأُتيَ به أرمد، فبصق في عينيه ودفع الراية إليه، ففتح الله عليه[٢].

ترتيب الخلفاء الراشدين في الفضل

(١٠٢ ـ ١٠٩): (وهم الخلفاء الراشدون، والأئمة المهديون).

ش: تقدم الحديث الثابت في «السنن»، وصححه الترمذي، عن العرباض بن سارية. وفيه: «فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي، تمسكوا بها، وعَضُّوا عليها بالنواجذ»[٣].

وترتيب الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم أجمعين في الفضل، كترتيبهم في الخلافة. ولأبي بكر وعمر ﷺ من المزية: أن النبي ﷺ أمرنا باتباع سنة الخلفاء الراشدين، ولم يأمرنا في الاقتداء في الأفعال إلا بأبي بكر وعمر، فقال: «اقتدوا باللذين من بعدي: أبي بكر وعمر»[٤]، وفرقٌ بين اتباع سنتهم والاقتداء بهم، فحال أبي بكر وعمر فوق حال عثمان وعلي رضي الله عنهم أجمعين، وقد روي عن أبي حنيفة تقديم علي على عثمان، ولكن ظاهر مذهبه تقديم عثمان، وعلى هذا عامة أهل السنة.

وعن ابن عمر، قال: كنا نقول ورسول الله ﷺ حيٌّ: أفضل أمة النبي ﷺ بعده أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان[٥].

---

(١) أخرجه البخاري (٣٧٠٦)، ومسلم (٢٤٠٤)، والترمذي (٣٧٢٤)، وابن ماجه (١١٥).

(٢) أخرجه البخاري (٣٠٠٩)، ومسلم (٢٤٠٦)، وأحمد (٥/ ٣٣٣) من حديث سهل بن سعد الساعدي.

(٣) سبق تخريجه (ص٣٢٧).

(٤) سبق تخريجه (ص٣٤٨).

(٥) أخرجه البخاري (٣٦٩٧)، وأبو داود (٤٦٢٧)، والترمذي (٣٧٠٧)، وابن أبي عاصم في السنّة (١١٩٠).

وكانت[1] خلافة أبي بكر الصديق سنتين وثلاثة أشهر، وخلافة عمر عشر سنين ونصفاً، وخلافة عثمان اثنتي عشرة سنة، وخلافة علي أربع سنين وتسعة أشهر، وخلافة الحسن ابنه ستة أشهر. وأول ملوك المسلمين معاوية رضي الله عنه، وهو خير ملوك المسلمين، لكنه إنما صار إماماً حقاً لما فوَّض إليه الحسن بن علي رضي الله عنهما الخلافة.

العشرة المبشرون بالجنة

(١٠٣ ـ ١١٠) قوله: (وأن العشرة الذين سماهم رسول الله ﷺ وبشرهم بالجنة، نشهد لهم بالجنة، على ما شهد لهم رسول الله ﷺ، وقوله الحق، وهم: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وطلحة، والزبير، وسعد، وسعيد، وعبد الرحمن بن عوف، وأبو عبيدة بن الجراح، وهو أمين هذه الأمة، رضي الله عنهم أجمعين).

ش: تقدم ذكر بعض فضائل الخلفاء الأربعة. ومن فضائل الستة الباقين من العشرة رضي الله عنهم أجمعين:

١ ـ من فضائل سعد بن أبي وقاص:

ما رواه مسلم: عن عائشة رضي الله عنها: أرق رسول الله ﷺ ذات ليلة، فقال: «ليت رجلاً صالحاً من أصحابي يحرسني الليلة» قالت: وسمعنا صوت السلاح، فقال النبي ﷺ: «من هذا؟» فقال سعد بن أبي وقاص: يا رسول الله، جئت أحرسك[2].

٢ ـ من فضائل طلحة بن عبيد الله:

عن قيس بن أبي حازم، قال: رأيت يد طلحة التي وقى بها النبي ﷺ يوم أُحُد قد شلَّت[3].

---

(١) من هنا حتى آخر الفقرة مأخوذ من كلام الشارح على الفقرة رقم (١٠٨)، وهي قول الشيخ: (ثم لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه).
(٢) أخرجه البخاري (٢٨٨٥)، ومسلم (٢٤١٠)، والترمذي (٣٧٥٦) من حديث عائشة.
(٣) أخرجه البخاري (٣٧٢٤)، وابن ماجه (١٢٨)، وأحمد (١/ ١٦١).

٣ ـ من فضائل الزبير بن العوام:

في «الصحيحين» واللفظ لمسلم، عن جابر بن عبد الله قال: ندب رسول الله ﷺ الناس يوم الخندق فانتدب الزبير، ثم ندبهم، فانتدب الزبير، فقال النبي ﷺ: «لكل نبيّ حواريّ، وحواريي الزبير»[(١)].

٤ ـ من فضائل أبي عبيدة:

عن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن لكل أمة أميناً، وإن أميننا أيتها الأمة: أبو عبيدة بن الجراح»[(٢)]. وفي «الصحيحين» عن حذيفة بن اليمان، قال: جاء أهل نجران إلى النبي ﷺ، فقالوا: يا رسول الله، ابتعث إلينا رجلاً أميناً، فقال: «لأبعثنّ إليكم رجلاً أميناً حقَّ أمين» قال: فاستشرف لها الناس، قال: فبعث أبا عبيدة بن الجراح[(٣)].

٥ ـ سعيد بن زيد، وعبد الرحمن بن عوف، وبقية العشرة:

وعن سعيد بن زيد ﷺ، قال: أشهد على رسول الله ﷺ أني سمعته يقول: «عشرة في الجنة، النبي في الجنة، وأبو بكر في الجنة، وعمر في الجنة، وعثمان في الجنة، وعلي في الجنة، وطلحة في الجنة، والزبير في الجنة، وسعد بن مالك في الجنة، وعبد الرحمن بن عوف في الجنة» ولو شئت لسمَّيْت العاشر، قال: فقالوا: من هو؟ قال: سعيد بن زيد، وقال: لمشهد رجل منهم مع رسول الله ﷺ، يَغبَرُّ منه وجهه، خيرٌ من عمل أحدكم، ولو عُمِّرَ عُمُرَ نوح[(٤)].

---

(١) أخرجه البخاري (٢٨٤٦، ٢٢٩٧)، ومسلم (٢٤١٥)، والترمذي (٣٧٤٥)، وابن ماجه (١٢٢)، وعند ابن ماجه: «يوم قريظة» بدلاً من «يوم الخندق». وانظر في الجمع بين اللفظين: فتح الباري (١٣/ ٢٥٣).

(٢) أخرجه البخاري (٣٧٤٤)، ومسلم (٢٤١٩)، والترمذي (٣٧٩٠).

(٣) أخرجه البخاري (٣٧٤٥)، ومسلم (٢٤٢٠)، والترمذي (٣٧٩٦)، وابن ماجه (١٣٥).

(٤) أخرجه أبو داود (٤٦٤٩، ٤٦٥٠)، والترمذي (٣٧٤٨، ٣٧٥٧) وقال: حسن صحيح. وابن ماجه (١٣٣، ١٣٤)، والحديث أورده الشيخ الألباني في السلسلة الصحيحة برقم (٨٧٥).

وعن أبي هريرة ﷺ، قال: كان رسول الله ﷺ على حِرَاء هو وأبو بكر وعمر وعثمان وعلي وطلحة والزبير، فتحركت الصخرة، فقال رسول الله ﷺ: «اهدأ، فما عليك إلا نبي أو صدّيق أو شهيد»(١).

اتفاق أهل السنة على تعظيم العشرة:

وقد اتفق أهل السنة على تعظيم هؤلاء العشرة وتقديمهم، لما اشتهر من فضائلهم ومناقبهم. ومَنْ أجهلُ ممن يكره التكلم بلفظ العشرة، أو فِعْلَ شيء يكون عشرة!! لكونهم يبغضون خيار الصحابة، وهم العشرة المشهود لهم بالجنة وهم يستثنون منهم علياً ﷺ!.

والرافضة توالي بدل العشرة المبشرين بالجنة، الاثني عشر إماماً، وهم علي بن أبي طالب ﷺ، ويدّعون أنه وصيُّ النبي ﷺ، دعوى مجردةً عن الدليل، ثم الحسن ﷺ، ثم الحسين ﷺ، ثم علي بن الحسين زين العابدين، ثم محمد بن علي الباقر، ثم جعفر بن محمد الصادق، ثم موسى بن جعفر الكاظم، ثم علي بن موسى الرضى، ثم محمد بن علي الجواد، ثم علي بن محمد الهادي، ثم الحسن بن علي العسكري، ثم محمد بن الحسن، ويتغالون في محبتهم، ويتجاوزون الحد!! ولم يأت ذكر الأئمة الاثنى عشر، إلا على صفة ترد قولهم وتبطله، وهو ما خرجاه في «الصحيحين»، عن جابر بن سَمُرَة، قال: دخلت مع أبي على النبي ﷺ، فسمعته يقول: «لا يزال أمر الناس ماضياً ما وليهم اثنا عشر رجلاً» ثم تكلم النبي ﷺ بكلمة خفيت عليَّ، فسألت أبي: ماذا قال النبي ﷺ؟ قال: «كلهم من قريش»(٢)، والاثنا عشر: الخلفاء الراشدون الأربعة، ومعاوية، وابنه يزيد، وعبد الملك بن مروان، وأولاده الأربعة(٣) وبينهم عمر بن عبد العزيز(٤)، ثم أخذ الأمر في الانحلال.

---

(١) أخرجه مسلم (٢٤١٧)، والترمذي (٣٦٩٦)، وأحمد (٢/ ٤١٩).

(٢) أخرجه البخاري (٧٢٢٢)، ومسلم (١٨٢١)، وأبو داود (٤٢٧٩)، والترمذي (٢٢٢٣).

(٣) الوليد وسليمان ويزيد وهشام.

(٤) ويرى الإمام ابن كثير: أن معنى الحديث البشارة بوجود اثني عشر خليفة صالحاً يقيم الحق ويعدل فيهم، ولا يلزم تواليهم وتتابع أيامهم بل قد وجد منهم أربعة على نسق =

وعند الرافضة أن أمر الأمة لم يزل في أيام هؤلاء فاسداً منغّصاً، يتولى عليهم الظالمون المعتدون، بل المنافقون الكافرون، وأهل الحق أذل من اليهود!! وقولهم ظاهر البطلان، بل لم يزل الإسلام عزيزاً في ازدياد في أيام هؤلاء الاثني عشر.

إحسان القول في الصحابة براءة من النفاق

(١٠٤ ـ ١١١) قوله: (ومن أحسن القول في أصحاب رسول الله ﷺ، وأزواجه الطاهرات من كل دنس، وذرّياته المقدسين من كل رجس، فقد برئ من النفاق).

ش: تقدم بعض ما ورد في الكتاب والسنة من فضائل الصحابة رضي الله عنهم. وإنما قال الشيخ رحمه الله: فقد برئ من النفاق؛ لأن أصل الرفض إنما أحدثه منافق زنديق، قصده إبطال دين الإسلام، والقدح في الرسول ﷺ، كما ذكر ذلك العلماء. فإن عبد الله بن سبأ لما أظهر الإسلام، أراد أن يفسد دين الإسلام بمكره وخبثه، كما فعل بولس[1] بدين النصرانية، فأظهر التنسك، ثم أظهر الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، حتى سعى في فتنة عثمان وقتله، ثم لما قدم علي الكوفة أظهر الغلوّ في عليّ والنصر له، ليتمكن بذلك من أغراضه، وبلغ ذلك علياً، فطلب قتله، فهرب منه إلى قرقيسيا، وبقيت في نفوس المبطلين خمائر بدعة الخوارج، من الحرورية والشيعة، ولهذا كان الرفض باب الزندقة.

= وهم الخلفاء الأربعة ثم عمر بن عبد العزيز بلا شك عند الأئمة ثم بعض خلفاء بني العباس، ولا تقوم الساعة حتى تكتمل عدتهم، والظاهر أن منهم المهدي المبشّر به في الأحاديث. انظر: تفسير القرآن العظيم (٢/ ٢٣)، وانظر أيضاً: فتح الباري (١٣/ ٢٢٥).

(١) كان بولس يهودياً وكان اسمه شاؤول، واشتهر بإيذائه وتعذيبه لأتباع المسيح، ثم ادعى أن المسيح ظهر له وأمره أن يقوم فيكرز ـ أي يعظ ـ الناس بدعوته، وهو الذي أدخل في النصرانية عقيدة الأقانيم الثلاثة، والقول بالصلب والفداء. انظر: مقارنة الأديان للدكتور أحمد شلبي (٢/ ١١١ ـ ١١٢)، ط. النهضة المصرية، الطبعة العشرة سنة ١٩٩٢م.



الفصل الثالث

محبة أهل الإيمان وموالاتهم

الحب في الله والبغض في الله

(١٠٥ ـ ٨٦) قوله: (ونحب أهل العدل والأمانة، ونبغض أهل الجور والخيانة).

ش: وهذا من كمال الإيمان وتمام العبودية، فإن العبادة تتضمن كمال المحبة ونهايتها، وكمال الذل ونهايته. فمحبة رسل الله وأنبيائه وعباده المؤمنين من محبة الله، وإن كانت المحبة التي لله لا يستحقها غيره، فغير الله يُحَب في الله، لا مع الله، فإن المحب يحب ما يحب محبوبُه، ويبغض ما يبغض، ويوالي من يواليه، ويعادي من يعاديه[1]، ويرضى لرضائه، ويغضب لغضبه،

(١) من القضايا المهمة التي تعرضت في عصرنا هذا لقدر كبير من التحريف قضية الولاء والبراء، فقد أوجب الله تعالى موالاة المؤمنين ومعاداة الكافرين. قال تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا ...﴾ وقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ﴾ وقال: ﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ ...﴾. فهذه الآيات وما في معناها صريحة في قطع كل موالاة بين المسلمين والكافرين وأن الأصل في علاقة المسلمين بغيرهم هو المعاداة والتي تعني بغضهم وعدم الركون إليهم والوثوق بهم. ومع ذلك تجد غالبية المسلمين في هذه العصور يجهلون هذه القضية الخطيرة، بل ترى كثيراً من المنتسبين للعلم والدعوة يقعون في كثير من صور الموالاة لغير المسلمين فيصفونهم بأنهم إخوانهم، ومنذ سنوات صرح داعية مشهور في مصر بأنه ليس بينه وبين بابا النصارى إلا كل مودة واحترام، بل اعتاد البعض زيارة النصارى في كنيستهم لتهنئتهم بأعيادهم الشركية مع أن حرمة ذلك واضحة وضوح الشمس. قال ابن القيم في أحكام أهل الذمة (١/ ٢٠٥): =

ويأمر بما يأمر به، وينهى عما ينهى عنه، فهو موافق لمحبوبه في كل حال. والله تعالى يحب المحسنين، ويحب المتقين، ويحب التوابين، ويحب المتطهرين، ونحن نحب من أحبَّه الله. والله لا يحب الخائنين، ولا يحب المفسدين، ولا يحب المستكبرين، ونحن لا نحبهم أيضاً، ونبغضهم، موافقةً له ﷻ. وفي «الصحيحين» عن النبي ﷺ: «ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان: من كان الله ورسوله أحبَّ إليه مما سواهما، ومن كان يحبُّ المرء لا يحبه إلا لله، ومن كان يكره أن يرجع في الكفر بعد أن أنقذه الله منه، كما يكره أن يُلقى في النار»(١)، ومن المعلوم أن من أحب الله المحبة الواجبة فلا بد أن يبغض أعداءه، ولا بد أن يحب ما يحبه من جهادهم، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِهِۦ صَفًّا كَأَنَّهُم بُنۡيَٰنٌ مَّرۡصُوصٌ ۝٤﴾ [الصف: ٤]. والحب والبغض بحسب ما فيهم من خصال الخير والشر، فإن

= (وأما التهنئة بشعائر الكفر المختصة بهم فحرام بالاتفاق، مثل أن يهنئهم بأعيادهم وصومهم فيقول: عيد مبارك أو تهنأ بهذا العيد ونحوه، فهذا إن سلم قائله من الكفر فهو من المحرمات، وهو بمنزلة أن يهنئه بسجوده للصليب).اهـ.

والعجيب أنك ترى بعضهم يعتبر ذلك من سماحة الإسلام ويستدل بقوله تعالى: ﴿لَّا يَنۡهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمۡ يُقَٰتِلُوكُمۡ فِي ٱلدِّينِ وَلَمۡ يُخۡرِجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمۡ أَن تَبَرُّوهُمۡ وَتُقۡسِطُوٓاْ إِلَيۡهِمۡۚ﴾، وليس في الآية ما يدل على ما ذهبوا إليه، وكل ما في الآية الرخصة في بر هؤلاء الذين لم ينصبوا الحرب للمسلمين مع كون الموالاة منقطعة عنهم كما قال ابن الجوزي في زاد المسير (٨/ ٢٧٣). وقال ابن القيم حول هذه الآية في أحكام أهل الذمة (١/ ٣٠١): (فإن الله سبحانه لما نهى في أول السورة عن اتخاذ المسلمين الكفار أولياء وقطع المودة بينهم وبينهم توهم بعضهم أن برهم والإحسان إليهم من الموالاة والمودة فبيّن الله سبحانه أن ذلك ليس من الموالاة المنهي عنها).اهـ.

فالحاصل أن هناك فرقاً بين العدل مع الكافرين والإحسان إلى غير المحارب منهم وبين مودتهم وموالاتهم وقد قال تعالى: ﴿وَلَا يَجۡرِمَنَّكُمۡ شَنَـَٔانُ قَوۡمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعۡدِلُواْۚ ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰۖ...﴾ فقد أثبت سبحانه الشنآن وهو بغض القلب ونهى عن ظلمهم وأمر بالعدل فيهم، وهكذا يجب أن يكون حال المسلم مع غير المسلمين ألا يظلمهم ولا يسلبهم حقوقهم، ولكنه لا يحبهم ولا يواليهم بل يبغضهم ويعاديهم، والله أعلم.

(١) أخرجه البخاري (١٦)، ومسلم (٤٣)، والترمذي (٢٦٢٤)، والنسائي (٤٩٨٧)، وابن ماجه (٤٠٣٣) من حديث أنس بن مالك.

العبد يجتمع فيه سبب الولاية وسبب العداوة، والحبّ والبغض، فيكون محبوباً من وجه ومبغوضاً من وجه، والحكم للغالب. وكذلك حكم العبد عند الله، فإن الله قد يحب الشيء من وجه ويكرهه من وجه آخر، كما قال ﷺ، فيما يَرْويه عن ربه ﷻ: «وما تردَّدْتُ في شيء أنا فاعله ترددي عن قبض نفس عبدي المؤمن، يكره الموت، وأنا أكره مساءَته»[(١)]. فبيَّن أنه يتردد؛ لأن التردد تعارُض إرادتين، وهو سبحانه يحب ما يحب عبده المؤمن، ويكره ما يكرهه، وهو يكره الموت فهو يكرهه، كما قال: «وأنا أكره مساءته»، وهو سبحانه قضى بالموت فهو يريد كونه، فسمى ذلك تردداً، ثم بيَّن أنه لا بد من وقوع ذلك، إذْ هو يفضي إلى ما هو أحب منه.

الموقف من علماء السلف

(١٠٦ ـ ١١٢) قوله: (وعلماء السلف من السابقين، ومن بعدهم من التابعين ـ أهل الخير والأثر، وأهل الفقه والنظر ـ لا يُذكرون إلا بالجميل، ومن ذكرهم بسوء فهو على غير السبيل).

ش: قال تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ﴿١١٥﴾﴾ [النساء: ١١٥]. فيجب على كل مسلم بعد موالاة الله ورسوله موالاة المؤمنين، كما نطق به القرآن، خصوصاً الذين هم ورثة الأنبياء إذ كل أمة قبل مبعث محمد ﷺ علماؤها شرارها إلا المسلمين، فإن علماءهم خيارهم، فإنهم خلفاء الرسول من أمته، والمحيون لما مات من سنته، بهم قام الكتاب وبه قاموا، وبهم نطق الكتاب وبه نطقوا، وكلهم متفقون اتفاقاً يقينياً على وجوب اتباع الرسول ﷺ. ولكن إذا وجد لواحد منهم قول قد جاء حديث صحيح بخلافه؛ فلا بدّ له في تركه من عذر. وجماع الأعذار ثلاثة أصناف:

أحدها: عدم اعتقاده أن النبي ﷺ قاله.

(١) أخرجه البخاري (٦٥٠٢)، والبيهقي في الأسماء والصفات (٢/ ٢٥١) من حديث أبي هريرة.

الثاني: عدم اعتقاده أنه أراد تلك المسألة بذلك القول.

الثالث: اعتقاده أن ذلك الحكم منسوخ. فلهم الفضل علينا والمنة بالسبق، وتبليغ ما أرسل به الرسول ﷺ إلينا، وإيضاح ما كان منه يخفى علينا، فرضي الله عنهم وأرضاهم. ﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠].

المؤمنون كلهم أولياء الرحمن

(١٠٧ ـ ٧٥) قوله: (والمؤمنون كلهم أولياء الرحمٰن).

ش: قال تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ ﴿٦٣﴾﴾ [يونس: ٦٢ ـ ٦٣]. الولي: من الوَلاية بفتح الواو، والتي هي ضد العداوة.

فالمؤمنون أولياء الله، والله تعالى وليهم، قال الله تعالى: ﴿ٱللَّهُ وَلِىُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ ۖ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَوْلِيَآؤُهُمُ ٱلطَّٰغُوتُ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ ٱلنُّورِ إِلَى ٱلظُّلُمَٰتِ﴾ [البقرة: ٢٥٧]، وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمْ رَٰكِعُونَ ﴿٥٥﴾ وَمَن يَتَوَلَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَإِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ ﴿٥٦﴾﴾ [المائدة: ٥٥ ـ ٥٦]. فهذه النصوص كلها ثبت فيها موالاة المؤمنين بعضهم لبعض، وأنهم أولياء الله، وأن الله وليهم ومولاهم فالله يتولى عباده المؤمنين، فيحبهم ويحبونه، ويرضى عنهم ويرضون عنه، ومن عادى له ولياً فقد بارزه بالمحاربة.

والولاية أيضاً نظير الإيمان، فيكون مراد الشيخ: أن أهلها في أصلها سواء، وتكون كاملة وناقصة: فالكاملة تكون للمؤمنين المتقين، كما قال تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ ﴿٦٣﴾ لَهُمُ ٱلْبُشْرَىٰ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ﴾ [يونس: ٦٢ ـ ٦٤].

قد يجتمع في المؤمن ولاية وعداوة:

ويجتمع في المؤمن ولاية من وجه، وعداوة من وجه، كما قد يكون فيه كفر وإيمان، وشرك وتوحيد، وتقوى وفجور، ونفاق وإيمان. وإن كان في هذا الأصل نزاع لفظي بين أهل السنة، ونزاع معنوي بينهم وبين أهل البدع، كما

تقدم في الإيمان. ولكن موافقة الشارع في اللفظ والمعنى أولى من موافقته في المعنى وحده، قال تعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ ﴿١٠٦﴾﴾ [يوسف: ١٠٦].

وقال ﷺ: «أربع من كن فيه كان منافقاً خالصاً، ومن كانت فيه خَلة منهن كانت فيه خَلة من النفاق حتى يدعها: إذا حدّث كذب، وإذا عاهد غدر، وإذا وعد أخلف، وإذا خاصم فجر»، وفي رواية: «وإذا ائتمن خان» بدل «وإذا وعد أخلف»، أخرجاه في «الصحيحين»(١).

وقوله ﷺ: «يخرج من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان»(٢). فعلم أن من كان معه من الإيمان أقل القليل لم يخلَّد في النار، وإن كان معه كثير من النفاق، فهو يعذب في النار على قدر ما معه من ذلك، ثم يُخرج من النار. فالطاعات من شعب الإيمان، والمعاصي من شعب الكفر، وإن كان رأس شعب الكفر الجحود، ورأس شعب الإيمان التصديق. وأما أولياء الله الكاملون فهم الموصوفون في قوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ ﴿٦٣﴾ لَهُمُ ٱلْبُشْرَىٰ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْـَٔاخِرَةِ﴾ [يونس: ٦٢ ـ ٦٤].

أولياء الله قسمان:

وهم قسمان: مقتصدون، ومقربون. فالمقتصدون: الذين يتقربون إلى الله بالفرائض من أعمال القلوب والجوارح. والسابقون: الذين يتقربون إلى الله بالنوافل بعد الفرائض. كما في «صحيح البخاري» عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «يقول الله تعالى: من عادى لي وليّاً فقد بارزني بالمحاربة، وما تقرب إليّ عبدي بمثل أداء ما افترضتُ عليه، ولا يزال عبدي يتقرب إليّ بالنوافل، حتى أحبَّه، فإذا أحببته كنتُ سمعه

(١) أخرجه البخاري (٣٤)، ومسلم (٥٨)، وأبو داود (٤٦٨٨)، والترمذي (٢٦٣٢)، والنسائي (٥٠٢٣) من حديث عبد الله بن عمرو.
(٢) أخرجه بنحوه: البخاري (٧٥١٠)، ومسلم (١٩٣)، وابن ماجه (٤٣١٢)، وهو قطعة من حديث أنس بن مالك الطويل في الشفاعة، وقد مضى (ص٢٧٧).

الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي بها ولئن سألني لأعطينَّه ولئن استعاذني لأعيذنه، وما ترددت عن شيء أنا فاعله ترددي عن قبض نفس عبدي المؤمن، يكره الموتَ وأكره مساءته»(١).

أكرم المؤمنين أطوعهم وأتبعهم للقرآن:

(١٠٨ ـ ٧٦) قوله: (وأكرمهم عند الله أطوعهم وأتبعهم للقرآن).

ش: أي أكرم المؤمنين هو الأطوعُ لله والأتبع للقرآن، وهو الأتقى، والأتقى هو الأكرم، قال تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَنكُمْ﴾ [الحجرات: ١٣]. وبهذا الدليل يظهر ضعف تنازعهم في مسألة الفقير الصابر والغني الشاكر، وترجيح أحدهما على الآخر، وأن التحقيق أن التفضيل لا يرجع إلى ذات الفقر والغنى، وإنما يرجع إلى الأعمال والأحوال والحقائق، فالمسألة فاسدة في نفسها. فإن التفضيل عند الله بالتقوى وحقائق الإيمان، لا بفقر ولا غنى. ولهذا ـ والله أعلم ـ قال عمر رضي الله عنه: الغنى والفقر مطيتان، لا أبالي أيهما ركبت. والفقر والغنى ابتلاء من الله تعالى لعبده، كما قال تعالى: ﴿فَأَمَّا الْإِنسَانُ إِذَا مَا ابْتَلَاهُ رَبُّهُ فَأَكْرَمَهُ وَنَعَّمَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَنِ ﴿١٥﴾﴾ [الفجر: ١٥]، فإن استوى، الفقير الصابر والغنيُّ الشاكر في التقوى، استويا في الدرجة، وإن فضل أحدهما فيها فهو الأفضل عند الله، فإن الفقر والغنى لا يوزنان، وإنما يوزن الصبر والشكر. ومنهم من أحال المسألة من وجه آخر: وهو أن الإيمان نصف صبر ونصف شكر، فكل منهما لا بد له من صبر وشكر. وإنما أخذ الناس فرعاً من الصبر وفرعاً من الشكر، وأخذوا في الترجيح، فجرَّدوا غنيّاً منفقاً متصدقاً باذلاً ماله في وجوه القُرب شاكراً لله عليه، وفقيراً متفرغاً لطاعة الله ولأوراد العبادات صابراً على فقره. وحينئذ يقال: إن أكملهما أطوعهما وأتبعهما، فإن تساويا تساوت درجتهما. والله أعلم.

---

(١) سبق تخريجه (ص٣٦١).

الإيمان بكرامات الأولياء

(١٠٩ ـ ١١٤) قوله: (ونؤمن بما جاء من كراماتهم، وصح عن الثقات من رواياتهم).

ش: المعجزة في اللغة تعم كل خارق للعادة، وكذلك الكرامة في عرف أئمة أهل العلم المتقدمين كالإمام أحمد بن حنبل وغيره ويسمونها الآيات، ولكنْ كثيرٌ من المتأخرين يفرقون في اللفظ بينهما، فيجعلون المعجزة للنبي، والكرامة للولي. وجماعهما: الأمر الخارق للعادة. فصفات الكمال ترجع إلى ثلاثة: العلم، والقدرة، والغنى. وهذه الثلاثة لا تصلح على وجه الكمال إلا لله وحده، ولهذا أمر النبي ﷺ أن يبرأ من دعوى هذه الثلاثة بقوله: ﴿قُل لَّآ أَقُولُ لَكُمۡ عِندِي خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعۡلَمُ ٱلۡغَيۡبَ وَلَآ أَقُولُ لَكُمۡ إِنِّي مَلَكٌۖ إِنۡ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّۚ﴾ [الأنعام: ٥٠]. فأمر الرسول أن يخبرهم بأنه لا يملك ذلك، وإنما ينال من تلك الثلاثة بقدر ما يعطيه الله، فيعلم ما علّمه الله إياه ويقدر على ما أقدره عليه، ويستغني عما أغناه عنه من الأمور المخالفة للعادة المطردة، أو لعادة غالب الناس. فجميع المعجزات والكرامات ما تخرج عن هذه الأنواع.

أنواع الخوارق:

ثم الخارق: إن حصل به فائدة مطلوبة في الدين. كان من الأعمال الصالحة المأمور بها ديناً وشرعاً، إما واجب أو مستحب، وإن حصل به أمر مباح كان من نعم الله الدنيوية التي تقتضي شكراً، وإن كان على وجه يتضمن ما هو منهي عنه نهي تحريم أو نهي تنزيه، كان سبباً للعذاب أو البغض، كالذي أوتي الآيات فانسلخ منها: بلعام بن باعورا، لاجتهاد أو تقليد، أو نقص عقل أو علم، أو غلبة حال، أو عجز أو ضرورة.

فالخارق ثلاثة أنواع: محمود في الدين، ومذموم، ومباح. فإن كان المباح فيه منفعة كان نعمةً، وإلا فهو كسائر المباحات التي لا منفعة فيها. قال أبو علي الجوزجاني: كن طالباً للاستقامة، لا طالباً للكرامة، فإن نفسك متحركة في طلب الكرامة، وربك يطلب منك الاستقامة.

قال الشيخ السُّهْرَوَرْدِي في «عوارفه»: وهذا أصل كبير في الباب، فإن كثيراً من المجتهدين المتعبدين سمعوا بالسلف الصالحين المتقدمين، وما منحوا به من الكرامات وخوارق العادات، فنفوسهم لا تزال تتطلع إلى شيء من ذلك، ولعل أحدهم يبقى منكسر القلب، متهماً لنفسه في صحة عمله، حيث لم يحصل له خارق، ولو علموا بسر ذلك لهان عليهم الأمر، فيعلم أن الله يفتح على بعض المجاهدين الصادقين من ذلك باباً، والحكمة فيه أن يزداد بما يرى من خوارق العادات وآثار القدرة يقيناً، فيقوى عزمه على الزهد في الدنيا، والخروج عن دواعي الهوى. فسبيل الصادق مطالبة النفس بالاستقامة، فهي كل الكرامة.

وأما ما يبتلي الله به عبده، من السراء بخرق العادة أو بغيرها أو بالضراء، فليس ذلك لأجل كرامة العبد على ربه ولا هوانه عليه، بل قد سعد بها قوم إذ أطاعوه، وشقي بها قوم إذ عصوه، كما قال تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلْإِنسَٰنُ إِذَا مَا ٱبْتَلَىٰهُ رَبُّهُۥ فَأَكْرَمَهُۥ وَنَعَّمَهُۥ فَيَقُولُ رَبِّىٓ أَكْرَمَنِ ﴿١٥﴾ وَأَمَّآ إِذَا مَا ٱبْتَلَىٰهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُۥ فَيَقُولُ رَبِّىٓ أَهَٰنَنِ ﴿١٦﴾ كَلَّا﴾ [الفجر: ١٥ ـ ١٧]. ولهذا كان الناس في هذه الأمور ثلاثة أقسام:

قسم ترتفع درجتهم بخرق العادة.

وقسم يتعرضون بها لعذاب الله.

وقسم يكون في حقهم بمنزلة المباحات، كما تقدم.

عدم الخوارق لا يضر المسلم في دينه:

فإذا تقرر ذلك فاعلم أن عدم الخوارق علماً وقدرةً لا تضرّ المسلم في دينه، فمن لم ينكشف له شيء من المغيبات، ولم يسخر له شيءٌ من الكونيات لا ينقصه ذلك في مرتبته عند الله، بل قد يكون عدم ذلك أنفع له، فإنه إن اقترن به الدين وإلا هلك صاحبه في الدنيا والآخرة، فإن الخارق قد يكون مع الدين، وقد يكون مع عدمه، أو فساده، أو نقصه. فالخوارق النافعة تابعة للدين، خادمة له، كما أن الرياسة النافعة هي التابعة للدين، وكذلك المال النافع، كما كان السلطان والمال النافع بيد النبي ﷺ وأبي بكر وعمر. فمن جعلها هي المقصودة، وجعل الدين تابعاً لها، ووسيلةً إليها، لا لأجل الدين

في الأصل، فهو شبيه بمن يأكل الدنيا بالدين، وليست حاله كحال من تديَّن خوف العذاب، أو رجاء الجنة.

بطلان قول المعتزلة في إنكار الكرامات:

وقول المعتزلة في إنكار الكرامة: ظاهر البطلان، فإنه بمنزلة إنكار المحسوسات. وقولهم: «لو صحتْ لاشتبهت بالمعجزة، فيؤدي إلى التباس النبي بالولي، وذلك لا يجوز!» وهذه الدعوى إنما تصح إذا كان الولي يأتي بالخارق ويدعي النبوة، وهذا لا يقع، ولو ادعى النبوة لم يكن وليّاً، بل كان متنبئاً كذاباً.

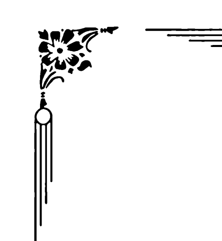
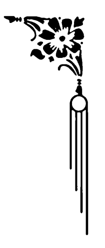
الفراسة وأنواعها:

ومما ينبغي التنبيه عليه ههنا: أن الفراسة ثلاثة أنواع:

١ ـ **إيمانية**، وسببها نور يقذفه الله في قلب عبده، وحقيقتها أنها خاطر يهجم على القلب، يثب عليه كوثوب الأسد على الفريسة، ومنها اشتقاقها، وهذه الفراسة على حسب قوة الإيمان، فمن كان أقوى إيماناً فهو أحدّ فراسة. قال أبو سليمان الداراني رحمه الله: الفراسة مكاشفة النفس ومعاينة الغيب، وهي من مقامات الإيمان. انتهى.

٢ ـ **وفراسة رياضية**، وهي التي تحصل بالجوع والسهر والتخلي، فإن النفس إذا تجردت عن العوائق صار لها من الفراسة والكشف بحسب تجردها، وهذه فراسة مشتركة بين المؤمن والكافر، ولا تدل على إيمان، ولا على ولاية، ولا تكشف عن حقّ نافع، ولا عن طريق مستقيم، بل كشفها من جنس فراسة الولاة وأصحاب عبارة الرؤيا والأطباء ونحوهم.

٣ ـ **وفراسة خَلقية**، وهي التي صنف فيها الأطباء وغيرهم، واستدلوا بالخَلْق على الخُلُق، لما بينهما من الارتباط، الذي اقتضته حكمة الله، كالاستدلال بصغر الرأس الخارج عن العادة على صغر العقل، وبكبره على كبره، وسَعَة الصدر على سعة الخُلق، وبضيقه على ضيقه، وبجمود العينين وكلال نظرهما على بلادة صاحبهما وضعف حرارة قلبه، ونحو ذلك.

الفصل الرابع

ذم الكلام

تقديم النقل على العقل:

(١١٠ ـ ٤٠) قوله: (ولا تثبت قدم الإسلام إلا على ظهر التسليم والاستسلام).

ش: هذا من باب الاستعارة، إذ القدم الحسي لا تثبت إلا على ظهر شيء. أي لا يثبت إسلام من لم يسلّم لنصوص الوحيين، وينقاد إليها، ولا يعترض عليها ولا يعارضها برأيه ومعقوله وقياسه. روى البخاري عن الإمام محمد بن شهاب الزهري رَحِمَهُ اللهُ أنه قال: من الله الرسالة، وعلى الرسول البلاغ، وعلينا التسليم[١]. وهذا كلام جامع نافع.

وما أحسن المثل المضروب للنقل مع العقل، وهو: أن العقل مع النقل كالعامي المقلد مع العالم المجتهد، بل هو دون ذلك بكثير، فإن العامي يمكنه أن يصير عالماً، ولا يمكن للعالم أن يصير نبياً رسولاً، فإذا عَرَفَ العاميُ المقلدُ عالماً، فدل عليه عامياً آخر. ثم اختلف المفتي والدال، فإن المستفتي يجب عليه قبول قول المفتي، دون الدال، فلو قال الدال: الصواب معي دون المفتي؛ لأني أنا الأصل في علمك بأنه مفت، فإذا قدمت قوله على قولي قدحت في الأصل الذي به عرفت أنه مفت، فلزم القدح في فرعه! فيقول له المستفتي: أنت لما شهدت له بأنه مفت، ودللت عليه، شهدت له بوجوب تقليده دونك، فموافقتي لك في هذا العلم المعين، لا تستلزم موافقتك في كل

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ...﴾ (١٣/ ٥١٢، فتح).

مسألة، وخطؤك فيما خالفت فيه المفتي الذي هو أعلم منك، لا يستلزم خطأك في علمك بأنه مفت، هذا مع علمه أن ذلك المفتي قد يخطئ.

(١١١ ـ ٣٩) قوله: (فإنه ما سلم في دينه إلا من سَلَّم لله ﷻ ولرسوله ﷺ. ورد علم ما اشتبه عليه إلى عالمه).

ش: قوله: فإنه ما سلم في دينه إلا من سلّم لله ﷻ ولرسوله ﷺ، ورد علم ما اشتبه عليه إلى عالمه. أي: سلم لنصوص الكتاب والسنة، ولم يعترض عليها بالشكوك والشبه والتأويلات الفاسدة، أو يقول: العقل يشهد بضد ما دل عليه النقل! والعقل أصل النقل!! فإذا عارضه قدمنا العقل!! وهذا لا يكون قط. لكن إذا جاء ما يوهم مثل ذلك: فإن كان النقل صحيحاً فذلك الذي يدَّعي أنه معقول إنما هو مجهول، ولو حقق النظر لظهر ذلك. وإن كان النقل غير صحيح فلا يصلح للمعارضة، فلا يُتصور أن يتعارض عقل صريح ونقل صحيح أبداً. ويُعارَض كلام من يقول ذلك بنظيره، فيقال: إذا تعارض العقل والنقل وجب تقديم النقل؛ لأن الجمع بين المدلولين جمعٌ بين النقيضين، ورفعهما رفع النقيضين، وتقديم العقل ممتنع؛ لأن العقل قد دل على صحة السمع ووجوب قبول ما أخبر به الرسول ﷺ، فلو أبطلنا النقل لكنا قد أبطلنا دلالة العقل، ولو أبطلنا دلالة العقل لم يصلح أن يكون معارضاً للنقل؛ لأن ما ليس بدليل لا يصلح لمعارضة شيء من الأشياء، فكان تقديم العقل موجباً عدم تقديمه، فلا يجوز تقديمه.

فالواجب كمال التسليم للرسول ﷺ، والانقياد لأمره.

فهما توحيدان، لا نجاة للعبد من عذاب الله إلا بهما: توحيد المرسِل، وتوحيد متابعة الرسول، فلا يحاكم إلى غيره، ولا يرضى بحكم غيره، ولا يقف تنفيذ أمره وتصديق خبره على عرضه على قول شيخه وإمامه وذوي مذهبه وطائفته ومن يعظمه.

تحريم القول على الله بغير علم:

(١١٢ ـ ٨٧) قوله: (ونقول: الله أعلم، فيما اشتبه علينا علمه).

ش: تقدم في كلام الشيخ رحمه الله أنه ما سَلم في دينه إلا من سلَّم لله عز وجل ولرسوله ﷺ، وردَّ علم ما اشتبه عليه إلى عالمه. ومن تكلم بغير علم فإنما يتبع هواه، وقد قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ اللَّهِ﴾ [القصص: ٥٠]. وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَن تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [الأعراف: ٣٣]. وقد قال ﷺ، لما سئل عن أطفال المشركين: «الله أعلم بما كانوا عاملين»[(١)].

الإعراض عن الكتاب والسنة سبب الضلال:

(١١٣ ـ ٤١) قوله: (فمن رام علمَ ما حُظر عنه علمُه، ولم يقنع بالتسليم فهمه، حجبه مَرَامه عن خالص التوحيد، وصافي المعرفة، وصحيح الإيمان).

ش: هذا تقرير للكلام الأول، وزيادة تحذير أن يتكلم في أصول الدين بل وفي غيرها بغير علم. وقال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَٰئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا ﴿٣٦﴾﴾ [الإسراء: ٣٦].

وعن أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «ما ضل قوم بعد هدىً كانوا عليه إلا أوتوا الجدل» ثم تلا: ﴿مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًا﴾ [الزخرف: ٥٨]. رواه الترمذي، وقال: حديث حسن[(٢)]. وعن عائشة رضي الله عنها، قالت: قال رسول الله ﷺ: «إن أبغض الرجال إلى الله الألد الخصم». خرجاه في «الصحيحين»[(٣)].

ثلاث طوائف أفسدت العالم:

وإنما دخل الفساد في العالم من ثلاث فرق، كما قال عبد الله بن

---

(١) أخرجه البخاري (١٣٨٤)، ومسلم (٢٦٥٩)، والنسائي (١٩٤٩) من حديث أبي هريرة.

(٢) أخرجه الترمذي (٣٢٥٠) وقال: حسن صحيح، وابن ماجه (٤٨)، والحاكم (٢/ ٤٤٧ ـ ٤٤٨) وصححه ووافقه الذهبي، وحسّنه الشيخ الألباني في صحيح الترغيب والترهيب (١٣٧).

(٣) البخاري (٢٤٥٧)، ومسلم (٢٦٦٨)، والترمذي (٢٩٧٦)، والنسائي (٥٤٢٣).

المبارك[1] رحمة الله عليه:

رأيت الذنوب تميتُ القلوبَ ... وقد يورث الذلَّ إدمانُها
وترك الذنوب حياةُ القلوب ... وخير لنفسك عصيانُها
وهل أفسد الدين إلا الملوكُ ... وأحبار سوءٍ ورهبانُها

فالملوك الجائرة يعترضون على الشريعة بالسياسات الجائرة، ويعارضونها بها، ويقدمونها على حكم الله ورسوله. وأحبار السوء، وهم العلماء الخارجون عن الشريعة بآرائهم وأقيستهم الفاسدة، المتضمنة تحليل ما حرم الله ورسوله، وتحريم ما أباحه. والرهبان وهم جهال المتصوفة المعترضون على حقائق الإيمان والشرع، بالأذواق والمواجيد والخيالات والكشوفات الباطلة الشيطانية، المتضمنة شرع دين لم يأذن به الله. فقال الأولون: إذا تعارضت السياسة والشرع قدمنا السياسة! وقال الآخرون: إذا تعارض العقل والنقل قدمنا العقل! وقال أصحاب الذوق: إذا تعارض الذوق والكشف، وظاهرُ الشرع قدمنا الذوق والكشف.

أضرار علم الكلام:

ومن كلام أبي حامد الغزالي رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه الذي سماه «إحياء علوم الدين»: فإن قلت: فعلم الجدل والكلام مذموم كعلم النجوم أو هو مباح أو مندوب إليه؟ فاعلم أن للناس في هذا غلوًّا وإسرافاً في أطراف. فمن قائل: إنه بدعة وحرام، وإن العبد أن يلقى الله بكل ذنب سوى الشرك خيرٌ له من أن يلقاه بالكلام. ومن قائل: إنه فرضٌ، إما على الكفاية، وإما على الأعيان، قال: وإلى التحريم ذهب الشافعي ومالك وأحمد بن حنبل وسفيان وجميع أئمة الحديث من السلف.. إلى أن قال: فإن قلت: فما المختار عندك؟ فأجاب

---

(١) هو الإمام الحافظ العلّامة فخر المجاهدين، قدوة الزاهدين عبد الله بن المبارك بن واضح، أبو عبد الرحمن الحنظلي مولاهم صاحب التصانيف النافعة والرحلات الشاسعة، أفنى عمره في الأسفار حاجاً ومجاهداً وتاجراً. قال الإمام أحمد: لم يكن في زمان ابن المبارك أطلب للعلم منه. وقال ابن مهدي: الأئمة أربعة: مالك والثوري وحماد بن زيد وابن المبارك، توفي ابن المبارك رَحِمَهُ اللَّهُ سنة (١٨١هـ). تذكرة الحفاظ (١/ ٢٧٤ ـ ٢٧٩).

بالتفصيل، فقال: فيه منفعة، وفيه مضرة: فهو باعتبار منفعته في وقت الانتفاع حلال أو مندوب أو واجب، كما يقتضيه الحال. وهو باعتبار مضرته في وقت الاستضرار ومحله حرام. قال: فأما مضرته، فإثارة الشبهات وتحريك العقائد وإزالتها عن الجزم والتصميم، وذلك مما يحصل بالابتداء، ورجوعها بالدليل مشكوك فيه، ويختلف فيه الأشخاص. قال: وأما منفعته، فقد يظن أن فائدته كشف الحقائق ومعرفتها على ما هي عليه وهيهات فليس في الكلام وفاء بهذا المطلب الشريف، ولعل التخبيط والتضليل فيه أكثر من الكشف والتعريف. قال: وهذا إذا سمعته من محدِّث أو حشوي ربما خطر ببالك أن الناس أعداءُ ما جهلوا، فاسمع هذا ممن خَبَرَ الكلامَ، ثم قلاه بعد حقيقة الخبرة وبعد التغلغل فيه إلى منتهى درجة المتكلمين، وجاوز ذلك إلى التعمق في علوم أخرى تناسب علم الكلام، وتحقق أن الطريق إلى حقائق المعرفة من هذا الوجه مسدود. ولعمري لا ينفك الكلام عن كشف وتعريف وإيضاح لبعض الأمور، ولكن على الندور. انتهى ما نقلته عن الغزالي رحمه الله. وكلام مثله في ذلك حجة بالغة.

وسبب الضلال الإعراض عن تدبر كلام الله وكلام رسوله، والاشتغال بكلام اليونان والآراء المختلفة. وإنما سمي هؤلاء: أهل الكلام؛ لأنهم لم يفيدوا علماً لم يكن معروفاً، وإنما أتوا بزيادة كلام قد لا يفيد، وهو ما يضربونه من القياس لإيضاح ما علم بالحس، وإن كان هذا القياس وأمثاله ينتفع به في موضع آخر، ومع من ينكر الحس. وكل من قال برأيه أو ذوقه أو سياسته ـ مع وجود النص، أو عارض النص بالمعقول ـ فقد ضاهى إبليس، حيث لم يسلم لأمر ربه، بل قال: ﴿أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِى مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ﴾ [الأعراف: ١٢]. وقال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾﴾ [النساء: ٦٥]. أقسم سبحانه بنفسه أنهم لا يؤمنون حتى يحكّموا نبيه ويرضوا بحكمه ويسلموا تسليماً.

زيادة تحذير من علم الكلام:

(١١٤ ـ ٦٦) قوله: (ولا نخوض في الله، ولا نُماري في دين الله).

شرح: يشير الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ إلى الكف عن كلام المتكلمين الباطل، وذم علمهم، فإنهم يتكلمون في الإله بغير علم وغير سلطان أتاهم. ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ ۖ وَلَقَدْ جَآءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ ٱلْهُدَىٰٓ﴾ [النجم: ٢٣]. وعن أبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ، أنه قال: لا ينبغي لأحد أن ينطق في ذات الله بشيء، بل يصفه بما وصف به نفسه.

وقوله: ولا نماري في دين الله. معناه: لا نخاصم أهل الحق بإلقاء شبهات أهل الأهواء عليهم، التماساً لامترائهم وميلهم؛ لأنه في معنى الدعاء إلى الباطل، وتلبيس الحق، وإفساد دين الإسلام.

بعض أقوال العلماء في ذم الكلام(١):

عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه قال لبشر المريسي(٢): العلم بالكلام هو الجهل، والجهل بالكلام هو العلم، وإذا صار الرجل رأساً في الكلام قيل: زنديق، أو رمي بالزندقة. أراد بالجهل به اعتقاد عدم صحته، فإن ذلك علم نافع، أو أراد به الإعراض عنه وترك الالتفات إلى اعتباره. فإن ذلك يصون علم الرجل وعقله فيكون علماً بهذا الاعتبار. والله أعلم.

وعنه أيضاً أنه قال: من طلب العلم بالكلام تزندق(٣)، ومن طلب المال بالكيمياء(٤) أفلس، ومن طلب غريب الحديث كذب(٥).

---

(١) هذه الفقرة مأخوذة من مقدمة الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٢) هو بشر بن غياث المريسي، مبتدع ضال، تفقّه على أبي يوسف، فبرع وأتقن علم الكلام ثم جرد القول بخلق القرآن وناظر عليه، قيل: كان والده يهودياً قصاباً. قال عنه أبو زرعة الرازي: زنديق. وقال قتيبة بن سعيد: بشر المريسي كافر، مات سنة (٢١٨هـ). ميزان الاعتدال (١/ ٣٢٢ ـ ٣٢٣).

(٣) تزندق: أي صار زنديقاً، وهي كلمة فارسية عرّبت، كما في صحاح الجوهري، وذكر ابن حجر في الفتح: أن أصلها بالفارسية «زنده كرداي»؛ أي من يقول بدوام الدهر. ثم بيّن أن هذا اللفظ استعمل في الإسلام بمعنى: المنافق. انظر: فتح الباري (١٢/ ٢٨٢)، غير أن الزندقة استعملت أيضاً بمعاني أخر: كالإلحاد، وإنكار النبوات، والقول بخلق القرآن.

(٤) المقصود بالكيمياء ذلك العلم الذي كانوا يزعمون أن معرفته تمكن من تحويل المعادن الرديئة إلى ذهب.

(٥) الحديث الغريب ما انفرد به راوٍ واحد، وفيه الصحيح وغيره وهو الغالب. قال الإمام =

وقال الإمام الشافعي رحمه الله تعالى: حكمي في أهل الكلام أن يضربوا بالجريد والنعال، ويطاف بهم في العشائر والقبائل. ويقال: هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة وأقبل على الكلام.

وقال أيضاً رحمه الله تعالى:

كل العلوم سوى القرآن مشغلة إلا الحديثَ وإلا الفقه في الدين
العلم ما كان فيه قال حدثنا وما سوى ذاك وسواس الشياطين

وذكر الأصحاب في الفتاوى: أنه لو أوصى لعلماء بلده: لا يدخل المتكلمون، ولو أوصى إنسان أن يوقف من كتبه ما هو من كتب العلم، فأفتى السلف أن يباع ما فيها من كتب الكلام. ذكر ذلك بمعناه في «الفتاوى الظهيرية».

السلف لم يكرهوا علم الكلام لمجرد كونه اصطلاحاً جديداً[(١)]:

والسلف لم يكرهوا علم الكلام لمجرد كونه اصطلاحاً جديداً على معان صحيحة، كالاصطلاح على ألفاظ لعلوم صحيحة، ولا كرهوا أيضاً الدلالة على الحق والمحاجة لأهل الباطل، بل كرهوه لاشتماله على أمور كاذبة مخالفة للحق. ومن ذلك: مخالفتها للكتاب والسنة وما فيه من علوم صحيحة، فقد وعروا الطريق إلى تحصيلها، وأطالوا الكلام في إثباتها مع قلة نفعها، فهي لحم جمل غثّ على رأس جبل وَعر، لا سهلٌ فيرْتقى، ولا سمين فينتقى. وأحسن ما عندهم فهو في القرآن أصح تقريراً، وأحسنُ تفسيراً، فليس عندهم إلا التكلف والتطويل والتعقيد. كما قيل:

لولا التنافس في الدنيا لما وُضعت كتبُ التناظر لا «المغني» ولا «العَمَدُ»[(٢)]

= أحمد: لا تكتبوا هذه الأحاديث الغرائب فإنها مناكير وعامتها عن الضعفاء، وهذا المعنى الذي ذكره أحمد هو الذي قصده أبو يوسف رحمه الله. انظر في ذلك: تدريب الراوي (٢/ ١٨٠ ـ ١٨٢).

(١) هذه الفقرة مأخوذة من كلام الشارح على الفقرة رقم (٤١)، والتي أولها: (فمن رام علم ما حظر عنه علمه...).

(٢) المغني والعمد كتابان في علم الكلام والأصول، للقاضي عبد الجبار الهمذاني المعتزلي المتوفى سنة (٤١٥هـ).

يُحللون بزعم منهمُ عُقَداً ... وبالذي وضعوه زادت العُقدُ

فهم يزعمون أنهم يدفعون بالذي وضعوه، الشُّبه والشكوك، والفاضلُ الذي يعلم أن الشبه والشكوك زادت بذلك.

ومن المحال أن لا يحصل الشفاء والهدى والعلم واليقين من كتاب الله وكلام رسوله، ويحصلَ من كلام هؤلاء المتحيرين.

حيرة أهل الكلام وتشككهم

(١١٥ ـ ٤٢) قوله: (فيتذبذب بين الكفر والإيمان، والتصديق والتكذيب، والإقرار والإنكار، موسْوساً تائهاً، شاكاً، لا مؤمناً مصدقاً، ولا جاحداً مكذباً).

ش: يتذبذب: يضطرب ويتردد. وهذه الحالة التي وصفها الشيخ رحمه الله حال كل من عدل عن الكتاب والسنة إلى علم الكلام المذموم، أو أراد أن يجمع بينه وبين الكتاب والسنة، وعند التعارض يتأول النص ويرده إلى الرأي والآراء المختلفة، فيؤول أمره إلى الحيرة والضلال والشك.

صور من حيرة أهل الكلام:

١ ـ فالغزالي رحمه الله، انتهى آخر أمره إلى الوقف والحيرة في المسائل الكلامية، ثم أعرض عن تلك الطرق وأقبل على أحاديث الرسول ﷺ، فمات والبخاري على صدره.

٢ ـ وكذلك أبو عبد الله محمد بن عمر الرازي[1]، قال في كتابه الذي صنفه في أقسام اللذات:

نهايةُ إقدام العقول عِقالُ ... وغايةُ سعي العالمين ضَلالُ
وأرواحنا في وَحشة من جسومنا ... وحاصل دنيانا أذى ووبال
ولم نستفد من بحثنا طول عمرنا ... سوى أن جمعنا فيه: قيل وقالوا
فكم قد رأينا من رجال ودولة ... فبادوا جميعاً مسرعين وزالوا
وكم من جبال قد علتْ شرفاتِها ... رجالٌ، فزالوا والجبالُ جبالُ

---

(١) هو فخر الدين الرازي صاحب التفسير الكبير المسمى: مفاتيح الغيب، المتوفى سنة (٦٠٦هـ). انظر: وفيات الأعيان (١/ ٤٧٤).

لقد تأملتُ الطرق الكلامية، والمناهج الفلسفية، فما رأيتها تَشفي عليلاً، ولا تُروي غليلاً، ورأيت أقرب الطرق طريقة القرآن، اقرأ في الإثبات: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥]. ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠]. واقرأ في النفي: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١] ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠]. ثم قال: «ومن جرب مثل تجربتي عرف مثل معرفتي».

٣ ـ وكذلك قال أبو المعالي الجويني[(١)]: يا أصحابنا لا تشتغلوا بالكلام، فلو عرفتُ أن الكلام يبلغ بي إلى ما بلغ ما اشتغلت به. وقال عند موته: لقد خضت البحر الخضم، وخليت أهل الإسلام وعلومهم، ودخلت في الذي نهوني عنه والآن فإن لم يتداركني ربي برحمته فالويل لابن الجويني، وها أنا ذا أموت على عقيدة أمي، أو قال: على عقيدة عجائز نَيسابور.

٤ ـ وكذلك قال الشيخ أبو عبد الله محمد بن عبد الكريم الشهرستاني[(٢)]، إنه لم يجد عند الفلاسفة والمتكلمين إلا الحيرة والندم، حيث قال:

لعمري لقد طفتُ المعاهد كلها ... وسَيَّرتُ طرفي بين تلك المعالم
فلم أرَ إلا واضعاً كفَّ حائر ... على ذَقَنٍ أو قارعاً سنَّ نادمِ

٥ ـ وقال آخر[(٣)]: اضطجع على فراشي وأضع الملحفة على وجهي، وأقابل بين حجج هؤلاء وهؤلاء حتى يطلع الفجر، ولم يترجح عندي منها شيء.

---

(١) هو عبد الملك بن عبد الله الجويني، الملقب بإمام الحرمين، أعلم المتأخرين من أصحاب الشافعي. من كتبه: العقيدة النظامية، والبرهان في أصول الفقه، والإرشاد في أصول الدين، توفي عام (٤٧٨هـ). وفيات الأعيان (١/ ٢٨٧).

(٢) هو محمد بن عبد الكريم بن أحمد الشهرستاني، كان إماماً في علم الكلام والأديان والمذاهب. من كتبه: الملل والنحل، ونهاية الإقدام في علم الكلام، والإرشاد إلى عقائد العباد، توفي سنة (٥٤٨هـ). الأعلام (٧/ ٨٣).

(٣) قال المحقق (ص٢٤٧): (هو محمد بن سالم بن واصل الحموي، كما في درء تعارض النقل، المتوفى سنة (٦٩٧هـ)).

الدواء النافع لهذا المرض:

والدواء النافع لمثل هذا المرض، ما كان طبيب القلوب صلوات الله وسلامه عليه يقوله ـ إذا قام من الليل يفتتح الصلاة ـ: «اللهم ربَّ جبريل وميكائيل وإسرافيل، فاطر السموات والأرض، عالم الغيب والشهادة، أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون، اهدني لما اختُلف فيه من الحق بإذنك، إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم»(١) خرجه مسلم. توسل ﷺ إلى ربه بربوبية جبريل وميكائل وإسرافيل أن يهديه لما اختلف فيه من الحق بإذنه، إذ حياة القلب بالهداية. وقد وكل الله سبحانه هؤلاء الثلاثة بالحياة: فجبريل موكل بالوحي الذي هو سبب حياة القلوب، وميكائيل بالقطر الذي هو سبب حياة الأبدان وسائر الحيوان، وإسرافيل بالنفخ في الصور الذي هو سبب حياة العالم وعود الأرواح إلى أجسادها. فالتوسل إلى الله سبحانه بربوبية هذه الأرواح العظيمة الموكلة بالحياة، له تأثير عظيم في حصول المطلوب. والله المستعان.

التأويل واستعماله في غير معناه(٢)

قد صار لفظ: «التأويل» مستعملاً في غير معناه الأصلي.

التأويل في الكتاب والسنة:

فالتأويل في كتاب الله وسنة رسوله: هو الحقيقة التي يؤول إليها الكلام فتأويل الخبر: هو عين المخبر به، وتأويل الأمر: نفس الفعل المأمور به. كما قالت عائشة ﵂: كان رسول الله ﷺ يقول في ركوعه: «سبحانك اللهم ربنا وبحمدك، اللهم اغفر لي» يتأول القرآن(٣)، وقال تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا

---

(١) مسلم (٧٧٠)، وأبو داود (٧٦٧)، والترمذي (٣٤٢٠)، والنسائي (١٦٢٥)، وابن ماجه (١٣٥٧) من حديث عائشة.

(٢) قد اجتزأت هذا المبحث من كلام الشارح على الفقرة رقم (٤٣) وأولها: (ولا يصح الإيمان بالرؤية...).

(٣) أخرجه البخاري (٨١٧)، ومسلم (٤٨٤)، وأبو داود (٨٧٧)، والنسائي (١٠٤٧)، وابن ماجه (٨٨٩).

تَأْوِيلَهُۥ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُۥ يَقُولُ ٱلَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ قَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِّ﴾ [الأعراف: ٥٣]. ومنه تأويل الرؤيا، وتأويل العمل كقوله: ﴿هَٰذَا تَأْوِيلُ رُءْيَٰىَ مِن قَبْلُ﴾ [يوسف: ١٠٠]. وقوله: ﴿سَأُنَبِّئُكَ بِتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْتَطِع عَّلَيْهِ صَبْرًا﴾ [الكهف: ٧٨]، فمن ينكر وقوع مثل هذا التأويل، والعلم بما تعلق بالأمر والنهي منه؟.

وأما ما كان خبراً، كالإخبار عن الله واليوم الآخر، فهذا قد لا يُعلم تأويله، الذي هو حقيقته، إذ كانت لا تعلم بمجرد الإخبار، فإن المخبَر إن لم يكن قد تصور المخبَر به، أو ما يعرفه قبل ذلك لم يعرف حقيقته، التي هي تأويله، بمجرد الإخبار. وهذا هو التأويل الذي لا يعلمه إلا الله. لكن لا يلزم من نفي العلم بالتأويل نفي العلم بالمعنى الذي قصد المخاطب إفهام المخاطَب إياه، فما في القرآن آية إلا وقد أمر الله بتدبرها، وما أنزل آية إلا وهو يحب أن يعلم ما عَنَى بها، وإن كان من تأويله ما لا يعلمه إلا الله. فهذا معنى التأويل في الكتاب والسنة وكلام السلف، وسواء كان هذا التأويل موافقاً للظاهر أو مخالفاً له.

التأويل في كلام المفسرين:

والتأويل في كلام كثير من المفسرين، كابن جرير ونحوه، يريدون به تفسير الكلام وبيان معناه، سواء وافق ظاهره أو خالف، وهذا اصطلاح معروف. وهذا التأويل كالتفسير، يحمد حقه، ويُرد باطلُه. وقوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ٧]، فيها قراءتان: قراءة من يقف على قوله: ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾، وقراءة من لا يقف عندها، وكلتا القراءتين حق. ويراد بالأولى المتشابه في نفسه الذي استأثر الله بعلم تأويله، ويراد بالثانية المتشابه الإضافي الذي يعرف الراسخون تفسيره، وهو تأويلُه. ولا يريد من وَقَف على قوله: ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾ أن يكون التأويل بمعنى التفسير للمعنى؛ فإن لازم هذا أن يكون الله أنزل على رسوله كلاماً لا يعلم معناه جميعُ الأمة ولا الرسول، ويكون الراسخون في العلم لا حظّ لهم في معرفة معناها سوى قولهم: ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧]. وهذا القدر يقوله غير الراسخ في العلم من المؤمنين، والراسخون في العلم يجب امتيازهم عن عوامّ

المؤمنين في ذلك. وقد قال ابن عباس رضي الله عنهما: «أنا من الراسخين في العلم الذين يعلمون تأويله»(١).

التأويل في كلام المتأخرين:

والتأويل في كلام المتأخرين من الفقهاء والمتكلمين: هو صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح لدلالة توجب ذلك. وهذا هو التأويل الذي يتنازع الناس فيه في كثير من الأمور الخبرية والطلبية. فالتأويل الصحيح منه: الذي يوافق ما دلت عليه نصوص الكتاب والسنة، وما خالف ذلك فهو التأويل الفاسد، وهذا مبسوط في موضعه.

أمراض القلوب(٢)

القلب له حياة وموت، ومرض وشفاء، وذلك أعظم مما للبدن. قال تعالى: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ وَجَعَلْنَا لَهُۥ نُورًا يَمْشِى بِهِۦ فِى ٱلنَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُۥ فِى ٱلظُّلُمَٰتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا﴾ [الأنعام: ١٢٢]. أي كان ميتاً بالكفر فأحييناه بالإيمان. فالقلب الصحيح الحي إذا عرض عليه الباطل والقبائح نفر منها بطبعه وأبغضها ولم يلتفت إليها، بخلاف القلب الميت، فإنه لا يفرق بين الحسن والقبيح.

نوعا مرض القلب:

ومرض القلب نوعان: مرض شهوة، ومرض شبهة، وكلاهما مذكور في القرآن، قال تعالى: ﴿فَلَا تَخْضَعْنَ بِٱلْقَوْلِ فَيَطْمَعَ ٱلَّذِى فِى قَلْبِهِۦ مَرَضٌ﴾ [الأحزاب: ٣٢]. فهذا مرض الشهوة. وقال تعالى: ﴿فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًا﴾ [البقرة: ١٠]. وقال تعالى: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَىٰ

---

(١) أخرجه الطبري في التفسير (٦٦٣٢) من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس. قال المحقق (ص٢٥٤): وابن أبي نجيح: هو عبد الله بن يسار. قال يحيى بن سعيد: لم يسمع التفسير من مجاهد.

(٢) هذا المبحث ملفق من كلام الشارح على الفقرة رقم (٦٠) وأولها: (فويل لمن صار لله تعالى في القدر خصيماً...)، وكلامه على الفقرة رقم (٤٤) وأولها: (ومن لم يتوق النفي والتشبيه...).

رِجۡسِهِمۡ﴾ [التوبة: ١٢٥]. فهذا مرض الشبهة، وهو أردأ من مرض الشهوة، إذ مرض الشهوة يرجى له الشفاء بقضاء الشهوة، ومرض الشبهة لا شفاء له إن لم يتداركه الله برحمته.

وقد يمرض القلب ويشتد مرضه ولا يشعر به صاحبه، لاشتغاله وانصرافه عن معرفة صحته وأسبابها، بل قد يموت وصاحبه لا يشعر بموته، وعلامة ذلك أنه لا تؤلمه جراحات القبائح، ولا يوجعه جهله بالحق وعقائدُهُ الباطلة. «ما لجرح بميت إيلام»(١)، وقد يشعر بمرضه، ولكن يشتد عليه تحمل مرارة الدواء والصبر عليها، فيؤثر بقاء ألمه على مشقة الدواء؛ فإن دواءه في مخالفة الهوى، وذلك أصعب شيء على النفس، وليس له أنفع منه، وتارة يوطن نفسه على الصبر، ثم ينفسخ عزمه ولا يستمر معه، لضعف علمه وبصيرته وصبره، كمن دخل في طريق مخوف مفض إلى غاية الأمن، وهو يعلم أنه إن صبر عليه انقضى الخوف وأعقبه الأمن، فهو محتاج إلى قوة صبر وقوة يقين بما يصير إليه، ومتى ضعف صبره ويقينه رجع من الطريق ولم يتحمل مشقتها، ولا سيما إن عدم الرفيق واستوحشَ من الوحدة.

علاج المرض بغذاء ودواء:

وعلامة مرض القلب عدوله عن الأغذية النافعة الموافقة له إلى الأغذية الضارة، وعدوله عن دوائه النافع، إلى دوائه الضار، وأنفع الأغذية غذاء الإيمان، وأنفعُ الأدوية دواء القرآن، وكل منهما فيه الغذاء والدواء، فمن طلب الشفاء في غير الكتاب والسنة فهو من أجهل الجاهلين وأضلّ الضالين، فإن الله تعالى يقول: ﴿قُلۡ هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ هُدٗى وَشِفَآءٞۚ وَٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ فِيٓ ءَاذَانِهِمۡ وَقۡرٞ وَهُوَ عَلَيۡهِمۡ عَمًىۚ أُوْلَٰٓئِكَ يُنَادَوۡنَ مِن مَّكَانِۭ بَعِيدٖ﴾ [فصلت: ٤٤]. فالقرآن هو الشفاء التام من جميع الأدواء القلبية والبدنية، وأدواء الدنيا والآخرة، وما كل أحد يُؤهل للاستشفاء به. وإذا أحسن العليلُ التداويَ به،

---

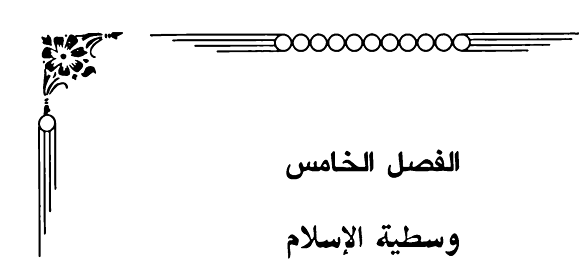
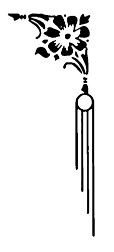
(١) عجز بيت للمتنبي وصدره:

من يهن يسهل الهوان عليه

انظر تعليق المحقق (ص٣٦١).

ووضعه على دائه بصدق وإيمان وقبول تامّ واعتقاد جازم واستيفاء شروطه؛ لم يقاوم الداءُ أبداً. وكيف تقاوم الأدواء كلام ربّ الأرض والسماء، الذي لو نزل على الجبال لصدَّعها، أو على الأرض لقطَّعها؟! فما من مرض من أمراض القلوب والأبدان إلا وفي القرآن سبيلُ الدلالة على دوائه وسببه والحِمْيَة منه، لمن رزقه الله فهماً في كتابه.



الفصل الخامس

وسطية الإسلام

(١١٦ ـ ١١٨) قوله: (ودين الله في الأرض والسماء واحد، وهو دين الإسلام، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ [آل عمران: ١٩]. وقال تعالى: ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]. وهو بين الغلو والتقصير، وبين التشبيه والتعطيل، وبين الجبر والقدر، وبين الأمن والإياس).

ش: ثبت في «الصحيح» عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ أنه قال: «إنا معاشر الأنبياء ديننا واحد»[(١)]، وقوله تعالى: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٨٥]. عامّ في كل زمان، ولكن الشرائع تتنوع، كما قال تعالى: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة: ٤٨]. فدين الإسلام هو ما شرعه الله سبحانه لعباده على ألسنة رسله.

١ ـ بين الغلو والتقصير:

وقوله: بين الغلو والتقصير: قال تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا تَغْلُوا۟ فِى دِينِكُمْ غَيْرَ ٱلْحَقِّ﴾ [المائدة: ٧٧]. وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تُحَرِّمُوا۟ طَيِّبَٰتِ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوٓا۟ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ ﴿٨٧﴾ وَكُلُوا۟ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ حَلَٰلًا طَيِّبًا ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِىٓ أَنتُم بِهِۦ مُؤْمِنُونَ ﴿٨٨﴾﴾ [المائدة: ٨٧ ـ ٨٨]. وفي «الصحيحين» عن عائشة رضي الله عنها: أن ناساً من أصحاب رسول الله ﷺ سألوا أزواج النبي ﷺ عن عمله في السر؟ فقال بعضهم: لا آكل اللحم، وقال بعضهم: لا أتزوج النساء، وقال بعضهم: لا أنام على فراش، فبلغ ذلك

---

(١) أخرجه البخاري (٣٤٤٣)، ومسلم (٢٣٦٥) ولفظه: «أنا أولى الناس بعيسى ابن مريم في الدنيا والآخرة، والأنبياء إخوة لعلات أمهاتهم شتى ودينهم واحد».

النبي ﷺ، فقال: «ما بال أقوام يقول أحدهم كذا وكذا؟! لكني أصوم وأفطر، وأنام وأقوم، وآكل اللحم، وأتزوج النساء، فمن رغب عن سنتي فليس مني»[(١)].

٢ ـ بين التشبيه والتعطيل:

وقوله: وبين التشبيه والتعطيل، تقدم أن الله ﷻ يحب أن يوصف بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسوله، من غير تشبيه، فلا يقال: سمع كسمعنا، ولا بصر كبصرنا، ونحوه، ومن غير تعطيل، فلا يُنفى عنه ما وصف به نفسه، أو وصفه به أعرف الناس به: رسوله ﷺ، فإن ذلك تعطيل، وقد تقدم الكلام في هذا المعنى.

٣ ـ بين الجبر والقدر:

وقوله: وبين الجبر والقدر، تقدم الكلام أيضاً على هذا المعنى، وأن العبد غير مجبور على أفعاله وأقواله، وأنها ليست بمنزلة حركات المرتعش وحركات الأشجار بالرياح وغيرها، وليست مخلوقة للعباد، بل هي فعل العبد وكسبه وخلقُ الله تعالى.

٤ ـ بين الأمن والإياس:

(١١٧ ـ ٧٠) قوله: (والأمن والإياس ينقلان عن ملة الإسلام، وسبيل الحق بينهما لأهل القبلة).

ش: يجب أن يكون العبد خائفاً راجياً[(٢)]، فإن الخوف المحمود

---

(١) أخرجه بهذا اللفظ: مسلم (١٤٠١)، والنسائي (٣٢١٧) من حديث أنس، وأخرجه بنحوه: البخاري (٥٠٦٣).

(٢) أهل السنّة في مسألة الخوف والرجاء وسط بين الخوارج والمعتزلة من جهة، والكرامية وغلاة المرجئة من جهة أخرى. فقد غالى الخوارج في جانب الخوف حتى كفّروا مرتكب الكبيرة وحكموا بخلوده في النار ووافقهم المعتزلة في مسألة الخلود وخالفوهم في الحكم بالكفر، فقالوا: هو في منزلة بين الكفر والإيمان.
وأما الكرامية والمرجئة فقد غالوا في جانب الرجاء حتى قالوا: إنه لا يضر مع الإيمان ذنب، كما لا تنفع مع الكفر معصية. =

الصادق: ما حال بين صاحبه وبين محارم الله، فإذا تجاوز ذلك خيف منه اليأس والقنوط. والرجاء المحمود: رجاءُ رجل عمل بطاعة الله على نور من الله، فهو راج لثوابه، أو رجل أذنب ذنباً ثم تاب منه إلى الله، فهو راج لمغفرته. قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ وَجَٰهَدُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أُوْلَٰٓئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ ٱللَّهِۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٢١٨﴾﴾ [البقرة: ٢١٨]. أما إذا كان الرجل متمادياً في التفريط والخطايا، يرجو رحمة الله بلا عمل، فهذا هو الغرور والتمني والرجاء الكاذب. قال أبو علي الروذباري[(١)] رَحِمَهُ ٱللَّهُ: الخوف والرجاء كجناحي الطائر، إذا استويا استوى الطير وتم طيرانه، وإذا نقص أحدُهما وقع فيه النقص، وإذا ذهبا صار الطائر في حدّ الموت. وقد مدح الله أهلَ الخوف والرجاء بقوله: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ سَاجِدًا وَقَآئِمًا يَحْذَرُ ٱلْأٓخِرَةَ وَيَرْجُواْ رَحْمَةَ رَبِّهِۦۗ﴾ [الزمر: ٩]، الآية. وقال: ﴿تَتَجَافَىٰ جُنُوبُهُمْ عَنِ ٱلْمَضَاجِعِ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [السجدة: ١٦]، فالرجاء يستلزم الخوف، ولولا ذلك لكان أمْناً، والخوفُ يستلزم الرجاء، ولولا ذلك لكان قنوطاً ويأساً. وكل أحد إذا خفتَه هربتَ منه، إلا الله تعالى، فإنك إذا خفته هربتَ إليه، فالخائف هارب من ربه إلى ربه.

وقال صاحب «منازل السائرين» رَحِمَهُ ٱللَّهُ: الرجاء أضعف منازل المريد. وفي كلامه نظر، بل الرجاء والخوف على الوجه المذكور من أشرف منازل المريد، وفي «صحيح مسلم» عن جابر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، قال: سمعت رسول الله ﷺ

= أما أهل السنّة فقد جمعوا بين نصوص الوعد والوعيد، فنصوص الوعيد من جنس قوله ﷺ: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن...» إلخ تحمل على نفي كمال الإيمان لا نفي صحة الإيمان ونصوص الوعد من جنس قوله ﷺ: «من قال: لا إلٰه إلا الله دخل الجنة وإن زنى وإن سرق...» تحمل على عدم تكفيره وأنه داخل الجنة وإن لم يكن في أول الداخلين أو نحو ذلك مما سبق في باب أبحاث الإيمان.
وعلى ذلك جمع أهل السنّة بين خوف لا يؤدي إلى القنوط ورجاء لا يؤدي إلى أمن وغرور، كما هو ظاهر من كلام الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

(١) هو أحمد بن محمد بن القاسم بن منصور، وقيل: حسن بن هارون، شيخ الصوفية، سكن مصر، صحب الجنيد وأبا الحسين النوري، توفي سنة (٣٢٢هـ). سير أعلام النبلاء (١٤/ ٥٣٥).

يقول قبل موته بثلاث: «لا يموتَنَّ أحدكم إلا وهو يحسن الظن بربه»[١]، ولهذا قيل: إن العبد ينبغي أن يكون رجاؤه في مرضه أرجح من خوفه، بخلاف زمن الصحة، فإنه يكون خوفه أرجح من رجائه. وقال بعضهم: مَن عَبد الله بالحب وحده فهو زنديق، ومن عبده بالخوف وحده فهو حروري، ومن عبده بالرجاء وحده فهو مرجئ، ومن عبده بالحب والخوف والرجاء فهو مؤمن موحّد[٢].

عود إلى الخوف والرجاء

(١١٨ ـ ٦٩) قوله: (ونرجو للمحسنين من المؤمنين أن يعفو عنهم ويدخلهم الجنة برحمته، ولا نأمنُ عليهم، ولا نشهد لهم بالجنة، ونستغفر لمسيئهم، ونخاف عليهم، ولا نقنِّطهم).

ش: وعلى المؤمن أن يعتقد هذا الذي قاله الشيخ رَحِمَهُ اللهُ في حق نفسه وفي حق غيره. قال تعالى: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ ۚ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا ﴿٥٧﴾﴾ [الإسراء: ٥٧].

وفي «المسند» والترمذي عن عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، قالت: قلت: يا رسول الله، ﴿وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا آتَوا وَّقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ﴾ [المؤمنون: ٦٠]، أهو الذي يزني ويشرب الخمر ويسرق؟ قال: لا، يا ابنة الصديق، ولكنه الرجل يصوم ويصلي ويتصدق ويخاف أن لا يقبل منه»[٣]. قال الحسن رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: عملوا ـ والله ـ

---

(١) أخرجه مسلم (٢٨٧٧)، وأبو داود (٣١١٣)، وابن ماجه (٤١٦٧).

(٢) ومن هنا يظهر غلط ما نسب إلى رابعة العدوية من قولها: ما عبدتك خوفاً من نارك ولا طمعاً في جنتك، وإنما حباً فيك. وكذا ما ذكره بعضهم من أن العبادة مع الخوف هي عبادة العبيد، والعبادة مع الرجاء هي عبادة التجار، والعبادة مع الحب هي عبادة الأحرار.
وكيف يصح ذلك وقد وصف الله عباده المؤمنين بأنهم ﴿يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [السجدة: ١٦]. وقال عن زكريا وأهله: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا﴾ [الأنبياء: ٩٠].

(٣) الترمذي (٣١٧٥)، وابن ماجه (٤١٩٨)، وأحمد (٦/١٥٩)، والحاكم (٢/٣٩٣ ـ ٣٩٤) وصححه ووافقه الذهبي، والحديث أورده الشيخ الألباني في السلسلة الصحيحة (١٦٢).

بالطاعات، واجتهدوا فيها، وخافوا أن تُرد عليهم، إن المؤمن جمع إحساناً وخشيةً، والمنافق جمع إساءةً وأمناً. انتهى، وقد قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَٰئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ اللَّهِ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٢١٨﴾﴾ [البقرة: ٢١٨]. فتأمل كيف جعل رجاءهم مع إتيانهم بهذه الطاعات؟ فالرجاء إنما يكون مع الإتيان بالأسباب التي اقتضتها حكمة الله تعالى، شرعه وقدره وثوابه وكرامته. ولو أن رجلاً له أرض يؤمل أن يعود عليه من مَغَلِّهَا ما ينفعه، فأهملها ولم يحرثها ولم يبذرها، ورجا أنه يأتي من مَغَلِّها مثل ما يأتي من حَرَث وزرع وتعاهد الأرض: لعدّه الناس من أسفه السفهاء!. فكذلك من حسن ظنه وقوي رجاؤه في الفوز بالدرجات العلى والنعيم المقيم، من غير طاعة ولا تقرب إلى الله تعالى بامتثال أوامره واجتناب نواهيه.

الأمور التي يستلزمها الرجاء:

ومما ينبغي أن يُعلم أنّ من رجا شيئاً استلزم رجاؤه أموراً: أحدها: محبة ما يرجوه. الثاني: خوفه من فواته. الثالث: سعيه في تحصيله بحسب الإمكان. وأما رجاءٌ لا يقارنه شيء من ذلك، فهو من باب الأمانيّ، والرجاء شيءٌ والأماني شيءٌ آخر. فكل راج خائف، والسائر على الطريق إذا خاف أسرع السيرَ، مخافة الفوات. وقال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨، ١١٦]. فالمشرك لا تُرجى له المغفرة؛ لأن الله نفى عنه المغفرة، وما سواه من الذنوب في مشيئة الله، إن شاء الله غفر له، وإن شاء عذّبه.

قد يقترن بالكبيرة ما يلحقها بالصغائر والعكس:

وثَم أمر ينبغي التفطن له، وهو: أن الكبيرة قد يقترن بها من الحياء والخوف والاستعظام لها ما يلحقها بالصغائر، وقد يقترن بالصغيرة من قلة الحياء وعدم المبالاة وترك الخوف والاستهانة بها ما يُلحقها بالكبائر. وهذا أمر مرجعه إلى ما يقوم بالقلب، وهو قدر زائد على مجرد الفعل.

أسباب سقوط العقوبة:

وأيضاً: فإنه قد يُعفى لصاحب الإحسان العظيم ما لا يعفى لغيره، فإن

فاعل السيئات تسقط عنه عقوبةُ جهنم بنحو عشرة أسباب، عُرفت بالاستقراء من الكتاب والسنة:

١ ـ **السبب الأول**: التوبة، قال تعالى: ﴿إِلَّا مَن تَابَ﴾ [مريم: ٦٠، والفرقان: ٧٠]. ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟﴾ [البقرة: ١٦٠] وغيرها. والتوبة النصوح، وهي الخالصة، لا يختص بها ذنب دون ذنب، لكن هل تتوقف صحتها على أن تكون عامةً؟ حتى لو تاب من ذنب وأصر على آخر لا تقبل؟ والصحيح أنها تقبل. وهل يَجُبُّ الإسلام ما قبله من الشرك وغيره من الذنوب وإن لم يتب منها؟ أم لا بدّ مع الإسلام من التوبة من غير الشرك؟ حتى لو أسلم وهو مصرٌّ على الزنا وشرب الخمر مثلاً، هل يؤاخذ بما كان منه في كفره من الزنا وشرب الخمر؟ أم لا بد أن يتوب من ذلك الذنب مع إسلامه؟ أو يتوبَ توبةً عامة من كل ذنب؟ وهذا هو الأصح: أنه لا بد من التوبة مع الإسلام، وكون التوبة سبباً لغفران الذنوب وعدم المؤاخذة بها مما لا خلاف فيه بين الأمة. وليس شيءٌ يكون سبباً لغفران جميع الذنوب إلا التوبة، قال تعالى: ﴿۞ قُلْ يَـٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا۟ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٥٣﴾﴾ [الزمر: ٥٣]، وهذا لمن تاب، ولهذا قال: ﴿لَا تَقْنَطُوا۟﴾ وقال بعدها: ﴿وَأَنِيبُوٓا۟ إِلَىٰ رَبِّكُمْ﴾ [الزمر: ٥٤].

٢ ـ **السبب الثاني**: الاستغفار، قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾ [الأنفال: ٣٣]. لكن الاستغفار تارةً يُذكر وحدَه، وتارةً يُقرن بالتوبة، فإن ذكر وحده دخل معه التوبة، كما إذا ذُكرت التوبة وحدها شملت الاستغفار. فالتوبةُ تتضمن الاستغفار، والاستغفار يتضمن التوبة، وكل واحد منهما يدخل في مسمى الآخر عند الإطلاق، وأما عند اقتران إحدى اللفظتين بالأخرى، فالاستغفار: طلبُ وقاية شرّ ما مضَى، والتوبة: الرجوعُ وطلبُ وقاية شرّ ما يخافه في المستقبل من سيئات أعماله. ونظير هذا: الفقير والمسكين، وكذلك: الإثم والعدوان، والبر والتقوى.

٣ ـ **السبب الثالث**: الحسنات: فإن الحسنة بعشر أمثالها، والسيئة بمثلها، فالويل لمن غلبت آحادُه عشراته. وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْحَسَنَـٰتِ يُذْهِبْنَ

﴿ٱلسَّيِّـَٔاتِۚ﴾ [هود: ١١٤]. وقال ﷺ: «وأتبع السيئةَ الحسنةَ تَمحها»[١].

٤ ـ السبب الرابع: المصائب الدنيوية، قال ﷺ: «ما يصيب المؤمنَ من وصب ولا نصَب، ولا غمّ ولا هم ولا حزن، حتى الشوكة يشاكها إلا كُفِّر بها من خطاياه»[٢]. فالمصائب نفسها مكفرة، وبالصبر عليها يُثاب العبد، وبالتسخط يأثم. فالصبر والتسخط أمر آخر غير المصيبة، فالمصيبة من فعل الله لا من فعل العبد وهي جزاءٌ من الله للعبد على ذنبه، ويكفر ذنبه بها، وإنما يُثاب المرء ويأثم على فعله، والصبرُ والسخط من فعله.

٥ ـ السبب الخامس: عذاب القبر.

٦ ـ السبب السادس: دعاء المؤمنين واستغفارُهم في الحياة وبعد الممات.

٧ ـ السبب السابع: ما يُهدى إليه بعد الموت، من ثواب صدقة أو قراءة أو حجّ، ونحو ذلك.

٨ ـ السبب الثامن: أهوال يوم القيامة وشدائده.

٩ ـ السبب التاسع: ما ثبت: «أن المؤمنين إذا عبروا الصراط وُقفوا على قنطرة بين الجنة والنار، فيقتصّ لبعضهم من بعض، فإذا هذّبوا ونُقُّوا أذن لهم في دخول الجنة»[٣].

١٠ ـ السبب العاشر: شفاعة الشافعين، كما تقدم عند ذكر الشفاعة وأقسامها.

١١ ـ السبب الحادي عشر: عفو أرحم الراحمين من غير شفاعة، كما قال تعالى: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ﴾ [النساء: ٤٨، ١١٦].

فإن كان ممن لم يشأ الله أن يغفر له لعظم جُرمه، فلا بدّ من دخوله إلى

---

(١) قطعة من حديث أخرجه الترمذي (١٩٨٧) وقال: حسن صحيح، وأحمد (٥/ ١٥٣) من حديث أبي ذر. وقال الشيخ الألباني (ص٣٢٨): حديث حسن.

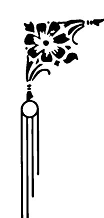
(٢) أخرجه البخاري (٥٦٤١، ٥٦٤٢)، ومسلم (٢٥٧٣) من حديث أبي سعيد الخدري، وأبي هريرة، وأخرجه الترمذي (٩٦٦) من حديث أبي سعيد الخدري.

(٣) سبق تخريجه (ص٢٥٤).

الكير، ليخلصَ طيبُ إيمانه من خَبَث معاصيه، فلا يبقى في النار من في قلبه أدنى أدنى مثقال ذرة من إيمان، بل من قال: لا إله إلا الله، كما تقدم من حديث أنس رضي الله عنه[1] وإذا كان الأمر كذلك، امتنع القطع لأحد معين من الأمة، غير من شهد له الرسول ﷺ بالجنة، ولكن نرجو للمحسنين، ونخاف عليهم.



(١) سبق تخريجه (ص٢٧٦).



الفصل السادس

البراءة من الفرق الضالة

(١١٩ ـ ١١٩) قوله: **(فهذا ديننا واعتقادنا ظاهراً وباطناً، ونحن بُرآء إلى الله تعالى من كل من خالف الذي ذكرناه وبيناه، ونسأل الله تعالى أن يثبتنا على الإيمان، ويختم لنا به، ويعصمنا من الأهواء المختلفة، والآراء المتفرقة، والمذاهب الردّية، مثل: المشبهة، والمعتزلة، والجهمية، والجبرية، والقدرية، وغيرهم، من الذين خالفوا الجماعة، وحالفوا الضلالة، ونحن منهم بَراء، وهم عندنا ضلال وأردياء. وبالله العصمة والتوفيق).**

ش: الإشارة بقوله: «فهذا» كل ما تقدم من أول الكتاب إلى هنا.

التعريف بهذه الفرق:

١ ـ المشبهة:

والمشبهة هم الذين شبهوا الله سبحانه بالخلق في صفاته، وقولهم عكس قول النصارى، فإن النصارى شبهوا المخلوق ـ وهو عيسى ـ عليه السلام بالخالق تعالى وجعلوه إلهاً، وهؤلاء شبهوا الخالق بالمخلوق، كداود الجواربي وأشباهه.

٢ ـ المعتزلة:

والمعتزلة: هم عمرو بن عبيد وواصل بن عطاء الغَزّال وأصحابهما، سموا بذلك لما اعتزلوا الجماعة بعد موت الحسن البصري رحمه الله[(١)]، في أوائل المائة الثانية، وكانوا يجلسون معتزلين، فيقول قتادة وغيره: أولئك المعتزلة، وقيل: إن واصل بن عطاء هو الذي وضع أصول مذهب المعتزلة وتابعه

---

(١) الصواب كما نقل المحقق (ص٧٩١): أنهم اعتزلوا مجلس الحسن البصري، لا أنهم اعتزلوا بعد موته.

عمرو بن عبيد تلميذ الحسن البصري، فلما كان زمن هارون الرشيد صنف لهم أبو الهذيل كتابين، وبيّن مذهبهم.

الأصول الخمسة للمعتزلة:

وبَنى مذهَبهم على الأصول الخمسة، التي سموها: العدل، والتوحيد، وإنفاذ الوعيد، والمنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر! ولبَّسوا فيها الحق بالباطل، إذْ شأن البدع هذا، اشتمالها على حق وباطل. وهم مشبهة الأفعال؛ لأنهم قاسوا أفعال الله تعالى على أفعال عباده، وجعلوا ما يحسن من العباد يحسن منه، وما يقبح من العباد يقبح منه! وقالوا: يجب عليه أن يفعل كذا، ولا يجوز له أن يفعل كذا، بمقتضى ذلك القياس الفاسد!!.

فأما العدل، فستروا تحته نفي القدر، وقالوا: إن الله لا يخلق الشر ولا يقضي به، إذ لو خلقه ثم يعذبهم عليه يكون ذلك جوراً!! والله تعالى عادل لا يجور. ويلزمهم على هذا الأصل الفاسد أن الله تعالى يكون في ملكه ما لا يريده، فيريد الشيء ولا يكون، ولازمه وصفه بالعجز! تعالى الله عن ذلك. وأما التوحيد فستروا تحته القول بخلق القرآن، إذ لو كان غير مخلوق لزم تعدّد القدماء!! ويلزمهم على هذا القول الفاسد أن علمه وقدرته وسائر صفاته مخلوقةٌ، أو التناقض! وأما الوعيد، فقالوا: إذا أوعد بعض عبيده وعيداً فلا يجوز أن لا يعذبهم ويخلف وعيده؛ لأنه لا يخلف الميعاد، فلا يعفو عمن يشاء، ولا يغفر لمن يريد، عندهم!! وأما المنزلة بين المنزلتين، فعندهم أن من ارتكب كبيرةً يخرج من الإيمان ولا يدخل في الكفر!! وأما الأمر بالمعروف، فهو أنهم قالوا: علينا أن نأمر غيرنا بما أمرنا به، وأن نُلزمه بما يلزمنا، وذلك هو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وضمنوه أنه يجوز الخروج على الأئمة بالقتال إذا جاروا!!.

وقد تقدم جواب هذه الشبه الخمس في مواضعها.

العقل والنقل عند المعتزلة:

وعندهم أن التوحيد والعدل من الأصول العقلية التي لا يعلم صحة السمع إلّا بعدها، وإذا استدلوا على ذلك بأدلة سمعية، فإنما يذكرونها للاعتضاد بها، لا للاعتماد عليها، فهم يقولون: لا تثبت هذه بالسمع، بل

العلم بها متقدم على العلم بصحة النقل! فمنهم من لا يذكرها في الأصول، إذ لا فائدة فيها عندهم، ومنهم من يذكرها ليبيِّن موافقة السمع للعقل. ولإيناس الناس بها، لا للاعتماد عليها! والقرآن والحديث فيه عندهم بمنزلة الشهود الزائدين على النصاب! والمدد اللاحق بعسكر مستغن عنهم! فهم بمنزلة من يتبع هواه واتفق أن الشرع ما يهواه!! كما قال عمر بن عبد العزيز: لا تكن ممن يتبع الحق إذا وافق هواه، ويخالفه إذا خالف هواه، فإذاً أنت لا تثاب على ما وافقته من الحق، وتعاقب على ما تركته منه؛ لأنك إنما اتبعت هواك في الموضعين.

٣ ـ الجهمية:

والجهميَّة: هم المنتسبون إلى جهم بن صفوان الترمذي، وهو الذي أظهر نفي الصفات والتعطيل، وهو أخذ ذلك عن الجعد بن درهم، الذي ضحى به خالد بن عبد الله القَسْري بواسط في يوم عيد الأضحى، وكان جهم بعده بخراسان، فأظهر مقالته هناك، وتبعه عليها ناس، بعد أن ترك الصلاة أربعين يوماً شكّاً في ربه! وكان ذلك لمناظرته قوماً من المشركين، يقال لهم: السُّمَنيَّة، من فلاسفة الهند، الذين ينكرون من العلم ما سوى الحسيات، قالوا له: هذا ربك الذي تعبده، هل يُرى أو يُشم أو يُذاق أو يُلمس؟ فقال: لا، فقالوا: هو معدوم!! فبقي أربعين يوماً لا يعبد شيئاً، ثم لما خلا قلبه من معبود يؤلهه، نقش الشيطان اعتقاداً نحته فكرُه، فقال: إنه الوجود المطلق!!.

ونفى جميع الصفات، واتصل بالجعد. وقد قيل: إن الجعد كان قد اتصل بالصابئة الفلاسفة من أهل حرّان، وأنه أيضاً أخذ شيئاً عن بعض اليهود المحرفين لدينهم، المتصلين بلبيد بن الأعصم، الساحر الذي سحر النبي ﷺ[1]. فقُتل جهم بخراسان، قتله سَلْم بن أحْوز ولكن كانت قد فشت مقالته في الناس، وتقلدها بعده المعتزلة. ولكن كان جهم أدخل في التعطيل منهم؛ لأنه ينكر الأسماء حقيقة، وهم لا ينكرون الأسماء بل الصفات. وقد تنازع العلماء في الجهمية: هل هم من الثنتين وسبعين فرقة أم لا؟ ولهم في

---

(١) حديث سحر النبي ﷺ: أخرجه البخاري (٣١٧٥، ٣٢٦٨)، ومسلم (٢١٨٩) من حديث عائشة.

ذلك قولان: وممن قال: إنهم ليسوا من الثنتين وسبعين فرقة عبد الله بن المبارك، ويوسف بن أسباط[1] وإنما اشتهرت مقالة الجهمية من حين محنة الإمام أحمد بن حنبل وغيره من علماء السنة، فإنه من إمارة المأمون قَووا وكثروا، فإنه كان قد أقام بخراسان مدةً واجتمع بهم، ثم كتب بالمحنة من طرسوس سنة ثمان عشرة ومائتين وفيها مات، وردوا الإمام أحمد إلى الحبس ببغداد إلى سنة عشرين، وفيها كانت محنته مع المعتصم ومناظرته لهم بالكلام، فلما ردَّ عليهم ما احتجوا به عليه، وبيَّن أنه لا حجة لهم في شيء من ذلك، وأراد المعتصم إطلاقه، أشار عليه من أشار بأن المصلحة ضربه، لئلا تنكسر حرمة الخلافة مرة بعد مرة! فلما ضربوه قامت الشناعة في العامة، وخافوا، فأطلقوه. ومما انفرد به الجهم: أن الجنة والنار تفنيان، وأن الإيمان هو المعرفة فقط، والكفر هو الجهل فقط، وأنه لا فعل لأحد في الحقيقة إلا لله وحده، وأن الناس تنسب إليهم أفعالهم على سبيل المجاز كما يقال: تحركت الشجرة ودار الفَلك وزالت الشمس، ولقد أحسن القائل:

عجبت لشيطان دعا الناس جهرةً ... إلى النار واشتق اسمه من جهنم

٤ ـ الجبرية:

والجبرية: أصل قولهم من الجهم بن صفوان، كما تقدم، وأن فعل العبد بمنزلة طوله ولونه! وهم عكس القدرية نفاة القدر، فإن القدرية إنما نسبوا إلى القدر لنفيهم إياه، كما سميت المرجئة لنفيهم الإرجاء، وأنه لا أحد مرجأ لأمر الله إما يعذبهم وإما يتوب عليهم. وقد تسمى الجبرية «القدرية» لأنهم غلوْا في إثبات القدر.

الفتن سبب نشأة البدع:

وهذه البدع المتقابلة حدثت من الفتن المفرّقة بين الأمة، كما ذكر البخاري في «صحيحه»، عن سعيد بن المسيب، قال: «وقعت الفتنة الأولى

---

(١) هو يوسف بن أسباط الشيباني الزاهد الواعظ، كان من عبّاد أهل الشام، وكان لا يأكل إلا الحلال المحض؛ فإن لم يجده استف التراب، توفي سنة (١٩٥هـ). ميزان الاعتدال (٤/ ٤٦٢)، لسان الميزان (٦/ ٣١٧).

ـ يعني: مقتل عثمان ـ، فلم تُبق من أصحاب بدر أحداً. ثم وقعت الفتنة الثانية ـ يعني: الحرة ـ فلم تبق من أصحاب الحديبية أحداً. ثم وقعت الثالثة، فلم ترتفع وللناس طَبَاخ»(١)، أي عقل وقوة. فالخوارج والشيعة حدثوا في الفتنة الأولى، والقدرية والمرجئة في الفتنة الثانية، والجهمية ونحوهم بعد الفتنة الثالثة. فصار هؤلاء ﴿ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا﴾ [الأنعام: ١٥٩]، يقابلون البدعة بالبدعة، أولئك غَلَوْا في عليّ، وأولئك كفَّروه! وأولئك غلَوْا في الوعيد، حتى خلدوا بعض المؤمنين، وأولئك غلوا في الوعد حتى نفوْا بعض الوعيد؛ أعني المرجئة!، وأولئك غلوْا في التنزيه حتى نفوا الصفات، وهؤلاء غلوْا في الإثبات حتى وقعوا في التشبيه! وصاروا يبتدعون من الدلائل والمسائل ما ليس بمشروع، ويعرضون عن الأمر المشروع، وفيهم من استعان على ذلك بشيء من كتب الأوائل: اليهود والنصارى والمجوس والصابئين، فإنهم قرؤوا كتبهم فصار عندهم من ضلالتهم ما أدخلوه في مسائلهم ودلائلهم، وغيّروه في اللفظ تارةً، وفي المعنى أخرى! فلبسوا الحق بالباطل، وكتموا حقاً جاء به نبيهم.

سبب ضلال تلك الفرق:

وسبب ضلال هذه الفرق وأمثالهم، عدولهم عن الصراط المستقيم، الذي أمرنا الله باتباعه، فقال تعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٥٣]. وقال تعالى: ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ

(١) أورده البخاري بإثر حديث (٤٠٢٤).
ـ ومعنى قوله: (فلم تبق من أصحاب بدر أحداً)؛ أي أنهم ماتوا منذ قامت الفتنة الأولى بمقتل عثمان إلى أن قامت الفتنة الثانية بوقعة الحرة. انظر: فتح الباري (٧/ ٣٧٧).
ـ وأما الفتنة الثانية وهي الحرة، فقد وقعت حين خلع أهل المدينة يزيد بن معاوية، فأرسل لهم جيشاً بقيادة مسلم بن عقبة فهزمهم وأسرف في القتل وأباح المدينة للجيش ثلاثاً، وأخذ من الناس البيعة على أنهم أعبد ليزيد في طاعة الله ومعصيته، وكانت وقعة الحرة في ذي القعدة سنة ثلاث وستين. انظر: فتح الباري (١٣/ ٧٥ ـ ٧٦).
ـ وأما الفتنة الثالثة فلم يبيّنها كما بيّن الأولى والثانية، ولعلها يوم خروج أبي حمزة الخارجي في خلافة مروان بن محمد سنة ثلاثين ومائة. انظر: فتح الباري (٧/ ٣٧٧ ـ ٣٧٨).

سَبِيلِيٓ أَدْعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِيۖ﴾ [يوسف: ١٠٨]. فوحَّد لفظ «صراطه» و«سبيله» وجمع «السبل» المخالفة له، وقال ابن مسعود ﷺ: خط لنا رسول الله ﷺ خطّاً، وقال: «هذا سبيل الله»، ثم خطَّ خطوطاً عن يمينه وعن يساره، وقال: «هذه سبل، على كل سبيل شيطانٌ يدعو إليه»، ثم قرأ: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسۡتَقِيمٗا فَٱتَّبِعُوهُۖ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمۡ عَن سَبِيلِهِۦۚ ذَٰلِكُمۡ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ﴿١٥٣﴾﴾ [الأنعام: ١٥٣][1]. ومن ههنا يعلم أن اضطرار العبد إلى سؤال هداية الصراط المستقيم فوق كل ضرورة، فقد أمرنا الله تعالى أن نقول: ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ﴿٦﴾ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴿٧﴾﴾ [الفاتحة: ٦ ـ ٧]. وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «اليهود مغضوب عليهم، والنصارى ضالون»[2].

قال طائفة من السلف: من انحرف من العلماء ففيه شبه من اليهود، ومن انحرف من العُبَّاد ففيه شبه من النصارى. فلهذا تجد أكثر المنحرفين من أهل الكلام، من المعتزلة ونحوهم فيه شبه من اليهود، حتى إن علماء اليهود يقرؤون كتب شيوخ المعتزلة، ويستحسنون طريقتهم، وكذا شيوخ المعتزلة يميلون إلى اليهود ويرجحونهم على النصارى. وأكثر المنحرفين من العُبَّاد، من المتصوفة ونحوهم فيهم شبه من النصارى، ولهذا يميلون إلى نوع من الرهبانية والحلول والاتحاد ونحو ذلك. وشيوخ هؤلاء يذمون الكلام وأهله، وشيوخ أولئك يعيبون طريقة هؤلاء ويصنفون في ذم السماع والوَجْد وكثير من الزهد والعبادة التي أحدثها هؤلاء.

أهل التبديل وأهل التجهيل:

ولفرق الضُّلّال في الوحي طريقتان: طريقة التبديل، وطريقة التجهيل. أما أهل التبديل فهم نوعان: أهل الوهم والتخييل، وأهل التحريف والتأويل.

---

(١) أخرجه أحمد (١/ ٤٣٥)، والحاكم (٢/ ٣١٨) وقال: صحيح الإسناد، وابن أبي عاصم (١٧)، وقال الشيخ الألباني في ظلال الجنة: إسناده حسن.

(٢) أخرجه من حديث عدي بن حاتم: الترمذي (٢٩٥٣، ٢٩٥٤) وقال: حديث حسن غريب، وأحمد (٤/ ٣٧٨). قال المحقق (ص٨٠٠): وسنده حسن.

فأهل الوهم والتخييل، هم الذين يقولون: إن الأنبياء أخبروا عن الله واليوم الآخر والجنة والنار بأمور غير مطابقة للأمر في نفسه! لكنهم خاطبوهم بما يتخيلون به ويتوهمون به أن الله شيء عظيم كبير، وأن الأبدان تعاد، وأن لهم نعيماً محسوساً، وعقاباً محسوساً، وإن كان الأمر ليس كذلك؛ لأن مصلحة الجمهور في ذلك وإن كان كذباً فهو كذب لمصلحة الجمهور!! وقد وضع ابن سينا وأمثاله قانونهم على هذا الأصل.

وأما أهل التحريف والتأويل، فهم الذين يقولون: إن الأنبياء لم يقصدوا بهذه الأقوال ما هو الحقُّ في نفس الأمر وإن الحق في نفس الأمر هو ما علمناه بعقولنا! ثم يجتهدون في تأويل هذه الأقوال إلى ما يوافق رأيهم بأنواع التأويلات!!.

وأما أهل التجهيل والتضليل، الذين حقيقة قولهم: أن الأنبياء وأتباع الأنبياء جاهلون ضالون، لا يعرفون ما أراد الله بما وصف به نفسه من الآيات وأقوال الأنبياء! ويقولون: يجوز أن يكون للنص تأويل لا يعلمه إلّا الله، لا يعلمه جبريل ولا محمد ولا غيره من الأنبياء، فضلاً عن الصحابة والتابعين لهم بإحسان، وأن محمداً ﷺ كان يقرأ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥] ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠]. ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]. وهو لا يعرف معاني هذه الآيات! بل معناها الذي دلت عليه لا يعرفه إلا الله تعالى! ويظنون أن هذه طريقة السلف!! ثم منهم من يقول: إن المراد بها خلاف مدلولها الظاهر المفهوم، ولا يعرفه أحد، كما لا يُعلم وقت الساعة! ومنهم من يقول: بل تُجرى على ظاهرها وتحمل على ظاهرها!! وهؤلاء مشتركون في القول بأن الرسول لم يبيِّن المراد بالنصوص التي يجعلونها مشكلةً أو متشابهةً.

نسأل الله السلامة والعافية، من هذه الأقوال الواهية، المفضية بقائلها إلى الهاوية.

سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين.

ثبت بأهم المراجع

١ ـ الإبانة عن أصول الديانة: لأبي الحسن الأشعري، ط. دار ابن زيدون، بيروت، الطبعة الأولى، بدون تاريخ.

٢ ـ الأجوبة الشوكانية عن الأسئلة الحفظية: للإمام الشوكاني، تحقيق عبد الآخر حماد الغنيمي، ط. دار الأخلاء، الدمام، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

٣ ـ الأذكار: للإمام محيي الدين أبي زكريا النووي، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط، ط. دار الملاح بدمشق، ١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م.

٤ ـ إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل: للشيخ ناصر الدين الألباني، ط. المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٥ ـ الأسماء والصفات: للحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق عماد الدين أحمد حيدر، ط. دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٦ ـ الأعلام: للزركلي، ط. دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٦م.

٧ ـ إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان: للإمام ابن القيم، تحقيق محمد حامد الفقي، ط. دار المعرفة، بيروت، ١٩٨٠م.

٨ ـ الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث: للحافظ ابن كثير، تأليف أحمد محمد شاكر، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، بدون تاريخ.

٩ ـ بدائع الفوائد: للإمام ابن القيم، ط. إدارة الطباعة المنيرية، نشر دار الكتاب العربي، بيروت، بدون تاريخ.

١٠ ـ البداية والنهاية: للحافظ أبي الفداء إسماعيل بن كثير، ط. مكتبة المعارف، بيروت، ١٣٩٤هـ.

١١ ـ تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: للحافظ جلال الدين السيوطي، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.

١٢ ـ تذكرة الحفاظ: للإمام أبي عبد الله شمس الدين الذهبي، ط. دار إحياء التراث العربي، بيروت، بدون تاريخ.

١٣ ـ التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة: تأليف شمس الدين القرطبي، ط. دار الريان للتراث، القاهرة، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م.

١٤ ـ تفسير القرآن العظيم: للحافظ أبي الفداء إسماعيل بن كثير، ط. دار الفكر، بيروت، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.

١٥ ـ تقريب التهذيب: للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، ط. دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م.

١٦ ـ تهذيب التهذيب: للحافظ ابن حجر العسقلاني، ط. دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

١٧ ـ تهذيب سنن أبي داود: للإمام ابن القيم، المطبوع بهامش مختصر سنن أبي داود للمنذري، ط. مطبعة السنّة المحمدية، ١٣٦٩هـ ـ ١٩٥٠م.

١٨ ـ تيسير العزيز الحميد شرح كتاب التوحيد: تأليف الشيخ سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب، ط. المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة السابعة، ١٤٠٨هـ.

١٩ ـ جامع البيان عن تأويل آي القرآن: لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، حققه وعلّق حواشيه محمود محمد شاكر، راجعه وخرّج أحاديثه أحمد محمد شاكر، ط. دار المعارف بمصر، بدون تاريخ.

٢٠ ـ الجامع الصحيح: للإمام البخاري مع شرحه فتح الباري: للإمام ابن حجر العسقلاني، بترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، ط. المطبعة السلفية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٠هـ.

٢١ ـ جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم: تأليف زين الدين أبي الفرج ابن رجب الحنبلي، توزيع الرئاسة العامة لإدارات البحوث والإفتاء والدعوة، الرياض، بدون تاريخ.

٢٢ ـ الجامع لشعب الإيمان: للإمام البيهقي، ط. الدار السلفية، بومباي، الهند، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م.

٢٣ ـ حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح: للإمام ابن القيم، ط. المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

٢٤ ـ درء تعارض العقل والنقل: لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق محمد رشاد سالم، ط. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.

٢٥ ـ الروح: للإمام شمس الدين ابن قيم الجوزية، ط. دار الفكر، بيروت، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.
٢٦ ـ رفع الأستار لإبطال أدلة القائلين بفناء النار: تأليف محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، ط. المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٤م.
٢٧ ـ رياض الصالحين: للإمام النووي، تحقيق الشيخ ناصر الدين الألباني، ط. المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.
٢٨ ـ زاد المعاد في هدي خير العباد: للإمام أبي عبد الله شمس الدين بن القيم، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، بدون تاريخ.
٢٩ ـ سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها: للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، المجلد الأول والثاني، ط. المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م، المجلد الثالث، ط. مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م، المجلد الرابع، ط. مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الرابعة، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م، المجلد الخامس، ط. مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.
٣٠ ـ سنن ابن ماجه: للإمام أبي عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، ط. دار إحياء الكتب العربية، ١٣٧٢هـ.
٣١ ـ سنن أبي داود: للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني وبهامشه معالم السنن: للخطابي، تحقيق عزت عبيد الدعاس، وعادل السيد، ط. دار الحديث، بيروت، الطبعة الأولى من ١٣٨٨هـ حتى ١٣٩٤هـ.
٣٢ ـ سنن الترمذي المسمى بالجامع الصحيح: لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٨هـ، تحقيق الشيخ أحمد شاكر: الجزء الأول والثاني، ومحمد فؤاد عبد الباقي: الجزء الثالث، وكمال يوسف الحوت: الجزء الرابع والخامس.
٣٣ ـ سنن الدارمي: للإمام عبد الله بن عبد الرحمٰن الدارمي، تحقيق مصطفى ديب البغا، ط. دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩١م.
٣٤ ـ السنن الكبرى: للإمام أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، ط. دار المعرفة، بيروت، بدون تاريخ.
٣٥ ـ سنن النسائي: للإمام أبي عبد الرحمٰن أحمد بن شعيب النسائي بشرح الحافظ السيوطي، وحاشية السندي، اعتنى به ورقّمه وصنع فهارسه عبد الفتاح أبو غدة، ط. دار البشائر، لبنان، الطبعة الأولى، بدون تاريخ.

٣٦ - السنّة: للحافظ ابن أبي عاصم ومعه ظلال الجنة في تخريج السنّة: للشيخ ناصر الدين الألباني، ط. المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

٣٧ - سير أعلام النبلاء: للإمام الذهبي، تحقيق د. بشار عواد معروف، ود. محيي هلال السرحان، ط. مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٣٨ - السيرة النبوية: لابن هشام، تحقيق مصطفى السقا وإبراهيم الإبياري وعبد الحفيظ شلبي، ط. دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٨٥م.

٣٩ - السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار: للإمام الشوكاني، تحقيق محمود إبراهيم زيد، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٥هـ.

٤٠ - شرح العقيدة الواسطية: لشيخ الإسلام ابن تيمية، تأليف محمد خليل هراس، ط. المعهد الشرعي لإعداد الدعاة، بيشاور، بدون تاريخ.

٤١ - شرح العقيدة الواسطية: لشيخ الإسلام ابن تيمية، تأليف الدكتور صالح بن فوزان الفوزان، ط. الرئاسة العامة لإدارات البحوث والإفتاء والدعوة والإرشاد بالمملكة السعودية، الطبعة الخامسة، ١٤١١هـ.

٤٢ - صحيح مسلم: للإمام أبي الحسن مسلم بن الحجاج القشيري، بتحقيق وترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، ط. المكتبة الإسلامية للطبع والنشر والتوزيع، إستانبول، ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م.

٤٣ - صحيح مسلم بشرح الإمام النووي، ط. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بدون تاريخ.

٤٤ - الطرق الحكمية في السياسة الشرعية: للإمام ابن قيم الجوزية، تحقيق محمد حامد الفقي، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، بدون تاريخ.

٤٥ - عمدة التفسير عن الحافظ ابن كثير: اختصار وتحقيق أحمد محمد شاكر، ط. دار المعارف، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م.

٤٦ - عمل اليوم والليلة: للحافظ أبي بكر أحمد بن محمد المعروف بابن السني، ط. دار المعارف العثمانية، حيدرآباد الدكن، الطبعة الثانية، ١٣٥٨هـ.

٤٧ - القاموس المحيط: لمجد الدين الفيروزآبادي، ط. دار المعرفة، بيروت، بدون تاريخ.

٤٨ - الكامل في ضعفاء الرجال: للإمام ابن عدي الجرجاني، ط. دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٤٩ ـ الكتاب المصنف: للحافظ أبي بكر بن أبي شيبة، تحقيق مختار أحمد الندوي، ط. دار السلفية، بومباي، الهند، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٨م.

٥٠ ـ كشف الأستار لإبطال ادعاء فناء النار المنسوب لشيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم: بقلم الدكتور علي بن علي جابر الحربي اليماني، ط. دار طيبة، مكة، بدون تاريخ.

٥١ ـ لسان الميزان: للإمام ابن حجر العسقلاني، ط. منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٥٢ ـ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، ط. دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

٥٣ ـ مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية: جمع وترتيب عبد الرحمٰن بن قاسم النجدِي، ط. دار عالم الكتب، الرياض، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩١م.

٥٤ ـ مختار الصحاح: للشيخ محمد بن أبي بكر الرازي، ط. الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧م.

٥٥ ـ مختصر التحفة الاثني عشرية: لشاه ولي الله الدهلوي، تعريب غلام محمد الأسلمي، اختصار السيد محمود شكري الألوسي، تحقيق محب الدين الخطيب، طبع ونشر الرئاسة العامة لإدارات البحوث والإفتاء والدعوة، الرياض، ١٤٠٤هـ.

٥٦ ـ مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة: لابن قيم الجوزية، اختصار محمد بن الموصلي، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٥٧ ـ مختصر العلو للعلي الغفار: للإمام الذهبي، اختصار وتحقيق محمد ناصر الدين الألباني، ط. المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ.

٥٨ ـ مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين: للإمام ابن القيم، تحقيق محمد حامد الفقي، ط. دار الفكر العربي، بدون تاريخ.

٥٩ ـ المستدرك على الصحيحين: لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري، بإشراف د. يوسف عبد الرحمٰن المرعشلي، ط. دار المعرفة، بيروت، بدون تاريخ.

٦٠ ـ المسند: للإمام أحمد بن حنبل، ط. الحلبي، القاهرة، ١٣١٣هـ.

٦١ ـ المسند: للإمام أحمد بن حنبل، شرح وتعليق أحمد محمد شاكر، ط. دار المعارف بمصر، ١٣٦٥ ـ ١٣٧٤هـ.
٦٢ ـ مشكاة المصابيح: تأليف محمد بن عبد الله الخطيب التبريزي، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، ط. المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.
٦٣ ـ المصنف: لعبد الرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق حبيب الرحمٰن الأعظمي، ط. المجلس العلمي، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.
٦٤ ـ معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول: للشيخ حافظ بن أحمد حكمي، ط. المطبعة السلفية، القاهرة، بدون تاريخ.
٦٥ ـ المعجم الكبير: لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، ط. مكتبة الزهراء الحديثة، الموصل، ١٣٩٧هـ.
٦٦ ـ المغني والشرح الكبير: للإمامين موفق الدين، وشمس الدين ابني قدامة، ط. دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.
٦٧ ـ الملل والنحل: لمحمد بن عبد الكريم الشهرستاني، تحقيق محمد سيد كيلاني، ط. دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.
٦٨ ـ الموطأ: للإمام مالك بن أنس الأصبحي، بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، ط. دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٠٦هـ.
٦٩ ـ ميزان الاعتدال في نقد الرجال: للإمام شمس الدين الذهبي، تحقيق علي محمد البجاوي، ط. دار الفكر، بدون تاريخ.
٧٠ ـ نظم المتناثر من الحديث المتواتر: لأبي الفيض جعفر الكتاني، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.
٧١ ـ نهاية البداية والنهاية في الفتن والملاحم: للإمام ابن كثير، تحقيق أحمد عبد الشافي، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١١هـ.
٧٢ ـ نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار: للإمام محمد بن علي الشوكاني، ط. دار القلم، بيروت، بدون تاريخ.
٧٣ ـ الوابل الصيب من الكلم الطيب: تأليف الإمام شمس الدين ابن قيم الجوزية، ضبطه وكتب هوامشه إبراهيم العجوز، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، بدون تاريخ.
٧٤ ـ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: لابن خلكان، تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٦٧هـ ـ ١٩٤٨م.

فهرست

الموضوع	الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع الصفحة

الموضوع	الصفحة